

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)

التحولات الاستراتيجية في المنطقة العربية بعد الحراك العربي وانعكاساتها على الجزائر

أطروحة دكتوراه مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه (ل م د) في العلوم السياسية

تخصص: دراسات استراتيجية

تحت اشراف الأستاذ:

من اعداد الطالبة:

أ. د خلفان كريم

ليلى كرفاح

الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة:

- أ. د حسن بشاني.....المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية رئيسا؛
أ. د خلفان كريم، جامعة مولود معمري تيزي وزو، مشرفا ومقررا؛
د مكّي محمد السعيد.....المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.....ممتحنا؛
د سيد احمد كبير.....المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.....ممتحنا؛
د علي لوراري.....المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.....ممتحنا؛
د سليمان اعراج.....جامعة الجزائر -3..... ممتحنا

السنة الجامعية: 2018/2017.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Gérer, c'est changer

« Il faut prendre le changement par la main avant qu'il ne vous prenne à la gorge ». ***Winston Churchill***

الإهداء

إلى....

روح جدّي... طيّب الله ثراه وجعل مثواه جنّة الفردوس....

جدّتي الغالية أطال الله في عمرها وأمدّها بالصحة والعافية

زوجي الغالي رفيق دربي على دعمه وتشجيعه لي ماديا ومعنويا

حبيبتي قرّتا عينايا ابنتاي الغاليتان سيرين وأماني

والديّ الكريمين وأخي محمود وأختي آسيا

خالتي نعيمة وفاطمة

روح صديقي وأخي عبد القادر بن صفية طيّب الله ثراه

روح الأستاذ الغالي دلال أبو القاسم أسكنه الله فسيح جنانه

إلى كلّ الذين يحبونني.....

إلى حبيبتي إلى عشقي وغرامي.... الجزائر

ليلي كرفاح

شكر وتقدير

لله الحمد والشكر على أن وفقني في إتمام هذا العمل المتواضع.
كما أتوجه بأسمى عبارات التقدير والاحترام للأستاذ الدكتور

خلفان كريم

على كل الدعم الذي قدّمه لي والتوجيهات والنصائح القيّمة التي لم ييخل بها عليّ.
كما أشكر الصديق والأخ بن شيحة محمد على كل المساعدة التي قدّمها لي.
وأتقدّم كذلك بالشكر إلى القائمين في المعهد العسكري للدراسات الاستشرافية بن عكنون
على كلّ المساعدات التي قدّموها.
كما أشكر كل الأساتذة الكرام الذين مرّوا بحياتي العلمية.
وأشكر جميع الأصدقاء والزّملاء الذين ساعدوني وحفّزوني على إتمام العمل.

مقدمة

لقد حدث الحراك العربي في فترة تتميز بمجموعة من المتغيرات التي أثّرت في الواقع الدولي والتي تتلخص بالدور القيادي الذي يمارسه الإعلام في صناعة السياسات الدولية وتقويض الشرعيات. حيث لم تعد تضاريس الجغرافية الطبيعية والسيادية تقف حائلاً دون اختراق هذه الحدود كما كان سابقاً مع بدايات تأسيس الدولة القومية، ومثل ذلك صعود القوى الناعمة الاقتصادية على حساب القوى العسكرية، وقيام التكتلات والمحاور الاقتصادية، وصعود التعددية القطبية الدولية، وتآكل عناصر الدولة التي تتمثل في الشعب والأرض والسلطة في القانون الدولي، حيث لم تعد الدولة ذات السيادة هي الشخص أو الكيان القانوني الوحيد المعترف به في القانون الدولي، فدخلت عليه كيانات جديدة أولها الأفراد وثانيها المنظمات غير الحكومية والمؤسسات القضائية الملحقة بالقانون الدولي كمحكمة الجنايات الدولية.

لذلك يعتبر ما يحدث في المنطقة العربية منذ سنة 2011 حادث تاريخي يحظى بالوفرة من الجدل حول ماهيته وهويته ونتائجه. بحيث يصعب في غمرة الأحداث السياسية التي تشهدها المنطقة العربية تكوين أطروحة تعكس ماهية التحولات وتفسير أسبابها، واستنتاج نتائجها؛ لأنّ الوضع العربي يحيطه غموض كثيف، باعتباره مفتوح على احتمالات لا حصر لها.

يُعتبر الحراك العربي من بين القضايا السياسية المتشابكة خاصة في خضم الكم الهائل من التحليلات المتناقضة؛ وحتى بمعزل عن التفسيرات والتحليلات. وستبقى ديناميات الحراك العربي تفرز المزيد من الوقائع الميدانية والسياسية، وستبقى تنتج ديناميكية جيوسياسية إقليمية ودولية. فالأحداث تلك غيرت في الكثير من معطيات مشهد السياسة والسلطة وتوازنات القوة؛ كما أفضت إلى أشكال من الفوضى والحروب الداخلية.

وفي خضم هذا الغموض والتحليلات المتناقضة لا بدّ من عدم التشكيك في حقيقة المطالب الواقعية والمشروعة لهذه الشعوب وبالتالي الاعتراف بقدرة الديناميات والارادات الشعبية في التغيير وتوليد معطيات قادرة على بناء واقع جديد مستقل من كل التبعية. ورغم ذلك "فالحقيقة لا تكون صرفة أبداً، وهي قلماً تكون مجردة" حسب تعبير أوسكار وايلد بحيث يتمّ تدعيم هذه الفكرة الأخيرة بما قاله الأستاذ محمودي عبد القادر "تشهد هكذا بلدان النظام الإقليمي العربي، أحداثاً تكاد أن توصف بالثورات الشعبية

أو تُفسّر بفكرة المؤامرة، أو تخضع لخطة استراتيجية غير عربية، ولهذه الفرضيات التفسيرية الثلاثة مصداقيتها، كما لا يستحيل نفيها في الوضع الحالي".¹

قد يظهر أنّ ما يحدث في المنطقة العربية يؤسّس لمرحلة جديدة لكن يصعب كتابة حصيلة متكاملة لسيولة الأحداث وصعوبة ضبطها وهذا ما يتطلّب مجالا زمنيا كافيا يمكن البحث من فهم افرازات الحراك العربي. فالיום تجد المنطقة العربية نفسها في بيئة ذات فواعل جدد من غير الدول، كالجماعات المسلّحة وعصابات الجريمة المنظّمة، بالإضافة إلى الشوائج الطائفية والاثنية، ووجود جماعات جهادية مسلّحة وميلاد أخرى (داعش). بحيث أنّ ديناميات السياسة الداخلية لكل دولة تؤدّي دورا معقّدا؛ فالعوامل المتعلّقة بـ"النموذج"، والايديولوجيا، والاقتصاد، والاثنية" يجري توظيفها بقدر كبير ومتزايد لتعظيم مواقع الفاعلين، ففي وضع يتّسم بالاستقرار تلجأ كل الأطراف الإقليمية والدولية إلى السيطرة وزيادة قدرتها على التأثير حتى لو كان الأمر بزيادة توسيع دائرة التهديدات سواء المتعلّقة بالدولة ككيان أو ما يتّصل بالصراع الأهلي الذي يتجسّد في صراعات جهوية أو قبلية كما هو الأمر في ليبيا.

فليس بالشأن القليل أن تنتهي انتفاضة مدنية تحمّس إليها الرأى العام الداخلي والدولي إلى مواجهة مسلّحة، بل إلى حرب مفتوحة على كل السيناريوهات (سوريا على سبيل المثال). وهذا ما يظهر من خلال إدارة الولايات المتحدة الأمريكية للأحداث في المنطقة العربية، وحتى إدارة المراحل الانتقالية كما في تونس ومصر. كما استعادت روسيا الدور النشط في قلب المنطقة العربية. لكن تبقى المعادلة في صالح الكيان الصهيوني بعد التبدّل الاستراتيجي في الأولويات العربية (من الخطر الصهيوني إلى الخطر الإيراني) وكذلك الانتقال من المقاومة إلى أولوية الإصلاح مما أدّى إلى تحويل القضية الفلسطينية إلى مجرد مسألة وأكثر من ذلك تقزيمها في قطاع غزة؛ مع العلم أنّ فلسطين تبقى جوهر القضية التي تدور حولها مسألة الشرق الأوسط. وهي التي تجري حولها الترتيبات الاستراتيجية والجيوسياسية وهي التي يتشكّل حولها ولأجلها النظام السياسي في المنطقة. لذلك في محاولة لتجنّب كل الأحكام القيمية المسبقة لابدّ من طرح هذا السؤال ماذا يجري حقا؟

¹ عبد القادر محمودي، الثورات (؟) العربية: الإدراك.. والاستجابة: ط1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص10.

أصبح من شبه المستحيل تحليل الحراك العربي في إطاره الاحتجاجي الداخلي فحسب بل لابد من التّطرق للبعد الجيواستراتيجي لهذا الحراك؛ باعتباره قد أثّر في الخريطة الجيوسياسية في المنطقة وما يرتبط به على مستوى العالم والذي أثّر في توجيه منحى هذا الحراك الذي أصبح يعبر عن نسق من التّفاعلات داخل النّظامين الدّولي والإقليمي، نظرا إلى تقاطع المصالح واختلافها في منطقة تعدّ بالأساس "بؤرة الأزمات عالميا" نظرا لأهمية موقعها جيوسياسيا وجيواقتصاديا.

والأمر الأكيد في الوضع أو المشهد التّالي للحراك العربي ميلاد تحديات وأخطار أمنية ذات أبعاد تجاوزت القطرية لتزيد من هشاشة الأوضاع، وتضاعف التّهديدات الأمنية في كل دولة على حدة، وعلى المنطقة ككل. ما يحدث في ليبيا من انهيار المؤسسة العسكرية والأمنية ومن انتشار السّلاح والذي يزيد من نشاط الجماعات الإرهابية الأمر الذي ينعكس على الجزائر.

يستعين هذا البحث بمصطلح التّحولات الاستراتيجية كمفهوم محوري وذلك لأسباب سنوضحها فيما بعد. يجب الايضاح أولا وكما هو معروف أنّ الاستراتيجية في تعريفها الأصلي تعني قيادة الجيوش (la définition étymologique)، بمعنى هو مصطلح عسكري وتعني الخطة الحربية، أو هي فن تخطيط العمليات العسكرية لكن تطور الأمر لتصبح الاستراتيجية تعني الأهداف ووسائل تحقيق هذه الأهداف؛ بمعنى أنّها تعكس الخطط المحدّدة مسبقا لتحقيق هدف معيّن على المدى البعيد عن طريق الإمكانات المتاحة.

لذلك فإنّ القول بالتحوّلات الاستراتيجية قد يعني للكثير ما يتعلّق بالاختراعات في نوعية الأسلحة التي تحدث نقلة نوعية في الجيوش في أساليب التّفكير، والمفاهيم القتالية، فمثلا اختراع السّلاح النّووي كان تحوّلًا استراتيجيا في المجتمع الدّولي.

مع توسّع دائرة استخدام مصطلح الاستراتيجية في جميع الميادين حتى في الاستخدام البسيط الشعبي، فمصطلح التّحول قد تكون ظاهرة بسيطة، موجهة في كونه فعل إرادي مفروض للضرورة؛ وأحيانا تشاركي، كما يعتبر ظاهرة منظّمة يتم التّخطيط لها. دون أن ننسى أنّها ظاهرة معقّدة (في إطارها الوظيفي، العملياتي، البنيوي، والتّاريخي بمعنى هو لا ينضج إلّا بوجود أرضية من الأحداث

السَّابِقة لتشكيله). كما يعتبر ظاهرة نزاعية فهو فعل يضيف إلى اللاستقرار، والمجهول، بالإضافة إلى كونه ظاهرة تتسم بالفوضى يحمل مخاطر تكون غالبا غير محتملة باعتباره حدثا ناشئا. وتبقى محددات التَّحول تتمثل فيما يلي:

1/ النَّسق: (contexte)

ويعني لماذا التَّغيير؟ ويشمل المتغيَّرات التالية:

- التَّعرف على القوى أو الشُّروط داخلية أو خارجية، إيجابية أو سلبية، تاريخية أو آنية والتي تدفع نحو هذا التحوُّل.
- تحديد الدَّوافع والأسباب التي تبرر هذا التحوُّل.

2/ مضمون التحوُّل: (le contenu)

ما يعني ماذا يتغير؟ ويشمل المتغيرات التالية:

- تحديد أو فهم طبيعة أو جوهر أو موضوع التحوُّل.
- مالذي يستدعي التَّغيير

3/ مسار التحوُّل: (le processus)

ويشمل هذه المتغيرات:

مجمال الأحداث التي تتواصل من أجل انتاج هذا التحوُّل.

4/ فواعل هذا التحوُّل (les acteurs)

مما يعني من الذي يقف وراء هذا التَّغيير؟ ويشمل المتغيرات التالية:

- تقاسم الأدوار والمسؤوليات في هذا التحوُّل.
- العمل على خلق أرضية من أجل تعبئة التحوُّل.

5/ أثار التحوُّل (les effets du changement)

بمعنى ما هي النتائج؟ ويشمل هذه المتغيرات:

- انعكاسات وحدود هذا التغير (الآثار على التركيبات وخاصة النظام)
- نتائج هذا التحول

6/ صعوبات التحول: (les difficultés à changer)

أهم التحديات:

- تحديات استراتيجية: والتي تتعلق بالخيارات وكذلك التأقلم مع البيئة الجديدة
- تحديات وظيفية: تتعلق أساسا بإمكانية حدوث أو ظهور متغيرات مفاجئة.
- تحديات عملية: مدى قبول هذا التحول.

يعود تشريح مصطلح التحول رغبة في جعله مصطلحا إجرائيا (concept opératoire)

فالمفهوم في النهاية ما هو إلا تجريد للواقع يسمح لنا أن نعبر عن هذا الواقع من خلاله بمعنى أنه تصورات لوصف هذا الواقع. والهدف من جعله مصطلحا إجرائيا هو من أجل تحقيق المزيد من الدقة والوضوح وتجنب التأويلات.

لذلك استعنا بمجموعة من المتغيرات والمؤشرات السابقة لاجرائيته وهي تتمثل أساسا في:

-التعقيد في البيئة الجيوسياسية (تداخل أدوار الأطراف الإقليمية والدولية)

-الفوضى (تغير طبيعة الفواعل)

-اللااستقرار (استمرار العنف)

-الانعكاسات (الاختراق)

ولقد تم إعطاء صفة الاستراتيجية على اعتبار أنه يستهدف التغيير من أجل إعادة البناء من خلال هدم النظام القديم تغييرا جذريا أو جزئيا تدريجيا أو انقلابيا. وكذلك من خلال تهيئة مناخ جديد ووضع الأسس الجديدة لاستقبال النظام الجديد؛ بحيث يكون اختيار الوسيلة ضروري وذلك بعد دراسة واعية للموقف بشتى جوانبه مع تحليل عميق للتأثيرات الحاسمة.

ونعود ونؤكد أنّ المفهوم هو طريقة للتصوّر، فهو عون من أجل الفهم حسب تعبير مادلين غرافيتزا. سنحاول تقديم أهم التطورات الإقليمية والدولية لفهم ما يحدث من ديناميات جديدة تشير إلى بناء واقع جديد في المنطقة، وسنستعين بالتغيرات التي تعيشها الدول بفعل العوامل الداخلية والمؤثرات الخارجية؛ وما لهذه التحوّلات من تداعيات أمنية على كيان الدولة في حدّ ذاتها، لذلك هناك علاقة وثيقة بين هذه التغيرات والوضع المستقبلي للمنطقة.

ما تعيشه المنطقة من تحولات كبرى بدأت مع احتلال العراق سنة 2003، بالإضافة إلى إفرازات الحراك العربي من تداعيات مفصلية، مع دخول ليبيا في أزمة وحرب أهلية كتحصيل حاصل للتدخل الأجنبي، بالإضافة إلى الوضع في تونس بعد أن بدأ الحديث عن انتقال ديموقراطي جعلت منه الأنجح والأكثر سلمية في المنطقة، لم تلبث أن دخلت في أزمة أمنية أين يبقى التحدي هو استعادة الوظيفة الأولى للدولة بمعنى تحقيق الأمن، بالإضافة إلى الوضع في اليمن، مع انفصال ونشوء دولة جنوب السودان، ويبقى الاحتمال مفتوح على وضع أزموي أكثر خطورة في سوريا.

تكمن دراسة هذه التطورات الجديدة في أنّها موجهة لفهم إمكانية وكيفية توظيفها من طرف الفواعل الدولية خاصة مع زيادة الحديث عن مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يعني خريطة جيوسياسية جديدة في المنطقة تستدعي التفكيك وإعادة التركيب.

على اعتبار أنّ الجزائر هي جزء لا يتجزأ من هذه المنطقة، بالإضافة إلى كونها دولة محورية لتنفيذ استراتيجيات الدول الكبرى وذلك من خلال الاستفادة من مزاياها في المنطقة. وتزايد الخطورة مع خروج مفهوم الأمن من نمطه المتمركز حول الدولة، ولقد تزامن هذا الأمر مع عولمة المخاطر التي تعتبر مجهولة وغير محدّدة ويصعب التحكم فيها والذي تُمثّله جماعات الجريمة المنظّمة، تهريب السلاح، والإرهاب... الخ. وفي إطار ديناميكية النظام الدولي وإعادة توزيع القوة؛ فإنّ الجزائر شأنها شأن باقي دول المنطقة هي عرضة لهذه الحركية مما يخلق حالة من التهديدات لأمنها القومي؛ تهديدات خلقتها البيئة الإقليمية المضطربة وأخرى هي نتيجة للتحوّلات الدولية.

1. أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع من خلال ما تشهده المنطقة العربية وجوارها الإقليمي من تغيّرات سياسية متسارعة تؤثر بأشكال مختلفة على مواقع الدّول الوطنية وتشكيلاتها الاجتماعية فضلا عن تأثيرها على سلام المنطقة وأمنها الإقليمي وذلك بسبب تدخل المراكز الإقليمية في النزاعات الاجتماعية والسياسية الوطنية انطلاقا من مصالحها المترابطة واستراتيجيات الدّول الرأسمالية.

تعيش المنطقة العربية تحولات دراماتيكية مؤثرة على الصّاعدين الدّولي والإقليمي، وأضحت بمثابة نقطة جذب استراتيجية للصّراعات والتّنافرات الدّولية، فالصّراع الدّولي بين الشرق والغرب وضع ثقله فيها حيث التّصادم الأميركي -الرّوسى، الذي يمثّل صراع أقطاب على صعيد سلّم الهرمية الدّولية. ومن جهة أخرى، هو صراع قوى إقليمية مندفعة تطمح إلى الرّيادة والقيادة على حساب القوى الإقليمية الأخرى، إضافة إلى تحولات داخلية شابت المشهد الإقليمي من خلال التغيّرات الاستراتيجية التي عصفت بالدّول الشرق أوسطية نتيجة انحلالات داخلية وإرهاصات خارجية محيطة بها. لذلك فإنّ المرحلة المقبلة من المتوقع أن تشهد تغيّرات هيكلية ستسرّخها طبيعة السياسة الدّولية والإقليمية في المنطقة.

تكمن أهمية الموضوع كذلك من خلال تسليط الضّوء على التّأثيرات والانعكاسات التي مسّت وتمسّ الجزائر على جميع المستويات. الأمر الذي يفرض عليها إعادة ترتيب أولويات مقتضيات بناء أمنها وتحيين قائمة التّهديدات. من خلال التّوجه إلى استراتيجية أمنية شاملة تستجيب لمتطلّبات تحقيق الأمن الوطني. ومع الطّروف والمعطيات الجديدة المحيطة بالجزائر والتي تحدّدها الطّروف الإقليمية والدّولية، فإنّ الأمن القومي للدّولة الجزائرية تجاوز حماية الحدود الإقليمية وتأمينها إلى مستويات أخرى للأمن.

2. أسباب اختيار الموضوع:

يقف وراء اختيار موضوع "التّحولات الاستراتيجية في المنطقة العربية بعد الحراك العربي وانعكاساتها على الجزائر"، كموضوع لأطروحة الدّكتوراه مجموعة من العوامل الموضوعية تتعلّق بموضوع الدّراسة والذّاتية تتصل بذات الباحث.

-العوامل الموضوعية: يعتبر هذا الموضوع في حد ذاته على قدر من الأهمية فقد أسال إلى حدّ اليوم الكثير من الحبر بتعدّد مقارباته وإشكالياته.

-العوامل الذاتية: تتقاطع هذه الدّوافع مع رغبة الباحثة في تناول هذا الموضوع لعلاقته المباشرة مع الجزائر، الأمر الذي خلق حالة إحساس بالواجب اتجاه الوطن ومحاولة الإلمام بكل ما يحيط به من تحديات وتهديدات في ظلّ هذه الحركية الدّولية إزاء التوزّع المتغيّر للقوة.

3. أدبيات الدّراسة:

لقد أثار موضوع الحراك العربي اهتمام العديد من الباحثين سواء العرب والأجانب، على اعتبار أنّه من أهم القضايا التي يعرفها القرن الحادي والعشرين خاصة من حيث إفرازاته وتعدّد الأزمات النّاتجة عنه. وموقع الجزائر سواء جغرافيا أو حتى من ناحية التّأثيرات والانعكاسات. ومن أهم المواضيع ذات الصّلة بموضوع الأطروحة نجد على سبيل المثال لا الحصر.

-كتاب "الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط" للأستاذ محمد حسن الزين: لم ينف الباحث أنّ هناك أسبابا ومعطيات وأزمات داخلية وموضوعية حفّزت الشباب العربي على الانتفاض في وجه السلطة الحاكمة، لكنه لم يلغ الفرضية الثانية التي تحاول أن تفسر ما يجري من حراك شعبي في السّاحة العربية بأنّه مخطط له في مراكز اتخاذ القرار العالمي، وأنّ هناك مسارات رسمتها السّياسة الأميركيّة والغربيّة تتقاطع مع أهداف المنتفضين والتّأثرين، ثم تفترق عنها في غايات أخرى. ويحاول المؤلّف أن يلغي فكرة عفوية الحراك الشعبي العربي من خلال إثبات وإيراد تصريحات توضّح أنّ مصطلح الربيع العربي أساسا لم يكن إلّا صنيعة هؤلاء السّاسة في دول صنع القرار العالمي، ولم يكن من صنع هذه الجموع الشعبيّة الحاشدة التي عدّها مُسيرة وليست مخيرة، وأنّ هذا المصطلح ما أطلق إلّا لدغدغة مشاعر الجماهير العربيّة وأنّه يخفي وراءه مخططا تدميريا خطرا يعيد تقسيم المنطقة.

-كتاب Arabesque: le rôle des Etats Unis dans les révolutions de la rue arabe للكاتب أحمد بن سعادة: يعيد الكاتب من خلال هذا الكتاب النّظر فيما اصطلح عليه إعلاميا ب "الربيع العربي"، ويحاول الابتعاد عن الأحكام العاطفية التي حلّت بها المظاهرات الشّعبية عبر العواصم العربيّة، عن

طريق محاولة فهم ما يحدث وراء الواجهة. إذ يرى الكاتب أنّه بعيدا عن مشاعر الظلم والقهر التي ولّدها الحاكم العربي، ثمّة يد أمريكية، ساهمت في تأجيج موجة العنف اللامتناهية لحدّ الآن، بعيدا عن رومانسية المشهد "الربيعي"، يحلّل بن سعادة المعطيات، ويؤكد دور المنظمات غير الحكومية في تدريب "ثوار الأنترنت".

-كتاب «la face cachée des révolutions arabes» لمجموعة من الباحثين الذي يهدفون إلى إبراز الوجه الحقيقي للحراك العربي.

- مقال تحت عنوان *Algeria Post Spring The forced virtualisation of the borders* للكاتبة Louisa Dris Ait Hamadouche أين تسلّط الضوء على التّحديات أو التّهديدات التي تحيط بالحدود الجزائرية، من خلال التطرّق للبعد الافتراضي للحدود بتسليط الضوء على البعد الهوياتي الطارقي الذي تتشاركه دول المنطقة، خاصة بعد الحراك العربي.

4- إشكالية الدراسة:

دخلت المنطقة العربية بعد 2011 مرحلة من الفوضى؛ هذه الفوضى سينتج عنه ما عبّر عنه روبرت كابلان الفوضى القادمة التي تُعتبر حتمية للتوسّع الرأسمالي الذي يرى في المنطقة العربية سوقا مما يؤكّد على أنّ ما يحدث في المنطقة العربية تعبير عن أزمة دورية من التي يعرفها النّظام الرأسمالي. كما نشير أنّ العولمة الرأسمالية التي عرفها القرن 20م أدّت إلى ظهور ما يشبه بورجوازية لكن بصيغة عالمية تعمل على إقامة دولة عالمية وهذا الأمر رافقه صراع حول قيادة هذه الإمبراطورية، ولكي تتخطى الدّول الكبرى لابدّ من تفتيتها ليسهل السيطرة عليها.

ولقد أفرز الحراك العربي العديد من التّحولات الاستراتيجية سواء أمنية اجتماعية سياسية، قد يتم الاستثمار فيها واليوم تجد المنطقة نفسها أمام فاعلين جدد من غير الدول، كالجماعات المسلّحة غير الخاضعة للدّولة، وعصابات الجريمة المنظّمة والأسلحة التي أصبحت في متناول الاثنيات مما أدّى إلى تفعيل الشّوائج الطائفية مما يزيد من تأكيد سيناريو فشل الدّول بالإضافة إلى تنظيم داعش الذي يضاف إلى تنظيم القاعدة.

ومن الطبيعي أن تؤثر هذه الفوضى على الجزائر باعتبارها تقع على امتداد هذه المنطقة، وذلك بانتقال السلاح وانتشار الجماعات الإرهابية، كما حدث مؤخرا في مارس 2016 بإدخال أسلحة إلى الحدود الجنوبية، وكذلك ما حدث في تيفنتورين؛ مما يؤدي إلى تشتيت وحدات الجيش الوطني على الحدود الشاسعة لمواجهة التهديدات الأمنية وحماية كيان الدولة، مما يؤدي إلى زيادة الانفاق العسكري على حساب الاستثمار الاجتماعي والاقتصادي؛ خاصة مع انخفاض أسعار النفط مما يضاعف الأزمات الاجتماعية التي تغذي مجموعة من الاضطرابات التي قد تكون بداية لاهتزاز الاستقرار الداخلي، بحيث تظهر ملامحها واضحة مع مطالب لشباب الجنوب والمخاوف تكمن في إمكانية اختراق هذه المطالب الاجتماعية نحو سيناريو التصعيد لدرجة مطالب انفصالية وبالتالي استغلالها لحسابات استراتيجية، ضف إلى ذلك وجود خطر داعش في المنطقة.

لذلك لابد من طرح السؤال التالي:

إلى أي مدى تأثرت الجزائر في ظل التحولات الاستراتيجية التي أفرزها الحراك العربي، أو ماهي مستويات تأثر الجزائر بإفرازات الحراك الشعبي الذي عرفته جل دول المنطقة العربية؟

امتدت هذه الإشكالية إلى مجموعة من المواضيع الفرعية، يُشار إلى أهمها بتقديم الأسئلة الفرعية الغرض منها هو المساعدة على التوضيح؛ وتتمثل هذه الأسئلة فيما يلي:

1. هل الحراك العربي هو حالة انفجار داخلي أم حصيلة تفاعلات محلية وإقليمية، أم أنها نتاج لسياسات دولية؟

2. ما هو المشهد الاستراتيجي الذي تلا فترة ما بعد الحراك العربي؟

3. ما موقع الجزائر من التحولات الاستراتيجية في المنطقة العربية؟ وكيف تعمل الجزائر على

التكيف مع الواقع الذي أفرزته البيئة الجيوسياسية للحراك العربي؟

6- حدود الإشكالية:

الحدود المكانية:

تعنى الدراسة بالمنطقة العربية وبالتحديد تلك الدول التي تشهد تحولات ناتجة عن الحراك العربي، بالتركيز على الجزائر لارتباطها بالتأثيرات الأمنية ذات العلاقة المباشرة بالأمن القومي الجزائري.

الحدود الزمانية:

تتحدّد الدّراسة في المجال الزمني الممتد من 2011 إلى اليوم الذي ينتهي فيه كتابة هذه الأطروحة ذلك أن:

2011: هو تاريخ انطلاق أو بداية الحراك الشعبي الذي شهدته معظم الدّول العربية.

تمتد إلى غاية الانتهاء من كتابتها راجع إلى سيولة الأحداث التي تقدّمها البيئة العربية.

7-الفرضيات:

تمّ الانطلاق لدراسة هذا البحث من الفرضيات التّالية:

1- الأهمية الجيواقتصادية للمنطقة العربية جعلها بيئة للتّفاعلات الإقليمية والدّولية وساحة جيوسياسية

للصّراع على المصالح، لذلك فإنّ الحراك العربي هو تحصيل حاصل لعملية جيواستراتيجية صاغتها

مخابر الولايات المتحدّة الأمريكية.

2- عكست مرحلة ما بعد الحراك العربي مشهدا أمنيا يكرّس إعادة الخارطة الجيوسياسية للمنطقة وفقا

لمصالح دولية وأمريكية-إسرائيلية على وجه الخصوص.

3- مسار الحراك العربي كشف عن تحولات استراتيجية تعمل على إعادة هندسة المنطقة، ما يجعل

الجزائر عرضة لهذه المخططات الدّولية، يستوجب عليها تبني استراتيجية شاملة لمواجهتها.

8-منهجية الدراسة:

-**المنهج الوصفي التّحليلي:** يُستخدم المنهج الوصفي في دراسة الأوضاع الرّاهنة من حيث خصائصها،

أشكالها، علاقاتها والعوامل المؤثّرة في ذلك، كما أنّ المنهج الوصفي يشمل في كثير من الأحيان على

عمليات التّنبؤ لمستقبل الظّواهر التي يدرسها الباحث، لذلك فإنّ المنهج يساعد الدّراسة على رصد

ومتابعة دقيقة للحراك من أجل التّعرف على مضمون وطبيعة الظّاهرة وكذلك يساعد الدّراسة على

الوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد على فهم الواقع وتطويره.

-**المنهج المقارن:** إنّ أول ما يتبادر إلى أذهاننا عند الحديث عن المنهج المقارن هو البحث عن العناصر المسؤولة عن التشابه أو الاختلاف، لكنه من جانب آخر يسعى إلى تحقيق التفسير العلمي عبر كشفه للعلاقات بين المتغيرات كما يُستخدم في مستوى التصنيف كما اعتمدت الدراسة على هذا المنهج في بعض الجوانب من خلال عقد مقارنات ضمنية بين حالات الحراك العربي ومواقف وأدوار القوى الإقليمية والدولية.

❖ الإطار النظري:

✓ **اقترب الواقعية:** انطلاقاً من أنّ هذا الاقترب يرى في الدولة فاعل عقلاني، أناني يسعى إلى تعظيم المكاسب والأرباح لغاية أسمى هي اكتساب القوة أو الحفاظ عليها، مما يفسر مواقف وسلوك الدول اتجاه الحراك العربي وكذلك أدوارهم.

✓ **الاقترب الجيوبوليتيكي:** بالرجوع إلى أهمية المنطقة وتوافرها على العديد من الثروات ومصادر الطاقة مما جعل منها منطقة حيوية، مع العلم أنّ المنطقة العربية تقع في قلب النظريات الجيوسياسية الكبرى.

✓ **اقترب مركّب الأمن الإقليمي:** لقد تطوّر مفهوم الأمن وتجاوز الحدود الجغرافية للدولة، فأمن الدول أصبح مترابطاً والتحديات أصبحت عابرة، لذلك يرى باري بوزان مركّب الأمن الإقليمي بأنّه مجموعة من الوحدات التي تقوم بعمليات إضفاء أو نزع الطابع الأمني عن القضايا الأمنية بشكل مترابط لدرجة بأنّه لا يمكن معالجة أيّ مشكلة أمنية واقعة في إطاره بشكل منفصل عن الإطار الأوسع للوحدات. تمّ اعتماد هذه المقاربة على اعتبار أنّ المعضلة الأمنية التي تواجه الأمن القومي للدول لا يمكن عزلها عن الجوار الإقليمي، ما جعلها تتسم بالتشابك والتعقيد مما يعيد المكانة لمفهوم "مركب الأمن" الذي يتحدّد من خلال وجود مستوى عال من الاعتماد الأمني المتبادل بين الوحدات المشكلة للمركّب، بحيث يشمل هذا الترابط الأمني مختلف عمليات بناء الأمن، سواء تعلّق الأمر بإضفاء أو نزع الطابع الأمني للتحديات وأساليب التعامل معها. أصبحت الدول غير قادرة على تحقيق أمنها بمعزل عن بعضها البعض، خاصة مع تغيّر أنماط ومصادر التحديات وفواعلها، الأمر الذي عقّد من مفهوم الأمن القومي في المنطقة الأمر الذي لم يعد مقتصرًا على حماية الأمن الوطني في الداخل وإنّما أصبح مرتبطًا ومتداخلاً مع متغيرات البيئة الإقليمية والدولية.

✓ **مقاربة الأمن التعاوني:** يعتبر الأمن التعاوني مبدأً استراتيجي يعتمد على مواقف مؤسسية والمقصود منه ليس الأمن بحد ذاته بل سياسة أمنية محدّدة، لذلك يشير المصطلح إلى الانتقال من استراتيجيات السياسة الأمنية التقليدية القائمة على الإكراه والمواجهة نحو استراتيجية تحاول إيجاد حلّ لمشاكل أمنية بالتعاون حتّى مع الأعداء المحتملين.¹ تمّ الاعتماد على مقاربة الأمن التعاوني لتحليل التّوجه الجزائري إلى تبني السياسات الأمنية من خلال مشاركة أجهزة ومؤسسات الدّول الأخرى في الجوار الإقليمي مثل مبادرة الأفريل.

9- البناء الهيكلي للدراسة:

انطلاقاً من تحديدنا للموضوع ارتأينا أن تقسّم الدّراسة منهجياً ودون الاخلال بالمضمون كما يلي:

-الفصل الأول: تحت عنوان "دوافع ومحددات الحراك العربي"

اختص الفصل كما يظهر من خلال العنوان بتحليل الحراك الشعبي الذي عرفته أغلب دول المنطقة العربية، ولقد تمّ تقسيمه إلى أربع مباحث. تمّ التطرّق في المبحث الأول إلى مفهوم الثورة وتمّ التساؤل من خلاله حول ماهية الأحداث التي عرفتها المنطقة العربية مع نهاية 2010 ومطلع عام 2011 وإن كانت تقع ضمن النّطاق العلمي للثّورة أم هي لا تتعدى مجرد حركات شعبية خالية من أيّ موضوع وأيّ هدف مستقبلي.

يتناول الفصل كذلك في المبحث الثاني دراسة تحليلية لأهم الأسباب التي تقف وراء هذا الحراك الشعبي مع تسليط الضّوء على الأسباب الخارجية التي لها دور في انفجار الأحداث. أما المبحث الثالث من هذا الفصل فهو يتناول دور الولايات المتحدّة الأمريكية في المنطقة خلال الأحداث وقبلها وكذلك استراتيجياتها، لينتهي هذا الجزء من الدّراسة بأدوار القوى الدّولية والإقليمية المؤثّرة والفاعلة في المنطقة.

-الفصل الثاني: تحت عنوان "التحوّلات الاستراتيجية في المنطقة العربية"

هذا الفصل يقوم بتحليل الحالات الأزمومية التي تلت الحراك الشعبي في المنطقة العربية بعد عام 2011

¹- Heinz Vetschera, **cooperative security- the concept and its application in south Eastern Europe**, online http://www.bundesheer.at/pdf_pool/publikationen/10_wg13_aacs_40.pdf, consulté le 20/06/2018 à 19: 09, p 33, 34.

(سوريا، ليبيا، اليمن، وتنظيم الدولة الإسلامية)، على اعتبار أنّ هذه الحالات تُلخص من خلال تحليلها الصورة التي ترتسم على مستقبل المنطقة، ويعتبر المبحث الرابع من هذا الفصل كتحصيل حاصل للأوضاع في المنطقة من خلال مجموعة من المتغيرات والمحددات.

-الفصل الثالث: تحت عنوان " الانعكاسات على الجزائر "

هذا الفصل اختص بالجزائر والانعكاسات التي أفرزتها البيئة الاستراتيجية العربية بعد عام 2011، وتمّ تقسيمه إلى أربع مباحث، بحيث كان المبحث الأول والمبحث الثاني يتناولان بالتّحديد التّحديات الأمنية على الجزائر، والانعكاسات السياسية والاقتصادية. أما المبحثين الأخيرين فيختصان بالتّوجه الجزائري داخليا وحتى خارجيا من خلال تفعيل الحوارات والشّراكات الأمنية التي كانت قائمة والتّوجه نحو إقامة مبادرات أمنية جديدة في إطار سياسات أمنية محدّدة.

10-صعوبات الدراسة:

لا يخلو هذا البحث من أيّ صعوبات شأنه شأن الأبحاث العلمية، ولقد اصطدمت الباحثة أثناء تناولها للموضوع بسيولة الأحداث التي كانت تقدّمها البيئة قيد الدّراسة وكان هذا الأمر تقريبا بشكل يومي. ولم يكن هذا وحده ما صعّب الدّراسة وإنّما اتساع حدود الإشكالية سواء المكانية أو الزّمانية.

يمثّل نقص المراجع فيما يعنى بالجزائر عائقا كبيرا أمام أيّ باحث يطمح في تقديم دراسة عليها مما انعكس على بعض الجوانب من البحث حيث غابت بعض الأرقام والإحصائيات، كما تقع بعض المعلومات في خانة المعلومات السرية مما يُصعّب الوصول إليها بأيّ شكل من الأشكال خاصة أمام الباحث المبتدئ.

11-أهداف الدّراسة:

يهدف البحث إلى دراسة المشهد الذي تلا فترة الحراك الذي عاشته المنطقة العربية، من الفوضى والتّحديات الأمنية، والاختراقات التي تعرفها المنطقة من طرف القوى الكبرى.

ونظرا للحروب الأهلية التي تعيش فيها المنطقة (سوريا اليمن ليبيا) واستفزاز الشّوائج الطائفية وظهور تهديدات أمنية جديدة، وانقسام السّودان ما هو دليل إلّا على استراتيجية لإعادة هندسة المنطقة بما

يتوافق مع مخطط برنارد لويس من أجل تفتيت المنطقة. كما يهدف البحث إلى محاولة دراسة الانعكاسات على الجزائر الآنية والمحتملة، باعتبار أنّها تقع في قلب هذه المشاريع وأمنها مرتبط بأمن دول المنطقة، لذلك كان لابدّ على الجزائر اتخاذ استراتيجية شاملة لمواجهة الأخطار المحتملة.

الفصل الأول:

دوافع ومحددات الحراك العربي

دخلت المنطقة العربية منذ بداية الحراك العربي وحتى اللحظة مرحلة تغيير استراتيجية، ومازالت المنطقة تعيش تفاعلات تلك الأحداث وارتداداتها، سواء على الصعيد السياسي والاقتصادي والديموغرافي. لذلك تميّز هذا الموضوع بالجدل حول ماهيته وأسبابه، وتعدّدت الأطروحات التي حلّلت الأحداث.

لذلك تمّ التطرّق إلى تحليل مفهوم الثورة وبعض النظريات التي قامت بالتطرّق إلى موضوع الثورة. وهذا التطرّق بغرض تحديد ماهية الأحداث.

وتمّ الإحاطة بمجمل الأسباب الذاتية والموضوعية التي تقف وراء هاته الأحداث، وكذلك أدوار الفاعلين الإقليميين والدوليين.

تكمن أهمية هذا الفصل في اعتباره الفصل الذي يقدّم للموضوع من خلال الإحاطة بالنقاط الرئيسية والمهمة للموضوع.

المبحث الأول: مفهوم الثورة: لماذا الحراك وليس الثورة؟

لقد شكّل موضوع الثورة موضوعاً فلسفياً؛ حاز على اهتمامات العديد من الفلاسفة والمفكرين. وذلك راجع إلى أنّ التاريخ الإنساني لا يخلو من تلك الأحداث التي توصف بالثورة. لذلك من المهم التطرّق إلى مفهوم الثورة وإلى التّأصيل النظري لموضوع الثورة.

هذا التّأصيل النظري لمفهوم الثورة ضروري لتحديد ماهية الأحداث التي عرفتها المنطقة العربية.

المطلب الأول: الإطار النظري للثورة

يتطلّب تحديد مفهوم "الثورة" ضرورة التعرّيج على تعريفه الأمر الذي يساعد على تشريح الظاهرة محل الدّراسة.

1- تعريف الثورة:

إنّ مصطلح (la révolution) ترجع جذوره إلى الفعل اللاتيني (revolver). ولقد اقترن استخدام هذا المصطلح بتاريخ العلوم نفسها في القرن 18م. وتقترن استخداماته بتفسير حركة الكواكب؛ بمعنى أنّه مصطلح خاص بعلم الفلك ولقد ظهر هذا المصطلح في أطروحات Copernic في كتابه DE révolutions orbium coelestum ولقد انتقل مصطلح (La révolution) إلى فلسفة عصر التّنوير؛ أين يبقى الأصل الفلكي للمصطلح راسخاً، بمعنى أنّ الثورات هي ظواهر قابلة للتكرار بل هي دورية. الأمر الذي يعني أنّ كلمة الثورة كانت بالأصل مصطلحاً فلكياً مظهر الحركة الاعتيادية الدائرية للنجوم؛ فالكلمة تشير بوضوح إلى حركة دائرية متكرّرة، إنّها ترجمة بالغة الدقّة لمصطلح وضعه بوليبيوس.¹

نجد أنّ كلمة الثورة استخدمت في القرن السابع عشر كمصطلح سياسي بحيث أنّ المحتوى المجازي كان أقرب للمعنى الأصلي لها؛ ذلك أنّها استخدمت لحركة تدور عائدة إلى نقطة ما، محدّدة مسبقاً. لقد استخدمت أول مرة بهذا المعنى في 1660م عند الإطاحة بالبرلمان وإعادة الملكية في

¹- Hannah Arendt, de Karl Griewank: staatum walzung und Revolution in der Auffassung der renaissance und Barockzeit, wissenschaftliche Zeitschrift der Friedrich schiller-universität jena; 1(1952-1953) and Der Neuzeit Revolutions begriff jena.

إنجلترا. كما استخدمت بهذا المعنى أيضا في عام 1688م؛ حين طردت أسرة ستيوارت ونقلت السلطة إلى وليام وماري.¹ بمعنى أن الثورة هنا تعني إعادة السلطة الملكية إلى مجدها القديم وأخلاقيتها وبالتالي لم ينظر إليها كثورة وهذا ما فهم رسميا على أنه إعادة السلطة بمعنى "حرية مستعادة ببركة الله" وهو مكتوب على الختم العظيم لعام 1651م.² الأمر الذي ظهر في كتابات أرسطو؛ بحيث أنه قام بتقسيم الثورات إلى نوعين: نوع يؤدي إلى تغيير الدستور القائم؛ فينتقل من نظام حكم إلى آخر، ونوع يغيّر الحكم في إطار بنية النظام القائم.³ فهو يعتبر أن الانتقال من نظام إلى آخر عملية دائرية، أو متكررات شبه حتمية، وهي بهذا المعنى لا تؤدي إلى جديد، أي ليست جزءا من عملية تطور وتقدم. فالفلاسفة اليونانيون يعتبرون أن الثورات ماهي إلا دورات متكررة من تغيير الأنظمة، وحتى حين تؤدي إلى تغيير النظام فإنها تشكل في هذه الحالة حركة دائرية من صعود نظام وهبوطه من دون أن يحدث أي جديد في التاريخ الإنساني. هذا الأمر نجده واضحا في تعريف أفلاطون أيضا حيث يرى "بأنها تحول شبه طبيعي في شكل من أشكال الحكومة إلى شكل آخر، فهذا التغيير كان تكراريا دائريا لا يأتي بجديد عموما"⁴

هذا الأمر كذلك ظهر في كتابات ابن خلدون في المقدمة مؤلفه المشهور بحيث أن الثورة كما يراها هي دورة تفقد خلالها العصبية الأمر الذي يؤدي إلى نشوء عصبية أخرى؛ بحيث أنه ولا دورة مستمرة من البداوة إلى التحضر. هذا يظهر في تفسير ابن خلدون لمراحل تطور الدولة بحيث تبدأ مع نشوء عصبية التي تبدأ في الاندثار خاصة في مرحلة التحضر أين تتميز بالترف الأمر الذي يؤدي بها إلى الزوال أين تجد عصبية أخرى المجال للبروز وهكذا تتكرر الدورة.

لكن الإشارة إلى هذا الاستخدام لهذا المصطلح لا يخدم بحثنا وإنما تم التطرق إليه من باب التعرف على تطورات استخدام كلمة الثورة خاصة أنها مفردة ترجع إلى حقل آخر بعيد عن علم

¹- Révolution in Oxford English Dictionary.

²- حنة أرندت، في الثورة، ترجمة عطا عبد الوهاب: ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2008، ص 57.

³- Aristotle, **politics**, translated by Benjamin Jowett with introduction, Analysis, and Index by H.W.C Davis (Dover publications INC, Mineola, Ny, 2000) p188.

⁴- عزمي بشارة، الثورة والقابلية للثورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، لبنان، د.ت.ن، ص 7، ص36،

السياسة؛ إلا أن استخدامهما في هذا الميدان يوجب مراعاة بعض المتغيرات التي تعطي مدلولاً عملياً لهذا المصطلح.

لذلك فإن فكرتنا عن الثورة يجب أن تشمل الجدة والبداية والعنف؛ إلا أنه لا بد من الاحتفاظ بدلالة المصطلح الفلكي والتي تعني فكرة الأمر الذي لا يقاوم.¹ لهذا فإن "حنة أرندت" قد منحت مصطلح الثورة معنا فلسفياً تعني به أنها -أي الثورة- تعبير عن حتمية انتصار تشبه حتمية حركة الكواكب. هنا بهذا الصدد تعرّف "حنة أرندت" الثورات "أنها تلك الأحداث السياسية التي تواجهنا مباشرة بشكل لا مناص منه بمسألة البداية، ذلك أن الثورات مهما حاولنا تعريفها ليست مجرد تغييرات."² وهنا تعتبر الثورة شأنًا حتمياً أو ضرورياً، بمعنى أن الثورة لا بد لها من هدف تحقيقه؛ لذلك لا بد أن ننفي كلمة ثورة على تلك التي لم تكتمل. الأمر الذي يجعل من الثورة ذات صدى نفسي باعتبارها تحركاً لا عودة فيه قبل أن يحقق هدفه؛ بذلك فهي تخلق واقعا خاصا بها.

يقول "توماس كوهن" إن المقصود بالثورة تلك القفزة النوعية، أو الكيفية، من نمط إلى آخر، أو من منظومة يسود فيها "أنموذج" معين إلى منظومة مختلفة يسود فيها أنموذج آخر لذلك يعمل على إبراز التشابه المجازي في استخدام كلمة ثورة في عبارتي "الثورة العلمية"، و "الثورة السياسية" متسائلاً: ما الذي يبرر هذا الاستخدام المتوازي للفظ أو لكلمة ثورة.³

يكمن التشابه في أمرين:

-الثورة السياسية تبدأ عندما تعجز المؤسسات السياسية القائمة في مواجهة المشكلات التي تتولد عن البنى السياسية، مما يؤدي إلى انتشار تصورات جديدة في المجتمع. نفس الأمر بالنسبة للثورات العلمية فإن الأمر يحصل عندما يكون الأنموذج السائد غير قادر على تفسير بعض الظواهر كان الأصل في اكتشافها، أو قاد إليها؛ لذلك في الحالتين لا بد من تغيير أدوات فهمه.

-الثورة السياسية ترمي إلى تغيير المؤسسات السياسية بطرق أصلاً تمنعها هذه المؤسسات القائمة، وكما ترفض الثورة العلمية التبريرات التي يقدمها البراديغم العلمي بلغته القديمة بغرض

1- حنة أرندت، في الثورة، مرجع سابق، ص 63.

2- نفس المرجع، ص 26.

3- عزمي بشارة، الثورة والقابلية للثورة، مرجع سابق الذكر، ص 42.

الدّفاع عن ذاته والحفاظ عليه، كذلك فإنّ الثورة السّياسية ترفض المفردات والحجج التي تدافع عن الدستور القائم. لذلك تخرج الثّورة العلمية عن الأنموذج القديم، وتخوض صراعا مع المحافظين بمفردات جديدة نابعة من النّظرية الجديدة، وكذلك ترفض الثّورة السّياسية مفردات النّظام السّياسي القائم، وتبرّر ذاتها بمفردات جديدة نابعة من رؤية جديدة.¹ فالتّغيير هو الوصف الأجدر بالثّورة، بحيث لا يمكننا الحديث عن الثّورة إلّا حين يحدث التّغيير ويكون بمعنى بداية جديدة.

لكن هذه المماثلة التي قام بها "توماس كوهن" بين الثّورة العلمية والثّورة السّياسية تجعلنا نتساءل عن الاختلافات الموجودة بينهما؛ بحيث أنّه في السّياسة لابدّ من التّخطيط المسبق للثّورة الذي ينبثق عنه مشروع الثّورة، لكن الأمر مختلف بالنّسبة للعلم بحيث أنّه لا وجود لتخطيط مسبق في الثّورة العلمية، ففي النّهاية هي مجرد أبحاث واكتشافات لا يمكن تحديدها مسبقا.

وفي دراستنا لموضوع الثّورة اكتشفنا أهمية الواقع الاقتصادي والمسألة الاجتماعية؛ حيث تبقى الحاجة وهذه الأخيرة يُعرّفها الفيلسوف الألماني "هيجل" أنّها وعي بالنقص تجسّدت عندما بدأ النّاس يشكّون بأنّ الفقر هو شيء كامن في الطّبيعة الإنسانيّة وبذلك المصلحة هي المحرك وهي الدّافع وراء الخصام السّياسي.

نجد أنّ من التّعريفات الكلاسيكية الثّورة تعني الإطاحة المفاجئة وغالبا ما تتسم بالعنف ضدّ نظام سياسي ويكون ذلك بواسطة حراك شعبي؛ وذلك بهدف تجسيد تحولات عميقة على مستوى المؤسسات، وعلى مستوى المجتمع وقيمه.

يعرّف (Samuel Huntington) الثّورات الكبرى بأنّها ذلك التحوّل السّريع، الكامل والعنيف الذي يمسّ القيم، البنية الاجتماعية، والمؤسسات السّياسية، والممارسات الحكومية، والقيادات السوسيوسياسية.²

إذا كان مفهوم الثّورة في اللّغات الأوروبيّة مستعار من دورة الكواكب، فإنّه في اللّغة العربيّة لفظ "الثّورة" بحسب لسان العرب مشتق من ثار الشّيء ثارا وثورانا وتثور. بمعنى هو مستعار من ظواهر

¹-Thomas Kuhn, the **structure of scientific Revolutions**, 3ed Edition, Chicago and London: the university of Chicago press, 1995, pp92, 94.

²- Samuel Huntington, **political order in changing societies**, New Haven and London, Yale university press, 1968, p264.

الطَّبِيعَة والسَّلوك الانفعالي للإنسان، كما يراها ابن منظور بأنَّها هيج أو هيجان. يبقى البعد الغاضب النَّائر قائما في مفهوم الثَّورة في الثَّقافة العربيَّة، وكذلك في الاستخدام الشَّعبي. لذلك حاول توفيق الحكيم (1898-1987) في كتابه ثورة الشَّباب أن يميِّز بين الثَّورة والهوجة في محاولة اصطلاحية لتمييز الثَّورة عن الهيج، فيغادر اللَّفظ أصوله متجها إلى المصطلح "والفرق بين الثَّورة والهيجة هو أنَّ الهوجة تقتلع الصالح والطالح معا، كالرياح الهوج تطيح بالأخضر واليابس معا... الخ أما الثَّورة فهي النَّافع وتستمد منه القوة... وتقضي فقط على البالي المتهافت، المعوَّق للحياة...¹ عرفت الثَّورة المعنى الحديث للمصطلح في نهاية الإمبراطورية العثمانية وفي فترات الاستعمار، لكن مع نهاية هذه الفترات أصبح لفظ الثَّورة يستعمل ككناية عن مصطلح الانقلاب العسكري².

2- الثَّورة في المقاربات النَّظرية الكلاسيكية:

أ- النَّظرية الماركسية:

يعتبر كارل ماركس الثَّورة كنمط انتاج جديد، وكظاهرة فإنَّ الثَّورة هي تحصيل حاصل للتَّناقضات الهيكلية لنظام الطَّبقات. الثَّورات وفق منظور ماركس هي أداة أو وسيلة التي بها يتحقق الانتقال من حقبة تاريخية إلى أخرى، بمعنى من نمط انتاج إلى آخر.³ فهو يرى أنَّ الثَّورة هي إحدى وسائل النِّمو والتطوُّر الاجتماعي، فبالنسبة له الثَّورة الاشتراكية تهدف عنده إلى التخلُّص من الرأسمالية. وبالتالي تعتبر الثَّورة وفقا للأدبيات الماركسية ميكانيزم حتمي في عملية إبدال البناء الاجتماعي السِّياسي القائم لتحقيق التَّغيير.

إنَّ مناخ الثَّورة يتهيأ عندما تدخل قوى الإنتاج في تعارض مع قوى الإنتاج الأخرى. الثَّورة تقودها الطبقة الثَّورية التي تتميِّز بالوعي (طبقة البورجوازية في الثَّورة الفرنسية، طبقة البروليتاريا في الثَّورات الاشتراكية). بمعنى أنَّ ماركس يرى أنَّ الثَّورات نتيجة حتمية لبناء المجتمع، وبهذا أنَّ الثَّورات سوية لأنَّها تقوم بحل التَّناقضات الأساسية الكامنة في النِّظم الاجتماعية.

¹-عزمي بشارة عن توفيق الحكيم، ثورة الشباب، مكتبة مصر، القاهرة، 1988، ص1.

²- Nazim Auda, quand est -ce que la pensée arabe a reconnait le concept de la révolution ?, [http://www.altahreernews.com/inp/..](http://www.altahreernews.com/inp/)

³-Jonathan Alix, les approches théoriques classiques de la révolution et une approche religiologique de la révolution sandiniste au Nicaragua, mémoire présenté à la faculté des Arts et sciences en vue de l'obtention du grade de Maître Es science en anthropologie ; 2013, p 34.

ونجد (Barrington Moore) في كتابه Social origins of dictatorship and democracy يرى أنّ لطبقة الفلاحين والطبقات الأخرى دور كبير في التحوّل من المجتمعات الزراعيّة إلى المجتمعات الصناعيّة الحديثة، كما أنّ بنية الطبقة لها تأثير بالغ في السيرة التاريخيّة للمجتمعات. كما يرى أنّ نوعيّة الثورة يتوقف على الرابط بين الطبقات الثوريّة، ففي كتابه قام بالتركيز على ثلاث ثورات تاريخيّة هي الثورة الفرنسيّة البريطانيّة والأمريكيّة ودور الطبقة البورجوازيّة فيها مما أدّى إلى تأسيس الديمقراطيّة البرلمانيّة، وثورات من الأعلى والتي أسست للفاشيّة في ألمانيا واليابان، وأخيراً وليس آخراً ثورة الفلاحين في روسيا والصين التي أسست للاشتراكية.¹ بمعنى أنّ التحليل الماركسي يركّز على طبيعة التنظيمات البنائيّة الخاصّة في المجتمع كسبب شامل للقيام بالثورة، فالبناء الاقتصادي يساهم في نمو علاقات اجتماعيّة؛ مما يؤدّي إلى بروز تنظيم طبقي غير متكافئ مما يجعل الطبقة المحرومة تعيش حالة اغتراب عن الوضع السائد هذه الحالة تؤدّي إلى حالة وعي طبقي التي تؤدّي إلى حدوث الثورة التي تهدف إلى الإطاحة بالنظام الطبقي القائم.

بتعبير موجز فإنّ نظرية الثورة عند ماركس من تحليل للأوضاع الطبقيّة في المجتمع، حينما يبلغ التناقض الحدّ الأقصى بين علاقات ملكيّة وسائل الإنتاج وقوى الإنتاج ويعايش المجتمع حالة استقطاب حادة بين الطبقة الحاكمة للمجتمع بسبب ملكيتها لوسائل الإنتاج وتلك الطبقة المحكومة التي تشكّل أغلبية المجتمع وتحمل كافة أعباء التناقضات الطبقيّة، فيتولّد في هذه الطبقة المقهورة وعي بضرورة قيام ثورة جذريّة. ويؤكد ماركس ضرورة الثورة ليس فقط لعدم إمكانيّة الإطاحة بالطبقة الرأسماليّة الحاكمة بأيّة وسيلة أخرى، وإنّما العمل الثوري هو السبيل الوحيد للطبقة البروليتاريّة المقهورة، حتّى تتطهر من أدران العصور الماضيّة، وتنتهي لخلق مجتمع الثورة. وبالتالي فإنّ الثورة

¹ - Barrington Moore, *Social Origins of Dictatorship and Democracy*, February, 25, 2015, https://scholar.princeton.edu/sites/default/files/tpavone/files/moore_social_origins_of_dictatorship_and_democracy_summary.pdf, consulté le 25/10/2018, à 10:25, p 1.

وفق المنظور الماركسي تولد من رحم الصراع الطبقي بين البورجوازية والبروليتارية؛ أين ستكون المهمة التاريخية للبروليتارية هو التحرر من خلال تحطيم كافة الطبقات.¹

ب-نظرية ألكسيس دي توكفيل:

صدر كتاب ألكسيس دي توكفيل (Alexis De Tocqueville) النظام القديم والثورة الفرنسية" في عام 1848، أين نظر للثورة الفرنسية نظرة مختلفة عن تلك التي تبناها كل من ماركس وإنجلز، حيث اتفق هؤلاء على أن الثورة تمكنت من تدمير الطبقة الارستقراطية القديمة والتخلص من القوانين والممارسات التي ارتبطت بالمجتمع الاقطاعي، ولكن مارآه كبداية لثورة اجتماعية جديدة تقوم فيها طبقة البروليتاريا بالتخلص من الطبقة البورجوازية، رآه دي توكفيل على أنه انتصار للدولة المركزية.

فالثورة في نظرية "دي توكفيل" لم تكن مجرد محاولة لاستبدال حكومة قديمة بأخرى جديدة، ولكن كانت تهدف أساسا لتغيير الهيكل الاجتماعي الذي كان سائدا قبل الثورة. وتغيير العادات والممارسات والمعتقدات التي ارتبطت بالسلطة والحكم التي كانت راسخة في عقول المواطنين، لذلك كان السبيل لتقديم نموذج جديد للسلطة هو بناء هيكل جديد أو قوة جديدة ضخمة ومركزية، بحيث تتمكن من السيطرة على كل قنوات السلطة وعناصرها، وهذا الهيكل يتمثل في الدولة أو الحكومة المركزية التي أسستها الثورة في فرنسا. فمذ انهيار الإمبراطورية الرومانية لم يعرف العالم حكومة تركّزت فيها كل عناصر السلطة كذلك التي ظهرت بعد الثورة الفرنسية. لقد طرح "دي توكفيل" أفكارا غير أفكار ماركس؛ فحسبه لم تكن الثورة إشارة لبدء تحرر طبقة اجتماعية مقموعة، ولكنها كانت سببا في ظهور مفهوم الحكومة المركزية التي جاءت لتملأ فراغ السلطة الذي حدث نتيجة لقضاء الثورة على البناء الاجتماعي الذي ساد في مرحلة ما قبل الثورة.² وهو ما يعبر عنه في كتابه بهذه الجمل "وفيما أتنج بسرعة مسار هذه الثورة ذاتها فإنني سأحاول أن أبين ما هي التطورات والأخطاء وخيبات الأمل التي انتهت بهؤلاء الفرنسيين أنفسهم إلى التخلي عن هدفهم الأصلي فلم يعودوا يريدون، متكبرين للحرية، سوى أن يصبحوا العبيد المتساوين لسيد العالم؛ وكيف أن حكومة أقوى وأكثر أوتوقراطية بكثير من تلك التي كانت الثورة قد أطاحت بها تسلمت مقاليد الحكم عندئذ، وركّزت كافة

¹- Rustam Singh, *Status of violence in Marx's theory of revolution*, Economic and political weekly, vol.24, No. 4, (Jan, 28; 1989), pp9-10.

²- De Tocqueville Alexis, *the Old regime and the French revolution*, Doubleday, Advision of Randon House, USA, 1983.

السلطات في يدها، وألغت كافة هذه الحريات التي دُفع ثمنها غاليا، وأحلت محلها مظاهرها الوهمية الخادعة؛ وهكذا أصبحت سيادة الشعب تعني أصوات ناخبين لا يمكنهم أن يستفسروا، ولا أن يتداولوا، ولا أن يختاروا؛ كما أصبح التصويت الحر على الضرائب يعنى موافقة مجالس خرساء أو خائفة، ورغم تجريد الأمة تماما من حقها في أن تحكم نفسها ومن الضمانات الرئيسية لهذا الحق، حرية التفكير والتعبير والكتابة، أي ما كان يمثل أئمن وأسمى مكاسب 1789، فإن حكومة الثورة ما تزال تتجمل بهذا الاسم الكبير¹.

3- النظريات النفسية:

بعكس النظريات الماركسية فإن هذه النظريات تعمل على تفسير الثورات من خلال الدوافع النفسية للأفراد، انطلاقا من فرضية أن الثورات كامنة في النفس البشرية استنادا إلى نظريات العنف والاحباط التي تحرض السلوك العدواني. وتحاول هذه النظرية أو هذا المدخل أن يبحث عن العوامل النفسية التي تدفع بالشخص لكي يشارك في الحركات الثورية.

لقد أسس (روبرت تيد غير Robert Ted Gurr)، وهو مؤسس ومدير مشروع الأقليات المعرضة للأخطار في جامعة "ميرييلاند" في كتابه " لماذا يتمرد البشر Why Men Rebel " لفكرتين أساسيتين هما العنف السياسي والحرمان النسبي. وهنا يقول أن التمرد والنزاعات تزداد في حالة أو في بيئة تكون فيها مجموعة ما تعاني من الحرمان السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

لقد ميز بين ثلاث أنواع من الحرمان تؤدي إلى الثورة الأول يتمثل في محاولة الشعب لاسترجاع ظروف عيش مرضية ويعطي مثال بقطاع الطرق، أما الحالة الثانية فتكمن عندما يزداد مستوى الطموح في حين أن مستوى الاشباع لا يتوافق وتتجسد في حالة عدم التزام الحكومة بوعودها، ويستدل بمثال عن الولايات المتحدة الأمريكية في الأربعينات والستينات من القرن العشرين فيما يتعلق بالسود. أما الحالة الثالثة فتكمن عندما يبدأ مستوى الاشباع يحدث بالتدهور وهنا يقول الكاتب أن مثل هذه الحالة تحدث في المجتمعات التي عرفت تحولا أيديولوجيا وتعديلات بنيوية وهنا يتكلم عن الثورة الروسية 1917م.²

¹- خليل كلفت، بين الثورة السياسية والثورة الاجتماعية، الحوار المتمدن، العدد 3280، 2011، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=246558> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2017/01/29، على الساعة 21:02.

²- Micheal W, Fowler, a Model of political violence, <http://www.dtic.mil/dtic/tr/fulltext/u2/1013409.pdf>, consulté le 25/10/2018 à 13:48.

إنّ الحرمان النسبي الذي تعاني منه الشعوب أو الجماعات يعدّ سببا رئيسيا لتمرد المرء، وهو ما ينجم عنه عنف سياسي، فكلما ازدادت شدة الحرمان النسبي ونطاقه ازداد حجم العنف الجماعي المتوقع. يعدّ الحرمان النسبي سببا رئيسيا للعنف السياسي بأشكاله المختلفة، فتاريخيا يعود استخدام مفهوم الحرمان النسبي إلى أربعينات القرن الماضي وذلك للدلالة على مشاعر الفرد الذي يفتقر إلى مركز ما أو إلى ظروف يعتقد أنّه يجب أن تتوفر له. مما يعني أنّ الحرمان النسبي هو إدراك الأطراف الفاعلة للتناقض بين توقعاتهم وقدراتهم المتعلقة بالقيم، فتوقعات القيم تتمثل بالسّلع وظروف الحياة التي يعتقد البشر أنّ لهم حقا فيها، وعليه فإنّ القيم هي الأحداث والأشياء والأوضاع التي يناضل البشر من أجل تحقيقها.¹

يعتبر (Robert Ted Gurr) الثورة شكل من أشكال العنف السياسي فهي بحسبه حرب أهلية؛ وتحليل الحالة الثورية يقف عند قياس نسبة اللاإشباع لدى الشعب.

يميّز "تيد غير Ted Gurr" بين ثلاثة أشكال من العنف السياسي هي²:

- الاضطرابات (l'agitation): وهي عنف شديد التنظيم، يشترك فيه قسم كبير من الشعب، ويشمل الاضطرابات السياسية التي تتسم بالعنف وحركات الشعب والصدمات السياسية وحركات التمرد المحلية.

- المؤامرة (la conspiration): وهي عنف شديد التنظيم يشترك فيه عدد محدود من أفراد الشعب، ويشمل الاغتيالات السياسية المنظمة، والإرهاب على نطاق ضيق، وحروب العصابات والانقلابات وحركات العصيان.

- الحرب الأهلية (la guerre interne): وهي عنف شديد التنظيم يشترك فيه قسم كبير من الشعب ويرمي إلى الإطاحة بالنظام الحاكم أو حلّ لدولة، ويقترن بعنف واسع النطاق، بما في ذلك الإرهاب واسع، وحروب العصابات والحروب الأهلية والثورات.

¹-مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، عرض كتاب لماذا يتمرد البشر لروبرت تيد غير، 2017، متوفر على

الموقع <http://rawabetcenter.com/archives/39539> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/01/17 الساعة 12:02.

²- Jonathan Alix، les approches théoriques classiques de la révolution et une approche religio-logique de la révolution sandiniste au Nicaragua, Op.cit. p 39.

كما يؤكّد على ضرورة تبرير الثّورة للعنف، هذا التبرير الذي يتجسّد في القيم الجديدة التي تحملها الثّورة.

ج-نظريات مرحلة الحداثة:

جاءت هذه النظريات بعد التّيقّن أنّ الثّورة الفرنسية لم تعد نموذجاً رئيسياً لدراسة علم الثّورة، مثلما كان في أواخر القرن التّاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فالعالم قد عرف نماذج أخرى من الثّورات مما طرح نظريات أخرى للثّورة، باعتبار أنّ هذه الثّورات التي عرفها القرن العشرين تختلف عن الثّورة الفرنسية. فهي لا تُعتبر ثورات ساعية إلى الخلاص من حكم بورجوازي أو رأسمالي، فأغلبها كانت ثورات اشتراكية في الأساس، حدثت في دول كانت في بداية مرحلة تحديث اقتصادها.¹

نجد أنّ هذه النظريات يتزعمها كل من (هنتغتون وتشارلز تيللي) (Huntington et Charles Tilly)

أ-صامويل هنتغتون (Sammuel Huntington):

في كتابه النظام السّياسي في المجتمعات المتغيّرة «Political Order in changing Societies» نظريته التي تربط بين عملية التّحديث أو العصرية وقيام الثّورة، بحيث يرى أنّ من النّتائج المهمة للعصرية أو التّحديث، تلك الهوة التي تنشأ العصرية بين الرّيف والمدينة فهذه الهوة ميزة بارزة للمجتمعات التي يحدث فيها تغيّر اجتماعي واقتصادي، وهي مصدر أولي لانعدام الاستقرار السّياسي في هذه المجتمعات. ففي أواسط القرن العشرين أصبحت المجتمعات التّقليدية كافة مجتمعات انتقالية أو متعصرية، وبالتّحديد هذا التفويض بالعصرية الذي اجتاحت العالم هو الذي زاد من انتشار العنف. "فصورة دولة معرضة للعصرية، منتزعة اجتماعياً من أشكال العيش التّقليدية، يواجه مواطنوها الضّغوطات لتغيير أساليبهم الاقتصادية والاجتماعية والسّياسية، ويمطرون بوابل من الأساليب

¹ - زياد عقل، التفسير النظري للثورات: تطور المفاهيم وتنوع الأسئلة،

https://web.facebook.com/SciencePolitique/posts/1123810130969310?_rdc=1&_rdr تمّ الاطلاع عليه يوم

2018/01/30، على الساعة 17:34.

الجديدة والأفضل لإنتاج بضائع اقتصادية وخدمات ويشعرون بالإحباط بسبب عصنة التغير عموماً، وفشل حكومتهم في إرضاء توقعاتهم الصاعدة خصوصاً.¹

بحيث يرى أنّ المناطق المتعصنة داخل الدّول هي التي تكون مراكز للعنف والتّطرف أكثر من تلك التي تحافظ على تقليديتها، بحيث أنّ درجة انعدام الاستقرار مرتبطة بنسبة العصنة، بحيث يستند هنتغتون بما قاله " كورنهاوزر " إنّ تدفق النّاس السّريع، وبأعداد كبيرة إلى المناطق المدينية حديثة التطوّر، يشجع على التّحركات الجماهيرية

وربما يتفق هنتغتون مع دي توكفيل عندما قدّم هذا الأخير شرحاً نموذجياً لارتباط التطوّر الاقتصادي السّريع على وجه الخصوص، بعدم الاستقرار السّياسي وذلك من خلال الدّراسة التي قدّمها في كتابه النّظام القديم والثّورة عن الثّورة الفرنسية. لما قال أنّ الثّورة الفرنسية كانت مسبقة بتقدّم سريع لم يسبق له مثيل في ازدهار الدّولة بحيث أنّ هذا النّمو الاقتصادي الآخذ بالتّزايد والاستمرار، لم يكن مطمئناً للشّعب بل أشاع في كلّ مكان مشاعر القلق وأنّ معدل الاستياء الشّعبى ارتفع إلى أعلى مستوى في المناطق الفرنسية الأكثر تطورا على وجه التّحديد.

كما يرى أنّ أحد أبعاد التّحديث زيادة الطّلب على المشاركة السّياسية من قبل أعضاء المجتمع، هذا الأمر يتحقّق عند ظهور التّمددين وزيادة نسبة معرفة القراءة والكتابة والتّعليم ونشر وسائل الاعلام، هذه جميعاً تساعد في دفع المطامع والتّوقعات التي في حال عدم تحقيقها تشكّل صدمة للأفراد والجماعات. وتدفع بهم إلى مجال العمل السّياسي، وفي ظلّ غياب مؤسسات سياسية قوية وقادرة على التّكيّف، تعني هذه الزّيادة في المشاركة عدم الاستقرار والعنف.²

مما يعني أنّ تأثير التّحديث أو العصنة وفق هنتغتون يتضمّن العلاقات التّالية:³

1- التّحريك الاجتماعي = الإحباط الاجتماعي

¹ - صامويل هنتغتون، النظام السّياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سميرة فلّو عبود: ط1، دار الساقي، بيروت، لبنان، 1993، ص 62.

² - صامويل هنتغتون، النظام السّياسي لمجتمعات متغيرة، مرجع سابق الذكر، ص 63.

³ - نفس المرجع، ص 73.

التطور الاقتصادي

2- الإحباط الاجتماعي = المشاركة السياسية

الفرص المحركة

3- المشاركة السياسية = عدم الاستقرار السياسي

المؤسسات السياسية

وعليه فإنّ عدم الاستقرار في الدّول المعاصرة، هو إذا في القسم الأكبر منه، تابع للهوة بين المطامح والتّوقعات النّاجمة عن تصعيد المطامح الذي يظهر بصورة خاصة في المراحل الأولى من التّحديث، وفي بعض الحالات قد تنشأ هوة مماثلة ونتائج مماثلة من الهبوط والتّوقعات. تحدث الثّورات غالبا مع نهاية مرحلة من النّمو الاقتصادي المدعوم، يليها انكماش حاد في النّشاط التجاري.

يعمل التّحديث على تغيير التّوازن بين المدينة والرّيف، حيث تبدأ الطّبقة الوسطى بالظّهور في العمل السّياسي مما يجعلها قادرة على اثبات وجودها ومن الإطاحة بالنّخبة الرّيفية الحاكمة، وبذلك تكون نهاية النّظام السّياسي التّقليدي، وهذا الاختراق المدني يترافق عادة بالعنف. وفي هذه الحالة يصبح الوضع السّياسي على درجة عالية من انعدام الاستقرار السّياسي. وبالمقابل تحدث الثّورة الخضراء التي تنطلق من الرّيف للمشاركة في الحياة السّياسية.¹

فالثّورة وحدها هي التي تستطيع تغيير الهيكل الاجتماعي للمجتمع كتغيير الطّبقة الحاكمة، وتغيير الطّبقات الاجتماعية داخل المجتمع ببعضها البعض. فالثّورة هي تجسيد فعلي لعملية التّحديث الذي تمرّ به الدّولة أو المجتمع. فحسب هنتغتون فإنّ الثّورة لا تحدث في المجتمعات التي لم تمر بأيّ مرحلة سياسية أو اجتماعية، كما أنّها لا تقوم في المجتمعات الحديثة التي مرّت بعملية التّحديث منذ فترة طويلة. فالثّورة عنده تحدث في تلك المجتمعات التي شهدت القليل من التّحديث، والمعنى تلك المجتمعات التي تعرف نوعا من النّطور الاقتصادي والاجتماعي غير المتكافئ مع المؤسسات السّياسية الموجودة. بمعنى أنّ نسبة التّحريك الاجتماعي عالية، بينما تكون نسبة التّنظيم السّياسي

¹- Raymond Tanter and Manus Midlarsky, A theory of revolution, (online) <https://pdfs.semanticscholar.org/dfae/9819c6946bb935ac3bec1cdc839a4323badb.pdf>, p3, consulté le 25/10/2018 à 16:22.

والمؤسساتية منخفضة، والنتيجة إذا عدم الاستقرار السياسي والفوضى تصبح مشكلة السياسة الأولية هي النباطو في تطور المؤسسات السياسية بحيث تتخلف عن التغير الاجتماعي والاقتصادي.¹

الأساس السياسي في الثورة هو الوعي السياسي الناتج عن التمدين، هذا الوعي الذي ينتشر بسرعة ويعمل على حشد مجموعات داخل المجتمع وتعبئتها للمشاركة السياسية، وتحدث هذه التغيرات بشكل سريع بحيث لا تتمكن من المؤسسات السياسية التقليدية أو القديمة من التكيف وحجم المشاركة السياسية. فوفقا لهنتغتون الثورة تعني حالة الانفجار في حجم المشاركة السياسية، ولكي تكتمل الثورة حسبه لا بد أن تدخل الثورة في مرحلة ثانية وهي مرحلة البناء المؤسسي أو مأسسة نظام سياسي جديد من خلال المؤسسات السياسية الجديدة. ومقياس نجاح الثورة عند هنتغتون هو مدى استقلالية واستقرار المؤسسات السياسية التي ظهرت كنتيجة للثورة وحجم السلطة التي تتمتع بها هذه المؤسسات.² فالأنموذج الذي يبني وفقه هنتغتون دراسته هو انموذج الثورات الكبرى التي تنطوي على تغير شامل يمس القيم والمؤسسات والبنى السياسية والقوى الفاعلة.

ب- الثورة كنزاع سياسي: تشارلز تيلي (Charles Tilly)

عندما بدأ تيلي في استنتاجاته النظرية، انصب اهتمامه بالفاعلين في الثورة أكثر من السياق العام للمجتمع والدولة الذي اتسمت به نظرية صامويل هنتغتون. ينطلق تيلي في تفسيره للثورة على اعتبارها بأنها نزاع بين مختلف المجموعات المنظمة التي تناضل ضد السلطة القائمة. هذه الفكرة دافع عنها تيلي في كتبه أهمها من التعبئة إلى الثورة (From mobilisation to Revolution) أو الثورة الأوروبية (European Revolution).

لقد عارض تيلي نظرية "تيد غير" (Ted Gurr)، بحيث أن مستوى الإحباط الشعبي لا يعتبر مؤشرا كافيا لتفسير التعبئة الثورية، ولقد انصب اهتمامه بالفاعلين في الثورة أكثر من السياق العام للمجتمع والدولة.

¹ - صامويل هنتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، مرجع سابق الذكر، ص 12.

² - زياد عقل، التفسير النظري للثورات: تطور المفاهيم وتنوع الأسئلة، مرجع سابق الذكر.

جاءت هذه النظرية تحت مسمى نظرية تعبئة الموارد التي بنت تحليلها على ثلاث عناصر أساسية:¹

- لا يمكن اعتبار الفاعل الاجتماعي موضوعا للبيكولوجيا، وذلك أنه يعمل بطريقة عقلانية.
- التحولات الاقتصادية والاجتماعية متجاهلة عند ظهور الفعل الجماعي.
- تعدّ التنظيمات المفتاح الذي نفهم من خلاله عمليات التعبئة.

فقيام الثورة عند تيللي ونجاحها يعتمد على تعبئة الموارد لدى الفاعلين المختلفين فيها، ووفقا له الثورة تحدث عندما تمتلك مجموعات في المجتمع الموارد الكافية للضغط على النظام أو الحكومة من خلال المطالبة بالتغيير. وفي نفس الوقت تفتقر الحكومة للموارد التي تسمح لها إما بإحداث هذا التغيير أو احتوائه، ما يعني أنّ السمة المميزة للوضع الثوري هو وجود أكثر من كتلة تمارس بفعالية السيطرة على جزء محدود من جهاز الدولة.²

تعتبر نظرية تعبئة الموارد أنّ تعبئة التنظيمات الوسيطة هي عصب الفعل الجماعي، ولقد شرح كورنهاوزر المسألة على أنّها غياب علاقات التضامن التقليدية التي تمّ تعويضها من خلال علاقات تضامن أخرى أكثر تطورا والتي أفرزتها المدينة وأدارتها بتنظيمات جديدة. هذه الأخيرة هي السبب في ظهور التبعثات الاجتماعية التي تعيشها المجتمعات المعاصرة.³

حسب تعريف تيللي الثورة هي تغيير مفاجئ وبعيد المدى، يفوقه الفعل الشعبي في حكومة بلد ما. فهي ليست سوى حالة خاصة من الفعل الجماعي أين تتنافس جهات فاعلة مختلفة على السيادة النهائية على السكان، حيث تتجسّد المجموعات المتظاهرة على الأقل جزئيا في أن تحل محل من هم بالسلطة. هنا يجب أن نتنبّه للاتجاهات المجتمعية وتحول الموارد من مجموعات اجتماعية إلى أخرى.⁴

¹- قراءات نظرية: الثورات السياسية-المفهوم والأبعاد، المعهد المصري للدراسات، بتاريخ 17 أفريل 2016 على الموقع الإلكتروني: <http://eipss-eg.org/> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/01/31 على الساعة 17:20.

²-Charles Tilly, **from mobilization to Revolution**, center for Research on social Organization, University of Michigan, 1977, p 153.

³-قراءات نظرية: الثورات السياسية-المفهوم والأبعاد، مرجع سابق.

⁴- Jonathan Alix, **les approches théoriques classiques de la révolution et une approche religieuse de la révolution sandiniste au Nicaragua**, Op. Cit. p 41.

وشكّكت هذه النّظرية في وجود علاقة سببية وثيقة تربط بين التحوّلات الاقتصادية والاجتماعية وظهور الكبت والحرمان اللّذان يؤدّيان إلى الفعل الجماعي. فهما لا يعتقدان في هذه الآلية السّببية، حيث يتجاوزانها إلى تصوّر آخر يبنّي على فكرة أنّ التّنظيمات هي التي تخلق الحاجيات المطلوبة والاعتراضات المعبّئة. مما يعني: "الاعتراضات والاستياءات يمكن تحديدها، خلقها والتلاعب بها من قبل القادة والتّنظيمات". فالأزمة، على حدّ اعتقادهم، لا تشكّل سببا مباشرا في عمليات التّعبيّة الاجتماعية، ذلك أنّها لا تتجاوز كونها موردا هاما لتّنظيمات الحركات الاجتماعية التي تعمل على استغلالها.¹

هذه النّظرية تعتمد في الأساس على العمل الجمعي المنظم من قبل مجموعات مختلفة في المجتمع، والتي تشترك في خلافاتها مع الحكومة القائمة. والموارد التي تتضمن سيولة في القدرة المالية أو النّفود، والموارد البشرية، وتواجد الخبرات وتوافر المعلومات، ووجود قيادة. يقدّم تيللي شرحا أو وصفا للأوضاع التي تسبق حدوث الثّورة والتي تتمثّل في:

- وجود مجموعات قوية ومتنافسة على السّلطة وتتحدّى السّلطة القائمة، من خلال تقديم بدائل سياسية.
- تعبئة الجماهير حول هذه الأفكار التي تطرحها هذه المجموعات.
- عجز الحكومة القائمة على تلبية المطالب المطروحة للتّغيير، ومحاولة قمعها.
- التّحالف أو التّضامن بين المواطنين وبين هذه المجموعات القائمة والتي تتحدّى السّلطة القائمة، وقد يُعتبر هذا التّحالف أو التّضامن نوع من أنواع التّنظيم السياسي أو عمل جمعي منظم كما سبق شرحه.

بالإضافة إلى هذه النّظريات هناك المزيد منها في محاولة لتفسير الثّورة وأسبابها وتطورها. نجد كذلك النّظرية البنيوية التي تحاول تفسير الثّورة وذلك باعتبار أنّ أسباب الثّورة تكمن في

¹- رياض الصيداوي، الانتخابات والديموقراطية والعنف في الجزائر، الحوار المتمدّن، العدد 2544، بتاريخ 2009/2/1، على الساعة 10:16 على الرابط الإلكتروني <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=161438> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2017/07/15 على الساعة 15:44.

مجموع العلاقات التي تمثل هيكل الدولة والمجتمع كعلاقة الطبقات الاجتماعية ببعضها وعلاقة الدولة بالنخبة، وعلاقات الدولة وبين الطبقة العاملة هذه الأخيرة كانت سببا رئيسيا في الثورة، وأخيرا العلاقات بين الدول داخل النظام الدولي، بحيث لم يصبح تحليل أي ثورة بمعزل عن النسق الدولي نظرا للتفاعلات التي تفرضها الضغوط الدولية لتحديد مستقبل الثورات وفقا للمصالح الخاصة.¹

تبقى النظريات والمداخل التفسيرية للثورة عديدة ومتعددة، باعتبار أن الثورة ظاهرة اجتماعية وإنسانية متطورة، وهذا التعدد في المحتويات النظرية مرده إلى الأسئلة الجديدة التي تطرحها ظاهرة الثورة بحيث أصبحت نظريات الثورة الكلاسيكية قاصرة أمام التنوع والتطور في ظاهرة الثورة. فليس من الممكن حاليا تفسير الثورة باعتماد نموذج نظري واحد.

فالثورة وليد سياق اجتماعي خاص بكل مجتمع ودولة، ولا يمكن فهم الثورة إلا من خلاله. ولا يمكن إعطاء قوانين ثابتة في التنظير للثورة، ورغم ذلك ساعدت هذه الدراسات التنظيرية في فهم ظاهرة الثورة باعتبارها ظاهرة إنسانية واجتماعية بالدرجة الأولى.

من خلال ما تم التطرق إليه نستنتج أن الثورة تتميز بالخصائص التالية وهي كالتالي:

1. الثورة يجب أن تحمل معنى التغيير الجذري، العميق، والمفاجئ، الذي لا يمكن التنبؤ به، ويجب أن يحمل طابعا شعبيا.
2. الثورات ظاهرة تتطلب التجديد وبذلك فهي تحمل مشروعا للتغيير.
3. تتطلب قيادة لكن يبقى طابع الشعبوية من أهم سمات الثورات.
4. نجاح الثورة يقف على نتائجها، لذلك لا يصلح هذا المصطلح على غالبية الأحداث هنا في هذا الصدد يقول ² (Jacques Solé) فقط في فرنسا 1789م يمكننا تأريخ وتنزيل ظهور كلمة الثورة بمفهومها المعاصر، أي تغيير سياسي عنيف ومؤسس يخلد في الذاكرة الجمعية.

¹ - زياد عقل، مرجع سابق الذكر.

² - * Jacques Solé était né en 1932. Agrégé d'histoire, il fut longtemps professeur d'histoire moderne à l'Université de Grenoble, Après une interruption de dix ans (de 1975 à 1985) comme directeur du département d'histoire et archéologie à l'université de Ouagadougou, au Burkina Faso (ex-République de Haute-Volta jusqu'en 1984), il revint à Grenoble et y assura notamment la charge de directeur de l'UFR Sciences humaines. Jacques Solé a été

المطلب الثاني: لماذا الحراك وليس الثورة.

انطلاقاً من التّأصيل النظري لمفهوم الثورة، وبالنّظر إلى التّطورات التي تشهدها المنطقة العربية نجد أنّه من الضّروري قراءة مجموع المفاهيم التي وُظّفت لوصف هذه الظّاهرة السّياسية. حيث أُستخدمت العديد من المصطلحات كالربيع العربي، والثورات العربية، والفوضى الخلاقة... الخ وكلّ هذه التّسميات تختلف في دلالاتها ومضامينها، لكن إسقاطها على المشهد العربي يعطي نتيجة واحدة، لذلك كان من الضّروري أن نتساءل هل ما إذا كان اسم الثورة يستحق أن يطلق على ما شهدته المنطقة العربية.

مع انطلاق الأحداث في المنطقة العربية كان مصطلح الربيع العربي هو من أكثر المصطلحات استعمالاً لتوصيف ما يجري، ويعتبر مارك لينش "بروفيسور في العلوم السّياسية في جامعة جورج واشنطن" أوّل من استعمل مصطلح ومفردة "الربيع العربي" بعد مرور أقل من أسبوع على بداية الاحتجاجات في تونس وكان ذلك بتاريخ 6 جانفي 2011 في مقالة نشرها في مجلة «Forgien Policy»، تحت عنوان (Obama's Arab Spring) أي "الربيع العربي الأوبامي". وتاريخياً فإنّ مصطلح الربيع في الأدبيات السّياسية ظهر مع المؤرّخ البريطاني الماركسي "إريك هوبزباون" (Eric Hobsbawm) الحاصل على الدكتوراه في التّاريخ من جامعة كامبريدج في بريطانيا في "عمر الثورة 1789-1848"، (the Age of révolution) في الصفحة 112 حيث قال*: الذي حصل في 1789 ظهور أمة مستقلة الآن، فيما يظهر ربيع الشّعوب لجميع القارة".¹

كما أنّ المفهوم منقول عن تطورات شرق أوروبا، التي عرفت العقود الأخيرة للقرن العشرين، فقد استخدمت لفظة الربيع أوّل مرّة في عام 1968 للإشارة إلى حركة الإصلاح التي شهدتها

un guide dans la recherche de très nombreux étudiants en master et en thèse, sur des sujets d'une grande variété. Parmi ses ouvrages : (*Les révolutions de la fin du XVIIIe siècle aux Amériques et en Europe, 1773-1804*, Paris, Ed. Du Seuil, 2005. *Révolutions et révolutionnaires en Europe : 1789-1918*, Paris, Gallimard, 2008)

¹-عبد الله بن خالد شمس الدين، أصل تسمية "الربيع العربي"، 2014، على الموقع الإلكتروني، <https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/338952.html> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/01/12 على الساعة

* What had been in 1789, the rising of a single nation was now, it seemed, the springtime of peoples of an entire continent

تشيكوسلوفاكيا للخروج من الاتحاد السوفياتي، وغالبا ما يعبر عن ذلك بـ "ربيع براغ". وأعيد استعمال مصطلح الربيع مع الحركات التي عرفت دول أوروبا الشرقية.

بالتالي لا بدّ من الوقوف على طبيعة وملامح وخصوصيات الأحداث التي عرفت المنطقة العربية من حيث الأسباب والاختلاف والتشابه، وذلك بهدف التعرف على طبيعة المفهوم الذي يوائم الوصف، ليس لشيء وإنما لتحديد ما إذا كانت تندرج ضمن نطاق الثورات أم مجرد حركات احتجاجية أو انتفاضات؛ أم أحداث بعيدا عن كل هذا.

فإذا كانت لفظة "الربيع" في الطبيعة تعني التجديد والشباب، فهل ما حدث في المنطقة العربية أفرز هذا التجديد، وقياسا بمفهوم الثورة الذي سبق وأن تطرّقنا إليه هل ما حدث في نهاية 2010 وبداية 2011 كان ثورات؟ ففي النهاية التجديد هو مطلب كل الثورات، فالانطلاقة تكون عبر مشهد متحرك وحيوي، ما يعني القابلية للتّعديل والتّغيير بحسب ما تفرضه التحوّلات والتي تتبنى في جميع الحالات مشروعا يكون هو الهدف الأسمى لهذه الثورة. لذلك فإنّ أغلبية علماء السياسة العرب وحتى أغلب الباحثين والمفكرين في العالم يرفضون استخدام مصطلح الربيع فحسبهم هو مصطلح غير مناسب؛ ويتم وضعه احتياطا بين مزدوجين "الربيع العربي".

ووفقا لخصائص الثورة التي تمّ استنتاجها سابقا، فإنّه يمكن القول مبدئيا أنّ ما حدث يمكن أن يُصطلح عليه اسم الثورات، لكن ليس بعد التّحريض والتّدقيق الذي يُظهر غياب بعض من شروط الثورة فما حدث في المنطقة العربية يوضح ما يلي:

- 1- فقر هذه الأحداث إلى معنى التجديد والتّغيير، ما يعني غياب مشروع هادف وواضح.
- 2- رغم توفّر طابع الشعبية في هذه الأحداث، فإنّها افتقرت إلى قيادة للإشراف على الحالة الثورية. بحيث أنّ ما حدث في المنطقة ارتبط ببعض الأسماء مثل سليم عمامو في تونس، التي اختفت بعد ذلك وسوف نبيّن الأسباب في جزء آخر من الدّراسة.
- 3- النتائج هي ما تتوقف عنده الثورات، وهي التي تحدّد نجاح الثورة لذلك فإنّ ما يحدث في المنطقة حتى بعد سنوات يُرجع المنطقة إلى مزيد من التخلّف والتدمير.

لذلك على أيّ أساس أمكّن القول أنّ هذه الأحداث غابت فيها شروط نجاح الثّورات؟ ستكون الإجابة وفق ثلاث مؤشّرات تطرّق إليها الأستاذ الدكتور أحمد بودراع وهو أستاذ في القانون العام في جامعة محمد الخامس بالرباط تتمثل فيما يلي:

• الثقافة السياسية الجماهيرية:

لقد حدثت الثورة الفرنسية في أواخر عصر التّنوير، بحيث كانت انعكاساتها لأنوار ذلك العصر التي عرفت أوروبا، مما ساعد على خلق بيئة مهيّنة لتغيير اجتماعي عميق، سبقته ثورة علمية ثقافية ساهم فيها فلاسفة عصر التّنوير على تحرير الفكر من رواسب التّفكير التي عرفت القرون الوسطى التي كانت تجمّد النشاط الإنساني عن أيّ محاولة للتّفسير والتّعليل، لذلك عندما انطلقت مناقشات حقوق الانسان داخل الجمعية الوطنية الفرنسية جاءت متفاعلة مع أفكار فلاسفة عصر التّنوير على سبيل المثال لا الحصر (روسو ومونتيسكيو وفولتير).¹

لذلك فإنّ الثقافة السياسية تُعتبر بأنّها " مجموعة القيم المستقرة التي تتعلّق بنظرة المواطن إلى السّلطة، فالثقافة السياسية تؤثر في علاقة المواطن بالسّلطة من جانب تحديد الأدوار والأنشطة المتوقعة من تلك السّلطة، ومن حيث الواجبات التي يتعيّن على المواطنين القيام بها، كما أنّ الثقافة السياسية تتضمن التفاصيل الخاصة بهوية الفرد والجماعة.²

تستدعي دراسة الثقافة السياسية النّظر، إليها باعتبارها متغيّراً أو عاملاً وسيطاً بين النّظام العام السائد ومختلف البنى الاجتماعية المكوّنة له وبين السّلوك الفعلي في الحياة اليومية. لذلك فإنّ الثقافة السياسية لها علاقة وثيقة بالقيم الديمقراطيّة أو البناء الديمقراطي باعتبار أنّ الثقافة السياسية مرتبطة بالوعي الإنساني، فهي متغيّرة ذو أهمية كبرى في تفسير مستقبل الديمقراطيّة. ولما كانت عناصر الثقافة السياسية تتحدّد بوضوح في أيّ دولة في إطار التجارب الحياتية، والتعليم، والطبقة الاجتماعية لذلك فإنّها تلعب دوراً هاماً في ترسيخ الديمقراطيّة ذلك أنّ الثقافة السياسية هي توجيه

¹ - أحمد بودراع، فشل ثورات الربيع العربي: محاولة للفهم، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 11، 2017، ص 51.

² - المنوفي كمال، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية، دار بن خلدون، بيروت 1980، ص 14.

معرفي يشتمل على معرفة النظام السياسي والمعتقدات بشأنه، كما يتضمن كلّ ما يتعلّق بالعاطفة في إطار اثارة العواطف حول النظام السياسي القائم. ولقد ظهر هذا بوضوح في تعريف "لوسيان باي" (Lucian Pye) الذي يرى أنّ الثقافة السياسية هي "مجلّ القيم الأصلية والمشاعر والمعرفة التي تعطي شكل وجوه العملية السياسية"¹.

ولما كانت الثقافة السياسية تمثّل مجموعة القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية لأفراد المجتمع، فإنّها ترتبط بشكل كبير بالتعليم، إلّا أنّ الدّول العربية عاشت حالات الاستبداد التي طال أمدها والتي عملت على تكريس حالة التخلف الفكري التي غاب فيها التعليم وبالتالي الافتقاد إلى أيّ شكل من أشكال الوعي. هذا الأمر الذي يفسّره الوضع الذي تلا مرحلة سقوط الأنظمة في بعض البلدان العربية؛ حيث دخلت هذه الدّول في حالة من الفوضى التي دمّرت أيّ مشروع كان يمكن أن يكون فعّالاً سواء في الجانب السياسي أو الاجتماعي. وتصدّرت بذلك المطالب الاثنية والانقسامات المذهبية التي عادت بهذه الدّول إلى الوراء.²

• غياب قيادة والمشروع الثوري:

يبدأ أيّ مشروع ثوري بوجود فكرة والتي تعتبر عنوان رئيسياً لأيّ ثورة، والتي تتبثق مع اجتهادات الفلاسفة والمنظرين أو قيادات سياسية والتي تعمل على تأطير مطالب الثورة. فمع حادثة البوعزيزي في تونس والتي أدّت إلى اندلاع الأحداث وانتقالها إلى غالبية الدّول العربية، أين تمركزت المطالب حول اسقاط النظام، دون تبني لأيّ تصوّر مستقبلي للمرحلة المقبلة الذي عكس عجزاً سياسياً بنيوياً. غياب المشروع الثوري في الأحداث التي عرفت المنطقة العربية مع نهاية 2010 وبداية 2011، أدّى إلى فشل ما قد يمكن تسميته بالثورات العربية. فغياب المشروع يعني عدم ملازمة أيّ تجديد بأيّ شكل من الأشكال، بمعنى أنّ الثورة ملتزمة بالتغيير الذي يرتكز على الإرادة الواعية والالتزام المعياري للأهداف المرجو تحقيقها هذا الأمر الذي يتطلّب الحدّ الأدنى من التنظيم.

¹ - لاري دابموند، مصادر الديمقراطية ثقافة المجموع أم دور النخبة، ترجمة سمية فلو عبود: ط1، دار الساقى، بيروت 1994، ص 16، 17.

² - أحمد بودراع، مرجع سابق الذكر.

كلّ هذا التّدقيق يقع في أنّ المقاربة المعرفية لما يجري في بعض الدّول العربية باستخدام مفهوم "الثّورة" من دون تحديد الدّلالة الاصطلاحية له سوف يقود إلى ضلال معرفي. فمصطلح الثّورة كما هو متداول في الأدب السّياسي بصورة عامة، ووفقا للمقاربة الماركسية كما وسبق وأن تطرّقنا هو مفهوم مملوء بالمحتوى الاجتماعي الطّبقي، فهو يشير إلى صراع طبقات، واحدة تهوي مع نظامها الاجتماعي والاقتصادي، وأخرى تصعد لترفع معها نظاما اجتماعيا اقتصاديا جديدا ليبدأ سيرورته نحو التكوّن. بذلك تكون الثّورة بالمعنى الاجتماعي، وكما هي في التّعميم النّظري لتجارب التاريخ الثّورية، لا تكون من دون رؤية سياسية، ومن دون برنامج لتحقيقه ومن دون قيادة.¹

ويجب الإشارة إلى أنّ ما سمي "بربيع براغ" لم يكن في معظمه سوى عملية لتحرير الاقتصاد وهو على وجه التّحديد ما دعا إليه الغرب والدفاع عنه ومواصلة استخدامه أيديولوجيا.

هذا الأمر يطرح المزيد من الأسئلة حول الأحداث التي شهدتها المنطقة ومازالت تداعياتها في حالة سيولة، وإذا كان لابدّ من ذلك، سننطلق من الأسئلة التي طرحها دي توكفيل في كتابه "النّظام القديم والثّورة الفرنسية"، والتي تتمثّل أساسا في: ماذا كان الموضوع الحقيقي للثّورة؟ وما هي طبيعتها الخاصة في نهاية المطاف؟ وماذا حققت؟

ولقد تمّ اعتماد مصطلح الحراك، بدل الثّورة باعتبار أنّ الحراك يسبق الثّورة وربما ما حدث في المنطقة العربية توقف عند حدود الحراك السوسيوسياسي.

الحراك فيزيائيا هو مصطلح واضح وهو ضدّ السكون، كما يعني في اللّغة كذلك حركة كل مظهر عام من مظاهر النّشاط، ضدّ السكون.²

الحراك السّياسي هو جزء من الحراك الاجتماعي الذي يهدف إلى الانتقال أو التّحرك من موقف سياسي إلى آخر، ومن رؤية سياسية إلى أخرى. ومن تحالف معيّن إلى تحالف آخر، يتجه نحو

¹ - منذر خدام، ربيع سورية، الشعب لا مع السلطة ولا مع المعارضة: ط1، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، مؤسسة الفكر العربي، 2014، ص81.

² - معجم لسان العرب: للإمام العلامة ابن منظور، دار صادر، بيروت، على الموقع <https://archive.org/details/waq10576> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/07/06 الساعة 18:52.

تفاعل شعبي وسياسي واجتماعي يتبلور على قاعدة ابراز قضية سياسية واجتماعية في المجتمع بهدف النضال من أجلها حتى ولو كان مخالفا لرغبة السلطة القائمة. معنى ذلك أن الحراك هو نشاط وممارسة تحكمها جدلية القضايا المجتمعية والسياسية والتي تصبح مطلبا حيويا يقتضي أسلوبا قد يكون متمردا ومنظما لإشباع تلك المطالب. ونقصد بالحراك ذلك الذي تحكمه قوانين وحدة المتناقضات التي هي قوانين الصراع والمتمثلة أساسا في الانتقال والتغيير، ومتى بدأ يفرز تلقائيا قياداته الميدانية والتي تتولى التخطيط والتنسيق لضمان الاستدامة وصولا إلى تلك اللحظة الثورية التي تتفجر ولا تُصنع.

لكن ما يعكسه المشهد أن هذا الحراك أبعد من أن يصل إلى هذه اللحظة الثورية وذلك للأسباب التالية:

- هذا الحراك لم يثبت هويته، حيث يجد إشكال في تحديد موضوعه وهذا الأساس في الثورة.
- عدم القدرة على الإجابة على أسئلة محورية مما يعني أنها حركات مصنوعة.
- لم ينجح هذا الحراك في وضع مقدمات صحيحة لهيكل الحياة السياسية المستقرة واستدامتها.
- لم تؤسس لإصلاح اقتصادي واجتماعي واضح المعالم بل اقتصر على حمل شعارات عامة.
- تحوّل هذا الحراك إلى مثير ومستفز للأحقاد الدينية والعرقية والطائفية الذي يهدّد الدول العربية بمزيد من الانقسامات والعودة إلى ما يمكن تسميته بكيانات ما قبل الدولة حالة اليمن على سبيل المثال.

المبحث الثاني: الدّوافع الدّاخلية للحراك العربي.

لم تكن أحداث 2011م في المنطقة العربية متوقعة في ظلّ الإحباط والعزوف السّياسي الذي عانت منه شعوب المنطقة، رغم وجود ارهاصات تدلّ على إمكانية الانفجار في أيّ لحظة. كان البعد الاجتماعي هو المحرك الرئيسي للحراك الشعبي الذي عرفته جُلّ الدول العربية، بحيث أنّه انطلق من الرّيف التّونسي وتحديدًا من المحافظات المحرومة والمهمّشة تاريخيًا التي تقع في الوسط الغربي (سيدي بوزيد والقصرين)، لتنتقل بسرعة لباقي الدّول.

المطلب الأول: الأسباب السياسية.

كما تعدّدت المقاربات حول تفسير طبيعة الحراك، وكما اختلفت التّسميات ووقعت العديد من البحوث النّظرية أمام إشكالية المفاهيم كما ذكرنا سابقًا، لا بدّ ولذلك من الإقرار أنّ الحراك العربي تقف خلفه مجموعة من العوامل الدّاخلية التي تعتبر كامنة في البيئة العربية.

فسياسيًا يمكن ترجمة هذه الأسباب في:

1- طبيعة الدّولة العربية:

تقترن بدايات ظهور الدّولة القومية تاريخيًا بمؤتمر ويستفاليا المنعقد في أوروبا سنة 1648م، ولقد تدعّم هذا البناء أو هذه المنظومة أكثر مع الثّورة الفرنسية سنة 1789م؛ بحيث أنّ هذه الأخيرة تُعتبر كأول ثورة بورجوازية يعرفها نهاية القرن 18م. محاولة بذلك تجسيد الدّولة القومية ولغة وطنية رسمية وإدارة مركزية لتسيير المبادلات التّجارية للبورجوازيات النّاشئة. يظهر جليًا من هذه المقدّمة أنّ الدّولة هي وليدة ظروف وبيئة معينة.

إلا أنّ الدّولة القومية التي تجسّدت في المنطقة العربية ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بالاستعمار، منها ما ارتبط باتفاقيات لتقسيم المنطقة كما حدث في المشرق العربي مع اتفاقيات سايكس بيكو مع انهيار الإمبراطورية العثمانية، بالموازاة تعتبر الدّولة في الجهة المقابلة من المنطقة كنسخة استعمارية.

هذا الأمر جعل من هذه الدّول تقع في المقام الأوّل في مشكلة الدّولة الذي أثر مباشرة على وظيفتها باعتبارها منظومة سياسية.

لكن يجب أن نشير إلى أن:

كل تفكير حول الدولة يدور حول محاور ثلاثة: الهدف، التطور، والوظيفة. فمن يتساءل عن هدف الدولة يسبح في المنطلقات ويصرف نظره عن الظروف الزمنية والمكانية، فينظر ويتفلسف، ومن يتساءل عن التطور يصف أطوار الدولة، أي أشكالها المتتابة، فينطق بمنطق المؤرخين، ومن يتساءل عن وظيفة الدولة يحاول أن يحلّ أليتها بالنظر إلى محيطها الاجتماعي.¹

لكن ما يهمنا أن نشأة الدولة الحديثة في أوروبا نتج بفعل تطور العلاقات الاجتماعية وحلول تشكيلات جديدة محل القديمة، بالإضافة إلى مكانة التحول الاقتصادي في انتاج الدولة كأول شكل سياسي للرأسمالية الناشئة.

وحتى لو جردنا الدولة من مظهرها التاريخي، فيكفي أن نقول بأنها سمة كل حياة اجتماعية فهي تنظيم سياسي لمجتمع معين، يترافق مع حدّ معين مع وضع ثقافي سائد.

إنّ الإشارة إلى تاريخية الدولة العربية ونشأتها، لم يكن بهدف استحضار صور عن نماذج راشدة من الحكم الإسلامي، ولا التذكير بوصفات دستورية لما ينبغي أن تكون عليه الدولة الحديثة، بل كان القصد هو البحث فيما إذا كانت نشأة الدولة العربية، حملت جذور أزمتها، من فواعل تاريخها من عملية التجزئة الاستعمارية التي جرت منذ مطلع القرن العشرين.²

مع ذلك تبقى الدول العربية نسخة عن الدولة الغربية لكن دون المحتوى، فالدولة العربية تتركز في شخص الحاكم، مما جعل منها أداة في يد النخبة الحاكمة، هذا ما يفسّر عمر الأنظمة السياسية القائمة وطبيعتها. في ليبيا وصل القذافي إلى الحكم في 1969م، في مصر استلم مبارك السلطة في 1980م، تونس تولى بن علي الحكم في 1987م، أما حافظ الأسد فمنذ 1970م إلى غاية وفاته سنة 2000م أين ورث ابنه بشار الأسد الحكم.

تعود إشكالية بناء الدولة في المنطقة إلى الطريقة التي تأسست بها الدولة، وليس لأسباب عارضة، فالدولة كيان ينشأ في الغالب نتيجة عوامل داخلية وتطور طبيعي لصراع القوى والمصالح

¹ - عبد الله العروي، مفهوم الدولة، ط9، المركز الثقافي العربي، المغرب، صص8-9.

² - عادل مجاهد الشرجبي وآخرون، أزمة الدولة في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2011، ص9.

والحاجات الداخلية لغرض الأمن والنظام وتحقيق العدالة، لكن الدولة في المنطقة لم تستجب لهذه المقومات وتمت صناعتها والحاقها بالدولة الأوروبية خاصة التي استعمرتها، حيث قضى المستعمر على المشيخات والممالك القديمة، وفي الوقت نفسه استنسخ صورة مشوهة ومحرّفة لنظام الدولة الحديثة لأهداف امبريالية توسعية تفرض التبعية الدائمة.¹

ولقد عانت ولازالت هذه الدول مخاض صراعات داخلية خاصة مع تنامي الخطابات العرقية والدينية، الأمر الذي أثر في استقرارها ووحدتها، مما جعل العديد من الدول العربية ضمن تصنيفات الدول الفاشلة والضعيفة والهشة، ما جعل إشكالية بناء الدولة مطروحة لحدّ اليوم الأمر الذي ينعكس في دساتيرها وقوانينها التي تعتبر تقليد للقوانين الغربية وخاصة المستعمر الذي تبقى مرتبطة به تاريخيا. هذا الأمر جعل من الدول العربية فقيرة سياسيا في ظل غياب أي مشروع مجتمع جدّي، مما أدّى إلى تفعيل الشوائب الطائفية والضعاف روح المواطنة.

كما تتميز العديد من هذه الدول بعدم اكتمال بنائها المؤسساتي، حتى وفي حالة انشاء المزيد من المؤسسات تعكس نوعا من الضعف الهيكلي تزداد حدة مع أزمة التكامل السياسي والاجتماعي. لذلك لا بدّ من القول أنّ هذه الدول تعيش أزمة بنيوية واقعية وحقيقية ومركّبة، الأمر الذي ينعكس على فاعلية نشاط الدولة؛ خاصة في ظلّ الاختراقات الخارجية.

أدّى ضعف البناء المؤسسي في الدول العربية إلى ظهور مشكلات واشكاليات عديدة على مختلف الأصعدة يأتي في مقدمتها تحوّل الدولة إلى وسيلة وأداة لضمان استمرار الأنظمة الحالية دون تغيير ولا تبدّل. بمعنى انعدام إمكانية التداول الحرّ والديمقراطي والاجتماعي للسلطة. مما أدّى إلى تحجّر أنماط تقليدية، مثل الحكم العائلي والقبلي والديني، أو الديمقراطي الشكلي. وهو ما ذهب إليه محمد جابر الأنصاري حين توصّل إلى أنّ حالة التشوّه التي شابت نمو الدولة العربية الحديثة، إنّما تعود إلى عدم معرفتها الفصل أو الحدود بين السلطة والدولة خلال سيرورة تكوينها ونموّها التاريخي. بل إنّّه ذهب إلى أنّ الدولة العربية لم تقم بدور الحاضنة للسلطة كما يفترض وينبغي، بل

¹ - المعتصم صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، إشكالية بناء الدولة الافريقية في ظل الصراع في المجتمع، أوراق المؤتمر العلمي (الكتاب الثاني)، الخرطوم، جامعة افريقيا العالمية، 2006، ص 168.

إنَّ هذه الأخيرة هي من مارست دور الحاضنة للدولة. وهو ما يعني أنَّ القضاء على هذه الحاضنة يتضمَّن بداخله تهديد وليدها بالخطر وربما بالموت.¹

وترتبط طبيعة الدولة العربية بمجموعة من المشاكل السياسية الأخرى سنحددها هي الأخرى تتمثل فيما يلي:

أ- إشكالية شرعية الأنظمة السياسية:

يعرّف (جان لويس كيرمون) النظام السياسي بأنّه مجموع العناصر ذات الطّبيعة الأيديولوجية والمؤسّساتية، والسوسيولوجية التي تشكّل معا حكومة دولة معينة خلال مرحلة محدّدة.²

أما (ديفيد استون) يعرف النظام بأنّه مجموعة من التّفاعلات؛ بمعنى أنّه نظام التّفاعلات الموجودة في كافة المجتمعات المستقلة التي تضطلع بمجموعة من الأدوار تتعلّق أساسا بالتوزيع السّلطوي للقيم، من خلال التّكامل والتّكيف داخليا في إطار المجتمع ذاته، وخارجيا بين المجتمع والمجتمعات الأخرى باستخدام التّهديد والارغام المادي المشروع.³

أما بخصوص مفهوم الشرعية ظهر من خلال كتابات علماء السياسة والاجتماع ومحاولاتهم لتحديد مصادر الحكم وطبيعة ونتائج مواقف النّاس تجاه حكّامهم ومؤسّساتهم السياسية. يتقابل مفهوم الشرعية مع مفهوم البيعة في التراث العربي الإسلامي، فالبيعة كما يقول ابن خلدون هي " العهد على الطّاعة كأنّ المبايع يعاهد أميره على أنّه يسلمّ له النّظر في أمر نفسه وبأمر المسلمين لا ينازعه في شيء من ذلك وبطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط والمكره، وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده، جعلوا أيديهم في يده تأكيدا للعهد."⁴

¹-محمد جابر الأنصاري: "تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية-مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص 189-190.

²-Amselek Paul, **Kelsen et les contradictions du positivisme juridique**, Archives de philosophie du droit, Paris, Sirey, 1983.

³-ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص 23 .

⁴- ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، بيروت، دار القلم، 1981، ص 209.

تتحقق الشرعية حينما تكون ادراكات النخبة الحاكمة لنفسها، وادراكات الجماهير متطابقة، وفي اتساق عام مع القيم والمصالح الأساسية للمجتمع، وبما يحفظ للمجتمع تماسكه.¹ تعتبر الشرعية أهم مقومات السلطة السياسية فهي تبرر الممارسات السياسية وتمنح للنظام السياسي القدرة على تنظيم الحياة السياسية بصفة مستقرة ولأطول فترة ممكنة. ففي النهاية فإن الشرعية تعكس نظرة المحكومين إلى السلطة ولا تتعلق أبداً بكيفية وصول هذه الأخيرة إلى الحكم.

تختلف طبيعة الأنظمة العربية في شكلها القائم بين أنظمة ملكية وأخرى جمهورية، وتلك التي تجمع بين النوعين؛ إلا أنها اجتمعت كلها في قواسم مشتركة نظراً لتشابه ظروفها الموضوعية القائمة على وحدة التاريخ والثقافة والدين.

يرتبط وصول الأنظمة السياسية في المنطقة العربية في مجملها بعامل الاستعمار الذي تعرضت له ولفترات طويلة، بحيث أن معظم الدول قد استحصلت استقلالها حديثاً. فمع انهيار المصدر التقليدي للشرعية في الدولة العربية، أصبحت العلاقة بين المحكوم والحاكم بعيدة عن أي تقنين في معظم الأقطار العربية، وفي الحالات التي هندست العلاقة قانونياً، يظل الأمر شكلياً؛ أين لا يحظى باحترام الحاكم، كما يتعرض لاختراق المواطنين فيما يمكنهم من أن يفلتوا من عقاب الحاكم.²

تتميز الأنظمة العربية بخاصية الاستبداد، بحيث أن تعريف الاستبداد بالوصف حسب عبد الرحمن الكواكبي هو أنه صفة للحكومة المطلقة العنان فعلاً أو حكماً التي تتصرف في شؤون الرعية كما تشاء بلا خشية حساب ولا عقاب محققين، وتفسير ذلك هو كون الحكومة إما هي غير مكلفة بتطبيق تصرفها على شريعة، أو على أمثلة تقليدية، أو على إدارة الأمة، وهذه حالة الحكومات المطلقة أو هي مقيدة بنوع من ذلك ولكنها تملك بنفوذها إبطال قوة القيد بما تهوى وهذه حالة أكثر الحكومات التي تسمى نفسها بالمقيدة أو بالجمهورية.³

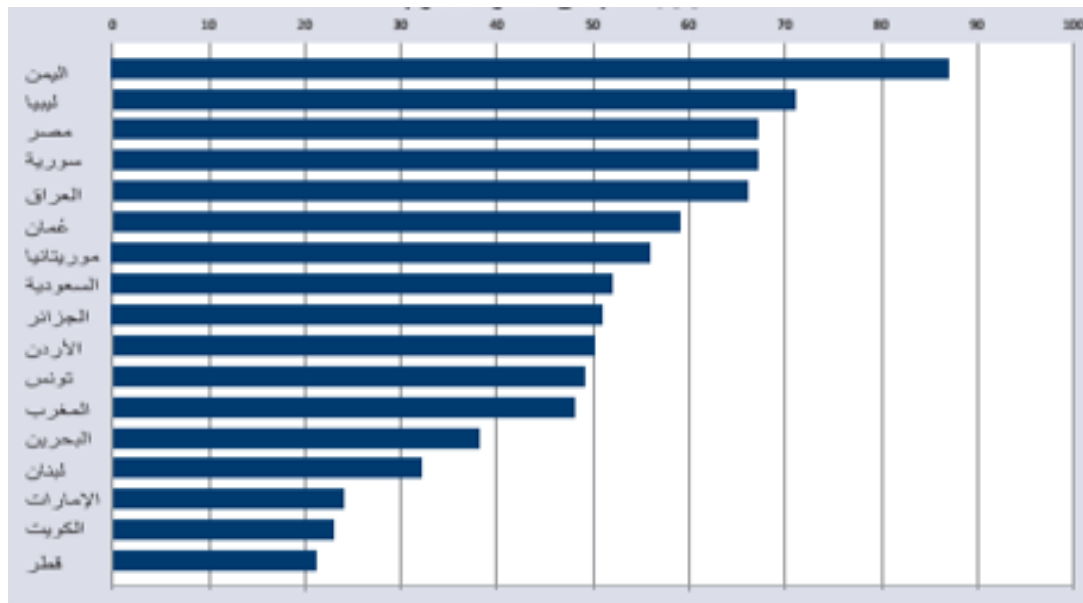
¹ - سعد الدين إبراهيم، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، ورقة قدمت إلى أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية: ط2، بيروت، المركز، 1987، ص 405.

² - سعد الدين إبراهيم، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، ورقة قدمت إلى أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز الدراسات الوحدة العربية، ص 415.

³ - عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، كلمات عربية للترجمة والنشر، مصر، ص 15.

وفقا لبعض الدّراسات * التي قامت بوضع مجموعة من مقاييس للتّحليل والتي تساعد في تصنيف الأنظمة السّياسية ألاّ وهي " التّعديّة والمنافسة السّياسية، ووظيفة الحكومة، والقانون والحريات العامة. كما قام أعضاء وحدة الأبحاث في الصّحيفة البريطانيّة (The Economist intelligence unit) الذين كانوا قد حاولوا انشاء نموذج قطيعة وصفوة ب "مؤشّر قاذف الحذاء" (Shoe-thrower's index) كتحيّة للصحّافي العراقي منتصر الزّبيدي الذي كان قد قذف حذاءه في وجه الرّئيس بوش، وكان هؤلاء الباحثون قد اختاروا المتغيّرات التّالية: عدد السّنوات في السّلطة، النّسبة المئويّة للسّكان ما دون سن 25، حصّة الفرد من الدّخل القومي، مرتبة البلد في سلّم الديموقراطية، مرتبة البلد في الفساد، مرتبة البلد بمقياس حرية الصحافة، أميّة الراشدين، نسبة مستخدمي الانترنت.¹ وتهدف هذه الدّراسة إلى الاعتماد على هذه المؤشّرات لقياس حجم الاضطرابات في الدّول العربيّة كما يوضّحه المنحنى البياني التّالي:

المنحنى 1: منحنى بياني يوضّح مؤشّر الاضطراب في الدّول العربيّة 2010 (100= البلدان الأكثر اضطرابا)



11 «Unrest in the Arab World: The Shoe-Thrower's Index», The Economist (The Economist Intelligence Unit: February 2011).

* منها على سبيل المثال «projet de recherche intitulé: Persistance de l'autoritarisme et processus de changement politique en Afrique du Nord et Proche-Orient ; conséquences sur les régimes politiques et la scène internationale».

¹ - محمد شرقاوي، الربيع العربي بين نظرية المؤامرة ونظرية قوس الثورة المشدود، في التقرير العربي السابع: أربع سنوات من "الربيع العربي"، ط1، مؤسسة الفكر العربي، لبنان، 2014، 118.

ب- الفساد السّياسي:

الفساد في اللّغة العربية مصدر من الفعل فسد، بمعنى الذي أصبح غير صالح، والفساد بمعنى تحلّل وتعفن.

أمّا اصطلاحاً فقد نال موضوع الفساد اهتماماً واسعاً، باعتباره موضوعاً عالمياً، رغم اختلاف مظاهره أو حدّته من بلد لآخر، وهناك توجهات متنوعة حول مفهوم الفساد وهذا راجع إلى الزاوية التي من خلالها يتمّ تعريف ظاهرة الفساد (النّاحية القانونية، الاقتصادية، وعلم السّياسة، وعلم الاجتماع..). هذا يعكس غياب الاتفاق على تحديد تعريف شامل وموحّد للفساد.

من النّاحية الاقتصادية يعتمد العديد تعريف المؤسسات الاقتصادية العالمية، وأهم هذه التعاريف تعريف البنك الدولي بحيث تمّ تعريف الفساد على أنّه " إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص؛ فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشوى الاستفادة من سياسات أو إجراءات للتغلّب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استعمال الوظيفة العامة دون اللّجوء إلى الرّشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدّولة مباشرة".¹ هذا التّعريف للبنك الدولي يعتمد على مؤشرين ألاّ وهما الرّشوة، بالإضافة إلى الاستحواذ على المناصب الإدارية والحكومية للأقارب وأفراد عائلة المعنيين بالإضافة إلى الاستحواذ على المال العام.

أما تعريف منظمة الشّفافية الدّولية وهي منظمة غير حكومية، تقوم بإصدار التقارير منذ 1995 عن الفساد أين تقوم بتصنيف الدول حسب درجة وحدة الفساد، تستند في تقاريرها على التحقيقات عن رجال الاعمال. تُعرّف هذه المنظمة الفساد على أنّه "استغلال وظيفة عامة أو سلطة من أجل تحقيق مكاسب شخصية".²

¹ - محمد عبد الفضيل، مفهوم الفساد ومعايير، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية العدد 309، نوفمبر 2004، ص 34،35.

² - Corruption Perception Index 2010, Transparency international : the global coalition against corruption 2010, [http:// www.transparency.org](http://www.transparency.org) .

أما هنتغتون فيشير إلى أنّ الفساد سلوك للموظف العام ينحرف عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف وغايات خاصة.¹

ويُعرّفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه إساءة استخدام القوة الرسمية، أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرّشوة، أو الابتزاز، أو استغلال النفوذ، أو المحسوبية، أو الغش أو تقديم اكراميات لتفعيل الخدمات أو عن طريق الاختلاس، وهو إساءة استعمال السلطة المخولة لتحصيل كسب خاص.

وإذا عدنا لإسهامات المفكرين العرب فنجد ابن خلدون قد تحدث عن ظاهرة الفساد في القرن الرابع عشر حيث قال في مقدمته الشهيرة " إنّ أساس الفساد هو الولوج بالحياة المترفة بين أفراد الجماعة الحاكمة". ويربط ذلك بالطّور الخامس من أطوار تطور الدّولة فيصفه بأنّه " طور الاسراف والتبذير، يكون صاحب الدّولة في هذا الطور متلفا لما جمع أولوه في سبيل الشهوات والملاذ والكرم على بطانته وفي مجالسه، مستفسدا لكبار الأولياء من قومه وصنائع سلفه...، مضيعا من جنده بما أنفق أعطياتهم في شهواته فيكون مخرجا لما كان سلفه يؤسسون، وهادفا لما كانوا يبنون".²

أما عبد الرّحمن الكواكبي فلا يبتعد كثيرا في تحليله للفساد عن ابن خلدون فهو قد ربط بين الفساد والاستبداد فهو عايش فترة مهمة من تاريخ الأمة الإسلامية التي تميّزت بالتخلّف والعنف والاستبداد الذي عرفته الخلافة العثمانية، وقد ترجم ذلك في كتابه " طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد".

يقول في هذا الصّدّد " لتسيير الأمور لابدّ من الرّشوة، فهي مفتاح أيّ عمل في ظلّ الانهيار الأخلاقي لذلك تتحوّل رشوة الوالي إلى حق له تؤدّيه العامة نظير جهده، وهو يهدف من تجسيد هذا المنطق المنحرف (دفاع العامة عن فساد الوالي)، إلى إبراز هذا الخلل الأخلاقي الذي تعاني منه العامة قد أدّى إلى خلل في الحياة السّياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذلك ليس غريبا أن تُفقد المروءة

¹-Samuel Huntington, **Modernization and corruption** in Heidenheimer,A,J, political corruption, Reading in comparative Analysis, Holt, Rinehart,1970, p 450.

²- عبد الرحمن محمد ابن خلدون، **المقدّمة**، اختيار النصوص، سهيل عثمان، محمد درويش، دمشق، مطبعة وزارة الثقافة، 2001، ص 244.

والشّهامة لدى الشّخصية (بالمعنى العام والخاص). كما تُفقد النّزاهة والعدل لدى الوالي، إنّ ثمة تلازمين فساد الحاكم والمحكوم.¹

ويترتّب على الفساد السّياسي العديد من النّتائج المدمّرة، وعلى كافة المستويات السّياسية والاقتصادية والاجتماعية ومنها:² تراجع دور الشّعب ومشاركته في الشّؤون العامة، وهو ما يؤدّي إلى تراجع مفهوم المواطنة، وتقلّص دور الطّبقة الوسطى لصالح نخب حزبية أو عسكرية أو أمنية أو قطاع خاص، أو ممثلي طوائف، فالفساد السّياسي يؤدّي إلى سيطرة مجموعة صغيرة على مختلف مناحي الحياة، ومن ثمّ تصبح المشاركة في الحياة العامة في ظلّ هذه المجموعة عملية زائفة، الأمر الذي يؤدّي إلى إضعاف شرعية النّظام السّياسي، وتشويه الجهاز الإداري للدولة نتيجة لاستبعاد الكفاءات، بسبب اعتماد الفئوية والطائفية أو العائلية أساساً للتّعيينات الحكومية، لا سيما في الوظائف العليا، كما يترتب على الفساد السّياسي زيادة درجة الفقر، والتهميش مما يؤدّي إلى تغذية التّطرف، والانكشاف أمام القوى الخارجية، وتراجع مستوى الخدمات التي يستفيد منها المواطن العادي، نتيجة السيطرة على المال العام ونهبه بالإضافة إلى تهريبه إلى الخارج من قبل فئة تسيطر على مفاصل النّظام السّياسي.

تعود جذور الفساد السّياسي في الأنظمة السّياسية العربية إلى الآليات التي أثبتت في تسلّم السّلطة في معظم الدّول العربية. بحيث لم يكن خياراً ديموقراطياً؛ هذا الأمر ينطبق على جميع أنواع الأنظمة سواء الملكية الوراثية أين يتسلم الملك كل الصّلاحيات، الأمر نفسه بالنّسبة للأنظمة الجمهورية بحيث نجد أنّه للمؤسسة العسكرية دور كبير في دعم هذه الأنظمة.

لقد عرفت الدّول العربية بروز بيئة وفرص من الفساد، غير مرتبطة بشخص معين، بل بجماعات معينة كالأحزاب أو الطوائف، بحيث لم يتمّ مساءلة أو محاسبة المسؤولين، وهذا راجع إلى ضعف

¹ - ماجدة حمودة، عبد الرحمن الكواكبي فارس النهضة والادب، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2011، ص 20.

² - مايكل جونسون، متلازمات الفساد (الثروة والسّلطة، والديموقراطية)، ترجمة نايف الياسين، الرياض، مكتبة العبيكان، 60، 64.

*L'ONG transparency international

السلطتين التشريعية أو القضائية وعجز مؤسسات المجتمع المدني عن لعب أدوار مهمة. هذا الأمر تحوّل إلى ظاهرة حقيقية ترتبط برموز النظام وأعوانه؛ مما أدّى إلى استقرار هذا النوع من الأنظمة.

ويُعتبر تركيز السلطات في يد السلطة التنفيذية من أهم مظاهر الفساد السياسي؛ بحيث أنّ الرئيس أو الملك يسيطر على السلطات الثلاث. بحيث أنّ له صلاحية تشكيل مجلس الشورى كما الحال في مصر واليمن، وهذا ما يعكسه الولاء لشخص الرئيس أو الملك. نفس الأمر في المغرب بحيث أنّ للملك صلاحيات واسعة بحيث يسيطر على جميع السلطات ففي المغرب يُعتبر الملك هو رئيس المجلس الوزاري كما له صلاحية حلّ مجلسي البرلمان أو أحدهما، وهو القائد الأعلى للقوات المسلّحة الملكية وهو رئيس المجلس الأعلى للأمن، وهو رئيس المجلس الأعلى للسلطة القضائية. كما يتولى تعيين نصف أعضاء المحكمة الدستورية الاثني عشر ويعين كذلك رئيس المحكمة الدستورية، وذلك حسب ما أقرّه الفصل 51، 53، 54، 56، 130 من دستور 2011 على التوالي. كما صنّفت سوريا وليبيا واليمن ضمن أسوأ 20 دولة من دول العالم في مكافحة الفساد.¹

كما يرتبط الفساد باعتباره ظاهرة مرضية بالدولة الريعية، عندما يصبح أداة في يد النخبة للسيطرة على الثروة، وبالتالي يؤسّس لحكم سيء من خلال تزواج ثنائية السلطة والثروة؛ أين يتم توجيه هذه الثروة لخدمة فئة معينة وبالتالي تجاهل المصلحة العامة. وهنا تظهر الأمثلة بارزة في حالات مثل الجزائر وليبيا وغيرها.

ج-واقع حقوق الانسان في المنطقة العربية:

يعتبر موضوع حقوق الانسان موضوع عالمي، كما يعتبر خطاب حقوق الانسان ذو جذور تاريخية، كما يجد مرجعته في الديانات السماوية وحتى في الديانات الوضعية. وتجمع الأدبيات السياسية المعاصرة على هذه الأهمية الكبرى التي تتمتع بها قضية حقوق الانسان، حيث انتقلت العناية بهذه الحقوق من ميدان المبادئ الأخلاقية والنظريات الفلسفية إلى ميدان الممارسة الواقعية

¹ - أشرف العربي، الربيع العربي: مقارنة اقتصادية لفهم الدوافع واستخلاص الدروس، المنتدى الإقليمي حول: اقتصاديات الربيع العربي، الأردن، 17-18 ديسمبر 2012.

للتمتع بها، أين اتسع نطاق الاهتمام بحقوق الانسان سواء من جانب الفضاء البشري أو الجانب المؤسساتي التي تعتبر نفسها مسؤولة على حماية الانسان وحقوقه.

لقد تُوج موضوع حقوق الانسان بما يسمّى بالإعلان العالمي لحقوق الانسان الذي يتضمّن صيغ حقوق الانسان وتطوّرها في شكل قواعد قانونية دولية.

وتتبع فكرة حقوق الانسان أنّها واجبة النفاذ لجميع البشر دون تمييز، باعتبار أنّ المرجعيات والديانات تؤكد على الحرية والكرامة الإنسانية التي اختزلت في ضمان الحقوق المدنية والسياسية والتي اقترنت فيما بعد بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

إنّ البلدان العربية لا زالت تعاني من وطأة قوانين الطوارئ، والمحاكم الاستثنائية، والاخلال بمبدأ الفصل بين السلطات الذي يقرّه العديد من الدساتير العربية نظرياً ولا تلتزم به الحكومات عملياً، مما أدّى الى تراجع الحريات في أغلب البلدان العربية، كما تعاني البلدان العربية العديد من التحديات التنموية تحول دون الوصول إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية.

إنّ التطرّق للأسباب الاقتصادية هو تعبير في حدّ ذاته عن مكانة العوامل الاقتصادية فهي في غاية الأهمية والحيوية؛ حتى مورغاننتو في كتابه السياسة بين الأمم يقرّ أنّ المصادر الاقتصادية على أنّها مكوّن مهم للقوة الوطنية. وكما كشفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة وتفكّك الاتحاد السوفياتي عن تعاظم القوة الاقتصادية مقارنة مع القوة العسكرية؛ بحيث أنّ هذه الأخيرة اعتبرت دوماً عامل محدد وحاسم في قوة الدولة، لذلك مع المتغيّرات الجديدة التي أفرزتها الحرب الباردة أعيد هيكلة عناصر القوة في النظام الدولي.

إنّ امتلاك الدولة للقوة الاقتصادية يعني الاستقرار؛ فالقوة الاقتصادية تعكس قدرات الدولة الصناعية، والتكنولوجيا المعرفية، وحجم الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي؛ بالإضافة إلى القوة المالية وحجم التنمية. في حالة ما حاولنا بناء معادلة بحيث أنّ الاقتصاد مصدر للقوة، مما يضمن للدولة مكانتها في النظام الدولي. إنّ استقرار الدولة مرتبط إلى أبعد الحدود بالعوامل الاقتصادية.

لذلك لا بدّ من طرح السؤال التّالي هل كان الحراك الذي عرفته مجمل الدّول العربية يعكس اخفاق الأنظمة والسياسات الاقتصادية في تحقيق أداء اقتصادي يتكافأ ومتطلّبات الشّعوب؟

المعروف أنّ أغلب اقتصاديات دول المنطقة العربية هو اقتصاد ريعي، يعتمد على الثروة النفطية والصناعات الاستخراجية. تساهم هذه الأخيرة بنسبة 38.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، لعام 2005، وقد وصلت هذه النسبة إلى 43.4 بالمائة، ثم تراجعت إلى 30.5 بالمائة عام 2009 بسبب انخفاض أسعار النفط. إنّ الصّفة الريعية للاقتصاديات العربية جعل منها مجرد سوق استهلاكية للسلع والمنتجات الأجنبية، في ظلّ غياب أيّ نشاط انتاجي محسوس.¹ تعتمد هذه الدّول على الريع كمصدر أساسي للدّخل، سواء كان هذا الريع في شكل صادرات نفطية كما أُشير إليه أو مساعدات إنمائية أجنبية أو تحويلات للعاملين بالخارج، فحتى في الدول التي لا تتمتع بوفرة نفطية مثل سوريا، كانت الصّادرات النفطية حتى عام 2005 تمثل حوالي 67 بالمئة من اجمالي الصّادرات ونفس الشّيء بالنسبة لليمن والتي تلعب دورا هامشيا في أسواق النفط الدّولية. إلّا أنّ صادراتها النفطية تشكّل حوالي 70 بالمئة من اجمالي صادراتها، وفي مصر تشكّل الإيرادات من النفط والمساعدات الإنمائية وقناة السويس نحو ثلثي الإيرادات من النّقد الأجنبي.² هذه الحالة أدت إلى خلق نموذج تنموي قائم أساسا على دور الدّولة باعتبارها مركز التّوزيع.

أما بخصوص الدّول غير النفطية مثل تونس والمغرب؛ فإنّ القطاع المالي والمصرفي قائم على معاملات الخدمات كإيرادات السّياحة وتحويلات العاملين بالخارج وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

هذا المسح الشّامل والسريع لطبيعة الاقتصاد في الدّول العربية ما هو إلّا مدخل لاستقراء مجموعة من التّحديات الاقتصادية التي تعرفها المنطقة والتي تعتبر كتحصيل حاصل للوضع

¹ -مركز دراسات الوحدة العربية، حال الأمة العربية 2010، 2011، رياح التّغيير: ط1، تحرير أحمد يوسف، بيروت،

ص281.

² - Malik, Adeel and Bassem Awadallah, **the economics of the Arab spring** , CSAE working Paper WPS 2011,23 Oxford and Jeddah, December 2011.

الاقتصادية الهشة لهذه الدول والتي ساهمت بشكل كبير في حالة الانفجار التي عرفتھا المنطقة تتمثل أساسا فيما يلي:

أ- البطالة:

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أصبح لها من الأهمية الكبرى في المجتمعات وذلك من خلال البحث فيها وتحليلها. ولقد استحوذ موضوع البطالة اهتمام كل من أصحاب القرارات السياسية، وكذلك اهتمام الباحثين في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، فالبطالة تمثل إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم العربي باختلاف مستويات تقدّمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

تعتبر ظاهرة البطالة موضوعا هاما في النقاشات المتعلقة بسوق العمل ولكن معناها الحقيقي لا يُعرف دائما بوضوح. ولقد تعدّدت تعاريف البطالة بحيث تعرّفها منظمة العمل الدولية على أنّها: "حالة الأشخاص المتعطّلين عن العمل في الوقت الحالي رغم استعدادهم له، وقيامهم بالبحث عن عمل نشط بأجر أو لحسابهم الخاص، وقد بلغوا من السن ما يؤهلهم للكسب والإنتاج".¹

تمثل البطالة إحدى التحديات الكبرى التي تواجهها البلدان العربية لآثارها الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة، ولقد طُرحت العديد من التحذيرات بشأن عواقبها السلبية على الأمن القومي للدول العربية. ويتفاقم هذا التحديّ جراء تزايد عدد الشباب العاطلين عن العمل، ممن يتوقون لتأمين مستقبلهم.

يقدّر حجم القوة العاملة في الدول العربية بنحو 124 مليون نسمة يمثل 33 في المائة من اجمالي عدد السّكان، تعتبر معدّلات نمو القوة العاملة العربية من أعلى المعدّلات عالميا، ومردّ ذلك إلى تزايد معدّلات النمو السّكاني وارتفاع مستويات المشاركة في قوة العمل من قبل بعض الفئات لا سيّما الاناث المتعلّقات. تقدّر نسبة البطالة في الدّول العربية بنحو 11.3 في المائة بما يمثل واحدا من أعلى معدّلات البطالة. وتتسم البطالة في عدد من الدول العربية بكونها ظاهرة طويلة الأجل،

¹ - قنطججي سامر مظهر، مشكلة البطالة وعلاجها في الإسلام: ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2005، ص17.

وهو ما يتضح من ارتفاع عدد العاطلين عن العمل لفترة تزيد عن عام.¹ لذلك كان لابد من طرح السؤال هل الحراك العربي انعكاس لسوق العمل؟

يتفقم موضوع البطالة مع دخول اقتصادات دول المنطقة في حلقة مفرغة تزداد سوءا فيما يتعلّق بالتنمية، ففي الدول الغنية بالنفط في المنطقة حال الاعتماد المتزايد على الموارد الطبيعية دون ظهور قطاع خاص وقوي، الأمر الذي يطرح اشكال للتقدّم نحو اقتصاد متنوع فعّال، وعلى الجانب الآخر، لم تتمكن بعض الدول في المنطقة من تحقيق نمو اقتصادي مستقر ومستدام لاستحداث ما يكفي من الوظائف لمواطنيها.²

يلعب السّكان في أيّ مجتمع دورا أساسيا في تحديد حجم المعروض من القوى العاملة، فالتقارير الدولية أنّ معدّلات البطالة في أوساط الشباب المسجّلة في دول المنطقة تصل إلى نحو 28 في المائة من مجمل الشريحة العمرية من (15 إلى 24 سنة).³ لذلك نجد مصطلح " تضخم شريحة الشباب" يستخدم في الأوساط الاقتصادية لوصف النمو السريع والكبير في نسبة الفئة العمرية السابق ذكرها وقد تمتد إلى سن 29 وذلك من إجمالي السكان، والذي يُنظر إليه كفرصة سكانية، لكنه في الوقت ذاته يزيد على أسواق العمل.

يلاحظ وجود تباين كبير في معدّلات البطالة بين الشّباب في الدّول العربية، مما يجعل دول المنطقة في مواجهة ضغوط متزايدة من جانب العرض في سوق العمل، إلّا أنّ الوضع يبدو أكثر خطورة بالنسبة للدّول الأقل نموًا والتي تعاني من صراعات داخلية، وبالتالي فإنّ ارتفاع مستويات البطالة من بين السياسات التي تهدّد تماسك النّسيج والاستقرار الاجتماعي في المنطقة.

وما زاد من أزمة البطالة هو الأزمة الاقتصادية والمالية والعالمية التي عرفها العالم في عام 2008، بالإضافة إلى دخول الاقتصاديات العربية في سيرورة العولمة الليبيرالية واتساع هوة

¹ - هبة عبد المنعم وآخرون، البطالة بين الشباب العربي، صندوق النقد العربي، 2015، على الموقع <http://www.amf.org.ae/sites/default/files> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/01/18 على الساعة 18:44.

² - هنري.ج. شاوول، البطالة بين الشباب العربي، 2013، على الموقع <http://www.alkhabeer.com/sites/default/files/Arab%20Youth%20Unemployment%20-%20-%20Arabic%20-.pdf>

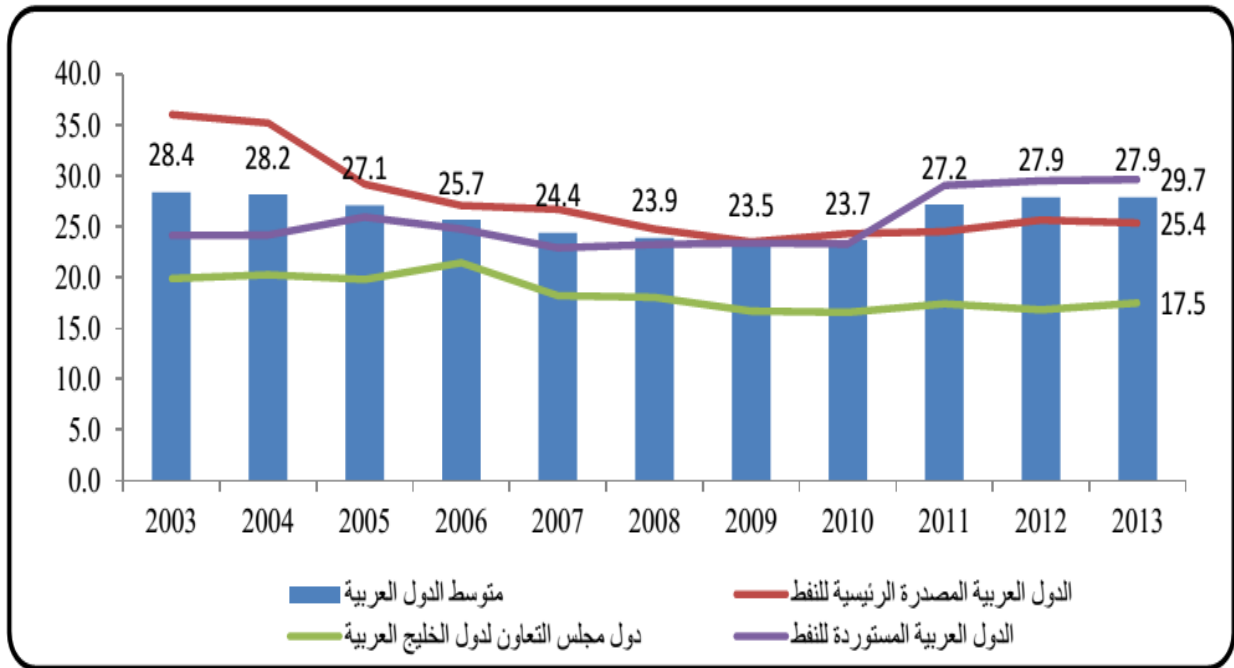
تمّ الاطلاع عليه يوم 2018/08/19 على الساعة 20:17.

³ - World Bank, **Jobs for shared prosperity: time for action in the Middle East and North Africa**, 2013.

الاختلالات الهيكلية لاقتصادياتها. وتتراوح نسبة البطالة ما بين 15 بالمئة و 20 بالمئة مقابل 6 بالمئة عالمياً، مما يتطلب استحداث أكثر من 5 ملايين عمل سنوياً ما أدى بالدول العربية أن تعاني من هوة واسعة في مستويات الدخل والمعيشة ولقد وصفت منظمة العمل العربية الوضع في المنطقة للبطالة في الدول العربية بـ «الأسوأ بين جميع مناطق العالم دون منازع»، ويجب على الاقتصادات العربية ضخ نحو 70 مليار دولار ورفع معدل ونموها الاقتصادي من 3 بالمئة إلى 7 بالمئة.¹

هذا المنحنى يبين حجم البطالة في مختلف أقاليم المنطقة العربية ونسبة البطالة في فئة الشباب (2003-2013).

المنحنى 2: تطور معدلات البطالة بين الشباب (2003-2013).



المصدر: صندوق النقد العربي، البطالة بين الشباب العربي، 2015، بالاعتماد على إحصاءات منظمة العمل العربية.

¹ - توفيق المديني، ظاهرة البطالة في تونس، 2012، على الموقع التالي <https://nawaat.org/portail/2012/01/23/%> تم الاطلاع عليه يوم 2018/01/21 على الساعة 12:45.

يُلاحظ أنّ معدّلات بطالة الشباب تتباين بين الدّول العربية، في حين تسجّل معدلات بطالة الشّباب نسبة مرتفعة في الدّول المستوردة للنفط تقدّر بنحو 29.7 بالمئة متبوعة بالدّول المصدّرة للنفط بنسبة 25.4 بالمئة، بحيث تنخفض معدّلات بطالة الشّباب في دول مجلس الخليج.

من جانب آخر فإنّ نسبة البطالة تشهد ارتفاعا بين المتعلّمين والحاصلين على شهادات جامعية في دول المنطقة تتراوح ما بين 20-40 في المائة من مجمل العاطلين عن العمل في عدد من دول المنطقة، وتتجاوز معدلات بطالة الحاصلين على شهادات جامعية 60 في المائة من مجمل المتعلّمين في الشريحة العمرية (15-24 عاما) في بعض الدّول.¹ كما أنّ التخصصات الجامعية لا تتوافق مع حاجة سوق العمل الذي يتطور بشكل سريع، وذلك يؤدّي إلى زيادة البطالة بين الشباب التي وصلت إلى ثلاثة أضعاف معدّل البطالة.

رغم السياسات المعتمدة للتقليل من البطالة فإنّ نسبة كبيرة من الذين انسحبوا من دائرة المتعلّمين إلى دائرة المشتغلين قبلوا مهنا لا تتناسب مع مؤهلاتهم أو أنّها في غالب الأحيان أدنى منها، وبأجور متدنية لا تتناسب مع كفاءتهم، وبالتالي لا زالوا في حومة البطالة.

رغم معاناة دول المنطقة العربية من أزمة البطالة والتي تتجاوز 17 مليون متعلّ عن العمل، إلّا أنّ بعض من الدّول العربية تعرف استقطابا واسعا للعمالة الأجنبية بحيث أنّ ليبيا تستقبل حوالي 3.5 مليون عامل أجنبي.² إلّا أنّ الأمر يتطلّب استحداث حوالي 51 مليون منصب شغل للقضاء على البطالة بحلول 2020.

إنّ آثار البطالة لا يكمن في شقّها الاقتصادي والاجتماعي، بل يمتدّ إلى أكثر من ذلك فهي في النهاية ترتبط بالأمن الانساني وذلك باعتبار أنّ البطالة ترتبط بظاهرة الفقر وتخلق حالة من الإحساس من الحرمان التي أدّت إلى اندلاع الاحتجاجات في تونس ومصر باعتبارهما من أكثر الدّول العربية التي تعاني من هذه الأزمة وآثارها، حيث وصلت في تونس إلى 42 بالمئة خاصة في أوساط المتعلّمين والحاصلين على شهادات جامعية وهي نسبة خطيرة على الأكيد لها علاقة بحالة الانفجار

¹ - صندوق النقد العربي، تفعيل برامج التشغيل في الدّول العربية، التقرير الاقتصادي الموحد، 2007.

² - Eric Denécé, *la grande illusion des révolutions arabes (la face cachée des révolutions arabes)*, centre français de recherche sur le renseignement, Ellipes Edition marketing, 2012, p 13.

التي عرفها الشارع التونسي في أواخر 2010. هذه البطالة التي أفرزت المزيد من الإشكالات في المجتمع من ازدياد الطبقات الفقيرة واتساع الهوة بين الطبقة الغنية والفقيرة الأمر الذي أثار على التنمية البشرية في المنطقة والتي أصبحت تحتل مراتب متأخرة مقارنة بالنسبة العالمية.

الجدول 1: ترتيب الدول العربية وفق دليل التنمية البشرية.

الدول العربية	الترتيب العربي	الترتيب العالمي	دليل التنمية البشرية
الإمارات العربية	01	30	0.846
قطر	02	37	0.831
البحرين	03	42	0.806
المملكة العربية السعودية	04	56	0.770
الكويت	05	63	0.760
ليبيا	06	64	0.760
لبنان	07	71	0.739
عمان	08	89	0.705
تونس	09	94	0.698
الأردن	10	95	0.698
الجزائر	11	96	0.698
مصر	12	113	0.644
الأراضي الفلسطينية المحتلة	13	114	0.641
سوريا	14	119	0.632
المغرب	15	130	0.582
العراق	16	132	0.573
اليمن	17	154	0.462
موريتانيا	18	159	0.453
السودان	19	169	0.408

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2011

ب-الفقر:

الفقر ظاهرة معقدة ومركبة ومتعددة الأبعاد، ويختلف مفهوم الفقر باختلاف البلدان والثقافات والأزمنة. يرتبط مفهوم الفقر في الإسلام بمفهوم الكفاف وهو الحد الأدنى للمعيشة، واستنادا إلى ذلك فإنّ الفقير في الإسلام هو من لا يملك قوت يوم وليلة لقوله صلى الله عليه وسلم: " من سأل وعنده

ما يُغنيه، فإنّما يستكثر من النّار" فقل " وما حدّ الغنى يا رسول الله؟" قال "شيع يوم وليلة" (رواه أبو داود)¹.

ويعرّفه "امارتيا سن (A. Sen) أنّ الفقر هو حالة من الحرمان من الحاجات الأساسية أكثر من الحرمان من الدّخل العالي.²

وعليه إنّ الفقر يتّضمن حالتين³:

- حالة الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كمّا ونوعاً، وتردّي الحالة الصحيّة والمستوى التعليمي والوضع السّكني، وكذلك الحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى وفقدان الاحتياطات لمواجهة الحالات الصّعبة والطّارئة كالمرض والاعاقة والبطالة؛

- حالة من الحرمان غير المادي ومن أهم مظاهرها التّهميش والاعتماد على الدّولة وضعف القدرة والتّمكن وبصفة اجمالية فإنّ الفقر هو حالة من ضعف أو فقدان الموارد المادية والاجتماعية والثّقافية.

وإذا اعتمدنا الدّخل كمؤشّر للفقر نقسّم بذلك الدّول العربيّة إلى مجموعتين؛ بحيث أنّ المجموعة الأولى تضمّ الدّول المحدودة الدّخل كاليمن، موريتانيا، فلسطين، والصومال السودان وجيبوتي وجزر القمر والتي تفوق نسب الفقر فيها 40 بالمئة من السكان أما المجموعة الثّانية فتضمّ باقي الدّول ذات النّسب المعتدلة بين 10 و20 بالمئة أو نسب الفقر المتدنية أقل من 10 بالمئة.⁴

¹ - منظمة العمل العربيّة، التقرير العربي الثّاني حول التّشغيل والبطالة في الدّول العربيّة (قضايا ملّحة)، مصر، 2010، http://alolabor.org/wp-content/uploads/2016/01/Report_Operation_And_Unemployment_Nu_02.pdf تمّ الاطلاع

عليه يوم 2018/01/18 على الساعة 20:53.

² - Sen.A.k, **Income distribution and employment three notes on the concept of poverty**, international labour office, 1978.

³ - منظمة العمل العربيّة، مرجع سابق الذكر، ص 27.

⁴ - طويطي مصطفى وآخرون، إشكالية قياس وتقييم ظاهرة الفقر في الدّول العربيّة: الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال منه في الدّول العربيّة في ظلّ العولمة، جامعة الجزائر 3، 8-9 ديسمبر 2014، على الموقع http://www.univ-alger3.dz/labos/labo_mondialisation/telechargement/meeting/08-12-2014/3.pdf تمّ الاطلاع عليه بتاريخ

2017/12/22 على الساعة 20:00.

الجدول 2: ترتيب الدول العربية حسب مؤشر الفقر الإنساني لبرنامج الأمم المتحدة لسنة 2002:1

البلد	الترتبة	نسبة الفقر حسب برنامج الأمم المتحدة (%)
اليمن	01	40.3
المغرب	02	34.5
السودان	03	31.6
عمان	04	31.5
مصر	05	30.9
الجزائر	06	21.9
تونس	07	19.2
العربية السعودية	08	15.8
ليبيا	09	15.3
سوريا	10	13.7
لبنان	11	9.5
الأردن	12	7.2

إنّ القراءة الكليّة لا تساعد في الكثير من الأحيان على إبراز شدة الظاهرة بشكل أدق، إذ يمكن للمنظور الكلي أن يخفي التناقضات الجزئية بحيث أنّ إبراز توزيع الفقر في بلد ما بين المناطق أمر في غاية الأهمية. لذلك كلّ من المفيد أن يتمّ بناء خرائط للفقر خاصة أنّ الفقر في المنطقة العربية يتمركز أكثر في المناطق الريفية. بحيث أنّ الفقر وجهة عاكسة لصور التّمايز الاجتماعي واللامساواة وتزايد البطالة. بحيث أنّ من خصائص الفقر والفقراء في الدول العربية أنّه يعتبر ظاهرة ريفية بشكل أساسي فمعظم الفقراء يتركزون في المناطق الريفية.

من جانب آخر يمكن تحديد أهم الأسباب التي أدّت إلى انتشار الفقر في الدول العربية كان أهمها ما يلي:

¹ - شريف غياط وآخرون، مشكلة الفقر في العالم العربي وإشكالية محاربته: دروس مستفادة من فلسفة التجربة الماليزية، على الموقع الإلكتروني iefpedia.com/arab/ تمّ الاطلاع عليه يوم 2018/01/23 على الساعة 19:07.

-ارتفاع معدّلات التّضخم النّاجمة عن بعض السّياسات التّقديّة التي أثّرت بشكل سلبي في خفض القيمة الشرائية.

- إخفاق الاستراتيجيات الإنمائية الحكومية وإصلاحات السّوق على المستوى الكلي.

- ارتفاع البطالة والتي تعتبر من أهمّ العوامل التي تؤدّي إلى ارتفاع نسبة الفقراء.

- أعباء الحروب والصّراعات الأهلية التي انعكست سلبيا على البيئة الاقتصادية والاجتماعية في الدّول العربيّة.

- تسارع النّمو الديموغرافي والغير المتوازن مع حجم الموارد المائيّة.

- التّدهور البيئي.

- محدودية القطاع الخاص وضعفه، وانخفاض تراكم رأس المال، وانخفاض الإنتاجية وذلك مما يحدّ من ندرة هذا النّشاط على توفير فرص العمل، أو منحة أجور مرتفعة.

- تمركز الثّروة بيد الأقلية خاصّة في الدّول النّفطيّة.

- الانفاق الكبير والمتزايد على التّسلّح على حساب الرّعاية الصّحية بسبب ضعف الضّمان الاجتماعي، وبالتالي تلجأ الطبّقات غير الميسورة على الانفاق من أموالها الخاصّة لتغطية التّكاليف العلاجية، وتصبح أكثر هشاشة عند مواجهة الحالات المرضية هذا الأمر الذي يعكس وجه من أوجه الفقر بمعنى الفقر الاجتماعي.¹

كما أنّ هناك عدّة عوامل متعلّقة بالنّظام الاقتصادي العالمي والعولمة التي جعلت الثّروة والتّجارة العالميّة متمركزة في الدّول المتقدّمة.

بلغ عدد الذين يعانون الجوع في المنطقة العربيّة للعام 2011 حوالي 40 مليون نسمة مقارنة بنحو 24 مليون للعام 2000.² هذا الأمر الذي أدّى إلى اقضاء فئة كبيرة من المجتمع والتي تعاني من براثن الفقر وصعوبة العيش؛ مع العلم أنّ الفقر متعدّد الأبعاد والجوانب تتعلّق أساسا بالتّعليم والفقر والصّحة.

¹- عبد الله الدردري وآخرون، المشهد الاقتصادي العربي في ضوء الحراك الشعبي، مرجع سابق الذكر، ص 235.

²- نفس المرجع 238.

لكن من جهة أخرى هناك من يرى أنه لا بدّ من تجاوز الشرح الاقتصادي بحيث أنّ البلدان التي شهدت حركات الاحتجاج الأكثر عنفا تنتمي إلى الدّول التي يتخطى فيها الناتج القومي للفرد، 20 ألف دولار و 11 ألف دولار في البحرين وليبيا على التّوالي، في حين أنّ الناتج القومي للفرد في تونس وفي مصر منخفض نسبيا 4500 دولار و 2900 دولار على التّوالي وتدلّ هذه المعطيات دلالة واضحة على غياب العلاقة المهمة بين المؤشّرات الاقتصادية وقوة الانتفاضة. وتجد هذه الفكرة دعامتها عند بعض المفكرين أمثال أليكسي دي توكفيل (Alexis De Tocqueville) في كتابه النّظام القديم والثّورة الفرنسية عندما قال أنّ الأسباب الاقتصادية لم تكن الدّافع وراء الثّورة الفرنسية ودليله في ذلك أنّ فرنسا حقّقت في الفترة السّابقة للثّورة نموّا اقتصاديا فحسب رأيه الثّورة لا تحدث عندما ينتقل البلد من سيئ إلى أسوأ ليؤكدّها أمثال "برينتون" محاولين بذلك دحض نظرية كارل ماركس التي تؤكّد على الحتمية الاقتصادية في نشوب الثّورات. تبقى ليبيا من أهم الأمثلة في ذلك بحيث كانت من الدّول التي تشهد عمالة مرتفعة تصل إلى حوالي 3.5 مليون عامل أجنبي.¹

ج- الطّفرة الشّبابية: يُعتبر بروز جيل جديد من الشّباب من العوامل المحفّزة للحراك الذي عرفته المنطقة العربية. فالدّول العربية تشهد ما يعرف بالطفرة الشّبابية حيث يمثّل الشّباب في المرحلة العمرية من 15 إلى 29 سنة أكثر من ثلث سكّان المنطقة. وتعاني هذه الفئة العمرية مظاهر اقضاء اقتصادي واجتماعي وسياسي، جعلتها في مقدّمة الفئات المطالبة بالتغيير والمحركة له. خاصة مع الاستقطاب الواسع للشّباب من طرف مواقع التّواصل الاجتماعي، فلقد خلصت دراسة بحثية عربية في 2011 إلى أنّ هناك 32 مليون مستخدم عربي لموقع (الفيس بوك) بمعدل نمو قدره 500 بالمئة، وأنّ حوالي مليون ومائة ألف مستخدم عربي يستخدمون (تويتر) للتّدوين عليه ما بين مدوّن نشط ومدوّن صامت فهذه الشّبكات تجمع الملايين من المستخدمين حاليا.²

¹- Eric Denécé, **la grande illusion des révolutions arabes (la face cachée des révolutions arabes)**, centre français de recherche sur le renseignement, Ellipes Edition marketing, 2012, p 13.

²- نادية بن ورقلة، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والاجتماعي لدى الشّباب، على الموقع الإلكتروني: http://www.univ-djelfa.dz/revues/dirassat/index_html_files/Makal11_12.pdf تمّ الاطلاع عليه بتاريخ

المبحث الثالث: الأدوار والمواقف الخارجية

شهدت المنطقة العربية ومنذ نهاية سنة 2010م وبداية 2011م أحداثا كبرى اختلفت حولها القراءات والتحليل، فعلى غرار من اعتبرها ذات طبيعة داخلية؛ هناك من اعتبرها مجرد مؤامرة عربية بحيث شبَّهوها بمعاهدة سايكس بيكو التي قسّمت المنطقة العربية بعد الحرب العالمية الأولى.

انطلاقا من حقيقة أنّ الواقع السياسي تتحكم فيه ثنائية تتمثل في الثورات الشعبية وواقع آخر يتمثل في القوى التي تتحكم في العالم، تقف هذه المقاربات التفسيرية للحراك العربي في اتجاهين أساسيين يتمثلان في كون هذه الأحداث هي عملية مخطّطة، وهي عملية صهيونية عربية أمريكية بالدرجة الأولى لنشر الفوضى في المنطقة لأسباب سياسية استراتيجية. أما الاتجاه الثاني فهناك من يربطها بديناميكية النظام الدولي الرأسمالي.

إنّ البحث عن العوامل الخارجية التي تقف وراء الأحداث السياسية التي عرفتها دول المنطقة، يستوجب عملية استقراء تستند لمقاربة ثلاثية الأبعاد سياسية اقتصادية وجيوستراتيجية باعتبار أنّ كل شيء مرتبط.

المطلب الأول: طبيعة دور الولايات المتحدة الأمريكية.

إنّ الحديث عن دور الولايات المتحدة الأمريكية في الحراك الذي شهدته المنطقة العربية؛ هو تأكيد على أنّ هذا الأخير لم يكن بفعل عوامل داخلية بحتة، بل هو نتاج عملية جيواستراتيجية مُخطّط لها تهدف إلى تغيير خارطة السياسة للمنطقة.

يقول الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية جورج بوش الابن مع احتلال العراق في سنة 2003م أنّ هذه مقدّمة لحركة واسعة لدمقرطة المنطقة. وبالتالي لا بدّ من تعبئة جميع الوسائل لتحقيق هذا المشروع المتعدّد الأبعاد والوسائل، لذلك قد يظهر أنّ ما يحدث في المنطقة العربية ما هو إلاّ امتداد للثورات الملونة التي حدثت في أوروبا الشرقية، تحت مسمى عولمة الديمقراطية وهذا ما أكده فلاديمير افتنسكي رئيس فرع الانتربول الروسي حين قال " إنّ الثورات العربية ماهي إلاّ

استكمال للتّورات الملوّنة التي باشرها الغرب في جورجيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء لأهداف جيواستراتيجية¹

وإذا ما أسلمنا أنّ الحراك العربي يقع في قلب عملية جيواستراتيجية التي تتضمن:

- 1- مشروع يحوي استراتيجيات وعمليات وأدوات تنفيذية.
 - 2- تحضير مسرح الأحداث والأدوات التنفيذية لإنجاز العملية لخدمة المشروع.
 - 3- إدارة العملية قبل واثناء وبعد حدوثها مع قدر كبير من التحكم والسيطرة.
- لذلك من المنطقي أنّ لهذا المشروع مجموعة من الأهداف يمكن اجمالها فيما يلي:

- 1- أمن دولة إسرائيل، لذلك وفق تقديرات إسرائيل فإنّ الحراك وافرازاته أبعد الخطر عن الكيان الصّهيوني من 3 إلى 5 سنوات وربما أكثر من ذلك؛ من خلال تغيير البيئة الاستراتيجية مع تغيير أولويات دول المنطقة إلى التّرميم والاصلاح.
 - 2- السيطرة على منابع ومصادر النفط والبترو، مع ضرورة هيكلة الاقتصاد الدّولي لإعادة إنعاش مناطق النفوذ الأمريكي بالخصوص في المنطقة؛ مع ضرورة تقليص النفوذ الاقتصادي والسياسي لمحور البريكس وخاصة الصّين وروسيا في قارة آسيا وإفريقيا.
- تعتبر هذه الأهداف هي نفسها ركائز الاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة، عملت على تطبيقها في دول المنطقة من المغرب إلى مصر إلى سوريا واليمن.
- منذ نهاية الحرب العالمية الثّانية انتهجت الولايات المتّحدة الأمريكية؛ ولضمان نفوذها سياسة دعم بعض نخب المستقبل من خلال تكوينها ومساندتها وذلك للعب دور في بلدانها لإحداث التّغيير المرغوب فيه من طرف الولايات المتّحدة الأمريكية خدمة لمصالحها الاقتصادية والسياسية.
- سنتحدث بالتّفصيل عن الأسباب الكامنة وراء دور الولايات المتّحدة الأمريكية فيما أسمته هي بالربيع العربي؛ وذلك بعد التطرّق للوسائل العملية التي تمّ بواسطتها تنفيذ مشروع الحراك العربي.
- تظهر تفاصيل العملية مع صدور القرار الرّئاسي الأمريكي رقم 11 في 2010/08/12م أصدرها

¹- حسن محمد الزين، الربيع العربي اخر عمليات الشرق الأوسط الكبير: ط1، دار القلم الجديد، لبنان، 2013، ص 30.

أوباما تحت عنوان "الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا موثق في السجلات والمحفوظات الرسمية الأمريكية.¹

ولقد ساهم في هذا الأمر مجموعة من المنظّمات غير الحكومية المتخصصة على رأسها منظمة Otpor(résistance)، وهي المنظمة التي لعبت دورا كبيرا في إسقاط نظام ميلوزوفيتش في صربيا سنة 2000م، بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد أصبحت هذه المنظمة من أهم مراكز التّكوين دوليا لحركة اللاّعنف. بالإضافة إلى منظمات أخرى لقيادة الثّورات الملونة مثل (kmara) في جورجيا، (Pora) في أوكرانيا، ومنظمة (Kelekel)، في كيرخيستان، (Bolga) في ازباكستان، (Mjaft) في ألبانيا، (Oborona) في روسيا وكلها تحمل نفس المعنى "كفى".² لقد بدأت هذه المنظمات ابتداء من المعارضة البورمية 1993، وانتقلت إلى أندونيسيا 1998، وصربيا 2002، وأوكرانيا 2006، وجورجيا 2006، وتايلند 2007، وقرغيزستان 2008، وماليزيا 2009، ووصلت إلى إيران 2009.³

هذه الحركات التي حاولت أو غيّرت الأنظمة السياسية في بلدانها استعانت بمنهج اللاّعنف الذي نظّره الفيلسوف الأمريكي (Gene Sharp) صاحب كتاب "من الديكتاتورية إلى الديمقراطية" هو كتاب مترجم إلى حوالي 27 لغة بما فيها اللغة العربية؛ كما يمكن تحميله من الأنترنت مجانا. هذا الكتاب يحتوي على 198 تكتيك في استراتيجية اللاّعنف في إسقاط الأنظمة الحاكمة.

لقد بدأ تنفيذ أو تطبيق هذه الاستراتيجية مع المعارضة البورمية سنة 1993م؛ أين تدخل (Robert Helvey) هو كولونيل في الجيش الأمريكي وهو متقاعد. فبين 1992 و 1998م، قام هذا الأخير بالسفر حوالي 15 مرة إلى بورما أين التقى ب 500 عضو من المجلس الوطني لاتحاد بورما أين قام بإلقاء محاضرات حول نظرية اللاّعنف للفيلسوف (Gene Sharp).⁴

¹ - Presedintial study Directive <http://www.fas.org/irp/offdocs/psd/index.html>

² - Ahmed Bensaada : Arabesque : le rôle des Etats Unis dans les révolutions de la rue arabe, 2012, Montréal, Québec, p20.

³ - حسن محمد الزين، الربيع العربي اخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، مرجع سابق الذكر، ص167.

⁴ - Ahmed Bensaada, « printemps » arabe : le rôle des Etats Unis, dans « la face cachée des révolutions arabes », ellipses Edition Marketing, paris 2012 ; page 361.

لقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في تحريك الشارع العربي استراتيجية تعتمد على توظيف القوة الناعمة من خلال نشر الدبلوماسية الرقمية ودور المنظمات الغير الحكومية.

ابتداء من سنة 2004، وضعت الإدارة الأمريكية مع هيئات ممولة هي نفسها من الإدارة الأمريكية ندوات تكوينية حول التعبئة السلمية، قد برزت سابقا مع بوبوفيتش في صربيا الذي قام بتأليب الشعب ضد نظام ميلوزوفيتش، بحيث كان بوبوفيتش على اتصال مع منظمة ألبرت أينشتاين التي تكفلت بإجراء تربية وتكوينات عن قيادة الجماهير سلميا بحيث كانت نظرية (Gene Sharp) هي المادة الخام. هذه الحركة حملت اسم (Otpor) بمعنى المقاومة، بعدها تحولت هذه الحركة إلى مركز تكوين في العالم لحركة اللاعنف. بحيث أنه في سنة 2002 قام أعضاء من الحركة الصربية بتأسيس (CANVAS) المعهد الذي يقدم تكوينات للشباب في العالم العربي وبوليفيا وكوبا حول تكتيكات ثورات اللاعنف. بحيث أصبح على اتصال مع العديد من المنظمات في العالم من أوروبا الشرقية إلى المنطقة العربية إلى آسيا إلى أمريكا اللاتينية.

وعن هذه العلاقة بين هذه الحركة الصربية المدعومة أمريكيا وبعض الحركات الشبابية العربية، يمكن أن نستعين بما جاء في الجريدة السويسرية بحيث تقول (Eva Green)، وذلك بتاريخ 16 ماي 2011" في القاهرة، في مصر المحررة من ديكتاتورها، حركة 6 افريل نظمت اجتماعا مع صرب Otpor للحديث عن السودان، أين ظهرت حركة شبانية مثل Otpor حركة 6 افريل قررت أن لا تصبح حزبا سياسيا يقتصر دوره في تقديم مترشحين للانتخابات. مثل الصرب، المصريون يكونون اليوم ثوارا. وهم على اتصال مع شباب من الجزائر، سوريا، واليمن. الخ"¹

هذه المنظمات تحمل نفس الرمز؛ الذي يتمثل في قبضة اليد، الذي ظهر في اللافتات المحمولة. يرجع هذا الرمز إلى فيلم ماتريكس الجزء الثاني (Matrix Reloaded) بحيث كان هناك مملكة تسمى زيون التي يدافع عنها أهلها المتتورين. ففي إحدى اللقطات سكان زيون أو صهيون كانوا يرفعون أيديهم جميعا في شكل قبضة اليد.² كاتبا الفيلم هما الاخوان اليهوديان واتشوسكي وقد أخرجوا سلسلة ماتريكس فقط وفيلم (V for Vendetta). يتحدث فيلم ماتريكس الذي يعني

¹ Olivier Guilmain, l'influence des ONG américaines sur le printemps arabe : l'exemple de la National Endowment for democracy, dans « la face cachée des révolutions arabes », Op.cit, p407.

² -http : //revfacts.blogspot.com/2011/08/06.html, consulté le 19/11/2017 à 20 :04.

المصفوفة عن عالم افتراضي صنع من قبل آلات حاسوبية واعية لأجل اخضاع الإنسان لاستخدامهم كبطاريات أو مولدات طاقة لصالحهم. عملية ادخال الكائنات البشرية ضمن برنامج (المصفوفة) الماتريكس الذي يجعل البشر يعيشون ضمن هذا الواقع الافتراضي يتم عن طريق غرس أجهزة سيبيرينية.¹



الشكل 1: صور توضح رمز أوتبور في الحراك العربي

الحديث عن دور المنظمات في الحراك العربي يظهر مثلاً لا على سبيل الحصر مع خطاب هيلاري كلينتون في حفل توزيع جوائز الديمقراطية عن دور المعهد القومي الديمقراطي (National democratic Institute) بحيث قالت "أعتقد أنه من المهم الاعتراف، أنه حينما كانت شوارع المدن العربية هادئة، كان المعهد القومي الديمقراطي (NDI) يعمل على الأرض، عن طريق نسج العلاقات وتحضير الوسائل من أجل التعبئة المطالبة بالحريات السياسية التي ستحوّل المنطقة من شتاء طويل إلى ربيع عربي جديد."

¹*www.wikipedia.org

يظهر دور المنظمات الأمريكية غير الحكومية من خلال دعم البرامج المتعلقة بترقية الديمقراطية، بحيث تصل نفقات الإدارة الأمريكية في هذا المجال إلى 1.5 مليار دولار. هذه المنظمات الأمريكية تقوم بدورها بتمويل المنظمات عبر العالم؛ فيقدر تمويل حركة (Otpor) مثلا بحوالي 25 مليون دولار.

وفي موضوع الديمقراطية، نظمت العديد من المحاضرات تحت رعاية المنظمات غير الحكومية الأمريكية مثل منظمة (Freedom house)، (l'international républicain Institute) خاصة في الفترة الممتدة ما بين 2007 و 2008. ففي سنة 2008 نظم مؤتمر حول الديمقراطية وحقوق الانسان في المغرب، أين تم دعوة العديد من ممثلي حركات التي تنادي بحقوق الانسان من المغرب وليبيا ومصر؛ ولقد شهد حضور العديد من هؤلاء الذين أصبحوا فيما بعد الوجوه البارزة في الانتفاضة المصرية. وفي نفس السنة أي في 2008 فتحت السفارة الأمريكية مكتب لاستقبال التونسيين الناشطين في منظمات المجتمع المدني.¹

كما قامت هذه المنظمات الأمريكية بتمويل العديد من المنظمات في المنطقة العربية، على سبيل المثال قامت منظمة ² (NED National Endowment Democracy) بتمويل 40 مشروع في مصر * نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

21.900 دولار قيمة تمويل الكونغرس الأمريكي الإسلامي

53.200 دولار معهد أندلس لدراسات التسامح واللاعنف

بلغت قيمة تمويل كل المشاريع في مصر ما يقارب 2 مليون دولار.

و 10 مشاريع في تونس منها:

¹- Eric Dénice، **la grande illusion des «révolutions» arabes: Un malaise sociétal réel mais instrumentalisé»**, dans **la face cachée des révolutions arabes**, ellipses Edition Marketing، paris 2012,p 22.

²- Olivier Guilmain، **l'influence des ONG américaines sur le printemps arabe: l'exemple de la National Endowment for democracy**، dans «**la face cachée des révolutions arabes**»، Op.cit، P410.

* Pour plus d'informations sur les projets financé par la NED consultez cf.www.ned.org: le rapport annuel 2011 de la NED

-مشروع مركز الكواكبي للتحوّل الديمقراطي: 25.000 دولار

-المعهد العربي لحقوق الانسان بقيمة 42.900.

بلغت قيمة المشاريع التي تمّ تمويلها من طرف هذه المنظمة ما يقارب 1.4 مليون دولار.

و 4 مشاريع في سوريا منها:

-حقوق الانسان: 17.000 دولار

-الأفكار والقيّم الديمقراطية: 38.700 دولار

بلغت قيمة تمويل المشاريع في سوريا ما يقارب 650.000 دولار.

كما أنّه ووفقا لتقرير هذه المنظمة لسنة 2009، يتبيّن عدد المنظمات التي قامت بتمويلها في العديد من الدّول العربية كما يلي:¹

الجدول 3: عدد المنظمات وقيمة التمويل في البلدان العربية

البلد المستفيد	قيمة التمويل بالدولار	عدد المنظمات
الجزائر	251 215.00	3
مصر	1 419 426.00	33
العراق	3 624 991.00	43
الأردن	1 124 159.00	9
الكويت	243 200.00	1
لبنان	741 714.00	8
ليبيا	196 700.00	3
المغرب	1 426 087.00	19
فلسطين	1 644 362.00	20
سوريا	298 800.00	3
تونس	191 500.00	3
اليمن	631 536.00	14

¹- Ahmed Bensaada : Arabesque : le rôle des Etats Unis dans les révolutions de la rue arabe, Op.cit, p88.

تبلغ القيمة الاجمالية 11.8 مليون دولار كمساعدات مباشرة للمنظمات العربية، بالإضافة إلى ما يقارب 3.5 مليون دولار كتمويل لبعض البرامج الإقليمية. بهذا تصل القيمة الاجمالية إلى ما يقارب 15.3 مليون دولار.

الملاحظ أنّ جميع المشاريع التي تمّ تمويلها من طرف هذه المنظمة هي لأغراض سياسية بحيث تمّ تمويل أهم الشخصيات التي كانت معارضة لأنظمة الحكم القائمة؛ فمثلا في سوريا تمّ تمويل مركز دمشق لدراسات حقوق الانسان، حيث أصبح رئيس هذا المركز رضوان زياد الذي تحصل على منحة (Reagan-Fascell Fellow) حيث أصبح هذا الأخير عضوا في المجلس الوطني السوري الذي تمّ إنشاؤه في إسطنبول سنة 2011. كما لا يخفى على أيّ ملاحظ دور الناشط السوري (أسامة منجد) أحد أعضاء المجلس الوطني السوري الحالي الذي كان على تواصل شخصي مع جين شارب (Gene Sharp) حيث قام بالعديد من الزيارات إلى بوسطن مقر معهد ألبرت أينشتاين منذ سنة 2006 و 2007 هذه السنوات تزامنت مع تمويل الولايات المتحدة الامريكية للمعارضة السورية بطريقة سرية حسب تقارير ويكيليكس.

كذلك استفادت حركة العدالة والتنمية التي أسسها بعض الناشطين السوريين من تمويل وصل قدره حوالي 6 مليون دولار وذلك من أجل تمويل قناة تلفزيونية للمعارضين السوريين مع العلم أنّ التّمويلات المقدمة بدأت منذ فترة بوش إلى الرئيس أوباما.¹

جاء تفعيل دور المنظمات الأمريكية غير الحكومية، في إطار توظيف ما يسمّى بالقوة الناعمة التي كتب عنها جوزيف ناي، في ضرورة توجّه السياسة الخارجية توجّها آخر غير القوة العسكرية التي عرفت استعمالا واسعا خاصة في فترة جورج بوش الابن. ينطوي هذا التّجديد في إطار استراتيجية هادئة بعد التّوافق بين الحزبين الجمهوري والديموقراطي في مؤتمر عقد برعاية معهد الدّراسات الدولية والاستراتيجية (CSIS) عام 2008 حيث تمّ الاتفاق على ضرورة دمج القوة الناعمة بالقوة الصّلبة في مفهوم جديد هو القوة الذّكية كاستراتيجية جديدة في التّعامل الدولي. وهذا ما ورد في موقع وزارة الخارجية الأمريكية تحت مسمّى (Statecraft 21) بمعنى صناعة الدّول وفن الحكم في القرن

¹-Ahmed Bensaada, **enquête sur le rôle des Etats Unis dans les révoltes arabes** : <http://en.calmeo.com/Read>, consulté le 28/11/2017 à 22 :49.

21م والذي يعني ضرورة استخدام الموارد وكلّ الوسائل المتاحة للإدارة الأمريكية الاقتصادية والعسكرية والاستخباراتية والإعلامية والثقافية والقانونية حتى تحقّق مصالحها والتأثير في النظام الدولي. وينطوي هذا المشروع على مجموعة من الأهداف سنعود لذكرها وتحليلها فيما بعد، ويعود هذا التجديد والتّوجه إلى توظيف القوة النّاعمة نظرا إلى فاعليتها باعتبارها تمثّل القدرة على تشكيل تصوّرات الآخرين وترجيحاتهم وخياراتهم وجداول أعمالهم حسب جوزيف ناي.

هذه المراجعة الاستراتيجية التي تمّ صياغتها في ظلّ إدارة أوباما جاءت فيما يسمّى بـ "الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية الجديدة وتعزيز استدامة قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم وأولويات دفاع القرن الواحد والعشرون (Sustaining U.S Global Leadership Priorities for 21st century defense)، وتتكوّن هذه الوثيقة من 128 صفحة وقد استغرق اعدادها حوالي عام ونصف وشارك في اعدادها 700 شخصية من وزارة الدفاع ومراكز الدّراسات المعنية وخبراء عسكريين.¹ هنا يأتي دور هذه المنظّمات من خلال دعم الديمقراطية على الطريقة الأمريكية، فأوباما خلال القرار الرئاسي الذي يحمل رقم 11 الصادر في 2010 في الفصل بعنوان "الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" يرى بضرورة تقديم أمريكا دفعة قوية من الديمقراطية والإصلاح باعتبار أنّ القادة العرب سيختارون القمع بدل التّوجه إلى الإصلاح عندما يواجهون أيّ معارضة داخلية.

إقرار أنّ ما عرف بالثورات العربية التي انطلقت نهاية 2010م وبداية 2011م هي مخطط أمريكي، لا بدّ أن يكون مستندا على دراسة شاملة لدول المنطقة؛ ولذلك لا بدّ أن تتطوي الدّراسة على مجموعة من الضّوابط تتمثّل فيما يلي:²

- 1- عدم الإضرار بأمن إسرائيل
- 2- السّيطرة على منابع ومصادر النّفط والبترول العربي
- 3- الحفاظ على هدف مكافحة الإرهاب كوسيلة، وبقاء المواجهة مع القاعدة وحزب الله وإيران.

¹- الحرب الناعمة: الأسس النظرية والتطبيقية، اعداد مركز الحرب الناعمة للدراسات: ط1، 2014، ص70.

²- حسن محمد الزين، الربيع العربي اخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، مرجع سابق الذكر، ص 81.

4- الحفاظ على الثورات في إطار النطاق السياسي المرسوم لها.

5- تجنّب ظهور الولايات المتحدة الأمريكية بمظهر الذي يتخلّى بسهولة عن حلفائه.

وبالعودة إلى دور المنظمات الأمريكية، قامت منظمة (Freedom House) في إطار ما تعمل عليه وهو نشر القيم الأمريكية؛ مع العلم أنها كانت تحت إدارة (James Woolsey) الذي كان رئيس CIA ما بين 1993-1995 بتمويل برامج تدريبية للنشطين الاجتماعيين والسياسيين؛ حيث كانت اسراء عبد الفتاح الناشطة المصرية حاضرة. كما قامت منظمة (Open Society Institute) ل (George Soros) إلى جانب الإدارة الأمريكية بتنظيم ورشتين في القاهرة حضرها الناشط التونسي سليم عمامو.

كما لا يخفى على أيّ كان دور وسائل الاتصالات وأجهزة التكنولوجيا في هذا الحراك العربي التي تتدرج فيما يسمّى بالديبلوماسية الرقمية، مما أدّى بها أن تأخذ مسمى ثورات 2.0. بحيث تقوم الوكالة الأمريكية بتمويل برنامج المجتمع المدني بأجهزة الاتصال الحديثة تحت عنوان (Mobile App). تأتي أهمية هذه الوسائل في إطار ما يسمّى التكنولوجيا السياسية هدفها تأسيس مجتمع مدني وشبكات شبابية ناشطة ونخبة سياسية جديدة قادرة على التّواصل والتأثير السياسي عبر منافذ التكنولوجيا تويتر، فيسبوك والمدونات الشخصية.

يظهر هذا الأمر واضحاً في كتاب "العصر الرقمي" لجارد كوهين الذي يعتبر رئيس قسم (Google Idea). قام كوهين بزيارة 70 بلداً وتوصّل بعد هذه الخبرة الميدانية بأنّ هناك فرصة استراتيجية كبرى أمام أمريكا لجذب النشطين على الانترنت الذين يشكّلون 60 بالمئة من شباب العالم وخاصة شباب الشرق الأوسط المنفتحين على رسائل الخطاب والأفكار الأمريكية من خلال المنافذ التكنولوجية، وذلك باعتبار أنّ التكنولوجيا الافتراضية أصبحت امتداداً للواقع ولا تتفصل عنه.¹ ونظراً لأهمية شبكات الانترنت يقول "إليك روس" أنّها "تشي غيفارا القرن الحادي والعشرين".

¹ - حسن محمد الزين، مرجع سابق الذكر، ص191.

* لمزيد من المعلومات عن تكتيكات اللاعنّف أنظر كتاب لمزيد من المعلومات أنظر كتاب " من الديكتاتورية إلى الديمقراطية" للمفكر جين شارب متوفر على الانترنت مجاناً مترجم إلى أكثر من 58 لغة.

لقد لعبت شركة **Google** من خلال المنتديات التي نظمتها دورا في الأحداث التي عرفتها المنطقة، أهمها منتدى حرية الانترنت عام 2010م. هنا تم التركيز على ما سمي " بالتغيير العربي" هذا المشروع ظهرت بوارده سنة 2005 مع أولبرايت وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية سابقة في مؤتمر «المستقبل العربي» الذي عقد في قطر سنة 2006 بحضور شخصيات سياسية أمريكية مثل بيل كلينتون وكونداليزا رايس... من خلال دعم وتسريع وتكثيف عمليات تدريب المدونين والناشطين والقراصنة "Hackers" وتفعيل شبكات التواصل الاجتماعي فيسبوك وتويتر.

لقد انخرط العديد من الشباب في هذه الحركات خصوصا في مصر وتونس نذكر على سبيل المثال لا الحصر الناشط التونسي سليم عمامو عضو مجموعة " أنونيموس" التونسية للقرصنة على الانترنت التي تولت اختراق مواقع الحكومة التونسية على شبكة الانترنت ولاحقا أصبح وزيرا وكاتبا للدولة لشؤون الشباب في حكومة الثورة التونسية الجديدة. بالإضافة إلى العديد من الناشطين من دول عربية أخرى كأسامة المنجد وفداء السيد من سوريا، الذين تشربوا أفكار (Gene Sharp)، هذا المفكر الأمريكي ينصح بضرورة " ألا تحمل الثورات أي هوية فكرية أو سياسية كي يشارك فيها الجميع وينضوي فيها الجميع، وهذا ما يمكنها من خداع أجهزة الأمن والشرطة واجتذاب أكبر عدد من الناس من كل التيارات، مع حمل هذه المطالب الشعبية والعمالية والحقوقية في البداية، ومن ثم تتدرج المطالب لتصل إلى إسقاط رأس النظام"*

ويظهر كذلك دور وسائل الاتصال في الحراك العربي الفيسبوك، تويتر، (Google)، من خلال الدعم الذي أفادت به الناشطين والمدونين. فمثلا عند قطع الانترنت والهواتف النقالة، من طرف السلطات المصرية اجتمعت إدارة (Google، twitter) لإيجاد حلّ يسمح للناشطين على الانترنت المصريين بالتواصل والحل كان يتمثل في (speak2 tweet) الأمر الذي يسمح بتشكيل مجانا رقم من ثلاثة أرقام هاتف متاح وترك رسالة.¹ هنا لعب وائل غنيم مدير (Google) في منطقة الشرق الأوسط الذي قام بإشعال الشارع المصري من جديد فحين قامت السلطات المصرية بقطع الانترنت

¹-- Ahmed Bensaada : Arabesque : le rôle des Etats Unis dans les révolutions de la rue arabe, Op.cit, p42.

** The Opinion Router

قامت شركة Google بإعطاء أرقام الهواتف التي من خلالها يمكن الحصول على شيفرات الأقمار الصناعية الأمر الذي سمح بمواصلة التواصل بين النشطاء.

كما قامت منظمة (AVAAZ) بتمويل الناشطين على الإنترنت ومساعدتهم على الولوج إلى الإنترنت عن طريق الاتصال بالأقمار الصناعية، وكذلك تقديم أجهزة الكاميرا، وأجهزة الراديو المحمولة للاتصال، كما تصل المساعدات إلى حد إرسال خبراء لتكوين المتظاهرين.

لكن الأمر يختلف، فلم يتمكن النشطاء في كل الدول التي شهدت هذه الانتفاضات الحصول على هذه الشيفرات. ففي إحدى البرامج التي بثت في إذاعة فرنسا طرح ناشط سوري مسألة مثيرة للجدل بحضور إحدى الناشطات المصريات موجهاً لها الكلام؛ فيقول "أنتم حصلتُم على الشيفرة لكن لما طلبناها نحن في سوريا بالقرب من الحدود السورية التركية (Google) رفضت إعطاءنا الأرقام." هذا يعكس الموقف الأمريكي من الانتفاضة السورية التي لم تطالب في البداية بإزاحة بشار الأسد اعتباراً للمتغيرات التي يمكن أن تقوم بخلط الأمور في هذا البلد.¹

لقد ساعدت الجهات الأمريكية تقنياً في نجاح المنظمات الشبابية في الوصول إلى شبكة الإنترنت عبر تزويدهم ببرنامج TOR* الذي يسمح للنشطاء في الإنترنت بكسر الرقابة المفروضة من طرف الأنظمة السياسية، وبرنامج آخر أكثر تطوراً ويدعى (commotion) تموله مؤسسة مبادرة التكنولوجيا المفتوحة الأمريكية التي تديرها شركة (Google)، ويسمح للناشطين بالاحتفاظ بالمواد وإرسالها في الوقت المناسب بدون التأثير بالإجراءات الأمنية للأجهزة التونسية. هنا أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون في جانفي 2010 أنّ الإدارة الأمريكية تقوم بتخصيص 30 مليون دولار للشركات المتخصصة في صنع البرمجيات لمساعدة مؤسسات المجتمع المدني والنشطاء المعارضين لأنظمتهم. لذلك قامت الأجهزة الفيدرالية الأمريكية بتوزيع هذه البرمجيات مجاناً على النشطاء العرب بعد ترجمتها إلى اللغة العربية تحت شعار "انترنت حرة رغم الرقابة".

¹- Tarik Ramadan, *révolutions arabes ont été planifiées par les américains, conférence organisée au Canada*, le 7/9/2011, publié sur le site <http://www.agoravox.tv/tribune-libre/article/tariq-ramadan-les-revolutions-32703>, consulté le 20/12/2016.

بالإضافة إلى كل هذا لعب **ويكيليكس** دورا في تحريك الشارع، رغم أنّ هذا الموضوع يمثل مسألة جدل. فلقد وصفت جريدة "ديلي ميل" البريطانية أنّ ما حدث في تونس هو أول ثورة تحدث بفعل التّسريبات الأخيرة لموقع "ويكيليكس" لبرقيات دبلوماسية أمريكية. ولقد جاء في هذه البرقيات التي نقلتها صحيفة "Le Monde" الفرنسية أنّ المحيط العائلي للرئيس التّونسي زين العابدين بن علي "أشبه بالماфия".

بعد ما سبق ذكره يظهر لنا المزيد من الأسئلة، فهذا التمويل للمنظمات العربية بحجة الديمقراطية ليس بريئا، لأنّ ذلك لا يعكس الاستراتيجية الأمريكية التي كانت مساندة دوماً لأنظمة ديكتاتورية؟ هذا السؤال وحده كفيل بإزالة الرومانسية عما سمي بالربيع العربي. لأنه وأكثر من ذلك من شبه المستحيل أو من المستحيل أن تتحقق ديمقراطية دون استقلال اقتصادي وهذا يستند إلى العديد من المفكرين على سبيل المثال لا الحصر مارتن ليبست (Martin Lipset) ودافيد أبتير (David Apter) حينما أكّدوا أنّه من الصعب استقرار المؤسسات الديمقراطية الجديدة من دون وجود تحقيق مستوى مطلوب من التنمية الاقتصادية.

من جهة أخرى؛ لم تكنفي الولايات المتحدة الأمريكية بتهيئة المناخ لهذا الحراك الشعبي الذي عرفته دول المنطقة، بل تدخلت في توجيه مسارها.

المطلب الثاني: قراءة في الدوافع السياسية والاقتصادية الأمريكية.

بعد تحليل طبيعة الدور الأمريكي في عملية الحراك العربي، تبين لنا جيدا وجود رهانات وتحضيرات تجاوزت الادراك السياسي العربي. لذلك فإنّ تحضير مثل هذه العملية التي استهدفت المنطقة كانت تقف وراءه مجموعة من المحددات التي تركز عليها الاستراتيجية الأمريكية السياسية والاقتصادية سنحاول ابرازها وتحليلها لذلك أنّ ما حدث لم يؤسس لمرحلة جديدة في المنطقة العربية بالمعنى الإيجابي.

1- الدوافع السياسية:

إنّ الحديث عن دور الولايات المتحدة الأمريكية في الحراك الذي عرفته المنطقة العربية والذي تزامن مع نهاية سنة 2010 وبداية 2011م يعكس الاستراتيجية الأمريكية، بحيث كان اختيار الوسيلة

ناجحا لأنه كان تحصيل حاصل لدراسة واعية للموقف بكل جوانبه؛ بالإضافة إلى تحليل عميق للتأثيرات الحاسمة. لذلك عبر جوزيف ناي بعد اندلاع الحراك أو الانتفاضة العربية في حوار له مع المجلة السعودية أنّ "الرئيس أوباما" كالذي يمشي على الحبال دون أن يسقط لأجل الموازنة بين المصالح من جهة والقيم والمبادئ الأمريكية من جهة ثانية، وهذا العمل صعب لأنّ القيم والمصالح تحمل عادة تناقضا ذاتيا.¹

لذلك فإنّ استخدام كلمة الاستراتيجية يوحي بأهمية الهدف وألويته، لذلك لابدّ من إبراز أهم الدوافع السياسية التي كانت ولا زالت مرتبطة بالعديد من المشاريع الاستراتيجية الأمريكية التي تستهدف المنطقة. بحيث أنّ السياسة الخارجية الأمريكية تقوم على الحفاظ على مصالحها، مما يضمن لها الريادة في قيادة العالم والهيمنة على السياسة والاقتصاد العالميين.

هذا الأمر أدّى بالمحافظين الجدد إلى وضع تقرير استراتيجي منذ سنة 1996م، يحدّد التوجّهات السياسية والاستراتيجية للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين، والتي تتمثّل أساسا في إعادة هيكلة المنطقة بما يتوافق والمصالح الأمريكية والإسرائيلية. ولقد تبلورت هذه الاستراتيجية بشكل جريء عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، فيما سمي بمشروع الشرق الأوسط الجديد يهدف إلى إعادة صياغة خريطة جيوسياسية جديدة تعيد ترسيم الحدود والتوازنات العالمية في المنطقة العربية نظرا لتوفرها على ثروة نفطية بالإضافة عن موقعها الاستراتيجي.

لقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تنفيذ مشاريع التجزئة في المنطقة العربية باعتبار هذه الأخيرة مركزا حيويا لمشروع الشرق الأوسط الكبير هذا الأمر يعكس تقاطع المصالح بين قوى الرأسمالية الأمريكية والمتمثلة في الشركات الاقتصادية الكبرى والمحافظين الجدد واللوبي الصهيوني الأمريكي. في هذا الصدد نجد العديد من المشاريع تتمثّل فيما يلي:

¹ - مقابلة مع جوزيف ناي تحت عنوان " الربيع العربي والسلطة في القرن الحادي والعشرين، 28/07/2011، مجلة المجلة السعودية www.majalla.com تمّ زيارة الموقع في 21/11/2017.

أ-مشروع برنارد لويس*:

يعتبر هذا المشروع من أخطر المشاريع الموجهة للمنطقة وهو الأكثر جدية وعملية، بحيث تفك مرتكزاته الفكرية على العوامل المذهبية والطائفية. بحيث عمل برنارد لويس على اعداد مشروعه الذي يقتضي تقسيم الدول العربية إلى مجموعة من الدويلات العرقية والمذهبية والطائفية؛ فهو قد قام بتصميم هذا المشروع على غرار أساليب الإمبراطورية الرومانية التي كانت تعمل على منح الحكم الذاتي لعدد المجموعات العرقية والطائفية والتي تعاني من صعوبات سياسية، الأمر الذي يمكن روما من السيطرة عسكريا دون صعوبات، والاستفادة من الجزية التي تدفعها لروما.

تكمّن تفاصيل مشروع برنارد لويس لتقسيم المنطقة فيما يلي¹:

مصر: خريطة تقسيم مصر والسودان إلى أربع دويلات.

1-سيناء وشرق الدلتا: تحت النفوذ اليهودي ليتحقق حلم اليهود من النيل إلى الفرات.

2 -الدولة النصرانية: عاصمتها الإسكندرية وهي ممتدة من جنوب أسيوط لتتسع غربا لتضم الفيوم وتمتد في خط صحراوي عبر وادي النطرون ليربط هذه المنطقة بالإسكندرية. وقد اتسعت لتضم أيضا جزءا من المنطقة الساحلية الممتدة حتى مرسى مطروح.

3-دولة النوبة: المتكاملة مع الأراضي الشمالية السودانية عاصمتها أسوان. تربط الجزء الجنوبي الممتد من صعيد مصر حتى شمال السودان باسم بلاد النوبة بمنطقة الصحراء الكبرى لتلتحم مع دولة البربر التي سوف تمتد من جنوب المغرب حتى البحر الأحمر.

4-مصر الإسلامية: وتمثل الجزء المتبقي من مصر عاصمتها القاهرة، والتي يجب أن تبقى تحت النفوذ الإسرائيلي لتحقيق حلم مشروع إسرائيل الكبرى.

السودان: وتقسّم إلى 4 دويلات كذلك تتمثل في:

1-دولة النوبة: المتكاملة مع دويلة النوبة في الأراضي المصرية التي عاصمتها أسوان.

¹ - عادل الجوجري، برنارد لويس سياف الشرق الأوسط ومهندس سايكس بيكو 2، دار الكتاب العربي، دمشق، (د.ت.ن) ص7.

2-دويلة الشمال السودانى الإسلامى.

3-دويلة الجنوب السودانى التى تجسدت فى استفتاء 2011 فى إطار اتفاقية نيفاشا، هذا الانفصال الذى أفقد السودان ثلاثة أرباع من العوائد البترولية.

4-دارفور بحيث يبقى السيناريو الأقوى للانفصال بعد الجنوب مباشرة باعتباره إقليم غنى بالذهب واليورانيوم والبترول.

دول الشمال الإفريقى: تتمثل خريطة تقسيم شمال إفريقيا فى تفكيك ليبيا والجزائر والمغرب بهدف إقامة:

1-دولة البربر: على امتداد دويلة النوبة بمصر والسودان.

2-دويلة البوليساريو

3-الباقى دويلات المغرب والجزائر وتونس وليبيا

شبه الجزيرة العربية والخليج: تشكيل ثلاث دويلات تحل محل الدول الخليجية وهى كالتالى:

1-دويلة الاحساء الشيعية: وتتكون من الكويت والامارات وقطر وعمان والبحرين وجزء من الاراضى الشرقية للسعودية.

2-دويلة نجد السنية وتضم جزء من وسط الاراضى السعودية بما فيها الرياض.

3-دويلة الحجاز السنية وتضم ما تبقى من الاراضى السعودية الغربية بالإضافة إلى اليمن.

اليمن: يتم ضمها بجزئها الجنوبي والشمالي إلى دويلة الحجاز، وذلك عن طريق التحضير لحرب أهلية فيها.¹

العراق: يتم تقسيم العراق إلى 3 دويلات:

- دويلة شيعية فى الجنوب

¹-Joseph Brewda, **New Bernard Lewis plan will carve up the Mideast**, EIR strategic studies, volume 19, Number 43, October 1992, https://larouchepub.com/eiw/public/1992/eirv19n43-19921030/eirv19n43-19921030_026-new_bernard_lewis_plan_will_carve.pdf, consulté le 10/12/2018 à 12:02, p 28.

- دويلة سنية في الوسط
- دويلة كردية في الشمال وتضم الأراضي الشمالية من العراق بالإضافة إلى أجزاء من الأراضي الإيرانية السورية والتركية.

سوريا: يتم تقسيمها إلى أربع دويلات:

- دولة علوية شيعية (على امتداد الشاطئ)
- دولة سنية في منطقة حلب
- دولة سنية حول دمشق.
- دولة الدروز في الجولان ولبنان (الأراضي الجنوبية السورية وشرق الأردن والأراضي اللبنانية).

لبنان: وتقسّم إلى 8 كانتونات على أساس مذهبي وديني وعرقي كما يلي:

- دويلة سنية وعاصمتها طرابلس 02
- دويلة مارونية في الشمال وعاصمتها جونيه
- دويلة سهل البقاع العلوية في الأراضي اللبنانية الشرقية وعاصمتها بعلبك وتكون تحت سيطرة سوريا
- بيروت الدولية المدوّلة
- كانتون فلسطيني حول صيدا وحتى نهر الليطاني تسيطر عليه منظمة التحرير الفلسطينية.
- كانتون كتائب في الجنوب ويضم مسيحيين بالإضافة إلى نصف مليون من الشيعة.
- دويلة درزية في أجزاء من الأراضي اللبنانية والسورية والفلسطينية المحتلة
- كانتون مسيحي تحت النفوذ الإسرائيلي.

الأردن: يتم تصفيته ونقله للفلسطينيين.

فلسطين: يتم ابتلاعها بالكامل عن طريق مشروع الاستيطان.

بالإضافة إلى خريطة تقسيم إيران وباكستان وأفغانستان إلى عشرة كيانات عرقية هي: كردستان، أذربيجان، تركستان، عربستان، إيرانستان (ما بقي من إيران بعد التقسيم)، بوخستان، بلونستان، أفغانستان (ما بقي منه بعد التقسيم)، باكستان ما بقي منها بعد التقسيم، كشمير).

تركيا: انتزاع جزء منها وضمه للدولة الكردية المزمع اقامتها في العراق.

لقد تقاطع هذا المشروع مع أفكار العديد من المفكرين الأمريكيين من بينهم **برجنسكي** الذي دعا إلى ضرورة استمرار المنطقة العربية مجزأة، لذلك لا بدّ من خلق عوامل جديدة لبثّ الفتنة والخلافات بين الأقطار العربية. كما يعترف برنارد لويس أنّ هذا المخطط الذي قام بإعداده سوف يخدم الإسرائيليين لأنّ تلك الدويلات والكيانات لن تكون فقط غير قادرة على الاتحاد، بل ستبقى مشلولة بسبب الخلافات التي لا تنتهي بسبب العديد من القضايا الحدود، والمياه، والنفط.. إلخ، مما يجعلها كلها أضعف من إسرائيل؛ وبالتالي فإنّ هذه الأخيرة ستضمن تفوقها لمدة لا تقل عن خمسين عاما.

لذلك لعبت إسرائيل على وتر الاثنيات والأقليات، بحيث تبرر موقفها من خلال ما تراه بأنّ العالم العربي والإسلامي يعج بالكثير من المشاكل، فالتقسيم الفرنسي والبريطاني وذلك من خلال رسم الحدود لا يعتبر أمينا، ذلك أنّه لم يأخذ في الاعتبار رغبة السكان القاطنين في تلك البلاد، فقد جرأت تلك الدول تعسفيا إلى دول بينما كل دولة مكوّنة من أقليات وجماعات عرقية. فهي ترى أنّ أمامها فرصة ممتازة لتغيير الموقف بدقة متناهية وهذا ما يجب عمله خلال العقد المقبل، وإلاّ فلن تستمر ولن يعود لها بقاء كدولة لذلك سيتعين على إسرائيل أن تتخذ إجراءات لإحداث تغيير جوهري على المستوى المحلي في نطاقها السياسي والاقتصادي، وكذلك إجراء تغييرات جديدة متطرفة على مستوى السياسة الخارجية، وذلك من أجل مواجهة التحديات العالمية والإقليمية في هذه الحقبة الجديدة.¹

¹-الحسن، الأقليات في الواقع العربي، 1995، ص66

تندرج هذه الاستراتيجية من أجل تحقيق العديد من الأهداف السياسية والاقتصادية على حدّ سواء، من أبرزها:

✓ القضاء على التفوّق السكاني العربي من خلال تفتيت الدول العربية لإضعافها وإبقائها عاجزة عن مقاومة إسرائيل؛

✓ التّركيز الإسرائيلي على أنّ منطقة الشرق الأوسط لا تضم شعبا واحدا بل عدّة شعوب مختلفة والتأكيد على هوية الشرق أوسطية بديلا للهوية العربية لشعوب المنطقة. هذا الأمر الذي أصبح في حدّ ذاته مشروعا له أهدافه وألياته سنتكلم عنه فيما بعد؛

✓ بالإضافة إلى ربط الاقتصاد العربي من منطلق التبعية والسيطرة، بحيث ستصبح مجرد سوق للسلع الأمريكية والإسرائيلية. هذا الأمر سنقوم بالتفصيل فيه لاحقا؛

✓ تغيير أولويات الدول العربية من بند المقاومة وتحقيق التنمية هذا الأمر الذي يسمح لإسرائيل بتحقيق أهدافها على المدى البعيد وبالتالي ضمان أمنها.

إنّ الحديث عن الدور الإسرائيلي ليس عبثا، ذلك أنّ صنع القرار في السّياسة الخارجية الأمريكية يخضع بالدرجة الأولى للمصلحة الأمريكية الأكثر انسجاما مع المصلحة الإسرائيلية نظرا لسيطرة اللّوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية. فلقد تقاطعت المصالح الأمريكية والإسرائيلية فيما يخص منطقة الشّرق الأوسط؛ بحيث أنّ هذا الأمر هو الذي أدّى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى رعاية قيام دولة إسرائيل، التي سترعى مصالحها هي الأخرى في هذه المنطقة.

إنّ مشروع التفتيت لم يكن من اهتمام برنارد لويس فقط بل هناك العديد من المفكرين الذين وضعوا أسس ومخططات هذا المشروع في هذا الصّدّد نجد دراسة تحت عنوان "استراتيجية إسرائيل في الثمانينات" التي قدّمها بينون وقدّمها لوزارتي الخارجية والدّفاع الإسرائيليين وقد دعا إلى تفتيت وتحطيم الدول العربية لعدّة دويلات طائفية ضعيفة وصغيرة، تكون خاضعة لإسرائيل كما دعا إلى ضرورة السيطرة على الموارد العربية، حيث يدعو إلى ضرورة تقسيم مصر السودان وليبيا. كما وصف العراق بأنّه الدولة الأقوى في المنطقة من ناحية الإمكانيات البشرية والمادية التي تشكّل خطرا

حقيقيا على إسرائيل في المستقبل القريب والبعيد¹. كما قال: إنّ العراق الغني بالنفط من جهة، والذي يكثر فيه الانتشاق والأحقاد في الداخل من جهة أخرى، هو المرشح المضمون لتحقيق أهداف إسرائيل. فالعراق أقوى من سوريا وقوته تشكّل على المدى القصير خطرا على إسرائيل أكثر من أيّ خطر آخر، إنّ الحرب العراقية الإيرانية سوف تؤدي إلى تفتيت العراق وتؤدي إلى انهياره من الداخل قبل أن يصبح في إمكانه التآهب لخوض الصراع على جبهة واسعة ضدنا.²

يتضمن مشروع برنارد لويس استراتيجية خطيرة من أجل تقسيم دول المنطقة، بدأت تظهر بوادره منذ احتلال العراق إلى تقسيم السودان إلى الفوضى التي تلت الانتفاضات العربية.

2-مشروع الشرق الأوسط والأوسط الكبير :

استعمل مصطلح الشرق الأوسط لأول مرة من طرف الضابط البحري الأمريكي ألفريد ماهان صاحب نظرية القوة البحرية، وكان ذلك في مقال له نشر في 1902 في لندن بعنوان "الخليج الفارسي والعلاقات الدولية". وكان يقصد به المنطقة الواقعة بين الهند والجزيرة العربية؛ كما يدخل منطقة الخليج. ولقد ظهر هذا المصطلح بوضوح بعد الحرب العالمية الثانية، ويقصد به في الأدبيات السياسية والاستراتيجية تلك المنطقة الواقعة بين تخوم إيران في غرب آسيا وصولا إلى شمال إفريقيا، مع عمقها في شبه الجزيرة العربية وامتدادها شمالا إلى تركيا. وبالتالي فهو فكرة قديمة قدم الأهداف التوسعية للدول الغربية، ولم ترتبط بداياتها بكتابات شيمعون بيرز، بحيث كانت إسرائيل والنّفط العاملان المحددان للاهتمام بهذه المنطقة الاستراتيجية.

يعتبر مصطلح الشرق الأوسط أكثر من مصطلح جغرافي، فهو مصطلح سياسي واقتصادي؛ وأكثر من ذلك هو تعبير استراتيجي فهو مصطلح يعكس في النهاية مخططات الدول واستراتيجياتها اتجاه المنطقة. كما أنّ المصطلح في السياسة يهدف إلى تكوين الوعي والتأثير فيه. خاصة أنّ مشروع الشرق الأوسط يهدف إلى إعادة هيكلة المنطقة على جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية

¹- أحمد سعيد، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العرب: ط2، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010، صص 66-67.

²- أحمد سعيد، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العرب، مرجع سابق الذكر، صص 66-67.

والاجتماعية والثقافية. بحيث ظهر التّلاعب من خلال هذا المصطلح فنجد في هذا الصّدّد وحسب تعبير وزير الخارجية السّابق لإسرائيل "أبا ايّان" "أنّه من الحيوي أن نذكر أنّ الشّرق الأوسط والعالم العربي ليسا متساويين أو متطابقين، فالشرق الأوسط يسكنه حوالي 60 مليون عربي إذا أخذنا اللغة أساسا و 57 مليون من غير العرب، وهناك شرق أوسط غير عربي يمتد من تركيا وإيران عبر إسرائيل إلى أثيوبيا، وإذا وسعت المنطقة لتشمل أفغانستان وباكستان، فإنّ ذلك سوف يزيد من وضوح اللّاعرب الغالبة على المنطقة، إنّ الشرق الأوسط لم يكن في الماضي ولا الحاضر ولا يمكن أن يكون في المستقبل ملكا خالصا للعرب."¹

هنا يتبين بوضوح التلاعب بالخطير بالمكونات الثقافية لإعطاء الشرعية للدولة الإسرائيلية وقيامها في المنطقة.

هنا في هذا البحث سوف نتبنى التعريف الذي قدّمه معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح التابع للأمم المتحدة حيث يعرّف الشرق الأوسط أنّه تلك المنطقة التي تضم 22 دولة وهي: "الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا، السودان، الصومال، مصر، السعودية، قطر، الامارات المتحدة، جيبوتي، جزر القمر، الأردن، عمان، سوريا، لبنان، الكويت، إيران، العراق، إسرائيل، البحرين.

من هنا يظهر أنّ الشرق الأوسط، يشكّل المجال الذي تلتقي فيه القارات الثلاث أوربا وأفريقيا وآسيا، ويضم البحار: المتوسط والأحمر والأسود، إلى جانب بحر العرب وبحر قزوين والخليج العربي والمحيط الهندي، كما يتحكم بأهم المضائق في العالم، هرمز، باب المندب، قناة السويس، البوسفور، الدردنيل، ويحتوي على أكبر ثروة نفطية في العالم. كل هذا جعل من هذه المنطقة مجالا استراتيجيا حيويا للقوى الصناعية الرأسمالية في الغرب، لأنّه يؤمّن تدفق النفط والاستثمارات والمواد الأولية، إلى جانب الممرات المائية والبحار والقواعد العسكرية البرية والبحرية والجوية والمخازن الاستراتيجية التي تقوم بدور مهم في ضمان وتوسيع القدرة للسيطرة على العالم.

ولقد دخلت أهمية هذه المنطقة في إدراكات العديد من الدول والقوى خاصة منذ القرن 19م إلى يومنا هذا، وينعكس هذا الأمر في تعبيرات العديد من رجال السياسة والقيادات العسكرية، هنا نستشهد

¹- محسن عوض، الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص 55.

بما قاله سابقا ونستون تشرشل في منتصف القرن 19م في نصيحة له لبريطانيا "إنّها إذا كانت بريطانيا ترغب في الحفاظ على سيطرتها في الشرق ينبغي لها وبشكل آخر أن تدخل سوريا ومصر في نطاق نفوذها وسيطرتها"¹

لقد بدأ التطبيق الفعلي لهذا المشروع بالصيغة الأمريكية الإسرائيلية، مع تحديدها للتهديدات الأمنية لذلك كانت أحداث 11 سبتمبر 2001 هي البداية لإعلان الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي الأمريكي، وفرض تصوراتها على ما سمي بمشروع الشرق الأوسط الكبير والذي يقوم على إعادة صياغة للخريطة الجيوسياسية للمنطقة العربية؛ فكانت العراق هي التمهيد لذلك. هنا يمكن الاستعانة بما قاله محمد حسنين هيكل " إنّ السوق الشرق أوسطية جزء من التصور وليست كل التصور، إنّ العقدة ليست أن تكون إسرائيل قوية بحيث تهيمن اقتصاديا وفكريا وعسكريا فحسب، بل العقدة هي اضعاف المنطقة وتطويقها وإعادة ترتيبها من جديد."²

يتضمن مشروع الشرق الأوسط برنامجا يقضي بالتسليم بالواقع والذي يتمثل في وجود إسرائيل في المنطقة كدولة لها سيادتها على كل المناطق التي استولت عليها منذ قيامها في 1948. بالإضافة إلى التركيز على العامل الاقتصادي وذلك من خلال ربط اقتصاديات الدول العربية بإسرائيل.

وكمشروع يبدو ذو نزعة إنسانية يسطّر مجموعة من الأهداف السياسية والاقتصادية والتربوية وأهداف أخرى خاصة بالمرأة وترمي كلها إلى الإصلاح في المنطقة؛ والذي من شروطه ادخال إسرائيل في هذه العملية جملة وتفصيلا. لهذا قامت بتمويل العديد من المشاريع والبرامج والمنظمات الإنسانية والحقوقية كما أشرنا سابقا في إطار تحقيق ما تسميه الولايات المتحدة الأمريكية بالإصلاح الديمقراطي الذي يتماشى فعلا مع الأولويات السياسية الاستراتيجية لها، بحيث اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في حرب ضدّ الإرهاب من أجل توسيع نطاق الديمقراطية للحفاظ على الحضارة الليبرالية؛ كما عبّر عنها جورج بوش في الوثيقة التي قدّمها في قمة مجموعة الثمانية المنعقدة في 2004 تحت مسمى (مشروع الشرق الأوسط الكبير). ولقد أشار قبلها في 2003 عقب

¹ - يحيى أحمد الكعكي، الشرق الأوسط والصراع الدولي: دراسة عامة لموقع المنطقة في الصراع، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص 155.

² - أحمد سعيد نوفل، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي، مرجع سابق الذكر، ص 143.

احتلال العراق إلى مشروع الشرق الأوسط تحت اسم استراتيجية تحرير الشرق الأوسط، وما يترتب من إعادة رسم الخارطة السياسية للدول العربية، وتغيير أنظمتها السياسية حتى ولو كانت حليفة ونشر الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان في أكثر من 22 دولة بما يخدم مصالحها ومصالح إسرائيل على الأکید من السيطرة على منابع النفط وتحقيق أمن إسرائيل واحتواء كل الحركات المعارضة للتواجد الأمريكي الإسرائيلي في المنطقة.¹ في هذا الصدد نستدل هذا الأمر بما قاله ريتشارد بيرل في سبتمبر 2002 في الوثيقة التي قدّمها للبننتاغون، وهي أنّ الولايات المتحدة الأمريكية بعد احتلال العراق مصممة على صنع شرق أوسط جديد وكما جاء في هذه الوثيقة: لن يبقى من النظام الإقليمي العربي إلا الذكريات وأرشيف الملفات الخاصة التي سيتم حفظها في مكتبة الكونغرس للمطالعة.

ولئن كانت فكرة النظام الشرق أوسطي الجديد وفق مفهوم مستشار الأمن القومي الأمريكي (مارتن أندك) تعني إعادة هيكلة هذه المنطقة على بنى جديدة أو مفهوم (بيريز) الذي يقصد به إقامة نظام التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية يركز على اعتبارات التقارب الجغرافي والتعاون المشترك على مختلف الأصعدة ، فإنّها تهدف في الوقت نفسه الى مواجهة مشروع العرب الحضاري المستقل ، وإضعاف المرتكزات السياسية والاجتماعية والثقافية للنظام العربي، وذلك من خلال إلغاء المقاطعة لإسرائيل وتدعيم قدراتها السياسية والعسكرية وفتح الأبواب أمام نموذج الغرب الرأسمالي بأفكاره وقيمه وإعادة ترتيب التوازنات الإقليمية في المنطقة بما يضمن دمج إسرائيل فيها وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي وإقامة علاقات عربية- إسرائيلية في إطار مشروعات شرق أوسطية مشتركة.

3- الفوضى الخلاقة:

لقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية هذه النظرية (الفوضى الخلاقة) في مراكز أبحاثها الاستراتيجية، وذلك بالاعتماد على مختلف التجارب التاريخية، وخاصة تلك التي تتعلق بفترة الحرب

¹ - يحيى أحمد الكعكي، الشرق الأوسط والصراع الدولي: دراسة عامة لموقع المنطقة في الصراع، ص155.

الباردة على شكل حروب أهلية أو داخلية كان للولايات المتحدة الأمريكية علاقة بها؛ وتمّ ذلك بواسطة الصراع الأيديولوجي في الدول ذات التركيب الاثني.

لقد بدأت ديناميات الفوضى الخلاقة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، والتي اقترنت بما سميّ بالسعي الاستباقي التي من خلالها تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تفكيك كل المواقع والجغرافيا التي تعتبر مصدر لتهديد أمنها القومي ومصالحتها الحيوية.

لقد ورد هذا المصطلح في أدبيات الماسونية القديمة في أكثر من مرجع، كما ظهر في العديد من كتابات الفلاسفة والمفكرين، بحيث يمكن أن نلتمس هذا المفهوم في كتابات ميكيافيلي. ولقد أشار إليه الكاتب الأمريكي دان براون (Dan Brown)، إلاّ أنّه ظهر بوضوح بعد الغزو الأمريكي على العراق؛ ولقد أشارت إليه كوندوليزا رايس في حديث لها مع صحيفة واشنطن بوست في افريل 2005، بأنّ الخلاص سوف يظهر بعد حالة من انعدام الأمن والنظام.

تعتمد نظرية الفوضى على ما أسماه هنتغتون فجوة الاستقرار، وهي تلك الفجوة التي يشعر بها المواطن بين ما هو كائن وما هو مرغوب؛ مما يولد حالة من الإحباط التي تترجم في مجموعة من المطالب التي تعمل على التغيير التي تتطلب مزيدا من الفوضى. كما تعتبر نظرية الفوضى في العلم انقلابا على منظومة علمية كانت تعتبر الحتمية أساسا للوصول إلى نقطة التوازن، في نسبية القوانين وأنّ عنصرا بإمكانه أن يخل بمنظومة خطية لتتحول إلى نظام غير خطي. هنا يمكن أن نستنبط أنّ الفوضى كنظرية في المطلق تعني التغيّرات التي تحدث على التوازنات المستقرة. وعليه فإنّ الفوضى الخلاقة هي عبارة عن فجوة وفراغ ينعكس عن استقرار المجتمع وتماسكه، وهو نتيجة رغبة في التغيّر، وفقا لتطلعات الفاعلين.

يعدّ (مايكل ليندن) العضو البارز في معهد "أمريكا أنتربرايز" أول من صاغ مفهوم "الفوضى الخلاقة" أو "الفوضى البناءة" أو التدمير البناء في معناه السياسي الحالي وهو ما عبّر عنه في مشروع التغيير الكامل في الشرق الأوسط الذي أعده عام 2003؛ هذا المشروع ارتكز على منظومة

من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة لكل دول المنطقة وفقا لاستراتيجية جديدة تركز على ثنائية التفكير وإعادة البناء.¹

هذا المفهوم يجد دعامة النظرية أيضا في فكر شارانسكي وزير إسرائيلي سابق؛ وذلك في كتابه "قضية الديمقراطية". ففي هذا الكتاب قسم دول العالم إلى "مجتمعات حرة"، و"مجتمعات الخوف"؛ ومجتمعات الخوف التي يتحدث عنها شارانسكي تشمل كل الدول العربية وإيران وباكستان وكوريا الشمالية. كما يعتبر شارانسكي أن نشر الديمقراطية والحرية في مجتمعات الخوف هذه ليس مجرد ضرورة أخلاقية تفرضها مبادئ إنسانية، ولكنه أمر ضروري لحماية أمن المجتمعات الحرة من خطر المشاكل التي ستصدرها لها مجتمعات الخوف وعلى رأسها الإرهاب.²

لقد أكدت تسريبات ويكيليكس أن المؤسسات العالمية الأمريكية وفي مقدمتها وزارة الخارجية الأمريكية ومؤسساتها الاستخباراتية ومؤسسات بحثية أخرى، تقوم بجمع المعلومات التي تتعلق بالخلافات المحلية ورموزها وأسبابها وحجمها، ولا يقف الأمر عند ذلك، بل يتعداه إلى قراءة تركيبة القوى الاجتماعية ومطالبها وطبيعة الأنظمة والقدرة على استجابتها لتلك المطالب أو عجزها عن ذلك. لقد طوّرت الولايات المتحدة الأمريكية هذا النهج، وصاغته في نظرية تعامل استراتيجي، تتيح لها أن لا تضطر إلى اللجوء إلى العمل العسكري المباشر إلا مضطرة، خاصة بعد التجربة الفيتنامية فكانت نظرية الفوضى الخلاقة³

هذه الرؤية تجد دعاماتها لدى العديد من المفكرين خاصة لدى المستشرقين أمثال برنارد لويس كما سبق وأن ذكرنا، بحيث يرون أن المنطقة ما هي إلا تجمع لأقليات دينية وعرقية ستعجز عن العيش

¹ - دينا رحومة فارس فايد، الفوضى الخلاقة وتداعياتها على الأمن الإقليمي، على الموقع democraticac.de/?p=17753

تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/12/04

² - رمزي المنياوي، الفوضى الخلاقة: الربيع العربي بين الثورة والفوضى، ط1، دار الكتاب العربي، دمشق، 2012، ص10.

³ - خالد عبد القادر أحمد، كيف يجرى تنفيذ الفوضى الخلاقة، دنيا الوطن، تاريخ النشر، 5-2-2011

سوية في ظلّ دولة وطنية، هنا تتدخل الديمقراطية التي تسمح لكل طائفة واثنية بتشكيل كيانه السياسي.

وبالتّالي فإنّ نظرية الفوضى تقع في العلوم الجيوسياسية، فهي لا تعني الاختلال المطلق بل تعني نظرية محدّدة لجأ إليها علماء الاستراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد تفكك الاتحاد السوفياتي رغبة في الانتقال من حالة الفوضى إلى الفراغ، هذا الفراغ السياسي العام الذي يسمح بإعادة تركيب الأمور على نحو يتناسب والمصالح الاستراتيجية الامريكية، وبالتالي تعتبر بمثابة تكتيك جيوسياسي؛ بحيث تقع الدولة في قلب هذه النظرية التي تهدف إلى تفكيكها وإعادة تركيبها بما يخدم المصالح الأمريكية.¹

تبرّر هذه النّظرية تطبيقاتها من خلال تطوير الديمقراطيّة واقتصاد السّوق، باعتبارهما النموذج الأمثل، حسب (فرانسيس فوكوياما)، عندما يتحدث في كتابه "نهاية التاريخ والانسان الأخير" عن أفول الدّولة القومية لصالح الدّولة الشمولية وهي الدّولة الديمقراطية الليبرالية بحيث يقول أنّه "سيكون لوجود تاريخ موجه ولتطور الدّول الديالكتيكي نحو الديمقراطية الليبرالية، بدفع من النّمو الاقتصادي، نتائج هامة بالنّسبة للعلاقات الدّولية، وإذا كان مجيء الدّولة الشّمولية والمنسجمة يعني تحقيق الاعتراف الفعلي على مستوى الحياة الاجتماعية للأفراد وإبطال لعلاقة السيّد بالعبد فيما بينهم، فإنّ انتشار نمط الدّولة هذا في النّظام العالمي يجب أن يعني كذلك نهاية علاقة السيّد بالعبد بين الامبريالية، أي نهاية الامبريالية، ومع هذا النّمط تتقلّص احتمالات الحرب المؤسّسة على هذه الامبريالية".²

وذلك على اعتبار أنّ القيم الليبرالية والديموقراطية هي قيم عالمية وبدرجة أولى هي قيم أمريكية مما يحقق منطق الهيمنة والسيطرة. ففي هذا الكتاب كذلك قسّم العالم إلى عالم تاريخي غارق في الاضطرابات والحروب، وهو العالم الذي لم يلتحق بالنّموذج الديمقراطي الأمريكي، وعالم ما بعد

¹ - نبيلة بن يحيى، الفوضى في السياسة الدولية: رهان القوة ومطلب الأمن، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والدراسات الدولية، 2012، 2011، ص30.

² - فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والانسان الأخير، مجموعة مترجمين، مركز الانماء القومي، بيروت، 1993، ص

التّاريخي وهو الدّيموقراطي الليبرالي وفق الطّريقة الأمريكيّة، كما يرى أنّ عوامل مثل القوميّة والدّين والبيئة الاجتماعيّة تعيق الدّيموقراطية.

وكما سبق وأن ذكرنا أنّ مشروع الشرق الأوسط ارتكز على منظومة من الإصلاحات السّياسية والاقتصاديّة والاجتماعيّة لكل دول المنطقة، وفقا لاستراتيجية الفوضى الخلاقة التي تقوم على أساس الهدم وإعادة البناء، ولقد طوّرها الأمريكي **توماس بارنيت** في البنتاغون، حيث قسّم العالم إلى القلب أو المركز بمعنى الولايات المتحدة الأمريكيّة وحلفائها، ودول العالم الأخرى، هي تلك الدّول التي أسماها دول "الفجوة" أو "الثقب" التي تزامن ظهورها مع أحداث 11 سبتمبر 2001م، وهذه الدول هي تلك التي تتوافر فيها كل أسباب التّخلف وبذلك تصبح مصدّرة للإرهاب، وبذلك تتدخل دول القلب للعمل على انكماش الثقب من داخله، أين تصبح العلاقات الدّبلوماسية قاصرة مع دول الشرق الأوسط، فالدّول هاته لم تعد تهديدا للأمن القومي الأمريكي بل التّهديد الحقيقي أصبح داخل هذه الدّول نفسها؛ حيث لا بدّ من تدخل خارجي للسيطرة على الوضع وإعادة بنائه من الدّاخل، هنا تكون الولايات المتحدة الأمريكيّة القوة الوحيدة القادرة على ذلك.¹

لذلك فإنّ استراتيجية الفوضى الخلاقة ترتكز على مجموعة من الأسس والتي تتمثّل في:

✓ إثارة الفتن الطائفية والعرقية والدينية

✓ تحريك النزاعات الحدودية

✓ صناعة الإرهاب

تكون الدّيموقراطية هنا الوسيلة، لتحقيق ذلك، بحيث أنّ التّدخل من أجل نشر الدّيموقراطية في المنطقة هو الذي سيخلق هذه الفوضى المرغوبة، ومن الأكيد تلك الدّيموقراطية التي تحقق للولايات المتحدة الأمريكيّة مصالحها ومصالح حليفتها إسرائيل. تلك الدّيموقراطية التي أدخلت دول المنطقة في مزيد من الظلمات والتّخلف تلك الدّيموقراطية التي أعطت المجال لتزامب رئيس الولايات المتحدة الأمريكيّة في إعلان القدس عاصمة لإسرائيل.

¹ - برهان إبراهيم كريم، الفوضى الخلاقة دليل افلاس، على الموقع <http://archive.almanar.com.lb/article.php?id=2198> بتاريخ 2012/4/14 تمّ الاطلاع عليه يوم 2017/12/06 على الساعة 22:47.

كل هذه الأمور تسمح للولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل لحماية مصالحها ومصالح إسرائيل خاصة تلك التي تتعلق بالنفط. وفي النهاية النظام الجديد الذي تسعى هذه الفوضى لصناعته هو نظام حليف للولايات المتحدة الأمريكية.

بعد التطرق لكل هذه المشاريع التي تعتبر في حد ذاتها استراتيجيات تقع في قلب الدوافع السياسية لتحقيق أهداف الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لأهمية المنطقة العربية جيوبوليتيكيا. هذه الأهمية تظهر بوضوح في نظرية نيكولاس سبيكمان (Nicholas Spykman) تحت مسمى نظرية حافة الأرض (Rimland)، لقد قام سبيكمان بتعديل نظرية ماكندر؛ بحيث لم يولي نفس الاهتمام لمنطقة قلب العالم على عكس هذا الأخيرة باعتبارها لا تتمتع بصفات تؤهل أي دولة للقيادة العالمية، وهنا يقدم العديد من التفسيرات تتعلق بالإقليم والموارد وغيرها. لذلك فإن سبيكمان يولي أهمية قصوى لمنطقة أخرى سماها حافة الأرض وهذه المنطقة العربية من المشرق والمغرب بالإضافة إلى إيران وأفغانستان وجنوب شرق آسيا وكوريا...، وتتمثل القوة الحقيقية في هذه الأراضي المحيطة بقلب العالم، وذلك يعود لأسباب عدة أنها تضم معظم سكان العالم، ويحتوي على موارد زراعية هائلة، وموارد طبيعية خاصة النفط الذي اكتشف في هذه المنطقة بنسب ضخمة.

لذلك فإن هذه المنطقة لا تستهدف فقط من أجل إعادة صياغة خريطتها السياسية، وإنما لرسم الخريطة الاقتصادية.

وهنا لا بدّ من قراءة الدوافع الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية.

2- الدوافع الاقتصادية:

كما وأشرنا؛ فإن المنطقة العربية ووفقا لقاموس الجيوبولتيك، هي واحدة من أهم مناطق العالم التي تحتل موقعا جيو-استراتيجيا فريدا في العالم، فهي تربط ثلاث قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا. بالإضافة إلى المضائق التي تتحكم فيها هذه المنطقة.

ووفقا لهذا سنحاول تقديم قراءة اقتصادية للدور الذي لعبته في الحراك العربي، لهذا هناك من يرى أنه يتعلّق بالنظام الرأسمالي العالمي وتكيفه وإعادة انتاج ميكانيزمات استمراره. فالحراك الرأسمالي في التاريخ يتم وفقا لثنائية متناقضة؛ تطوّر وأزمة في نفس الوقت، أو ما يمكن تسميته تطوّر على

قاعدة أزمة. بمعنى أنّ هناك ترابط وظيفي بين هذا الاقتراب والفوضى التي يتم صياغتها حسب تطورات النظام الرأسمالي.¹

سُيُنَى هذا التحليل على مجموعة من العناصر، بحيث أنّ أولها سيكون بالنظام الرأسمالي والنظام الدولي، والثانية هو تأمين الموارد الكافية للحفاظ على الهيمنة وبالتالي تجسيد الإمبراطورية العالمية. يرى الماركسيون على رأسهم كارل ماركس أنّ قيام الدولة القومية يرتبط مباشرة بظهور البورجوازية، أي تغيير نمط الإنتاج من القطاعي إلى البورجوازية. فلقد عملت هذه الأخيرة على توحيد الأقاليم التي أصبحت تنضوي تحت كيان واحد هو الدولة الوطنية مما أدّى إلى توسيع السوق الأمر الذي أدّى إلى تمركز هذه البورجوازيات داخل الدولة. بحيث أنّ أكبر الامبراطوريات التي انهارت هي تلك التي كانت البورجوازية فيها ضعيفة أو منعدمة.² لكن المركز الرأسمالي لم يتوقف عند حدود هذه الدولة بل اتسع ليأخذ طابعا عالميا، بل كان يتّسع على حساب السيادة لبعض الدول التي عرفت تقنّت أو تفكّك. بمعنى أنّه في سيرورة تطوّر الرأسمالية؛ يصبح الرأسمال يبحث عن عملية التراكم خارج السوق القومية.

هذا التّوسع للرأسمالية كان على حساب السيادة لبعض الدول، لصالح الإمبراطورية العالمية التي تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تجسيدها، وفي هذا الصدد يقول "روبرت شتراوس هوب" في كتابه "توازن الغد" "إنّ المهمة الأساسية لأمريكا توحيد الكرة الأرضية تحت قيادتها، واستمرار هيمنة الثقافة الغربية." كما يقول "إنّ مهمة الشعب الأمريكي القضاء على الدول القومية، فالمستقبل خلال الخمسين سنة القادمة سيكون للأمريكيين، وعلى أمريكا وضع أسس الإمبراطورية الأمريكية بحيث تصبح مرادفة للإمبراطورية الإنسانية." في هذا الصدد كانت الديمقراطية أهم أدوات الاستراتيجية الأمريكية. وهنا يظهر تجاوز المفهوم التقليدي للديموقراطية حسب شومبيتر (Schumpeter) والتي تتمثّل في الإرادة الشعبية، بحيث وحسب هذا الأخير فإنّ هذه النظرية خيالية في الواقع؛ فهو يرى أنّ الديمقراطية ترتبط بالمنفعة والتوزيع النسبي للمصالح. لذلك فإنّ الديمقراطية ترتبط بالرأسمالية،

¹- نبيلة بن يحيى، الفوضى في السياسة الدولية: رهان القوة ومطلب الأمن، مرجع سابق الذكر.

²- رابح لونيسي، انعكاسات الفوضى في العالم العربي على الأمن الاستراتيجي الجزائري: دراسة استشرافية، مجلة ستراتيجيا: العدد 1، 2014.

وعلى وجه خاص في زمن العولمة بحيث أنّ انتشار الديمقراطية الغربية ينحصر في توسيع نشاط العولمة في جميع جوانبها¹. لذلك فإنّ الهيمنة الأمريكية تستند بالدرجة الأساسية إلى العولمة، فهذه الأخيرة أصبحت الخلفية العامة لتطور الأحداث في العالم خاصة منذ نهاية الحرب الباردة. يقول **نعوم تشومسكي (Naom Chomsky)** في إحدى تحليلاته " أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تهتم للديموقراطية شكليا، بحيث أنّ التزاماتها الفعلية يكون للشركات الخاصة والرأسمالية، وعندما تكون حقوق المستثمرين مهددة؛ فإنّ الديمقراطية تلغى تماما.²

إنّ تطوّر رأس المال في العصر الحالي، قد تجاوز التناقضات الطبّقية البسيطة، فتمو رأسمال بصفة عابرة للدول ولّد سياسة امبريالية عالمية، فيما عرفت تفاقم للأزمات المالية الاجتماعية والسياسية، بشكل متزايد، مما ولّد حتمية هذه الحركة أو التّغيير. لذلك فإنّ تفاقم أزمة الرأسمالية، تتّمنّل أساسا في التّفاوت الكبير بين القدرات الإنتاجية الضّخمة للشركات المتعددة الجنسيات من جهة؛ والقدرات الاستهلاكية المحدودة لهذا الإنتاج من جهة أخرى، فتراكم الإنتاج لدى الشركات قد تجاوز مستويات الاستيعاب في الأسواق التّقليدية؛ لذلك كان لا بدّ من تصدير الأزمة إلى المجال العالمي من أجل معالجتها. الّتي من خلالها تعمل على بناء نظام اقتصادي عالمي حرّ يفتح أبوابه أمام السّلع الأمريكية.

هنا نرجع إلى ما ذكرناه سابقا عن مشروع صناعة الدّول وفن الحكم في القرن 21 (statecraft21) والّتي تعني رسم صورة للدّول في القرن الواحد والعشرون في ظلّ العولمة الجديدة، بحيث أنّ كل المعاملات البشرية تدار الكترونيا، الأمر الّذي يستوجب تحولات سياسية والّتي تسمى بـ "عولمة الديمقراطية" مما يتيح حرية الحركة للأموال والاستثمارات والأشخاص والسلع والأفكار والقيّم والمنتجات. فوفقا لهذا المنظور الاستراتيجي للسياسة الخارجية الأمريكية؛ يجب الإطاحة بأيّ نظام أو سلطة أو كيان سواء كان دولة أو حزبا ... الخ، قد تهدد تدفق الحركة الالكترونية العولمية الرأسمالية لأنّها بمثابة التّهديد للمصالح الأمريكية وذلك يتحقق من خلال الحكومات المفتوحة،

¹ --نبيلة بن يحيى، الفوضى في السياسة الدولية: رهان القوة ومطلب الأمن، مرجع سابق الذكر.

² - Ahmed Bensaada : Arabesque : le rôle des Etats Unis dans les révolutions de la rue arabe, Op.cit., p 99.

الأسواق المفتوحة، والمجتمعات المفتوحة، وبالتالي وحسب هذا المشروع فإنّ كل الدول تعتبر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية مجرد أسواق وساحات وفرص.¹

لذلك جاءت هذه الفوضى من أجل تجديد الدورة الرأسمالية للشركات الكبرى، فعملت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذه العملية تقويض مكانة كل من الصين ودول البريكس الذي يتعاضم يوما بعد يوم في المنطقة التي تهدد مصالحها والتي تعتبر مجالا حيويا لها. وهذا التجديد يكون لهدف ضمان استمرارية سيطرة علاقات الإنتاج على قوى الإنتاج؛ وإعادة هذه العلاقات الرأسمالية على الصعيد الكوني، بحيث أنّ العولمة الرأسمالية تقدّم نفسها على أنّها مشروع جديد ذو توجه كوني. ومع ديناميكية الرأسمالية التي لا تعرف حدودا، قامت بإدماج البلدان التي كانت تسيطر فيها أنماط انتاج ما قبل رأسمالية لهيمنتها، هذا الأمر خلق حالة تبعية أين تطورت الكولونيالية كظاهرة ملازمة للرأسمالية.²

هذا الأمر اتضح كثيرا مع احتلال العراق نظرا لأهمية هذه الأخيرة بحيث تعتبر نقطة ارتكاز لاحتواء الشرق الأوسط، كما يعتبر مخزون ضخ للنفط بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي. وغالبا ما كانت السياسة الخارجية الأمريكية تعكس توجهات ومصالح شركاتها الكبرى باعتبار أنّ الشركات المتعددة الجنسيات أرقى أشكال الاستثمار المعاصر للإنتاج الرأسمالي؛ وفي هذا الصدد يقول الفيلسوف الفرنسي " برنارد شو " أنّ الولايات المتحدة الأمريكية ليست دولة وإتّما كونسورتيوم شركات متعددة الجنسيات، يرأس مجلس ادارتها رجل يتربع سعيدا في البيت الأبيض، يحمل لقب رئيس".³

بالعودة إلى البريكس، فلقد توقع بريجنسكي في كتابه " رقعة الشطرنج الكبرى " أنّ أي تحالف بين الصين وروسيا يعتبر من أخطر السيناريوهات بحيث أنّ الصين بدأت تؤثر في التوزيع الجيوبوليتيكي؛ ترتبط قوتها المحركة الاقتصادية بإعطاء قوة مادية أكبر وطموحات متزايدة من جهة وروسيا اللاعب الجيوستراتيجي الذي يتمتع بقوة عسكرية هائلة، وأيّ تجسيد لهذا التحالف يؤثر حتما على الوضع

¹ - حسن محمد الزين، الربيع العربي اخر عمليات الشرق الأوسط، مرجع سائق الذكر، صص 152-153.

² - توفيق المديني، وجه الرأسمالية الجديدة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، ص 5

³ - شاطر إسماعيل الشاطر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر، الهيئة السورية للكتاب، سوريا، (د.ت.ن)، ص 100.

الأمريكي في الشرق الأوسط. هذا الأمر يحتم على الولايات المتحدة الأمريكية اظهار مهارة جيواستراتيجية، لذلك اقترح استراتيجية لتطويق ومحاصرة هذه القوة قبل اكتمالها وذلك يكون عن طريق إقامة قواعد عسكرية وخلق مجموعة من الأزمات والمشاكل.¹ حتى لو كان بتدمير حلفائها والنظم التي تعتبر من أشد حلفائها لحسابات جيواستراتيجية مستجدة وإعادة هيكلة الاقتصاد الدولي ولأجل تنشيط الاقتصاد الأمريكي هذا ما عبرت عنه نعومي كلاين في كتابها "عقيدة الصدمة وصعود رأسمالية الكوارث".

وبعد دراسة لستيفن كينزر تحت عنوان "الانقلاب": بحث فيما تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في عمليات تغيير الأنظمة بدءا بهاواي في العام 1893، وصولا إلى العراق في العام 2003. لاحظ الكاتب أن غالبا ما تحصل عملية واضحة مؤلفة من ثلاث مراحل، بادئ ذي بدء تواجه شركة متعددة الجنسيات مقرها الو.م.أ، نوعا من الخطر على أرباحها إثر طلب حكومة أجنبية منها "دفع الضرائب المستحقة، أو احترام قوانين العمل أو البيئة المحيطة"، قد تؤمم هذه الشركة في بعض الحالات، أو قد يطلب منها بيع بعض أراضيها أو أصولها بحسب ما يقوله ستيفن كينزر: يرصد السياسيون الأمريكيون ثانيا هذه النكسة في الشركة ويعيدون تفسيرها كهجوم يستهدف الولايات المتحدة الأمريكية، ويحول الحافز الاقتصادي إلى حافز سياسي أو جيواستراتيجي. فهم يفترضون أن كل نظام قد يزعج شركة أمريكية أو يضايقها، هو معاد للولايات المتحدة الأمريكية، وهو قمعي وديكتاتوري، ولابد من أنه يشكل أداة لقوة أو مصلحة خارجية؛ تريد اضعاف الولايات المتحدة الأمريكية. وتصل المرحلة الثالثة: حيث يصبح على السياسيين أن يقنعوا الرأي العام بضرورة التدخل، هنا تصبح المسألة صراعا عاما مرسوما بين الخير والشر" فرصة لتحرير شعب فقير ومقموع من وحشية نظام يفترض أنه ديكتاتوري، باعتبار أنه ما من نظام غير ذلك يمكنه أن يزعج شركة أمريكية"²

وهنا تبدو قضية العراق تعكس تماما فكرة ستيفن كينزر، بحيث أن نظام صدام حسين لم يكن يشكّل ولا بأي شكل من الأشكال تهديدا لأمن الولايات المتحدة الأمريكية، بل كان يمثل تهديدا على شركات

¹ - زينغيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا: ط2، ترجمة مركز الدراسات العسكرية، 1999، ص 45-54.

² - نعومي كلاين، عقيدة الصدمة صعود رأسمالية الكوارث، ترجمة نادين خوري: ط3، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، 2011، ص429.

الطاقة الأمريكية، إذ كان قد وقّع عقوداً مع شركة نفط روسية، وكان يفاوض شركة توتال الفرنسية مهملًا بذلك شركات النفط الأمريكية والبريطانية، لذا جاء هذا الغزو لإعطاء فرص لشركات النفط العملاقة، بما فيها "إكسون موبيل" و"شيفرون" و"بي بي" التي كانت كلّها تحضّر لصفقات جديدة في العراق، كذلك استفادت "هالبيرتون" من الانقلاب، حيث اعتبرت الحرب بحدّ ذاتها مصدر الربح الأكبر في تاريخ شركة هالبيرتون.¹

يمكن تفسير جانب واسع من الصّراع الدّولي في المنطقة العربية على أساس أنّه حرب بين الشّركات العملاقة فالتّوافق الرّوسى الصّينى هو توافق الضّرورة تملّيه الحاجة إلى خلق نظرة جديدة إلى العالم من أجل فهم مصالح كل دولة في ظلّ خلفية العولمة. لذلك بدأت الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية بمحاصرة روسيا من خلال مشروع (Nabucco) بطول 3300 كلم ينطلق من ميناء أرضروم التركى مرورا بدول أوروبا الشرقية (رومانيا، هنغاريا، بلغاريا) ويتصل بمناجم الغاز القطرية ويصب في الموانئ السورية وغيرها من الموانئ العربية، وكل ذلك من أجل ضرب روسيا.²

تقع هذه الاستراتيجية ضمن نطاق إعادة الهيمنة بوسائل عولمية جديدة ومحاولة تحقيق جغرافيا سياسية أكثر قربا من مشروع الشرق الأوسط؛ على اعتبار أنّ الهيمنة الأمريكية الجديدة تستند بالدرجة الأساسيّة إلى العولمة؛ هذه الأخيرة التي غزت العالم كلّهُ. هنا كان دور المنطقة العربية بحيث كانت البداية مع العراق باعتباره البلد الذي يحتوي على ثالث أكبر احتياطي للنفط في العالم؛ كما اعتبر بمثابة الحاجز الأخير المتبقي في وجه حملة بناء سوق عالمية للرأسمالية غير المقيدة والتي روج لها توماس فريدمان تحت مسمى نظرية النموذج.

وفي محاولة تحديد أسباب الغزو على العراق، كانت الإجابة على أنّها نقص في ديموقراطية السوق الحرّة في المنطقة. لذلك كان احتلال العراق أمرا حتميا لتحويلها-أي العراق-إلى "نموذج جديد في قلب العالم العربي المسلم" وذلك حسب تعبير فريدمان، الأمر الذي سيؤدي إلى ميلاد سلسلة من

¹ - نعومي كلاين، مرجع سابق الذكر، ص 434.

² - حسن محمد الزين، الربيع العربي اخر عمليات الشرق الأوسط، مرجع سابق الذكر، ص 232.

الديموقراطية والليبرالية الجديدة في أرجاء المنطقة، ولقد وصف المحافظ المتشدد مايكل ليدن الهدف على أنه "حرب لإعادة تشكيل العالم". ولقد رَوَّج لهذه النظرية بوش تحت جملة نشر الحرية في منطقة مضطربة لكن هذه الحرية هي حرية من نوع آخر هي حرية الشركات الغربية المتعددة الجنسيات بالاعتداء على الدول المخصصة حديثاً.¹ لذلك فإنّ الجوهر يتمثل في حماية المصالح الاقتصادية في المنطقة على رأسها تأمين امدادات النفط بحيث تأتي أغلب الواردات الأمريكية من النفط من منطقة الشرق الأوسط، وهو ما وضع المنطقة في بؤرة اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية.

قال الرئيس الأمريكي "كولدرج" "إنّ تفوق الأمم يمكن أن يُقرر بواسطة امتلاك النفط ومنتجاته"، لذلك فهو ضروري كالدّم على حسب تعبير جورج كليمنصو. بحيث أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تستهلك ربع الإنتاج العالمي الذي تستورد نصفه، ومن المتوقع حسب خبراء النفط أن يزداد الطلب الأمريكي على النفط إلى نحو 27.21 مليون برميل يومياً، ونحو 29.17 مليون برميل يومياً عام 2025 بزيادة سنوية تبلغ 1.7 بالمئة في المتوسط. ولذا ستضطر إلى تأمين أكثر من ثلثي احتياجاتها وتحديداً 68 بالمئة منها، بحلول عام 2025 مقارنة بـ 55 بالمئة عام 2001 و 42 بالمئة عام 1990، وذلك وفق بيانات إدارة الطاقة الأمريكية.²

عملت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التدخل في الجغرافيا السياسية للنفط والغاز الطبيعي عن طريق سياسات تدخلية وحروب استباقية فقبل العراق كانت أفغانستان حيث كان النفط من أهم الأسباب التي دفعت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى إعلان الحرب ضد أفغانستان، التي هدفت من خلالها إلى مواجهة نمو النفوذ الصيني وعلاقاتها النفطية في المنطقة. بالإضافة إلى محاصرة النفوذ الروسي وتقزيمه في المنطقة، مع ضرورة ابعاد السيطرة الروسية على الموارد الطبيعية التي تتركز بها المنطقة. كما سعت إلى إحكام السيطرة على قواعد اللعبة الدائرة بين شركات متعددة الجنسيات في مجال الغاز والنفط والخدمات البترولية التي تنتمي إلى عدّة دول غربية وروسية وصينية بدرجة

¹ - نعومي كلاين، مرجع سابق الذكر، صص 452-453-453.

² - شاطر إسماعيل الشاطر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر، مرجع سابق الذكر، ص 96.

أولى. بالإضافة إلى الهيمنة على المقدرات الأفغانية من النفط والغاز والتي كانت تمثل 6 بالمئة من الاحتياطي العالمي، مع احتكامها على 40 بالمئة من الاحتياطي العالمي للغاز.¹

لقد برز هذا التوجه الأمريكي في السياسة الخارجية الأمريكية بشكل جريء جدا في إدارة جورج بوش الابن، بحيث أنّ الإدارة الأمريكية في هذه المرحلة كان لها صلات وثيقة وشخصية مع شركات نفطية، بحيث أنّ أهم الشخصيات في هذه الإدارة كانوا مالكيين لأهم الشركات النفطية أو موظفين فيها.

إذا أخذنا في الاعتبار المعطيات الاقتصادية الدولية، سوف نستنبط أنّ هناك تحرك مركز الثقل، فخلال العشر السنوات الأخيرة، ضاعفت الصين علاقاتها سبع مرات في المنطقة، فلقد بلغ عدد الشركات الصينية في إفريقيا عام 2009، حوالي 900 شركة وبلغ حجم التبادل التجاري مع دول إفريقيا 107 مليار دولار عام 2008، وتضاعف سنة 2011، ووصل تطور العلاقات إلى مستوى التعاون السياسي والاستراتيجي. ولقد ترجم هذا الأمر في حدة التنافس الأمريكي الصيني على إقليم دارفور في السودان، الذي يمثل بحيرة كبرى من البترول تمتد من إقليم بحر الغزال مرورا بتشاد والنيجر وموريتانيا ومالي والكاميرون.²

وباعتبار أنّ المنطقة العربية منطقة غنية بالنفط؛ اكتسبت أهمية بالغة وبعدا استراتيجيا في السياسة الخارجية للدول التي تعتمد على النفط المستورد، في مقدمتها الصين والهند، لذلك فإنّ هذه الدول دخلت في تنافس مع القوى الدولية الأخرى للسيطرة على الموارد النفطية وتأمين ممرات ومسارات التجارة الدولية. دون أن ننسى أنّ المنطقة العربية تعدّ سوقا واسعة وذات أهمية كبيرة للسلع والخدمات لهذه القوى، لذلك كان لابد لهذه الدول أن تسعى على توثيق علاقتها الاقتصادية مع الدول العربية.

¹- نفس المرجع، ص 105.

²- حسن محمد الزين، مرجع سابق الذكر، ص 230.

* سنعود إلى البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية اتجاه المنطقة العربية كمحدد لموقفها في الحراك العربي في جزء لاحق من الدراسة؛ بحيث اكتفينا بالإشارة هنا على أنّ هناك تنافس بين الولايات المتحدة والصين على المنطقة.

لذلك فإنّ كل التّحولات التي شهدتها المنطقة العربية، مرتبط بالاكشافات النّفطية والممارسة الرأسمالية الامبريالية، الأمر الذي حوّلها إلى البؤرة الأكثر اضطرابا في العالم، فهي في النهاية ليست أكثر من مصدر للطاقة وسوق تجاري واستثماري.

لقد وصل حجم التّبادل التجاري بين الصّين والمنطقة العربية إلى 3.51 مليار دولار؛ وأصبحت المنطقة العربية ثامن أكبر شريك تجاري للصّين ويحتل النّفط حوالي 70 بالمئة من الصّادرات العربية للصّين. * أما الهند فهي القوة النّاهضة والنموذج الإيجابي للدّول النّامية التي تمتلك عناصر التّفوق العلمي، بدأت في التّدخل في المنطقة على المستوى التكنولوجي، وعلى العلاقات الجديدة التّجارية فيما يخص البترول والغاز. لذلك فإنّ اعتقاد الولايات المتحدة الأمريكية بامتلاك الامتياز الاقتصادي والجيواستراتيجي لم يعد حقيقة، لأنّ الجاذبية بدأت تتحول إلى الشرق، الأمر الذي يدركه صنّاع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية بحيث أنّ الاستراتيجية التقليدية لم تعد كافية والتي تتمثل في التمسك بالأنظمة الديكتاتورية ودعمها. لذلك كان لابدّ من إقامة أنظمة ديموقراطية في المنطقة وبالتأكيد الديموقراطية التي تضمن للولايات المتحدة الأمريكية وشركاتها الاقتصادية العملاقة التواجد في المنطقة بمرتبة أولى، هذا الأمر الذي يعكس تناقض سياسي برؤية جديدة للتحديات الاقتصادية والجيواستراتيجية.

ومع العودة إلى تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد الأمريكي والغربي، فإنّ الولايات المتحدة تقع تحت عجز قدره البعض ب 14800 مليار دولار، كما وصلت السندات الأمريكية التي قامت الصّين بشرائها من البنك المركزي الأمريكي إلى حوالي 3000 مليار دولار، بالإضافة إلى إفلاس مصاريفها الكبرى؛ آخرها كان مصرف "غولدمان ساكس".¹

كما تراجع أسهم سيتي جروب، أكبر بنوك أمريكا بنسبة 15 بالمائة، وتلاه بنك الأمريكي بنسبة 21 بالمائة ليصل إلى 26.55 بالمائة. وخسرت أسهم أمريكان إكسبراس أكبر شركات بطاقات الائتمان الأمريكية 89 بالمائة من قيمتها. ولقد أدّت الأزمة إلى اختفاء 11 بنكا من الساحة، من بينها "أندى ماك" الذي يستحوذ على أصول بقيمة 32 مليار دولار وودائع تصل إلى 19 مليار

¹-حسن محمد الزّين، مرجع سابق الذكر، ص 231.

دولار. كما بلغ اجمالي الدين الحكومي الداخلي والخارجي في الولايات المتحدة الامريكية سنة 2009 أكثر من 11 تريليون دولار. وتأتي الصين في مقدّمة الدول الدائنة حيث قدّمت ما يقارب 450 مليار دولار وتليها بريطانيا ثم اليابان والسعودية.¹

¹- وفيق حلمي الاغا، وآخرون، أثر الأزمة العالمية على العلاقات الاقتصادية العالمية، 2009، متوفر على الموقع الإلكتروني <http://boulemkahel.yolasite.com/resources/> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2017/12/20 على الساعة 22:01.

المبحث الرابع: موقف ودور القوى الدولية والإقليمية من الحراك العربي:

شكّلت أحداث الحراك العربي تحولاَ استراتيجيا في المنطقة العربية؛ إذ باتت مدخلا لإعادة تقييم السياسات الدولية والعلاقات الخارجية في المنطقة. ولقد كانت مواقف القوى الكبرى الدولية والإقليمية وأدوارها محدّدة بشبكة من المصالح، لذلك اختلفت هذه المواقف والأدوار باختلاف مصالحها.

المطلب الأول: موقف القوى الدولية.

لم تتوان القوى الدولية من التّدخل وإبداء مواقفها اتجاه الأحداث التي عرفتها المنطقة العربية. فسرعان ما تهافت من أجل حماية مصالحها، أو استغلال هاته الأحداث للعودة إلى السّاحة الدولية.

1-موقف روسيا:

عادت روسيا بوضوح كقوة كبرى على الصّعيدين الإقليمي والدّولي، ولكن برؤية وأولويات تختلف جذريا عن التي حكمت السياسة الخارجية السّوفياتية، بحيث أصبحت السياسة الرّوسية أكثر براغماتية وتحرّرا من القيود الأيديولوجية والسياسية، وتحكمها المصالح الاقتصادية. بحيث يتجسّد الطّموح الرّوسي في إعادة تعريف القوة الرّوسية ولعبها دور القطب المنافس أو الموازن للولايات المتحدّة الأمريكيّة. فبعد وصول فلاديمير بوتين إلى السّلطة عام 2000، بدأت روسيا الاتحادية تتعافى من أزمتها الدّاخلية، وأصبحت تمارس سياسة نشطة في السّاحة الدولية من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها العليا بواقعية وبرאغماتية. بحيث أنّه مع انهيار الاتحاد السّوفياتي؛ أصبحت روسيا الضّخمة جغرافيا عديمة الرّؤية وما زاد الأمر صعوبة هو عجزها الاقتصادي والسياسي. فبعد تفكّك الاتحاد السّوفياتي الذي أثّر على جميع المستويات الدّاخلية والإقليمية والدّولية، الأمر الذي أدّى إلى ضرورة صياغة ومراجعة الفكر الاستراتيجي الرّوسي بطريقة تلائم الوضع الجديد الذي توجد فيه روسيا خاصة النّظام الدّولي الجديد الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكيّة اقتصاديا وسياسيا.

تتطلق القيادة الرّوسية في فترة ما بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي من رؤية براغماتية لسياستها الخارجية، وعلاقات روسيا الدولية والإقليمية، تحكمها المصالح الوطنية الاقتصادية والأمنية. بحيث أنّ الموقف الرّوسي من الحراك العربي يعكس هذا التّوجه في السياسة الرّوسية، ونموذجا تطبيقيا

لاقتراب المصلحة الوطنية. ففي النهاية فإنّ الموقف الروسي محكوم بعدّة عوامل واعتبارات؛ يأتي على رأسها المصالح الروسية والأهمية الاستراتيجية للدّول العربية.¹

في الواقع كان لروسيا منذ عهد القياصرة سياسة نشطة تجاه الشرق الأوسط، وطموح استراتيجي في أكثر من ناحية، جيوسياسية واقتصادية وثقافية. فحلم الروس الدائم يتمثّل في السيطرة على المضائق المائية الهامة التي تصل البحر الأسود بالمياه الدافئة في البحر المتوسط. ولقد انعكس هذا الأمر سابقاً في التنافس الروسي البريطاني. فغالبا ما وقفت بريطانيا إلى جانب الإمبراطورية العثمانية من أجل التصدي للروس بهدف تقويض نفوذهم.

فالسّياسة الخارجية الروسية محكومة بعدّة اعتبارات ومحددات، على رأسها الاعتبارات الجيوبوليتكية، والمصالح الاقتصادية والتأثيرات الدينية، بحيث أنّ هذه الأخيرة أي -التأثيرات الدينية- هي على نفس من الأهمية مع الدّوافع الاستراتيجية الأخرى خاصة في ظلّ سياسة روسيا القيصريّة بحيث تكاد تتصدّر قائمة الاهتمامات الروسية، فالكثير من الروس كانوا يعتقدون أنّ روسيا ما هي إلّا جماعة دينية لها رسالة سماوية لذلك نصّبت نفسها وكيّلة للمسيح بعد سقوط القسطنطينية. كما يعتبرون أنفسهم خلفاء البيزنطيين وحماة الأرثوذكسية في كلّ أنحاء العالم.²

تاريخيا لم تكن هناك علاقات رسمية بين روسيا والعالم العربي قبل الفترة التي تسبق ميلاد الاتحاد السّوفياتي، بحيث كانت المنطقة العربية الخاضعة للدّولة العثمانية منذ القرن السّادس عشر؛ محط اهتمام سياسي محدود لروسيا. واقتصرت العلاقات المتبادلة بين الطرفين على المجالات الثقافيّة؛ التي جاءت من خلال حجّاج روسيا المسيحيين والمسلمين الذين كانوا يقطعون المشرق العربي برا إلى الأماكن المقدّسة في فلسطين وشبه الجزيرة العربية، فضلا عن أنّ الكنيسة الشرقية

¹ - نورهان الشيخ، الموقف الروسي من الثورات العربية: دراسة تحليلية، على الموقع الإلكتروني <http://www.albayan.co.uk/Fileslib/articleimages/takrir/4-9.pdf> تمّ الاطلاع عليه يوم 2017/12/24 على الساعة 23:50.

² - ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين: ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013، ص51.

الروسية كانت تقدّم نفسها أمام السّلطات العثمانية حامية للمسيحيين الشّرقيين في فلسطين وسوريا، كما أنّه لم تكن هناك سوى بعض المشروعات التّجارية المحدودة بين روسيا والعرب.¹

أما في الفترة السوفياتية وبعد العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956؛ بدأت تتقدّم العلاقات الروسية العربية خاصة في المجال العسكري. أما بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي أصبحت روسيا الوريث الشرعي والقانوني له، وذلك لاعتبارات تتمثل أساسا في المساحة الكبيرة والثروات الطبيعية الهائلة والموقع الأوراسي الذي يمنحها امتيازاً في السياسة الدولية، بالإضافة إلى الإمكانيات العسكرية الضخمة والترسانة النووية والأسلحة الاستراتيجية. وكذلك خرجت روسيا وعلى عاتقها العديد من المشاكل الداخلية، مع تجرّدها من أيّ إغراءات أيديولوجية، وتحوّلت بذلك إلى واحدة من القوى الإقليمية والدولية التي تعمل على إقامة علاقات عسكرية واقتصادية مع المنطقة العربية. مع العلم أنّ هذه العلاقات عرفت انحساراً في عهد الرئيس "يلتسين" بسبب توجه هذا الأخير إلى الغرب لتأمين مساعدات اقتصادية.

مع أحداث 11 سبتمبر 2001، قام بوتين بمناصرة الغرب وبذلك أصبحت روسيا حليفة للولايات المتحدة الأمريكية في حملتها لمكافحة الإرهاب. وبذلك تجمّدت كل أشكال التعاون مع دول المنطقة العربية إلّا ما يخص صفقات الأسلحة وامتيازات التنقيب عن النفط والغاز.

رغم هذه التحولات السياسية في تاريخ روسيا كانت منطقة الشرق الأوسط محطّ أنظار القوى العالمية التي تطلّعت للسيطرة عليها. وباعتبار أنّ المصلحة الوطنية جوهر كل سياسة خارجية لأيّ دولة، لذلك لم تشذ روسيا عن هذه القاعدة عندما صاغت سياستها الخارجية، خاصة مع إدراكها لأهمية المنطقة جيوسياسيا واقتصاديا، الأمر الذي برز بشكل واضح وبراعماتي مع الرئيس فلاديمير بوتين. فروسيا من خلال سياستها في المنطقة التي تسعى من خلالها إلى إيجاد شركاء اقتصاديين وأسواق تجارية وأسواق للاستثمار ولبيع الأسلحة.

¹ - عاطف معتمد عبد الحميد، روسيا والعرب-أوان البراغماتية ونهاية الأيديولوجيا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2011 على الموقع الإلكتروني www.dohainstitute.org تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2017/02/22 على الساعة 14:30، ص2.

يمكن القول أنّ روسيا عادت إلى المنطقة من خلال التأثير في تلك الدول التي توجد فيها المساحات القديمة للمناورة الروسية والسياسية، مع التوجه لتلك الدول العربية التي تغيب فيها أرضية قديمة، والتي ظهرت لديها الأرضية الجديدة، على شكل الرغبة في التعاون وموارد الطاقة، وهذا ما يسمح لموسكو بتوسيع قائمة أولوياتها، وتضمينها تلك الدول التي لم تكن داخل مجال النفوذ السوفيياتي وتشمل دول الخليج والمغرب، والسودان، وتونس. لكن المدخل إلى هذا الاهتمام المتجدد لم يكن من خلال الأيديولوجيا، بل من خلال الجيوسياسية التي ارتسمت أولوياتها في المنطقة.¹

تزامن هذا التوجه البراغماتي الروسي، مع إدراكها على أنّها قوة فاعلة في الساحة الدولية فالعديد من التحدّيات العالمية لا يمكن إدارتها أو حلّها 4 عن بعيدا روسيا. لذلك أعلنت روسيا على خلفية الحرب الروسية الجورجية عددا من التوجهات التي تحكم سياستها الخارجية، حدّدها الرئيس "ميدفيديف (Medvedev) وذلك في خمسة مبادئ جوهرية عرفت بـ "عقيدة ميدفيديف". بحيث تنص النقطة الثانية على أنّ العالم أصبح متعدد الأقطاب، والأحادية القطبية لم تعد مقبولة، فالهيمنة أمر غير مسموح به ولن نقبل بنظام عالمي تضع جميع قراراته دولة واحدة؛ حتى ولو تعلّق الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها دولة نافذة ومؤثرة، مثل هذا العالم غير مستقر ومهدّد بالصراع". أما النقطة الخامسة فتتمثل في " على غرار الدول الأخرى؛ فإنّ لروسيا مناطق فيها مصالح خاصة، وترتبطنا بها علاقات صداقة وعلاقات تاريخية مميزة، لذلك سنعطي اهتماما خاصا لهذه المناطق وبناء علاقات صداقة مع هذه الدول القريبة".² وهذه المبادئ تحوي دلالة مهمة لطبيعة التحولات التي تطرأ على التوجهات الروسية تجاه النظام الدولي.

لذلك فإنّ لروسيا مصالح في الدول العربية ويتفاوت حجم هذه المصالح من دولة إلى أخرى، لكن إجمالا فإنّ هذه المصالح ستتأثر بالأحداث التي عرفت المنطقة، وترتبط المصالح الروسية بثلاثة

¹ - نوار جليل واخرون، الموقف الروسي من الثورات العربية، على الموقع الإلكتروني: https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue012/Documents/Siyassat12-2015_Hisham.pdf، تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 08 ديسمبر 2017 على الساعة 17:30.

² - Larry Kummer, **the Medvedev Doctrine and American Strategy**, by George Friedman, 4-septembre 2008 sur le site: <https://fabiusmaximus.com/2008/09/04/stratfor-4>. Consulté le 27/12/2017 à 19h 44m.

قطاعات رئيسية، وهي الطاقة (النفط والغاز)، والتعاون العسكري، والتعاون التقني في المجالات الصناعية والتقنية.

تكتسب ليبيا أهمية بالنظر إلى الاستثمارات والمشروعات الروسية، فعلى الصعيد العسكري كانت ليبيا من أكبر أسواق السلاح السوفييتي والروسي، وعقدت صفقات عديدة تقدّرها بعض التقارير بأكثر من 22 مليار دولار كان آخرها سنة 2010 في اتفاق بلغت قيمته 1.8 مليار دولار.¹ ومع مجيء فلاديمير بوتين وعلى خلفية زيارته إلى طرابلس في افريل 2008، تمّ إلغاء الديون الليبية المقدّرة بنحو 4.6 مليارات دولار مقابل إبرام عقود جديدة ومريحة للشركات الروسية، خاصة شركة غاز بروم وشركة السكك الحديدية، إضافة إلى توقيع صفقة أسلحة وتحديث معدات بأكثر من 3 مليارات دولار.²

لذلك فإنّ الأزمة الليبية قد كلّفت روسيا خسائر، فعلى سبيل المثال أعلن رئيس مجلس إدارة شركة "تات نفط" "رستم مينيخانوف"، أنّ خسائر الشركة في حال تغيير السلطة قد تتراوح بين 240 و260 مليار دولار. وهذا ما حدث بالفعل.³

أما في مصر فلقد بلغت عدد الشركات الروسية المستثمرة هناك بحوالي 417 شركة، ولقد قال ناصر حامد، رئيس مكتب التمثيل التجاري خلال مكالمة هاتفية مع قناة «RT» الروسية أنّ حجم الاستثمارات الروسية بمصر بلغ قرابة 3 مليارات دولار متضمنة قطاع النفط والغاز.⁴

كما وقعت روسيا اتفاق مع المملكة العربية السعودية في مجالي النفط والغاز، وتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية مياه البحر، كما بدأت العلاقات تتطور توجت بزيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 2007 للمنطقة شملت كل من الأردن وقطر والأمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية،

¹ - روسيا في ليبيا... رهانات جديدة على أسس قديمة، على الموقع الإلكتروني <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2017/12/27 على الساعة 23:22.

² - روسيا في ليبيا... رهانات جديدة على أسس قديمة، مرجع سابق الذكر.

³ - نورهان الشيخ، الموقف الروسي من الثورات العربية: دراسة تحليلية، مرجع سابق الذكر.

⁴ - المكتب التجاري المصري بموسكو، استثمارات روسيا بمصر، 8 نوفمبر 2017 على الموقع الإلكتروني: <http://www.youm7.com/story/> تمّ الاطلاع عليه يوم 2017/12/27 على الساعة 23:53.

وقّع خلالها العديد من الاتفاقيات كان أبرزها مع السعودية، حيث وصلت قيمة العقود التي وقّع عليها لصالح الشركات الروسية إلى 7 مليار دولار؛ وأبرز هذه المشاريع بناء سكة حديد تربط شمال السعودية بجنوبها بقيمة 3.4 مليار دولار.¹

كما لا يخفى على أيّ كان العقود العسكرية الروسية الضخمة مع الجزائر وسوريا والتي قد تصل خسائرها في حالة اللااستقرار في هاذين البلدين إلى حوالي 6 مليارات دولار. ومن جانب آخر فإنّ أهمية سوريا بالنسبة لروسيا لا تكمن فقط في هذه العقود العسكرية وصفقات شراء الأسلحة، وإنّما تمثّل رهان جيوسياسي وجيوستراتيجي؛ فسقوط نظام بشار الأسد لا يمثل فقط بالنسبة إلى روسيا خسارة حليفها الاستراتيجي في المنطقة العربية وإنّما يعني كذلك تهديد وجودها ونفوذها الاستراتيجي في المنطقة من خلال قواعدها العسكرية على موانئ البحر المتوسط، أين يعتبر ميناء طرطوس المنفذ الوحيد لروسيا إلى المياه الدافئة.

في مجال النفط لابدّ من بناء تعاون استراتيجي عربي لرفع أسعار النفط، إذ إنّ الطلب عليه سيزداد بمعدل 2.5 بالمئة سنويا حتى عام 2050. كما بلغ حجم التبادل التجاري مع الدول العربية سنة 2011 حوالي 11 مليار دولار.

تقوم السياسة الروسية في المنطقة على المصالح الطاقوية وبشكل خاص على الغاز، مع العلم أنّ روسيا تمثّل أكبر احتياطات العالم من الغاز. لذلك كان الغاز في قلب الاستراتيجية الدولية لروسيا وخاصة مع بوتين ابتداء من 2000، لذلك كانت صناعة القرار محددة بالمعطيات الجيوبوليتيكية. لذلك فإنّ مجمل العقود الغازية التي وقعتها موسكو كانت بهدف تقوية العلاقة مع دول المنطقة كإيران وسوريا، مثل العقد الذي وقعته المؤسسة المتوسطة (soyzneftegaz) من أجل استخراج الغاز في سوريا لمدة تصل إلى 25 سنة وتصل قيمة هذا العقد إلى 90 مليون دولار؛ مع العلم أنّ هذا العقد يرتبط مباشرة بالوضع السياسي غير المستقر في سوريا التي دخلت في أزمة منذ 7 سنوات.²

¹ - ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، مرجع سابق الذكر، ص 207.

² - Clément Déclin, *la puissance Russe au moyen orient retour ou déclin inéluctable*, étude de L'IRSEM, N33, 2014, sur le site www.defense.gouv.fr/content/download/.../etude_irsem_33.pdf consulté le 28/12/2017 à 21h : 09

لذلك فإنّ وثيقة " مفهوم السياسة الخارجية للاتحاد الروسي " التي وقّعها الرئيس بوتين في جوان 2000 بحيث أنّ الوثيقة تتضمن أنّ "روسيا ستسعى إلى تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط، وفيه إقليم الخليج العربي وشمال إفريقيا أخذاً بالاعتبار تأثير الموقف الإقليمي في التطور العالمي ككل. في هذا السياق فإنّ المهمة السياسية لروسيا ستكون استعادة مصالحها وبالذات الاقتصادية في هذا الإقليم الغني الذي هو مهم بالنسبة إلى مصالحنا"¹ الأمر الذي يؤكّد أنّ المنطقة العربية ازدادت أهميتها في ضوء البراغماتية التي انطلقت منها موسكو في سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية والإقليمية. لذلك عملت على ترتيب أوضاعها في المنطقة بجهد كبير، وقامت قيادتها بزيارات متتالية ومكثّفة، إلى أن عرفت المنطقة مجمل تلك الأحداث السياسية لتغيّر الأمور، لذلك تطرح ضرورة إعادة ترتيبها من جديد. ورغم أنّ روسيا لم تنظر إلى الحراك العربي في بداياته التي كانت من تونس من زاوية البعد الجيوستراتيجي إلّا مع امتداده إلى محاور جيوسياسية تعتبر مناطق تقاطع المصالح للقوى الدولية.

لذلك كانت هذه الأحداث بمثابة متغيّر استراتيجي في غاية من الأهمية، قد فرض على روسيا مجموعة من التحدّيات مع تزايد الهيمنة الأمريكية على شؤون المنطقة في إعادة انتاج نفس الأنظمة، ويعتقد أنّ الأزمة السورية تطوّراً مفصلياً لن يتوقف عليه مستقبل العلاقات الروسية -السورية فحسب بل مستقبل المنطقة ككل وتوازنات القوى بها، وشكل النظام العالمي الجديد.²

تعدّ المقاربة الاقتصادية ضرورية في التحليل لأنّ العالم يعيش حالياً عصر الاقتصاد، بمعنى أنّ الاقتصاد يأتي في المرتبة الأولى، لكن للجغرافيا دور كبير في توجيه السياسات. فالجغرافيا الروسية التي تتحسر في الانفتاح على المجالات البرية والمجالات البحرية الجامدة والباردة. لذلك فإنّ البحر المتوسط يشكّل بوابة الانفتاح الأساسية لها خارج المجال الأوراسي الذي يشمل أوروبا

¹-محمد السيد سليم، تعقيب على محمد فايز فرحات، السلوك الصيني-الروسي إزاء موجة الربيع العربي قراءة في ما وراء المصالح الاقتصادية، في النداءات الجيوستراتيجية للثورات العربية: ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014، ص278.

²-نورمان الشيخ، روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي، في "النداءات الجيوستراتيجية للثورات العربية"، مرجع سابق الذكر، ص 291.

وآسيا معا. كما يتيح المتوسط أيضا فرصة القرب من إفريقيا وكذا من غرب آسيا والولوج للمحيطات والبحار الأخرى منها المحيطان الأطلسي والهندي. لذلك كان الهدف هو تأمين حضور بحري في المناطق المهمة استراتيجيا، وإقامة قاعدة دائمة لها في طرطوس بسوريا، مع العلم أنّ الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية عن البحر المتوسط.

إنّ أهمية المتوسط تجد لها تفسيرات في العديد من النظريات الجيوبوليتيكية ابتداء من "ماهان"، الذي يرى أنّ موقف ووضع الدولة الجيوبوليتيكي رهين بإمكانية قدرتها بسط سيطرتها على المناطق المهمة استراتيجيا واقتصاديا، ويتحقق ذلك من خلال المناطق التي تعتبر نقاط حيوية للتجارة العالية والتي في رأيه تكمن في الطرق المائية. لذلك فإنّ البحر المتوسط من هذه الناحية يعتبر معبرا لآلاف السفن المحمّلة بالنفط ومختلف السلع، كما يعتبر ملاذا للملاحة المدنية والعسكرية. كما أنّ نظرية سيبكمان "حافة الأرض" تتطابق مع موقع البحر المتوسط، بحيث أنّ من يسيطر على حافة الأرض يسيطر على قلب العالم وبالتالي يسيطر على العالم.

بعد التطرق لمجمل المصالح الاقتصادية والجيوبوليتيكية الروسية في المنطقة العربية، نتعرض للمواقف الروسية من الثورات العربية التي تميّزت بالتّحفظ النّسبي والبطء في ردّة الفعل. ولفهم الموقف الروسي لابد من معرفة أنّ هناك اختلاف بين غاياتها الاستراتيجية وبقية الأهداف التي تسعى الدول الغربية لتحقيقها، والاختلاف يكمن في الوسائل والآليات التكتيكية.¹ فالمواقف الروسية ظهرت في بعض الأحيان غير واضحة ومبطّنة، فهي لم تعتمد كثيرا على الأسس التّقليدية في الأداء السّياسي الخارجي لروسيا. فبعد أن عملت روسيا على ترتيب أوضاعها في المنطقة بجهد كبير، وقامت قياداتها بزيارات متتالية ومكثّفة، عرفت المنطقة مجمل تلك الأحداث، ولاشك أنّ هذه التّطورات سوف تؤدّي إلى بروز متغيّرات إقليمية جديدة تماما، وبنهاية مرحلة التّحول، سوف يعاد تعريف الحلفاء وكذلك الخصوم أو المنافسين، الأمر الذي سيؤثر حتما في السّياسة الروسية وتحالفاتها، فالمنطقة بأكملها يعاد رسم خريطة القوى والتّحالفات بها، وذلك بالنّظر إلى التّغير السّريع والجذري

¹ - عاطف معتمد عبد الحميد، روسيا والعرب-أوان البراغماتية ونهاية الأيديولوجيا، مرجع سابق الذكر.

الذي تمرّ به، والذي سيغيّر دون شك من حسابات روسيا ومعطيات اتخاذ قرارها الخارجي، ويعدّ هذا التغيّر في حدّ ذاته تحدّيًا مهما يواجه السياسة الروسية.¹

لذلك فإنّ الموقف الروسي من الحراك العربي يركّز على الدوافع التالية:²

-طبيعة البيئة الداخلية، ولا سيّما الهيكل السلطوي في الداخل الروسي الذي يسعى إلى فرض قبضة مركزية على الأقاليم التي تسعى للانفصال أو التمرد، وبالتالي فإنّ قبول روسيا بالديموقراطية سيجعلها عرضة للانفصال أو التفكّك.

-المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية الروسية في عدد من الدول العربية، إذ تمتلك روسيا علاقات سياسية متينة مع بعض الدول العربية؛ فضلا عن المصالح والاستثمارات الاقتصادية والتعاون العسكري والتقني والتي تقدّر بمليارات الدولارات.

-الموقع الجغرافي والاستراتيجي لعدد من الدول العربية، والتي يعدّ البعض منها مناطق نفوذ روسية في ظلّ الأنظمة السياسية العربية القائمة، وعليه من البديهي أن تعمل روسيا على حماية مناطق نفوذها ومصالحها، والدفاع عن الوضع القائم، والوقوف ضدّ أيّ تغيير قد يؤدي إلى تهديد نفوذها في ضوء مساعي الدول الغربية لاختراق هذه المنطقة والهيمنة.

يعود الموقف الروسي إزاء الحراك العربي إلى أسباب وأبعاد عدّة منها ما يتعلّق بالجيوسياسية في المنطقة العربية ومحاولة التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها ما يتعلّق بالبيئة الداخلية الروسية وطبيعة النّظام، وكل هذا ينعكس في معادلة براغماتية جوهرها المصالح الروسية. وهذه الأخيرة أي المصالح الروسية عبّر عنها بوتين بكل صراحة في مقاله الذي نشرته صحيفة " موسكوفسكيه نوفستني " (Moscoveskey Novesteni) الروسية في عددها الصادر في 27 فيفري 2011 تحت عنوان " روسيا والعالم المتغيّر " حيث يقول " إنّ الشركات الروسية تفقد مواقع

¹- نورهان الشيخ، مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة العربية، بتاريخ 2011/11/22، على الموقع الإلكتروني <http://www.siyassa.org.eg/News/1846.aspx> تمّ الاطلاع عليه يوم 2018/01/02 على الساعة 19:18.

²- نوار جليل واخرون، الموقف الروسي من الثورات العربية، مرجع سابق الذكر.

عملت من أجلها خلال عشرات السنين في أسواق البلدان التي اجتازت الربيع العربي، ويتم تجريدها من عقود مربحة كبيرة في هذه الأسواق مثلما حصل في العراق في وقت سابق، وتتمثل هذه المواقع شركات الدول التي كانت لها اليد في تغيير أنظمة الحكم، وقد يخطر على بال المرء أنّ الأحداث المأساوية لا يقف وراءها الحرص على حماية حقوق الإنسان بقدر ما تقف وراءها رغبة أحد ما في إعادة اقتسام الأسواق، على أي حال فإننا لا يمكن أن ننظر نظرة هادئة إلى هذا ونعتمد العمل مع السلطات الجديدة في البلدان العربية على استعادة مواقعنا الاقتصادية في وقت سريع¹.

يتضح أنّ روسيا تتطلق في نظرتها للحراك العربي من محاولتها التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية والحلف الأطلسي على مناطق النفوذ في العالم، بما فيها المنطقة العربية. لذلك فإنّ موسكو تعتبر أنّ ما اصطلح عليه بالربيع العربي هو صناعة أمريكية غربية تهدف إلى إعادة تغيير خريطة العالم والشرق الأوسط، وبناء نظام عالمي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وكما تربط موسكو موقفها المتحفّظ من الحراك العربي أيضا بأهمية الحفاظ على الاستقرار في الدول العربية، وهو ما يعني ضرورة الحفاظ على الأنظمة القائمة بغض النظر عن نوع النظام، طالما تحقق لروسيا بعض المكاسب ولكن هذا لا يمنع القيادة الروسية من التعامل ببراعة شديدة مع مفرزات الحراك العربي في محاولة للحفاظ على مصالحها².

اعتبرت روسيا أنّ الحراك العربي قد أثر على المصالح الروسية، لذلك دأبت على تعداد خسائرها عبر وسائل إعلامها، ففي مقال نشر في صحيفة " نيزافيسمايا " الروسية المعروفة يكتب "ايغور ناؤموف" " إنّ تغيير وخلع الأنظمة الحاكمة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يسبب ضررا كبيرا للاقتصاد الروسي، ومن ثمّ ستتحمل ميزانية الدولة الروسية خسائر بمليارات الدولارات". ويفسّر كاتب المقال موقف موسكو من الأزمة السورية بحجم استثمارات الشركات الروسية في الاقتصاد الروسي التي يقدرها بـ 20 مليار دولار في مشاريع البنية الأساسية والطاقة والسياحة، ويضيف إلى هذه الخسائر بعض العقود العسكرية المحتملة التي تمّ بحثها مع النظام الروسي بمبلغ 4 مليارات دولار،

¹ - هاني شادي، روسيا والمساومة الكبرى في سوريا، نشر في 2012/10/31، على الموقع الإلكتروني <http://greatmiddleeastgate.com> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/01/02 على الساعة 21:48.

² - هاني شادي، روسيا والربيع العربي مصالح ومخاوف، 2012/05/16، على الموقع الإلكتروني: <http://www.thanwya.com/vb/showthread.php?t=425448> تمّ الاطلاع عليه 2018/01/03 على الساعة 18:53.

بجانب شطب روسيا لأربعة مليارات دولار أخرى من ديون سوريا، كانت مستحقة للاتحاد السوفياتي، ويختتم الكاتب الروسي مقاله هذا بالتحذير من أنّ ما حصل مع روسيا في العراق في 2003، وخسرت موسكو بموجبه أكثر من 30 مليار دولار وذلك حسب تقديرات الكاتب، يتكرر معها في ليبيا وسوريا وبعض البلدان العربية الأخرى بسبب ما سماه بالثورات العربية.¹

في الحالة التونسية، لم تبد روسيا موقفا واضحا إلاّ بعد هروب الرئيس بن علي، على الرغم من بدء التطورات في ديسمبر 2010، ولقد عبّر ديميتري ميدفيديف بكلمة متحفظة حيث قال أنّ روسيا تأمل أن تستقر الأوضاع في تونس كما تأمل ألاّ تؤثر على الوضع في المنطقة العربية.

وفيما يتعلّق بالحالة المصرية، فلقد كان الموقف الروسي متحفّظا ويميل نوعا ما إلى تأييد نظام مبارك حتى أقصى من السلطة، كما كانت تدعو إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية لمصر، ذلك يعود إلى التطور الذي عرفته العلاقات الروسية والمصرية سياسيا واقتصاديا خاصة في فترة حكم حسني مبارك، حيث توجت هذه العلاقات بزيادة حجم التبادل التجاري السلعي كما كانت تأمل روسيا في إنشاء منطقة صناعية روسية في مصر، وتطوير التعاون في الطاقة، وعقد الصفقات لبيع الأسلحة الروسية.²

أما ليبيا وسوريا فهما حلقتان لهما من الخصوصية سنتطرق لهما في الفصل الثاني من الدراسة.

2-الموقف الصيني:

ترتّب على النهوض الصيني انتشار المصالح الجهورية الصينية في العالم وتوسّعها وأصبحت المنطقة العربية من بين الأقاليم ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للصين من خلال تأمين الموارد والطاقة، بالإضافة إلى اعتبارها كأسواق لبضائعها. وأصبحت الصين بالفعل مركز جذب عالمي، وتمثّل نموذجا من الأنماذج الديبلوماسية الإمبراطورية.

لذلك فإنّ السياسة الخارجية الصينية تقوم على عدد من المحدّدات التي تساعد على استشراف توجهاتها تجاه قضايا دولية محدّدة، فتؤدّي اعتبارات الأيديولوجيا وتحقيق المصالح دورا رئيسيا في

¹- هاني شادي، روسيا والمساومة الكبرى في سوريا، مرجع سابق الذكر.

²- هاني شادي، روسيا والربيع العربي مصالح ومخاوف، مرجع سابق الذكر.

تحديدها في سياسة خارجية هي بالتأكيد براغماتية. كما أنّ هناك علاقة وثيقة تربط بين سياسة الصين الخارجية وبين فكرها السياسي القائم على أساس رؤيتها لمكانتها وإيمانها بعقيدتها واستفادتها من تجربتها التاريخية، بالإضافة إلى ذلك باتت الصين تتعامل وفق سياسة خارجية تتناسب مع دورها المتصاعد كأحد الأقطاب المؤثرة في النظام الدولي.¹ ولا يخفى على أيّ أحد وجود دلائل للنمو المطرد للصين منذ مطلع التسعينات في عناصر القوة الشاملة للصين ولا سيما الاقتصادية والعسكرية منها. فإنّ هذا الأمر أدى إلى زيادة الاستهلاك والحاجة للطاقة، هذه الأخيرة التي لها من التأثير على تحالفاتها السياسية وتحركاتها الخارجية. فالحاجة إلى الطاقة شكّل عنصراً حاكماً في سياساتها على نحو جعل تأمين موارد الطاقة يتصدّر قائمة أولوياتها.

مع العلم أنّ مفهوم الأمن القومي الصيني لم يرق إلى درجة حماية المصالح وظلّ محكوماً لعدّة عقود منذ تأسيس الجمهورية، بقناعة راسخة تقتصر على حماية الحدود أو ما يطلق عليه نظرية سور الصين العظيم وهو كناية عن التوقع داخل الحدود والابتعاد عن لعب أي دور حيوي خارج هذه الأسوار. ولكن مع التطورات الأخيرة يبدو أنّ الصين شرعت في توسيع رؤيتها لمفهوم الأمن القومي مع اعتبارها للنمو المتسارع لاقتصادها، واتساع رقعة المصالح الصينية في الخارج وبروز ما يعرف بأمن الطاقة والذي يعتبر أحد أهم مرتكزات الأمن القومي، الذي يعتبر ضماناً للاقتصاد الصيني، وتبعاً لذلك يبدو اهتمام الصين بمنطقة الشرق الأوسط يتزايد بحجم حاجتها واستهلاكها للطاقة، وذلك باعتبار أنّ هذه المنطقة تمثل أهم مصدر من مصادر الطاقة في العالم، كما تعتبر أحد أهم الأسواق الاستهلاكية.²

انتقلت الصين من دولة مكتفية بقدراتها الإنتاجية لمصادر الطاقة إلى دولة مستوردة لهذه المصادر، نظراً للنمو الاقتصادي الصيني الذي تراوح خلال الفترة الممتدة من 2006-2011 ما بين 8.4 إلى

¹ - سنية الحسيني، سياسة الصين تجاه الأزمة السورية هل تعكس تحولات استراتيجية جديدة في المنطقة؟، على الموقع الإلكتروني: http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_440_snya_alhusseiny.pdf تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/01/07، على الساعة 16:03.

² - مصالح جمهورية الصين الشعبية وأهدافها في منطقة الصين الشعبية وأهدافها في منطقة الشرق الأوسط، والرؤية المستقبلية لدورها حتى عام 2030، على الموقع <http://www.mogatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/MsalhChina> تمّ الاطلاع عليه يوم 2018/01/07 على الساعة 22:30.

14.2 بالمئة وتدل المؤشرات الاقتصادية الصينية أن الصين تستورد 50 بالمئة من حاجتها الطاقوية وتقدر وكالة الطاقة الدولية أنها ستكون الدولة الأولى عالميا في استيراد الطاقة عام 2050.¹ لذلك فإن الاستراتيجية الصينية في المنطقة العربية قائمة على اعتبارات الطاقة والموقع الاستراتيجي للمنطقة وذلك باعتبارها من أهم الأسواق العالمية.

هذا الأمر جعل التنافس بين القوى العالمية في أوجه على المنطقة، وفي مقال نشرته صحيفة "واشنطن تايمز" جاء بعنوان "الصين تتحرك لإزاحة الولايات المتحدة كقوة خارجية أساسية في الشرق الأوسط" يقول كاتب المقال غاي تايلور أن الصين تعزز من وصولها إلى مصادر الطاقة في الإقليم، لذلك تبنت استراتيجية طاقوية تتطلق من ادراكاتها بضرورة تأمين مصادر الطاقة؛ التي تعمل الولايات المتحدة الأمريكية من جانبها للسيطرة عليها الذي يعتبر هدفا مركزيا لها في المنطقة. هذا الأمر الذي قد تستثمره الولايات المتحدة الأمريكية مستقبلا من أجل إعاقه النهوض الاقتصادي للصين. وقد تجسّد هذا سابقا مع أفغانستان والعراق وبالتأكيد مع ليبيا في 2011.

في ظلّ هذا تشهد المنطقة منافسة استراتيجية خاصة بين بكين وواشنطن، بحيث أنه من مصلحة الصين الحفاظ على استقرار الأوضاع في الدول المنتجة للنفط من أجل ضمان أمن وسلامة ممرات الطاقة.

كما تدرك الصين أهمية المنطقة باعتبارها سوقا لبضائعها السلعية، بحيث أن هذه المنطقة وفق هذا الاعتبار تعتبر قريبة من الأسواق الصينية على عكس الأسواق الأمريكية والأوروبية أو الإفريقية. كما توفر قدرة شرائية خاصة في الدول البترولية، ومن أجل ذلك عملت الصين على تعزيز جهودها لإحياء طريق الحرير القديمة. هذا الأمر انعكس على ارتفاع حجم التبادل الاقتصادي بين الصين والمنطقة من 36 مليار دولار 2004 إلى 107 مليارات دولار عام 2010؛ بحيث أن حجم التبادل التجاري الصيني ارتفع لأول مرة على حجم التبادل الأمريكي مع المنطقة سنة 2007، مما أدى بالشركات الأمريكية بالضّغط على حكومتها بالتدخل لإعادة تعزيز مكانتها في السوق الشرق

¹ - وليد عبد الحي، متغيرات الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط، على الموقع <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/12/2011> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/01/08، على الساعة 21:31.

أوسطية،¹ وهو ما تطرّقنا إليه سابقا في الدراسة. لذلك تعتبر الصين أنّ محاولات الولايات المتحدة الأمريكية لزعزعة استقرار المنطقة العربية يأتي لسدّ الطريق أمام امدادات النفط التي تصل إليها.

خلق الحراك العربي وضعاً جديداً تماماً، فهذا الوضع يتطلّب من الصين نفسها أن تواجه وضعاً معقّداً، مما اضطرّها لتغيير مواقفها وتكتيكاتها والبحث عن فرص جديدة. فالحراك العربي قد أثر على المصالح الاقتصادية الصينية في المنطقة التي تربطها معها علاقات واسعة، والتي تعتبر سوقاً رئيسياً لشركات البناء والهندسة الصينية والتي تستثمر في الخارج. ولقد تمّ التخلّي عن بعض الشركات والمشاريع المتفق عليها والتي بلغت حوالي 18.8 مليار دولار في ليبيا، كما بلغ مجموع الموظفين الصينيين فيها إلى 38 ألف. ورغم أنّ ليبيا تعتبر من أهمّ زبائن الصين في شراء الأسلحة، إلا أنّ الصين اتخذت موقفاً مؤيداً للتدخل العسكري ضدّ ليبيا مما يسمح لقرار (1973) الذي أصدره مجلس الأمن بالمرور.²

تنتظر الصين إلى الحراك العربي على أنّه تهديد للاستقرار، ففي النهاية فإنّ همّ بكين في المنطقة هو تجاري بدرجة أولى، واعتبرت أنّ ما يحدث في المنطقة العربية ما هو إلا اضطرابات نفس الأمر مع روسيا وذلك يعكس طبيعة الأنظمة القائمة.

تعتبر سوريا بالنسبة للصين حلقة مهمة سواء سياسياً أو اقتصادياً بحيث تربطها معها روابط قديمة فهي تمثّل أحد طرق الحرير القديمة، بحيث عملت الصين على مدّ نفوذها السياسي مع سوريا ابتداءً من 1955، وارتبطت معها بعدة اتفاقيات تجارية، توجت هذه العلاقات خاصة مع تقاطع السياسة الخارجية السورية والمساوي الصينية التي تعمل على توسيع محيطها ونشاطها الاقتصادي بالعديد من اتفاقيات التعاون في العديد من المجالات كالزراعة والصناعة والنفط والغاز والتكنولوجيا وغيرها. وفتحت سوريا المجال أمام الاستثمار الصيني، وبلغ حجم التبادل التجاري معها 900 مليون دولار عام 2005.³ هذا ما يعكس طبيعة الموقف الصيني إزاء النظام السوري أو الأزمة السورية

¹ - وليد عبد الحي، متغيرات الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط، مرجع سابق الذكر.

² - نفس المرجع.

³ - سنية الحسيني، سياسة الصين تجاه الأزمة السورية هل تعكس تحولات استراتيجية جديدة في المنطقة؟، مرجع سابق الذكر.

المساند للموقف الروسي وهذا يعكس بطبيعة الحال المصالح الصينية. كما أنّ دعم النظام السوري يكمن السرّ وراءه في اعتبار إيران حليف استراتيجي له، إيران التي تحتل المرتبة الرابعة من حيث الاستثمارات الصينية. لذلك فإنّ الموقف الصيني تجاه الأزمة السورية، تجاوز حدود رضا عن السياسة الأمريكية في المنطقة إلى المعارضة لتلك السياسة بشكل صريح؛ فهي استخدمت حق الفيتو ضدّ أيّ مشروع يعمل من أجل تنحي الرئيس بشار. كما تمثّل سوريا بالنسبة للصين نقطة توازن بالنسبة للصين من أجل التصديّ للهيمنة الأمريكية والتأكيد أنّ النظام الدولي ليس نظام أحادي القطبية بل نظام متعدّد الأقطاب.

اهتمام الصّين بتداعيات الحراك العربي، من منطلق أنّه يؤثّر سلباً على مصالحها الاقتصادية، مع العلم أنّ المنطقة العربية تمثّل أكبر شريك اقتصادي للصّين، وذلك من خلال الاتفاقيات الثنائية. فالموقف الصّيني من الحراك العربي قائم على اعتبارات المصلحة، ومكانتها كأحد الأقطاب الرئيسيّة في النّظام الدّولي، كما أنّ موقفها يعكس طبيعة النّظام السّياسي الصيني.

المطلب الثاني: موقف القوى الإقليمية من الحراك العربي:

لقد اتّضح أنّ الأحداث الّتي تعيشها المنطقة والتحوّلات الناجمة عنها ليست نتاجاً للمحدّدات الدّاخلية ولكن الخارجية أيضاً. لذلك فإنّ هذه التحوّلات ستكون ذات تأثير على النّظم الإقليميّة، هذا الأمر يوضح تدخّل القوى الإقليميّة في الأحداث الجارية وإبداء مواقفها.

1 - الموقف التركي:

الحراك الّذي عرفته بعض الدّول العربيّة وضعت تركيا في واجهة الأحداث، وشكّلت تحدياً كبيراً للسياسة الخارجية التركيّة، نظراً لكثافة الاستثمار التركي في منطقة الشرق الأوسط وذلك على الصّعيد الاقتصادي والثقافي. حيث تحوّلت تركيا بفضل ديناميكية تحركاتها وميكانيزمات تفاعلاتها حيال

القضايا العربية إلى طرف رئيسي وفاعل مركزي على مسرح أحداث الإقليم الذي حظي بوضع هامشي ضمن أولويات السياسة التركية خلال عقود سابقة.¹

لقد تزامن صعود الدور التركي وفاعلية السياسة الخارجية لأنقرة مع تراجع الدور السوري والمصري، فيما يتعلّق بشؤون الشرق الأوسط، وسمح هذا الوضع بإمكانية أن تتولى تركيا دورا قياديا مهما في المنطقة لاسيّما بعد انطلاق الاحتجاجات في مصر وتونس وليبيا.² كما ساعد تحسّن الوضع الاقتصادي والسياسي لتركيا على المستوى الدولي في أن تبدو كنموذج ناجح على مستوى المنطقة، وأظهرت تركيا أنّ الإصلاح والديموقراطية يمكن أن يتحقق بدون ضغوط خارجية.

أثار هذا الدور التركي النشط بأبعاده المتعدّدة الجدل حول طبيعته وحقيقة الدوافع المحركة له بين اتجاهات تبرز الطابع البراغماتي للسياسة التركية وتركيزها على تحقيق المصالح الوطنية، وفقا لحسابات قصيرة الأمد، وأخرى تؤكد تحوّل السياسة الخارجية نحو الشرق في إطار استعادة تركيا ذاتها الحضارية الإسلامية تحت قيادة حزب ذي مرجعية إسلامية، وثالثة تؤكد استمرار التوجّه الغربي لتركيا وأدوارها بالوكالة في المنطقة مع ارتباط نشاط تركيا بمساعيها لزيادة أهميتها الاستراتيجية لتعزيز فرص انضمامها للاتحاد الأوروبي. وفي مقابل ذلك، تزايدت تدريجيا مساحة أنصار الخطاب التركي الرسمي لحكومة العدالة من استرشاد السياسة التركية في عهدهم برؤية جديدة متعدّدة الأبعاد، ترى تكاملا لا تعارضا بين الهويات والتّوجهات المتعددة للسياسة التركية.³

في المراحل الأولى من الحراك العربي، ساندت تركيا فكرة تغيير الأنظمة، بدلا من مساندة حالة "الأمر الواقع"، هذا الموقف سمح لأنقرة بصياغة خطاب سياستها الخارجية بمزيد من الثقة والشّجاعة. ركّزت حكومة أردوغان على قيادة التحولات في المنطقة، ولكن موقف تركيا اصطدم أولاً بالوضع

¹ - محمد عبد القادر خليل، تركيا وثورات " الربيع العربي"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2012، على الموقع الإلكتروني، <http://acpss.ahram.org.eg/News/5313.aspx> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/01/24 على الساعة 11:36.

² - أحمد أويصال، صعود تركيا... والربيع العربي، على الموقع <http://www.albayan.co.uk/Fileslib/articleimages/takrir> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/01/24 على الساعة 12:52.

³ - علي جلال عوض، الارتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظلّ الثورات العربية، دورية السياسة الدولي، 2011، على الموقع الإلكتروني <http://www.siyassa.org.eg/News/1760.aspx>

المتدهور والمتفاقم في سوريا، ثم بالانقلاب العسكري في مصر، وتطلّب ذلك إعادة النّظر في استراتيجياتها تجاه التّحول الإقليمي على أساس نفس مبادئ السّياسة الخارجية التي كانت تتبعها خلال العقد الأخير. وبعبارة أخرى، كانت تركيا تغيّر استراتيجياتها في مواجهة التّطورات في المنطقة، ولكنها استخدمت نفس نمط المبادئ السّابقة في تحقيق ذلك. فبينما كانت تركيا تعترف بتعزيز الديمقراطية كفلسفة محورية لما يسمى بـ"الربيع العربي؟"، كانت تهدف في ذات الوقت إلى قيادة هذا التّحول الإقليمي من أجل تحقيق هذه العملية بدون المساس بالاستقرار الإقليمي. ومع ذلك، لا تزال هناك ثلاثة أبعاد تتحدّى رؤية تركيا للمنطقة بصورة مباشرة؛ حيث تقابل هذه الأبعاد الثلاثة أيضاً جوانب محدّدة من إعادة التّوجه الاستراتيجي التركي فيما يتعلّق بالتّطورات السّياسية الجديدة في المنطقة¹. وتتمثّل هذه الأبعاد في البعد الدّولي والبعد الإقليمي والبعد الدّاخلي.

تبنت تركيا مداخل بدت مختلفة نسبياً في التّعامل مع الثّورات العربية . في البداية، التزمت تركيا مدخل المتابعة الحذرة للأوضاع في تونس. ثم كان الموقف التركي أكثر وضوحاً في الحالة المصرية من خلال دعوة النظام القائم إلى إدخال إصلاحات، والاستجابة لمطالب الشعب. لكن السّياسة التركية جاءت أكثر تحفظاً بشكل عام إزاء التّدخلات الخارجية في ليبيا، حيث عارضت فرض العقوبات وخطط التّدخل العسكري بقيادة فرنسا ثم الناتو، وبدت تركيا أقرب إلى تبني مدخل الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية، مع الإبقاء على قنوات مفتوحة مع طرفي الصراع لأداء دور الوسيط. وجاء الموقف التركي أكثر حذراً في حالة البحرين. فرغم الجهود الدبلوماسية والاتصالات التركية بقيادات البحرين والسعودية وإيران، فإن الموقف التركي اكتفى بدعوة الأطراف كافة إلى ضبط النفس، والدعوة للإصلاح بشكل عام دون انتقاد مباشر للنظام البحريني، ومطالبة المحتجين بالاستجابة لمبادرات الإصلاح في الآن ذاته، مع التحذير من مخاطر الانقسام السّني - الشّيعي في المنطقة. وبالمثل، تراجع بروز الدور التركي في الحالة اليمنية، حيث تجنبت التّدخل المباشر، واكتفت بمناشآت عامة لتحسين

¹ - مراد يشيلطاش وآخرون، السّياسة الخارجية التركية في ظلّ التّحولات الإقليمية، 2013، على الموقع الإلكتروني <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/12/20131216103336330486.html>

مستقبل اليمن من خلال التحول الديمقراطي، وعبرت عن دعمها المبادرة الخليجية لانتقال السلطة لمعالجة الأزمة اليمنية.¹

إنّ الموقف والدور التركي، هو في أحد أبعاده هو محاولة لإعادة الاعتبار لتاريخ تركيا من خلال استخدام القوة الناعمة قوتها الناعمة لتكون مركز جذب وقوة تأثير إيجابية في محيطها العربي والإسلامي، لتكون مركز جذب للاستثمارات والسياحة والعقود التجارية الكبرى وتوسيع التجارة والصناعة والمجالات المتعددة. بحيث استطاعت تركيا في فترة أردوغان أن ترفع نسبة تعاملات تركيا التجارية مع المنطقة العربية من 3.5 مليار دولار إلى 37 مليار دولار.²

يتضح أنّ البعد الاقتصادي كان واضحا في تفعيل السياسة الخارجية التركية إزاء المنطقة العربية، والذي احتل موقعا أساسيا في الدبلوماسية التركية حتى إنّ تطور العلاقات الثنائية كان يقترن بفتح الأسواق، وإنشاء مناطق تجارة حرة. وقد انعكست هذه الدبلوماسية على العلاقات الاقتصادية مع دول الشرق الأوسط، حيث قفز حجم التبادل التجاري مما يقارب 5 مليارات دولار عام إلى أكثر من 43 مليار دولار لعام 2011، وهو ما يدلّ على زيادة متراكمة بمعدل 800 بالمئة.³

ووفقا لإحصائيات مجلس المصدرين الأتراك، فإنّه خلال عام 2010 تمّ تصدير منتجات تركية إلى مصر بقيمة مليارين و323 مليون دولار وإلى سوريا بقيمة مليار و852 مليون دولار وإلى ليبيا بقيمة مليارين و7 مليون دولار وإلى تونس بقيمة 751 مليون دولار وإلى اليمن بقيمة 338 مليون دولار. بالإضافة إلى مشروع خط (RORO) الملاحي بين مينائي مرسين التركي والإسكندرية المصري،

¹-Burhan Koroglu، **Turkey's Position Towards the popular Arab Revolutions**، Afro-Middle East Center، April 2011، <http://amec.org.za/articles-presentations/71-turkey/225-turkeys-position-towards-the-popular-arab-revolutions>، consulter le 24/01/2018 à 15 : 47.

²- سمير صالحة، الأهداف والمصالح التركية في النظام الدولي، في كتاب "التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية"، مرجع سابق الذكر، ص 325.

³فؤاد نهرا، السياسة الإقليمية لتركيا واستراتيجية بناء العمق الاستراتيجي، 2016، على الموقع الالكتروني http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_447_halka_nicashia.pdf

قبل أن يلغى هذا الاتفاق عقب الانقلاب على الرئيس المصري المخلوع محمد مرسي وكان متوقعا أن يكون هذا الخط بوابة تركيا للدول العربية والافريقية.¹

تشكّل ليبيا السوق الثاني للمتعاقدین الاتراك في الخارج بعد روسيا، ويوجد في ليبيا حوالي 120 شركة تركية، مع وجود 120 شركة تركية عاملة في ليبيا وفق تقديرات 2009، حيث تقدّر الاستثمارات التركية فيها بحوالي 15 مليار دولار مع 25 ألف مواطن تركي. ومع الأحداث التي عرفتھا دول المنطقة فإنّ تركيا عانت من خسائر اقتصادية في علاقاتها مع الدول التي شهدت تلك الانتفاضات، فصادرات تركيا خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2010، تراجعَت بنسبة 24 بالمئة لكل من مصر واليمن، و 20 بالمئة لتونس، و 43 بالمئة لليبيا و 5 بالمئة لسوريا وكذلك بالنسبة لدول الخليج.²

وبالموازاة مع العوامل الاقتصادية والتي كان لها تأثير في صياغة المواقف التركية اتجاه الأحداث التي عرفتھا المنطقة، فإنّ للعوامل الأمنية كذلك دورا أساسيا في رسم المقاربة التركية إزاء الأحداث من منطلق أنّها قد تؤثر في مستقبل استثماراتها السياسية والاقتصادية في المنطقة، ويرفع التكلفة لانخراط تركيا في تفاعلات منطقة الشرق الأوسط، وهذا الأمر اتضح أكثر في الأزمة السورية. وبالخصوص هذه الأخيرة سيتم التفصيل فيها أكثر في جزء آخر من الدراسة.

2-الموقف الإيراني:

رحّبت إيران بالتغيّرات التي بدأت تظهر على الساحة العربية، ولقد ربطت ذلك بما أسمته ب "الصحوّة الإسلامية"، وأنّ هذه التطورات استلهمت حراكها السياسي من الثورة الإيرانية 1979.

عرّفت إيران الحراك التونسي على أنّه امتداد كذلك للثورة الإيرانية التي عرفتھا المنطقة، الأمر الذي تداوله كثيرا الاعلام الإيراني ونُظمت من أجله العديد من الملتقيات الدولية في طهران. ومع بداية جانفي 2011، وبعد رحيل الرئيس التونسي زين العابدين بن علي بدأت طهران تتبنى بعض

¹- محمد عبد القادر خليل، تركيا وثورات " الربيع العربي"، مرجع سابق الذكر.

²- علي جلال عوض، الارتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظلّ الثورات العربية، مرجع سابق الذكر.

الخطابات الرسمية التي تتادي بضرورة الحفاظ على الاستقرار والأمن في البلد. ورغم وجود علاقات متينة كانت تربط تونس وطهران، إلا أنّ هذه الأخيرة اعتبرت سقوط الرئيس بن علي ما هو إلا نتيجة للعلاقات التي كانت تربطه بالغرب.

بالنسبة لمصر، فلقد مثل سقوط نظام الرئيس السابق حسني مبارك، فرصة للتقارب الدبلوماسي بين القاهرة وطهران بعد انقطاع العلاقات بينهما منذ الثورة الإيرانية ولقد رحّبت النخبة السياسية الإيرانية بتصريحات وزير الخارجية وزير الخارجية آنذاك نبيل العربي والتي أعلن فيها أنّ مصر بصدد فتح صفحة جديدة مع جميع الدول بما فيها إيران. كما رحّبت إيران بنظام محمد مرسي واعتبرت الأمر كامتداد للصحة الإسلامية التي أطلقتها الثورة الإيرانية. ورغم التعارض المذهبي والإيديولوجي والسياسي بين الثورة الإسلامية وإخوان مصر، لكن المصالح الإقليمية لإيران تستدعي تجاوز ذلك.¹

لكن هذا التفاؤل بإقامة علاقات بين مصر وإيران، سرعان ما تبدد بسبب التطورات التي عرفتھا البحرين بحيث انتقدت على لسان إمام جامع الأزهر أحمد الطيب تدخل إيران في الشؤون الداخلية للدول العربية. بالإضافة إلى العلاقات التي تربط القاهرة بدول الخليج، بحيث يصل عدد العاملين المصريين في هذه الدول إلى 4 مليون شخص، وتربطها علاقات مهمة بالمملكة السعودية والتي تعتبر من أوائل المستثمرين في مصر وشريك تجاري مهم، وأكثر من 1.5 مليون مصري يعملون في المملكة يساهمون في الاقتصاد في المصري عن طريق الحوالات المالية بـ 1 مليار دولار في 2010.²

وبالنسبة للأزمة الليبية، فإن إيران اعتبرت أنّ ليبيا دولة كبيرة ومهمة تستطيع التغلّب على مشاكلها، كما أعربت عن قلقها من السياسات الغربية التي تتدخل في ليبيا، ولقد اعتبرت إيران أنّ هذه السياسات

¹ - فرح الزمان أبو شعير، محددات الموقف الإيراني من مصر بعد الثورة، 2013، على الموقع الإلكتروني <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/01/201318102638814469.html> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/01/17 على الساعة 20:55.

² - Mohammad Reza Djalili et Thierry Kellner, *L'Iran et la Turquie face au « printemps arabe » : vers une nouvelle rivalité stratégique au moyen orient*, Grip, 2012, P21.

تسعى إلى تدمير ليبيا عن طريق تشجيع الحرب الاهلية فيها، وأنّ التدّخل العسكري لحلف الناتو في ليبيا هو صورة جديدة من الاستعمار خاصة أنّ ليبيا تحتوي على احتياطات هائلة من النفط.

أما بالنسبة للأزمة اليمنية فإنّ الموقف الإيراني يعكس حالة من التدّخل الضمني من خلال دعم الحوثيين، بحيث تعتبر الحالة الإيرانية حالة في فريدة في نطاق ما يسمى بـ "الربيع العربي"، كذلك الأزمة بالنسبة للسياسة الخارجية الإيرانية التي اتّسمت بالازدواجية والتي بالتأكيد تعكس مصالحها في المنطقة، وسيتمّ التطرّق إلى الأمر في جزء لاحق من الدّراسة.

إنّ المواقف الإيرانية اتّجاه الحراك العربي، تعكس حقيقة المشروع الإيراني في المنطقة الذي أعلن عنه الخميني في عيد انتصار ثورته على الشاه، حيث أعلن أنّه سيعمل على تصدير ثورته للمنطقة العربية، بحيث يمثّل البعد العقائدي والايديولوجي والبعد الأمني والاستراتيجي أساس قيام ذلك المشروع، بحيث ترى بحتمية إقامة دولة خلافة إسلامية تتضوي تحت رايتها كل الدول العربية والإسلامية، وذلك بالترويج من خلال خطاباتها الدينية بأنّها تحمل رسالة نابعة من الثورة الإسلامية لذلك كان لا بدّ من تصدير الثورة وذلك باعتبارها واجبا دينيا إلزاميا.¹

أما البعد الأمني فينطلق من خلفية مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية وتحاول تجسيده ابتداء من احتلال العراق، لذلك سعت إيران إلى أن تخلق لنفسها دورا إقليميا في المنطقة في ظلّ الفراغ الاستراتيجي للدول العربية، وذلك من خلال تحويل كل الصراعات إلى صراعات دينية حتى تضمن دورا رئيسيا وأن تضمن لنفسها دور الوكيل الوحيد لواشنطن في المنطقة العربية وذلك من أجل تقاسم النفوذ والمصالح.

¹- Richard Dalton, **Iran is on Roll**, the world today, vol, 63, NO, 1, Jan 2007.

الفصل الثاني:

التّحولات الاستراتيجية بعد الحراك العربي.

تمهيد:

يُعتبر الحراك العربي الذي اندلعت أحداثه عام 2011 في حدّ ذاته نقطة تحوّل استراتيجية فاصلة في تاريخ المنطقة بما حمله من تغيّرات وتحولات كبرى مازالت تتداعى أحداثها على كل المستويات.

تمرّ المنطقة بحالة من العصبية يسيطر عليها حالات صراع طائفية ومذهبية وانتشار مخاطر التطرّف والإرهاب في أغلب الدّول العربية، علاوة على تصعيد التنافس السّياسي والعسكري بين القوى الإقليمية الكبرى في تغيّر معادلات التّوازن الاستراتيجي عبر الاشتباكات المباشرة أو الحروب بالوكالة. تُرجمت هذه الحالة في الحالات الأزموية التي تعيشها المنطقة والتي مازالت تداعياتها وتأثيراتها كبيرة على استقرار وأمن المنطقة.

لذلك يعتبر هذا الفصل معرضاً لأهم هذه الحالات، بدءاً من الأزمة السّورية، اللّيبية واليمنية، بالإضافة إلى تنظيم داعش، لينتهي إلى ملخص حول أهم الارهاصات التي تفرزها هذه الحالات؛ هذه الحالات التي تمثّل في حدّ ذاتها هشاشة ما يسمّى ب - الربيع العربي -.

المبحث الأول: الأزمة السورية.

تُعتبر الأزمة السورية من أخطر الأزمات التي عرفها القرن الواحد والعشرين، ولقد أدت إلى فوضى عارمة نتيجة فشل الدولة. وما زاد من تعقيد هذه الأزمة هو تدويلها وفسح المجال أمام التدخلات الأجنبية، الأمر الذي أدى إلى ارهاصات وتداعيات خطيرة على مستقبل سوريا والمنطقة العربية. لذلك تُعتبر الأزمة السورية من أهم التحولات الاستراتيجية التي أفرزتها أحداث الحراك العربي، لما لها تأثير سياسي بدرجة أولى على المنطقة ككل.

الخريطة 1: خريطة تبين موقع سوريا

المطلب الأول: مدخلات الأزمة السورية

يتطلب التطرق إلى الأزمة السورية وتداعياتها العودة إلى أهم المحطات التاريخية، والمميزات الجيوسياسية لسوريا، الأمر الذي يساعد على تكوين فكرة حول تعقيد الأزمة، ويُسهّل الإجابة عن بعض الأسئلة.

1- خلفية عن سوريا:

يرتبط تشكّل الحدود السورية بالاستعمار، بحيث يتمّ تطابق سوريا مع بلاد الشام عند أغلب الجغرافيين، والتي تمتد من جبال طوروس إلى

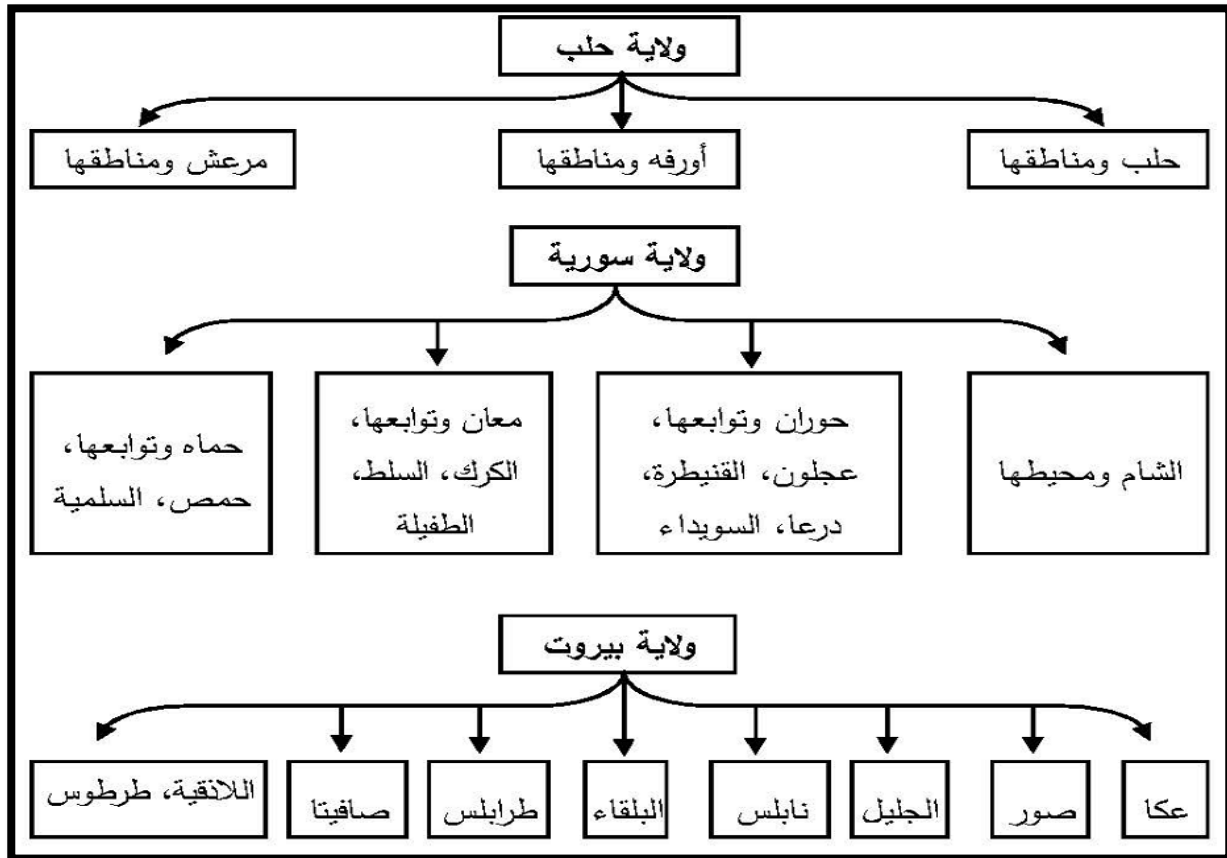
الحدود مع الحجاز، بحيث كانت تمثل إقليمًا يصل إلى حوالي 300000 كلم مربع، تمّ تقليصه إلى

La source : Google Maps- Map of Syria

180000 كلم مربع. تمّ تقسيم هذا الإقليم بموجب الاتفاق بين الاستعمار الفرنسي والانجليزي بعد الحرب العالمية الأولى، هذه الحدود الجديدة التي تمّ ترسيمها دون العودة إلى إرادة الشعوب ولا حتى

بالاستناد إلى أيّ تبريرات جغرافية. هذه الأراضي التي تمّ اقتطاعها من بلاد الشّام تمثل حالياً لبنان، الأردن، الضّفة الغربية، وجزء من العراق ومقاطعة هتاي التّركية.¹

الشكل 2: مخطط لدولة الشّام (سوريا) قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى وقبل اتفاقية سايكس بيكو (1916)



المصدر: إبراهيم أحمد سعيد، الجيوبولتيك السوري وقوة الجغرافية السياسية السورية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2016، ص 44.

يُبيّن هذا المخطط النّظام الإداري الذي تمّ اعتماده من طرف العثمانيين حيث قسّمت بلاد الشّام إلى ثلاث ولايات رئيسية هي ولاية دمشق، وولاية حلب وولاية بيروت، هذا الأمر توافّق مع مدلول الحدود الطّبيعية لسوريا مع مرّ التّاريخ.

لذلك يميّز السّوريون في تاريخهم بين سورية التّاريخية/ الجغرافية التي عُرفت "ببلاد الشّام" والدّولة التي وُلدت عام 1946 ويسمونّها الدّولة الوطنيّة والتي أصبح اسمها الجمهوريّة العربيّة السّورية. إلّا أنّ هذا الأمر لم يمنع من أن تتجدّد في ذهن الأجيال المتواليّة كرّستها خصوصاً البرامج التّعليميّة

¹- Xavier Baron : **Aux origines de drame Syrien 1918-2013**, Ed Tallandier 2013, paris, p 13.

في المدارس في التذكير بمعاهدة سايكس بيكو 1916 بين فرنسا وبريطانيا التي جرّأت بلاد الشام إلى عدة دول، ووعد بلفور عام 1917 الذي منح الحركة الصهيونية " جنوب سورية" بمعنى فلسطين. هذا الأمر الذي طالما ترجمته السياسة الخارجية السورية إزاء العديد من الملفات إزاء لبنان وإزاء الكيان الصهيوني.

ضمّت سورية في الحدود التي انتهت إليها عام 1946 جماعات دينية واثنية ولغوية متعددة، فقد بلغ عدد الجماعات المذهبية 16 طائفة، أين مثل السنة ما يقارب نسبة 75% من السكان يليهم العلويون بنسبة 15.12%، ثم الروم الأرثوذكس بنسبة 5%، يليهم الدروز 3%، ثم بقية الطوائف المسيحية، إضافة إلى الإسماعيليين في جبل السلمية إلى شرق جبال العلويين، وأقلية صغيرة جدا من الشيعة الاثني عشرية واليزيديين وعدد ضئيل من اليهود. أما على الصعيد الاثني، فقد بلغ عدد الاثنيات خمسا: عرب وأكراد، وأرمن وتركمان وسريا آشوريون وشركس.¹

أما جغرافيا تقع سوريا في غرب القارة الآسيوية وشرقي البحر الأبيض المتوسط، وهي في قلب المنطقة الفاصلة بين القارات العالم الثلاث: آسيا، أوروبا، وإفريقيا، وعلى طريق التجارة العالمية، وهي بمثابة بوابة بحرية للدول الأوروبية إلى آسيا ومنطقة الخليج الغنية بالنفط، كما تشكل بوابة رئيسية لتركيا على دول الشرق الأوسط والمنطقة العربية، بالتالي فإن سوريا تمثل قلب الشام. ما جعل لسوريا موقعا في نظرية ماكندر المعروفة بقلب العالم، أين تمثل سورية منتصف الجسر الواقع بين القلب الكبير في وسط آسيا وشرق أوروبا وبين القلب الصغير في وسط إفريقيا والممتد من مصر مروراً ببلاد الشام والقوقاز، وبالوقت نفسه في وسط المنطقة المحورية (الهلال الداخلي الممتد من سهول البلطيق في الشمال الغربي إلى كوريا في الشمال الشرقي من الخريطة السياسية)، فسورية هي المنطقة الوسطى العالمية في نظرية ماكندر.

كما تحتل سورية كذلك موقعا في نظرية سبيكمان "حافة الأرض" أو الريميلاند والتي ترى بأن حافة الأرض هي منطقة التصادم بين القوى البرية والتي تمثلها منطقة قلب العالم وبين القوى البحرية التي يمثلها الهلال الخارجي عند ماكندر. تمثل سورية بذلك أيضا المنطقة الوسطى في الريميلاند والممتدة

¹ - كمال ديب، تاريخ سوريا المعاصر، من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011، ط2، دار النهار، لبنان، 2012، ص43.

من هولندا وحتى جزيرة كامتشاتكا ومن يسيطر على هذه المنطقة يسيطر على العالم، مما يعطي لسوريا أهمية كبرى في الجيوستراتيجية العالمية.¹

يساهم الفهم الصحيح للحظات التاريخية الرئيسية إدراك عوامل الأزمة السورية الراهنة، بحيث أنّ الخبير "جوزيف أولمرت" يقول في هذا الصدد " أنّ أسباب الأزمة السورية، وكذلك مسارها وانعكاساتها المحتملة، مرتبطة بشكل فريد بالتطور السياسي للدولة السورية منذ بدايتها" وهذا الفهم يسبقه معرفة وتحليل ظهور الشرق الأوسط الذي يسبق ظهور الدولة الوطنية السورية. فالخلفية التاريخية لهذه المنطقة هي التي تلعب دورا بارزا في تحديد موقعها في العلاقات الدولية، فلا توجد منطقة أخرى لديها عمق تاريخي مثل الشرق الأوسط والتي كان يشار إليها تاريخيا بالشرق الأدنى. بحيث وصفه مانسفيلد (Mansfield) على أنّها " أقدم منطقة حضارة إنسانية".

يتوقف تحليل الأزمة السورية وتفسيرها حول فهم السياق التاريخي للانتداب الفرنسي على سورية، والحرب مع إسرائيل، والطوائف والمجموعات العرقية المختلفة، وحزب البعث، ونظام الأسد، والنسق الجيوسياسي لسورية.² هذا الأمر يعني أنّ الأزمة السورية هي نتيجة تفاعل تراكمي لعوامل متعددة.

لقد تميّزت الفترة التي أعقبت الاستقلال السوري وانتهاء الانتداب الفرنسي على سورية في أفريل 1946 بنظام سياسي قائم على مؤسسات دستورية وبرلمان مُنتخب وتعددية حزبية كمحاكاة للنموذج الفرنسي. ولقد تولى كبار ملاك الأراضي والمزارعين والاقتصاديين قيادة العمل الوطني إبان فترة الاستعمار الفرنسي الأمر الذي مكّنهم من قيادة المؤسسات الرسمية في الدولة الوليدة، حيث شهدت هذه الأخيرة انقلابات عديدة خاصة في الفترة الممتدة ما بين 1946 إلى 1970 التي وصلت إلى حوالي 9 انقلابات عسكرية.³ وكانت أهم هذه الانقلابات تلك التي كانت بقيادة حزب البعث والتي

¹- إبراهيم أحمد سعيد، الجيوبولتيك السوري وقوة الجغرافية السياسية السورية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ووزارة الثقافة، دمشق، 2016، ص 31.

²- Chelsea Marie Baltes، **causes and consequences of the syrian civil war**, University of south Carolina, 2016, enligne: https://scholarcommons.sc.edu/cgi/viewcontent.cgi?referer=https://www.google.fr/&httpsredir=1&article=1106&context=senior_theses, consulté le 11/03/2018 à 21:20.

³- رضوان زياد، النظام السياسي السوري: انتخابات بدون ناخبين، مجلة الأهرام الديمقراطية، على الموقع الإلكتروني: <http://democracy.ahram.org/EI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=237> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/03/08 على الساعة

كانت بداية في سنة 1963م، حيث عُرف هذا الانقلاب "بثورة البعث" حيث قضت هذه الثورة على النظام الذي خلفه الانتداب الفرنسي وشرعت في تأميم الاقتصاد. لكن سرعان ما رافقت هذه المرحلة انقسامات داخل "حزب البعث"، أدّى إلى ظهور بعث جديد بقيادة صلاح جديد الذي قاد انقلاب 1966، لكن سرعان ما تُوج نظامه بالفشل بسبب مواقفه واقتصار علاقاته مع الاتحاد السوفياتي مما أدخل سورية في عزلة دولية وإقليمية. هذا الأمر أدّى إلى انقسام البعث الجديد بعد هزيمة 1967 وخسارة هضبة الجولان، وبرز جناح قاده حافظ الأسد نحو بناء القوات المسلحة وتصحيح العلاقات مع الدول العربية والانفتاح الاقتصادي وتوسيع قاعدة النظام الشعبية خاصة التحالف مع باقي الأحزاب السورية الأخرى

ابتدأ عهد حافظ الأسد وأدخل سورية في مرحلة من الاستقرار ووضعها على الخارطة الإقليمية والدولية، هذه المرحلة جعلت من سورية لاعبا أساسيا في الشرق الأوسط خاصة مع انسحاب مصر من معادلة الصراع العربي-الإسرائيلي.¹ أمضى حافظ الأسد عدّة سنوات وهو يحضّر ابنه بشار لخلافته في رئاسة سورية، ولكن وفاته في عام 2000، فرضت على الدولة تعديل الدستور الذي كان ينص على أن يكون السن القانوني للمترشح للمنصب الرئاسي هو صاحب الأربعين عاما، في حين بشار الأسد لم يكن حينها قد تجاوز الخامسة والثلاثين، تمّ هذا التعديل الدستوري بما يتيح لبشار الأسد استلام السلطة. هذا التعديل مكّن بشار الأسد من أن يرث نظاما قمعيا ومُتصلّبا.

2- الخلفيات الجيواقتصادية للأزمة السورية:

إنّ التحليلات التي تُعنى بالأزمة السورية تُظهر بعدا آخر يرتبط مباشرة بالجيوبولتيك والاقتصاد، هذا المستوى الآخر من التحليل يُظهر أنّ الأزمة السورية كانت تحصيل حاصل للصراع الدولي على خطوط أنابيب نقل الغاز وعلى توزيع الغاز بين القوى ما يعني الجيواقتصادية. فمن وجهة النظر الجيوسياسية فالأزمة السورية بعيدة كل البعد عن أن تكون حربا أهلية ذات أسباب داخلية بحتة. ما يجعل خطوط أنابيب نقل الغاز والغاز الطبيعي ذات أهمية استراتيجية، لأنّها تُعتبر وسيلة النقل

¹ - كمال ديب، تاريخ سوريا المعاصر: من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011، مرجع سابق الذكر، صص 28-29.

والوصول إلى الأسواق، في حين يتمتع الغاز بسوق عالمية ويتم شحنه بشكل أساسي عبر أنابيب (باستثناء الغاز الطبيعي المسال) والذي يمكن تسليمه عن طريق النقل البحري.

وباعتبار أن الزمن القادم هو زمن الغاز، ستصبح روسيا اللاعب الأكبر، حيث تستخدم روسيا الطاقة كأداة سياسية، بحيث تبنت استراتيجية مع وصول بوتين للحكم تتكون أساسا من ثلاث عناصر:

1- إعادة تأكيد سيطرة الدولة على قطاع الطاقة عن طريق تفكيك الشركات الخاصة؛

2- الهيمنة على السوق الأوروبية من خلال مزاحمة المنتجين الآخرين؛

3- التحكم في إنتاج غاز CIS للاستهلاك المحلي وإعادة التصدير لأوروبا.

ولقد تمكنت روسيا من تجسيد هذه الاستراتيجية من خلال شبكة أنابيب الغاز التي ورثتها عن الاتحاد السوفياتي والمعروفة باسم مركز آسيا الوسطى، التي وفرت 90 مليار متر مكعب سنويا من غاز آسيا الوسطى خلال الحقبة السوفياتية، ولاتزال روسيا تسيطر على غاز المنطقة بحيث يبلغ حجم التعاقد الروسي مع كازاخستان واوزبكستان وتركمنستان 56 مليار متر مكعب، أين تساهم تركمنستان بنحو 40 مليار متر مكعب، أوزبكستان 9 مليار متر مكعب، وكازاخستان 7 مليار متر مكعب.¹

بدأت روسيا في تأسيس شركة "غاز بروم" في عام 1995م، هذه الشركة التي أسستها المخابرات الروسية لغرض ضخ الغاز إلى أوروبا عن طريق (منفذ السيل الشمالي ومنفذ السيل الجنوبي)، وكذلك سحب ألمانيا من العهدة الأمريكية على اعتبار أن هذه الشركة شارك في تأسيسها (هانز جوشيم غويجينغ) الذي بقي فيها حتى عام 2011 مع العلم أنه كان يعمل مع الألمان الشرقيين ما يعني انتماءه إلى روسيا.

يمرّ منفذ السيل الشمالي من الشمال الغربي في روسيا عبر بحر البلطيق وصولا إلى ألمانيا بإدارة روسية ألمانية تبلغ تكلفته 4.7 مليار دولار. هذا المنفذ لا يمثل أي إشكال بالنسبة لسوريا، فالإشكال يكمن في منفذ السيل الجنوبي.

¹- Nicklas Norling, **Nabucco's potentials: strategic Decisions for Europe**, central Asia-Caucasus Institute and Silk Road Studies program-Ajoint transatlantic Research and policy Center, 2007, p 11.

يبدأ منفذ السّيل الجنوبي من منطقتين في روسيا ويمرّ عبر البحر الأسود متجاوزا تركيا باتجاه بلغاريا ثم ينقسم إلى قسمين قسم إلى اليونان وإيطاليا وقسم يمرّ في صربيا وفيينا (النمسا) أين يتمّ توزيعه من هناك إلى أوروبا، الأمر الذي يعني أنّه يتحكم في كامل أوروبا.¹ هذا المنفذ يأتي في إطار استراتيجية روسية من أجل إيجاد منافذ جديدة على اعتبار كل خطوط نقل الغاز الروسي إلى أوروبا (والتي تمثل 40 بالمئة من الاحتياجات الأوروبية) تمرّ عبر أوكرانيا. تصل كمية الغاز التي تتدفق إلى الأسواق الأوروبية عبر هذا الأنبوب إلى 63 مليار متر مكعب سنويا.

ردّا على ذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء مشروع نابوكو، لتحرير أوروبا من التّبعيّة للغاز الروسي، كما يقع في استراتيجية حلف الناتو للاستمرار في تحرير جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة من الهيمنة الروسية وبالخصوص على موارد تلك الجمهوريات ويكسر احتكار روسيا على طرق الامدادات والهيمنة على السوق الأوروبية.

ولتأكيد طابعه الجيوسياسي الأنجلوساكسوني أطلق عليه تسمية " نابوكو " تيمّنا باسم مقطوعة كلاسيكية أوروبية " أوبرا " حول التحرر من العبودية*.² لذلك يعتبر المشروع الرئيسي لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي من أجل تأمين امدادات الغاز. بحيث أنّ خط نابوكو يقطع مسافة 3300 كلم، ويعبر بذلك أربعة بلدان (عبر أرضروم بتركيا، بلغاريا، ورومانيا، والمجر) قبل أن ينتهي في النمسا في محطة تجميع ضخمة في مدينة " بوقمارتن اندرمارشن "(Baumgarten an der March). كما تُظهره الخريطة:

¹-عماد فوزي الشعبي، رئيس معهد الدراسات والمعطيات الاستراتيجية في مقابلة تلفزيونية في حوار الساعة، قناة الميادين، 2013، متوفر على اليوتيوب.

²- راشد ابانعي، خط أنابيب نابوكو.. اللعبة الجيوسياسية الكبرى حول الطاقة، مجلة الاقتصادية، عدد5766، 25 يوليو 2009، على الموقع <http://strategy.unblog.fr> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/03/17 على الساعة 18:31.

* هذه المقطوعة من تأليف . المؤلف الرومانسي الإيطالي جيوسيبي فيردي (Jiosibi Firdi) في القرن 19 للميلاد، وتستند أوبرا "نابوكو" إلى قصة وردت في التوراة وتناولت المآسي التي مرّ بها اليهود على أساس أنّها كلّها اضطهاد ونفي على يدّ الملك (نيبوخذ نصر).

الخريطة 2: خريطة تبين مسار نابوكو



Image: Wikimedia commons (online), accessed 2009 available at http://commons.wikimedia.org/wiki/File:Nabucco_Gas_pipeline-en.svg

ويهدف خط الأنابيب إلى نقل الغاز من آسيا الوسطى والشرق الأوسط إلى السوق الأوروبية وسوف تبلغ طاقته السنوية 31 مليار متر مكعب أي ما يعادل 5 بالمئة من الاستهلاك الحالي للاتحاد الأوروبي. أكدت المفوضية الأوروبية في نوفمبر 2008 على الالتزام تجاه نابوكو وتحديد البلدان الموردة الرئيسية المحتملة لنابوكو وهي أذربيجان، وتركمنستان والعراق وعلى المدى الطويل أوزبكستان وإيران بموافقة النظام الإيراني أو بعد سقوط النظام الإيراني.¹ في حال استلزم الأمر إسقاط النظام الإيراني.

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تجعل نابوكو شركة متعددة الجنسيات، فهو يمثل اتحاد شركات الطاقة من جميع بلدان العبور شركة (OMV) النمساوية، وشركة (BOTAS) التركية، و (MOL) المجرية، و (Trans Gaz) الرومانية، و (بلغار غاز) البلغارية، وشركة (RWE) الألمانية.²

¹- The Quaker Council for European Affairs, **the Nabucco Gas pipeline: A chance for the E U push for chance in Turkmenistan**, p6, online <http://www.qcea.org/wp-content/uploads/2011/04/rprt-nabucco-en-dec-2009.pdf>, consulté le 17/03/2018 à 16:37.

²- **Quelles perspectives pour Nabucco et South Stream ?**, rapport réalisé pour le conseil Français de l'énergie, sous la direction de Zaki Laidi, centre d'études européennes, juillet 2010, (online) http://www.wec-france.org/DocumentsPDF/RECHERCHE/Contrat56_Rapportfinal.pdf, consulté le 18/03/2018, à 12 :38, p 13.

ردًا على الاستراتيجية الأمريكية الأوروبية التي تعمل على تطوير روسيا في مجالها الذي تعتبره امتدادها الجيوسياسي، قامت روسيا بتبني استراتيجية لإيقاف مشروع "نابكو". لذلك أثارت جدل قانوني حول مسار الأنبوب وامتداداته من أجل الإيقاف الفوري أو على الأقل تعطيله. حيث ركزت على موقع تركمنستان الجغرافي المغلق إلا من خلال المنفذ الوحيد وهو روسيا واطلالتها على بحر قزوين المغلق ووجود الغاز التركمنستاني بالقرب من ساحل بحر قزوين، بحيث أثارت روسيا موضوع الصّفة القانونية لبحر قزوين الذي ترى على أنّه بحيرة متجددة بمياه أنهار الفولجا وبناء على ذلك جعل من المستحيل انشاء خط أنابيب وحتى تطوير تركمنستان أو أذربيجان لأية حقول غاز على سواحل حوض قزوين.¹

دخلت روسيا من جانب آخر في عقود شراء غاز من كل الدول المفترض منها ضخ الغاز في خط أنابيب "نابكو"، حيث قامت بشراء 80 بالمئة من غاز تركمنستان والتي تقدر بحوالي 50 مليار متر مكعب. كما دخلت في عقود شراء مع أوزبكستان التي يصل انتاجها إلى 1.8 مليار متر مكعب، هذا الأمر جعل الدول المعنية بضخ الغاز لمشروع نابكو تتسحب من أيّ تعهّد لإمداده.² لكن رغم المحاولات الروسية من أجل تعطيل انجاز مشروع نابكو، إلا أنّه تمّ التوقيع من أجل البدء في إنجازه، مع إدخال طرف جديد من الخليج الذي يتمثّل في دولة قطر التي كانت تريد التمرير عبر الأراضي السورية.

تبقى تركيا أكبر رابح من هذا المشروع بحيث ستجني منه 630 مليون دولار كرسوم، كما ستؤمن احتياجاتها من الغاز بسعر رخيص بحيث تقل اعتماديتها على الغاز الإيراني التي تُمثّل 60 بالمئة من الاحتياجات التركية. هذا المشروع لقي عوائق بحيث ارتفعت تكاليفه من 11.2 مليار دولار إلى 21 مليار دولار بعد تأجيله ثلاث سنوات، بالإضافة إلى توقيع إيران اتفاقية لتمرير الغاز إلى باكستان.

وتعتبر سوريا وسيطا لصادرات النفط والغاز إلا أنّ هذا الأمر لا يعتبر جديدا، خاصة مع الاستراتيجية التي قدّمها الأسد تحت مسمى " استراتيجية البحار الأربعة" الشهيرة (كما يظهر في

¹- راشد ابانبي، خط أنابيب نابكو.. اللعبة الجيوسياسية الكبرى حول الطاقة، مرجع سابق الذكر.

²- عماد فوزي الشعيبي، رئيس معهد الدراسات والمعطيات الاستراتيجية في مقابلة تلفزيونية في حوار الساعة، مرجع سابق الذكر.

الخريطة) بهدف تحويل سورية إلى مركز إقليمي لنقل النفط والغاز بين الخليج الفارسي والبحر الأسود وبحر قزوين والبحر الأبيض المتوسط وبالتأكيد ستستفيد سورية من رسوم النقل.

الخريطة 3: خريطة تظهر موقع سوريا بالنسبة لاستراتيجية البحار الأربعة

ولقد كانت منطقة عبور لخط غاز

عابر للحدود يتجاوز الحدود السورية

(خط الغاز العربي (AGP))



Figure 7 Google Maps – The Four Seas

على طول الطريق من مصر نحو ميناء طرابلس اللبّاني، هناك خط (IPC) من العراق أيضا، وهو خط أنابيب كركوك-بانياس النّفطي (أكبر خط أنابيب في سوريا والذي يحقق عائدات من بلايين

الدّولارات) الذي تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على ضمانه وأن يبقى في حالة مريحة. هذا الأمر الذي تعكسه السّياسة الخارجية المدفوعة بالمصالح وما هو أفضل للمصالح الأمريكية.¹

لا تقتصر وظيفة خطوط الأنابيب على نقل النفط والغاز، بل لها أغراض أخرى تتمثّل في النّفوذ السّياسي. لذلك فإنّ أيّ تحليل سياسي للأزمة الحالية في سوريا يتجاهل الاقتصاد والجيوستراتيجية فهو تحليل غير كافي.

¹- David McDonald, the Syrian crisis: a geopolitical analysis of Western intervention in the Middle East, en ligne: <http://foreignpolicynews.org/2017/01/03/syrian-crisis-geopolitical-analysis-western-intervention-middle-east/>, January, 3, 2017, consulté le 05/03/2018.

دخلت قطر في مشروع نابوكو، ففي عام 2009 دخلت في مفاوضات مع تركيا لمناقشة تطوير خط أنابيب من قطر إلى تركيا كما يظهر في الخريطة أدناه، وهو خط أنابيب محتمل يمتد من الدوحة إلى إسطنبول، يغطي مسافة حوالي 2500 كلم، ويحمل الغاز القطري إلى البحر المتوسط، عبر المملكة العربية السعودية الأردن وسورية، وتركيا، ليتجه بعدها إلى السوق الأوروبية. لذلك اقترحت قطر المشروع على الأسد الذي رفض هذا الاقتراح، ليتجه إلى إبرام اتفاقية مع العراق وإيران في مشروع مماثل هذه الدول ذات الغالبية الشيعية. لذلك فكان من الطبيعي أن هذه الدول التي حُرمت من تحقيق المشروع تحاول إسقاط الأسد على أمل التوصل إلى اتفاقيات مع حكومة سورية جديدة وربما سنية. نفس السبب بالنسبة لتركيا التي تعمل على إسقاط الأسد، فمن وجهة نظر أنقرة يمكن أن تصبح تركيا وسيطا لنقل الطاقة بين الشرق والغرب، مما يحقق لها نفوذا سياسيا كبيرا.

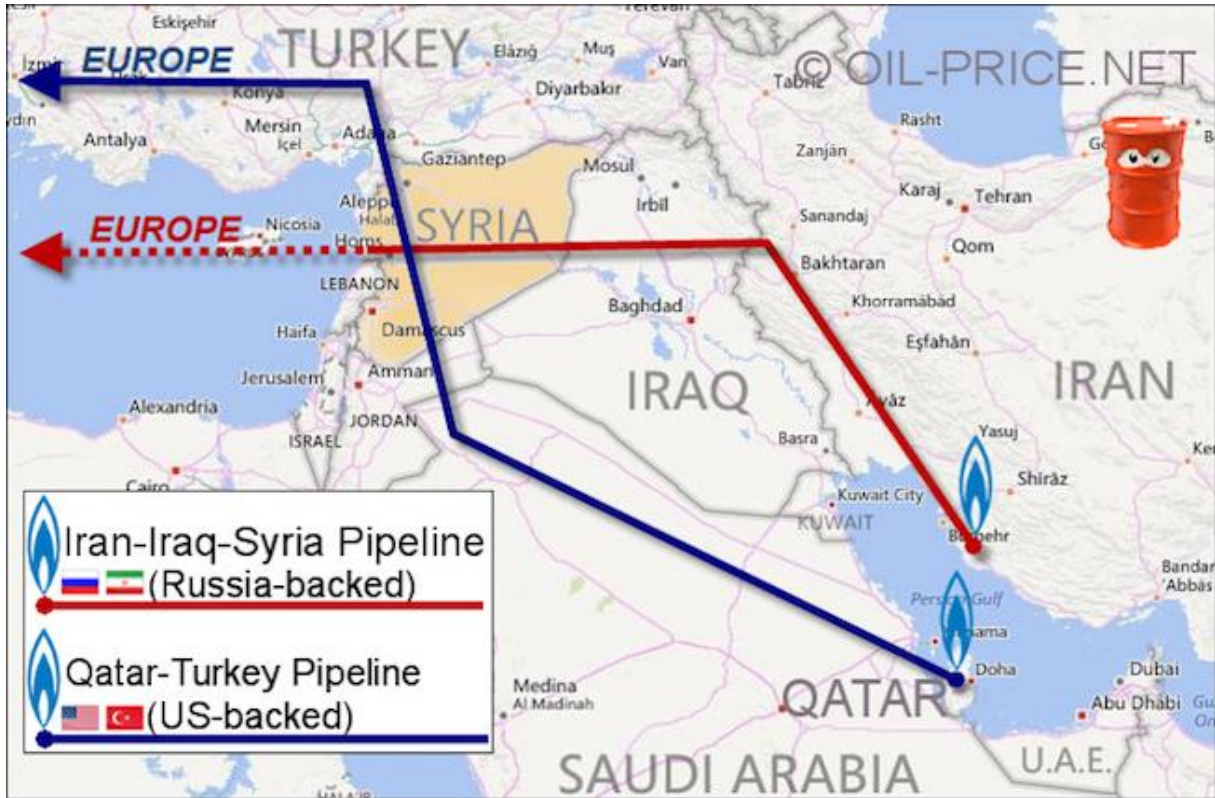
قال أردوغان رئيس وزراء تركيا آنذاك في أبو ظبي خلال قمة الطاقة العالمية المستقبلية والتي تدعو إلى المشروع القطري الذي سينتج عنه تزويد أوروبا بالغاز الطبيعي الذي انعقد في 2012، أن مشروع خط الأنابيب بين قطر وسوريا وتركيا على أنه مهم بالنسبة لبلده.¹ في هذا الصدد يقول المحلل (Felix Imonti) مؤلف كتاب "العدالة العنيفة" أن خطوط الغاز موجودة فعلا في تركيا وجاهزة لتشغيل الغاز القطري، في حين يبقى الأسد السوري هو العقبة الوحيدة. لذلك وقف القطريون والأتراك بجانب المعارضة لإسقاط الحكومة العلوية واستبدالها بأخرى سنية متعاطفة". كما يضيف المحلل "أن القتال سيستمر لعدة أشهر وحتى سنوات، لكن قطر على المدى الطويل ستستثمر في عقود ضخمة لإعادة الإعمار وتطوير حقول الغاز، وفي كل الأحوال على الأسد أن يذهب لا يوجد شيء شخصي، إنها الأعمال للحفاظ على مستقبل قطر".²

قامت قطر والسعودية بتسليح المعارضة، كما قامت السعودية ولإبعاد روسيا عن الحرب في سورية بعرض اتفاق على موسكو يتضمن تعهد السعودية بعدم انشاء أي خط أنابيب من الخليج إلى تركيا في حالة إذا ما بقيت روسيا خارج الحرب السورية، وبحسب ما ورد أبلغ الأمير السعودي بندر بن سلطان روسيا أن نظام ما بعد الأسد سيكون في أيدي السعودية بالكامل.

¹ - Lisa Yazije, *Foreign Interests in Syrian War*, 2016, pp36-37.

² - Imonti, Felix. "Qatar: Rich and Dangerous." *OilPrice.com*. 17 Sept. 2012, consulté le 19/03/2018 à 14 :13.

الخريطة 4 : خريطة تظهر مشاريع لخطوط الأنابيب التي تتبناه كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والتي تتقاطع في سوريا



Source : Oil-Price.net

أما بالنسبة لإسرائيل فبعد اكتشاف الغاز بكميات هائلة في حقول شرق البحر المتوسط وخاصة في حقل "تمار" البحري الواقع قبالة سواحلها بالبحر المتوسط على بعد 90 كيلومترا من سواحل حيفا، والذي تقدر احتياطات الغاز فيه بنحو 284 مليار متر كعب، فقد أصبحت اسرائيل شريكا مهما في مصادر الطاقة العالمية، وقد نصحتها الخبراء الأمريكيين بأن «أسهل طريق بالنسبة لها لكي تبيع ثروتها الطبيعية إلى الخارج هو بناء خط أنابيب يمر على طول شواطئ لبنان وسوريا، ويصل إلى تركيا في نهاية المطاف وفيها يلتقي مع الخط القطري ليتم توجيهه الاثنان بعدها إلى العمق الأوروبي، لكن وجود النظام السوري الحالي هو أيضا ما يعوق تنفيذ هذا المشروع الطموح .. أضف إلى ذلك، فإسرائيل تتحكم في خط أنابيب نفط (باكو-تبليسي-جيهان) الذي تحميه غوام وهو تحالف عسكري ناتو -أمريكي بين جورجيا وأذربيجان وأوكرانيا وأوزبكستان ومولدافيا. والفكرة هي ربط خط أنابيب باكو-تبليسي-جيهان مع خط أنابيب ايلات - أشكلون الاسرائيلي من خلال نظام شبكة أنابيب تحت الماء من ميناء جيهان التركي إلى ميناء أشكلون الاسرائيلي. وفي حين أن أنبوب

(باكو-تبليسي-جيهان) يوصف بأنه بديل عن روسيا في نقل نفط وغاز آسيا الوسطى إلى الأسواق الأوروبية، فإنّ جزءاً من هذا النفط والغاز يقصد به أن يعاد تصديره إلى الأسواق الآسيوية عبر ميناء إيلات على البحر الأحمر، ويربط خط أنابيب باكو جيهان مع نظام أنابيب إسرائيل، وبناءً على هذه المعطيات، فقد أصبحت إسرائيل لاعباً مهماً في سوق الطاقة العالمي بالتحالف مع شركات النفط الأنجلو أمريكية العملاقة.¹

مع استمرار الحرب طالب الرئيس التركي أردوغان الولايات المتحدة الأمريكية وبالتوازي مع أنقرة إنشاء المنطقة العازلة في سورية التي ستمتد إلى حلب، لذلك سمحت تركيا للولايات المتحدة الأمريكية استخدام قاعدة (Incerlik) للقوات الجوية الأمريكية، وبالتحديد على مدينة حلب التي يمرّ عليها خط الأنابيب من قطر إلى مدينة كليش التركية. كما اقترح أردوغان أن تكون حلب والمنطقة على طول خط الأنابيب إلى "كوباني" جزءاً من دويلة المعارضة وكذلك منطقة عازلة. ولقد أكد قائد القيادة المركزية الأمريكية أنّ قطر والسعودية وتركيا تسعى إلى إسقاط الأسد لتشغيل خط الأنابيب الخاص بها لذلك لابدّ من السيطرة على الأراضي الضرورية لإنشاء خط أنابيب الغاز، وهي خطة أكدتها وكالة الاستخبارات العسكرية الأمريكية.²

لكن سرعان ما تدخلت روسيا في سورية، من أجل المحافظة على احتكارها لسوق الغاز الأوروبي. فحالما استولت المعارضة المدعومة من طرف قطر والسعودية وتركيا على مدينة إدلب وحلب إلى جانب إقامة منطقة عازلة تسيطر عليها المعارضة في الشمال الشرقي، وكانت على وشك إلحاق الهزيمة بالأسد، أدركت روسيا الخطر لذلك تدخلت عسكرياً لحماية مصالحها، وحدث هذا في 30 سبتمبر 2015 حيث قامت باستهداف المتمردين المناهضين للنظام وأغلب هذه الغارات حدثت في مدينة حلب وإدلب. سمحت الغارات الروسية لقوات النظام السوري باستعادة الأراضي أو المناطق الهامة التي سيطرت عليها المعارضة، أما الغرب فواصل في استهداف داعش دون استهداف أهداف

¹ - محمد حافظ، حرب أنابيب الغاز: الوجه الآخر للصراع في الشرق الأوسط .. اللعبة الجيوسياسية، 20 فيفري 2014، تمّ

الاطلاع عليه بتاريخ 2018/04/07 الساعة 12:07

² - Andrew H. Workman, *Understanding the Gulf's Syria Policy: power, Identity, or Economy?*, Institute of Islamic Studies, Montreal, Canada, 2016, 125.

روسية أو حتى أهداف للنظام السوري خوفا من التصعيد، لذلك تراجعت المعارضة عن السيطرة في الميدان.

بدأت قوات الأسد بالتنسيق مع روسيا في استرجاع أهداف مهمة على رأسها حلب كهدف مركزي، وباعتبارها أكبر مدينة وكقاعدة عبور لمشروع خط أنابيب الغاز القطري التركي. ولقد حاصرت قوات النظام السوري مع القوات الروسية مدينة حلب الأمر الذي أدى إلى تراجع قوات المعارضة خاصة في ظل غياب التنسيق الكافي والدعم من الغرب. جميع العمليات في محافظة حلب محمية بغارات جوية روسية، وتستكمل العملية أيضا بالمليشيات الإيرانية، ما يدل على اهتمام إيران بحلب. لذلك فإن روسيا والائتلاف الخليجي سوف يبذلان أقصى ما في وسعهما لحماية مصالحهم واستثماراتهم، لذلك فإن التصعيد في سوريا يعكس المصالح السعودية والقطرية والإيرانية والروسية على خطوط أنابيب الغاز المحتملة.

خسرت روسيا حوالي 40 مليار دولار منذ بدء العقوبات عليها في مارس 2014، ومع ذلك فإنها تتفق حوالي 60 مليار دولار على الحرب في سورية رغم اقتصاد البلد المتعثر، هذا المبلغ الذي خصّصه فلاديمير بوتين من صندوق سري لتعزيز الدعم العسكري الروسي للنظام السوري.¹ كما تشير التقارير أنّ قطر أنفقت ما لا يقل عن 3 مليارات دولار على مختلف المجموعات المعارضة للنظام وذلك في العامين الأولين من الحراك السوري.

يعتبر تأييد روسيا لبشار الأسد أشبه بالاستثمار طويل الأمد، حيث بلغت قيمة الارتباطات الاقتصادية لروسيا في سورية حوالي 20 مليار دولار، بالإضافة إلى عقود بيع الأسلحة التي كانت تربط البلدين منذ عهد حافظ الأسد والتي تزايدت في فترة بشار الأسد. قدرّت قيمة مبيعات الأسلحة الروسية للأسد بـ 169 مليون دولار في السنة قبل الحرب السورية، كما وافقت روسيا على عقد بقيمة 550 مليون دولار مع دمشق لتدريبات قتالية. كما أدارت العديد من الشركات الروسية العديد من المشاريع الكبرى في سوريا، حيث قامت شركة (Storytransgaz)، وهي شركة تابعة لشركة "غازبروم" ببناء 320 كلم من خط أنابيب الغاز العربية في عام 2008. وشيّدت محطة معالجة الغاز

¹ - Lisa Yazije, *Foreign Interests in Syrian War*, Op.cit. p 43.

في عام 2009، كما بدأت بعض الشركات الروسية في إحلال محل الشركات الأجنبية الأخرى بعد اندلاع الحرب الأهلية هناك، حيث استولت شركة "غازبروم" الروسية على أعمال شركة النفط والغاز الكرواتية، هذه الامتيازات التي تتمتع بها روسيا في سوريا ترتبط ببقاء الأسد.¹

تتعلق بعض المصالح بفترة ما بعد الحرب شأن روسيا شأن الدول الأخرى، حيث توقع البنك الدولي أن تبلغ تكلفة إعادة إعمار المدن المتضررة في سوريا حوالي 200 مليار دولار. فمن المؤكد أن حلفاء الأسد لديهم فرصة في الاستثمار والاستفادة من أرباح إعادة البناء إذا ما بقي الأسد في السلطة، لذلك فإن دعم الأسد هو استثمار طويل الأجل، يشبه إلى حد بعيد قروض خطة مارشال التي منحتها الولايات المتحدة الأمريكية لأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. ففي عام 2013، قامت شركة النفط والغاز الروسية (Soyuzneftegaz) توقيع صفقة بقيمة 90 مليون دولار مع وزارة النفط السورية للتنقيب والإنتاج في مياه البحر الأبيض المتوسط. بخلاف المزايا الاقتصادية تبقى المزايا الجيوسياسية حاضرة في الدعم الروسي لسورية، بحيث تحتاج البحرية الروسية لحماية نقطة امتداداتها الوحيدة في البحر الأبيض المتوسط في طرطوس. يستوعب هذا الميناء الامداد والصيانة البحرية الروسية ويوفر للسفن الحربية الروسية خدمات إعادة التزود بالوقود في البحر المتوسط بدلا من العودة إلى موانئ البحر الأسود.

لفهم أفضل للحرب في سورية، لابد من التذكير بحجم الاكتشافات في الغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط بداية من عام 2009.² حيث أنه ابتداء من منتصف العقد الأول من القرن 21 قامت الحكومة السورية بإجراء مسح لمياهها الإقليمية لتقييم آفاق النفط والغاز لديها، ولقد ازداد الاهتمام بهذه المنطقة بعد اكتشافات إسرائيل بتواجد الغاز في مياهها الإقليمية وحتى قبالة ساحل قبرص، لذلك عرضت سورية منطقتها البحرية في جولتي استكشاف.³

¹-, Lisa Yazije, **Foreign Interests in Syrian War**, Op.cit pp43-44.

²- James Durso, **the gas war burning under Syria**, sep 22, 2016, online <https://oilprice.com/Energy/Energy-General/The-Natural-Gas-War-Burning-Under-Syria.html>, consulté le 20/03/2018, à 19:21.

³- David Butter, **Russia's Syria Intervention is Not All about Gas**, November 19, 2015, online <http://carnegieendowment.org/sada/62036>, consulté le 20/03/2018 à 20:29

تُعتبر منطقة البحر المتوسط مخزنة تخزينا هائلا بالغاز في ظلّ هذه الاستكشافات، حيث يصل إلى 345 تريليون قدم مكعب بالإضافة إلى 50 مليار برميل من الغازات السائلة.¹ في عام 2007 قامت الشركة النرويجية (NSS) بمسح ثنائي الأبعاد للمنطقة السورية اللبنانية امتدادا إلى الشمال وصولا إلى قبرص. حيث اكتشفت الشركة حوالي 14 حوضا على مساحة 5000 كلم مربع ذهابا وإيابا كما يظهر في الخريطة.

الخريطة 5: خريطة تظهر الأحواض المكتشفة في المياه الإقليمية السورية



المصدر: عماد فوزي الشعبي، رئيس معهد الدراسات والمعطيات الاستراتيجية في مقابلة تلفزيونية في حوار الساعة، قناة الميادين، 2013، متوفر على اليوتيوب.

سلّمت شركة NSS المعلومات إلى شركة نرويجية JATEX والتي قامت بتحليل هذه المعلومات كما يلي:

- يعادل كل ما هو موجود عند إسرائيل عشر مما هو موجود في سورية.
- تحتوي المساحة الممتدة من الحدود اللبنانية إلى بانياس السورية على قدر يعادل منتج الكويت من النفط.

¹- Yolande Knell, Gas finds in east Mediterranean may change strategic balance, online <http://www.bbc.com/news/world-middle-east->, consulté le 20/03/2018 à 21:01.

-الأحواض الأربعة المبيّنة في الخريطة (9،10،13،14) تستطيع سوريا من خلالها إنتاج ما يعادل 1.6 مليار برميل يوميا.

تعتبر منطقة "قارا" مصدر الغاز في المياه السورية والتي اكتشف فيها أكبر حقل غازي بتاريخ 2011/08/28.

لقد بيعت هذه المعلومات إلى الشركة الأمريكية (Veritas cvg) التي يوجد مقرها في كل من فرنسا وبريطانيا.¹

تمّ التأكيد في عام 2017 بأن احتياطي الغاز السوري في منطقة تدمر وقارا وميناء طرطوس وبانياس من أكبر الاحتياطات، وهذا ما يجعل سورية في حالة ما إذا تمّ استخراج هذا الغاز كدولة ثالثة في إنتاج هذا المورد وحتى في تصديره، مما يجعلها منافسا لقطر وإيران وحتى روسيا. ولقد قدّر مركز "فيريل للدراسات" (Ferrell center for the studies) أن احتياطات الغاز السوري تصل إلى 28 مليار متر مكعب. كما أن هناك ثلاث حقول غاز متوسطة الحجم في شمال تدمر تكفي لتزويد سورية بالطاقة الكهربائية لمدة 24 ساعة كاملة لمدة 19 سنة.²

لذلك أمكن القول أن الحرب في سورية هي حرب على توزيع هذا المورد، مما أدّى إلى تدويل الأزمة السورية.

المطلب الثاني: ديناميكية الأزمة السورية

تعرّضت الدولة السورية إلى أزمة أضعفت الدولة ككيان سيادي، وذلك راجع إلى المستويات الخطيرة التي بلغها تدويل القضية السورية من استقطاب للحلفاء، الأمر الذي أدّى بها أن تتحول إلى ميدان لتحقيق توازنات مختلفة بين القوى الإقليمية والدولية، بدءا بالتوازن بين القوتين الأمريكية

¹ - عماد فوزي الشعيبي، رئيس معهد الدراسات والمعطيات الاستراتيجية في مقابلة تلفزيونية في حوار الساعة، قناة الميادين، 2013، مرجع سابق الذكر.

² - Shatha Khalil, **Gas fields ignite the next war in the Middle East**, Rawabet center for research and strategic studies, April 16, 2017, online <http://rawabetcenter.com/en/?p=1885>, consulté le 20/03/2018 à 21:58.

والروسية الوكيلتين عن قوات المعارضة السورية والجيش العربي السوري. وفيما يشبه حالة الحرب بالوكالة، راح كل معسكر يدعم وكيله المحلي بكلّ وسائل الصراع الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية والإعلامية في اشتباك بدأ أقرب ما يكون مستندا إلى المنازعة الصّرفية لحسم الموقف لمصلحته.¹

انطلق الحراك الشعبي في سوريا رافعا شعارات ضدّ الجمود السياسي وهيمنة الحزب الواحد حزب البعث، والفقر، وحالة الطوارئ التي تمّ الإعلان عنها منذ 1963، بالإضافة إلى انتشار كافة أشكال الفساد. مثّل الحراك الشعبي في سوريا والذي تزامن مع مارس 2011، أكبر التّحديات والأخطار التي واجهت سوريا، حيث كشفت عن أزمة سياسية واجتماعية عميقة تصاعدت إلى حدّ النزاع الداخلي المسلّح، وأكثر من ذلك إلى تدويل الأزمة السورية الأمر الذي أدّى إلى فسح المجال أمام التّدخلات الأجنبية في الشأن السوري الداخلي لتصبح أزمة دولية بكلّ المقاييس. هذا الأمر أدّى إلى ضياع مركز القوة السيادية للسلطة لتنتقل إقليميا ودوليا، هذا الأمر أدّى إلى دخول سوريا في أزمة خطيرة أدّت إلى فوضى نتج عنها فشل الدولة.

كانت البداية مع وسائل التّواصل الاجتماعي عندما أنشأ بعض النّاشطين على الانترنت صفحة " الثورة السورية" في 18 جانفي 2011 من قبل ناشطين سوريين حيث بدأت الصّفحة تنشر عبارات تعبوية تطالب بالخروج في تظاهرات. ولقد تبنت صفحة "الثورة السورية" الدّعوات التي أُطلقت من قبل نشطاء "الفيسبوك" وتويتر" إلى يوم الغضب السوري، بتاريخ 8 فيفري 2011، لكن هذه الدّعوة لم يستجب لها أحد من المواطنين. هذا الأمر شجّع النّظام على رفع الحظر المفروض على وسائل التّواصل الاجتماعي في 8 فيفري 2011، ومع سقوط الرئيس المصري حسني مبارك غيرت صفحة " الثورة السورية" اسمها إلى " الثورة السورية ضدّ بشار الأسد 2011" ولقد شهد تاريخ 17 فيفري أول تظاهرة مطلبية في سورية في منطقة الحريقة غداة تعرض أحد أبناء تجار السّوق للضرب من قبل أحد أفراد الشّركة السورية في سوق الحميدية، هذا الأمر أدّى إلى تجمع المواطنين الذين رفعوا شعار " الشعب السوري ما بينذل". لذلك قامت صفحة "الثورة السورية" بنشر مقطع (فيديو) لأول

¹ - مروان قبلان، المسألة السورية واستقطاباتها الإقليمية والدولية، دراسة في معادلة القوة والصراع على سورية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، www.dohainstitute.org تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/02/13 على الساعة 18:33.

تظاهرة حدثت في سوق الحميدية في سوريا، وأعلنت عن نجاح الدعوة إلى يوم الغضب في 15 مارس 2011، كما بدأت الصفحة بالتعاطي مع الاعتصام الذي حدث أمام القصر العدلي بتاريخ 16 مارس 2011، على أنه يمثل الثورة من أجل الحرية والديموقراطية، ودعت إلى التظاهر يوم الجمعة الواقع في 18 مارس 2011 تحت اسم " جمعة الغضب".¹

بدأ الشباب السوري الذين ينتمون للقرية نفسها أو البلدة نفسها يجتمعون ليشكلوا ميليشيات مؤقتة، وينشطون بصورة أوسع على شبكات التواصل الاجتماعي بحيث أصبح لكل منطقة شعارا منتسبا إليها مثل "الثورة السورية" ضدّ نظام بشار الأسد في حلب" وغيرها. أخذ شعار إسقاط النظام في الانتشار خاصة بعد فشل كلمة بشار الأسد أمام الحكومة الجديدة بتاريخ 16 افريل 2011 الذي أكد فيه على ضرورة الحوار الوطني، ورفع حالة الطوارئ وغيرها كما أكد على وجود مؤامرة تعصف بسوريا، في امتصاص الغضب الشعبي، ما زاد من الأمر حدّة هو التعاطي الأمني مع المظاهرات والذي أدّى الى استمرار سقوط القتلى الأمر الذي نتج عنه توسيع الحيز الجغرافي للاحتجاجات وزيادة عدد المحتجين ودخول مناطق جديدة إلى خارطة الاحتجاجات مثل حماه ودير الزور وهي المدن التي تحتوي على فئات مدنية وسطى.

انتقلت وسائل الحراك الشعبي في سوريا تدريجيا من المظاهرات السلمية التي طالبت في البداية بالإصلاح البرلماني والانتخابات ثم سرعان ما طالبت بالتغيير الحكومي حيث قابل النظام هذه المطالب بالتوجه الأمني. سرعان ما تطورت الأمور إلى الهجمات العسكرية، حيث أنّه مع بداية سنة 2012 بدأت القوى الأجنبية بتسليح الثوار، وحاولت كل من هذه القوى أن تجد جانبا يمثل مصالحها في سوريا ما بعد الأسد. حيث تحصل مقاتلو الجيش الحر على التمويل من بعض دول الخليج من خلال التماس الحساسيات الدينية لدى هذه الدول. في هذا الصدد نشرت وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA)، عملاء على طول الحدود التركية السورية لتستوثق من الميليشيات التي تتلقى الأسلحة من دول الخليج المختلفة، كما قامت بإرسال المزيد من العناصر إلى الأردن لتدريب عدد من المقاتلين

¹- حمزة مصطفى المصطفى، المجال العام الافتراضي في الثورة السورية: الخصائص، الاتجاهات، آليات صنع الرأي العام، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص 22، 23، 24.

الذين تمّ اختيارهم وكان على هؤلاء المقاتلين أن يبدوا بمظهر التّشدد في التّقوى أمام الخليجيين، وبمظهر الإسلاميين المعتدلين أمام وكالة الاستخبارات الأمريكية.¹

تحوّل الحراك في سوريا بعد ولوج النّظام للحل الأمني إلى العمل العسكري والتّدخلات الخارجية بمستويات مختلفة إقليمية ودولياً، وتتدرج الأزمة السوريّة ضمن الأزمات المركّبة متعدّدة الأبعاد على مستوى السّلطة والمجتمع، ما يعني أنّ الأزمة السوريّة بدأت كحالة تقليدية تعكس الصّراع الدّاخلي في شأن توزيع السّلطة والثّروة، لكن موقع سوريا الجيوسياسي وفشل النّظام في معالجة وإدارة الأزمة سرعان ما أسهم في عسكرة الأزمة، الأمر الذي أدّى إلى وقوعها في دائرة الاستقطاب الإقليمي والدّولي، وبالتالي الاستثمار في العامل الطّائفي لإعطاء الأزمة طابعاً آخر وبعداً آخر.

التقى النّظام والمعارضة على تدويل الأزمة، كل منهما بمنطقة الخاص، حيث بدأت الأزمة منذ شهرها الخامس تأخذ طابعاً إقليمياً ودولياً، بحيث لم تشهد أيّ حالة من حالات الحراك العربي حالة من الاستقطاب الإقليمي والدّولي كما شهدتها الحالة السوريّة. بدأت مساعي التّدويل من جانب المعارضة مع تشكّل المجلس الوطني السوري في أكتوبر 2011، الذي بدأ يتبنّى خطاباً يؤكّد على المصالح، من خلال دعوة الغرب على رأسه الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل مقابل إعادة رسم التّحالفات في المنطقة، الأمر الذي ظهر في تصريحات رئيس المجلس الوطني برهان غليون بفك التّحالف مع إيران وحزب الله، وحتى في تصريحات النّاطقة باسم المجلس بسمة قضماني للتلفزة الفرنسية بإمكانية إقامة سلام مع إسرائيل في حال تغيّر النّظام في دمشق.

مع العلم أنّ هناك مجموعات من المعارضة التي لا توافق على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة فهي تريد استعادة هضبة الجولان السوريّة التي احتلتها إسرائيل عام 1967، وكذلك تدعم القضية الفلسطينية وتعارض العدوان الأمريكي على العراق وأفغانستان، لذلك فإنّ الو.م.أ تواجه فيها تناقضاً كبيراً، فالكثير من السوريين في المعارضة يريدون من واشنطن أن تدعم قضيتهم، ولكن

¹ - ريز إرليخ، داخل سوريا: قصة الحرب الأهلية وما على العالم أن يتوقع، ترجمة رامي طوقان، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015.

مخططاتهم المستقبلية لسوريا تختلف بشكل كبير عن أهداف واشنطن الاستراتيجية.¹ لذلك اتجهت إلى تأييد هؤلاء المعارضين الذين قامت بتدريبهم في الأردن.

في بداية الحراك في سوريا، كانت الحكومة تمتلك إحدى أقوى القوات المسلحة في الشرق الأوسط والعدد الإجمالي أكثر من 300.000 جندي، بما في ذلك 220.000 في الجيش و 70.000 آخرين في سلاح الجو وقيادة الدفاع الجوي. كانت هذه القوات مدعومة ب 350.000 من جنود الاحتياط، وكل كانت التقديرات تشير إلى أنّ بإمكان الدولة من الناحية النظرية استدعاء 1.7 مليون مقاتل.² ولما أصبح القتال في سوريا يعكس الصّراعات الداخليّة، حيث يتم تجميع الوحدات المستقلة في كيانات أكبر على أساس الأيديولوجية والولاء الاسمي إلى إحدى فصائل التمرد الرئيسيّة أو غيرها لكن أعدادها مائعة، فالمجموعات تتجمع وتنقسم، إذ ينشق الأفراد القادة لتشكيل مجموعات أخرى، كما يوضحها الجدول.

¹- Ben Hubbard, "Islamist Rebels Create Dilemma on Syria Policy," New York Times, April 27, 2013, <http://www.nytimes.com/2013/04/28/world/middleeast/islamist-rebels-gainsin-syria-create-dilemma-for-us.html> consulté le 14/03/2018 à 21:10.

²- براين مايكل جنكينز، ديناميكيات الحرب الأهلية السورية، مؤسسة راند، على الموقع الإلكتروني: https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE100/PE115/RAND_PE115z1.arabic.pdf تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/03/22 على الساعة 20:29.

الجدول 4 : المجموعات القتالية الرئيسية، القادة والأيدولوجية في سوريا

الاسم	القائد	الأهداف
الجهات الرئيسية		
القيادة العسكرية العليا	الجنرال سليم ادريس	أنشأت في عام 2012 في ظلّ الائتلاف الوطني السوري لتوحيد المعارضة المدعومة من طرف حكومات الخليج الغرب
الجهة الإسلامية السورية	مجلس الشورى – عبد الله الحموي-	الإسلاميون السوريون ويشمل جهة أحرار الشام والجماعات السلفية الأخرى، بالتعاون مع القيادة العسكرية العليا.
الجيش السوري الحر	عبد الله البشير	شكّلت في يوليو 2011، تضم في الغالب الجنود المنشقون من الجيش السوري.
جهة تحرير سوريا	الشيخ أحمد عيسى رئيس صقور الشام	تحالف من الجماعات الإسلامية
جهات القتال		
النصرة	أبو محمد الجولاني	جهاديون سلفيون برؤية عالمية دولة إسلامية، قيادة اجنبية، جنود سوريون، مرتبطة بالقاعدة.
أحرار الشام	أبو عبد الرحمان السوري	جهادي سلفي، أهداف وطنية، تتعاون مع الجماعات الأخرى، أقوى عنصر في الجهة الإسلامية السورية
	أبو عبد الله الحماوي	
	أبو أيمن (القائد السياسي)	
كتيبة فاروق	أسامة السايح الجنيدي	مجموعة مختلطة، تتراوح بين المتدينين إلى الإسلاميين المعتدلين، بدأت في حمص وامتدت إلى كامل التراب الوطني، تتحكم في بعض المعابر الحدودية.
لواء التوحيد	عبد القادر السايح	تتركز في حلب
صقور الشام	الشيخ أحمد عيسى	أقوى قوة في إدلب، اسلاموية، قائدها يرأس جهة التحرر السورية
أنصار الشام	أبو معاذ الأغا	تتكفل بالمهام الإسلامية حول دمشق، تتضمن لواء الاسلام
أحفاد الرسول	زياد حاج عبيد	جزء من أنصار الإسلام في دمشق، قامت بمهام الاغتيالات ولديها فرع في ادلب
الغرباء	عمر هلال	du مجموعة اسلاموية، يزداد تواجدها في حلب والرقعة.
الاتحاد الديموقراطي	صلاح مسلم	فرع سوري لحزب العمل الكردستاني التركي، ليس مع النظام ولا مع المتمردين، هو ميليشيات تسيطر على المناطق الكردية في شرق شمال سوريا
تنظيم الدولة الإسلامية	أبو بكر البغدادي	نشأ في تاريخ 2004، وتوسع في ظلّ الأزمة السورية يقع هذا التنظيم ما بين شرق سوريا وغرب العراق.

La source: Daily Chart Who's who in syria's Battlefied ? the Economist newspaper, 17/05/2013, online <https://www.economist.com/blogs/graphicdetail/2013/05/daily-chart-12> consulté le 22/03/2018 à 12:27.

لقد وصلت الأزمة إلى تطوّر خطير حينما تمّ الإعلان عن ولادة تنظيم " داعش"، الذي تمّدّ في المناطق المحرّرة على حساب الكتائب المحلية والفصائل الإسلامية، حيث استطاع السيطرة على مساحات واسعة في محافظات الحسكة شمال شرق البلاد وعلى مقربة من الحدود مع تركيا والعراق. فضلا عن سيطرته على مدينة البغدادي قرب قاعدة الأسد الجوية وفي منتصف عام 2014 أصبح تنظيم داعش يسيطر على نحو 35 بالمئة من الأراضي السورية بمساحة متصلة جغرافيا، ممتدة من بادية حمص إلى الهول على الحدود السورية العراقية جنوب محافظة الحسكة، وصولا إلى بلدة الرّاعي على الحدود السورية التركية، وعلى قرية شامر بالقرب من المدخل الشمالي الشرقي لمدينة حلب.¹

لقد ازدادت الأزمة السورية تعقيدا مع توظيف المتغيّر الطائفي، أين لا يمكن بالضرورة القول أنّ الصراع سيؤدّي بالضرورة إلى انهيار نظام الدولة، لكن يمكن القول أنّ سوريا ستصبح دولة فاشلة ويبقى الاحتمال الأكبر هو البلقنة، التشرذم الإقليمي لسوريا على أسس عرقية وطائفية داخل حدود الدولة القائمة مع سيطرة النظام، بمعنى البلقنة السيناريو الأكثر ترجيحاً من انهيار الدولة.

برزت خمسة اتجاهات في السياسة الإقليمية تُعتبر ذات أهمية خاصة:

1- صعود إيران وتوسيع نطاق حزب الله كجهات فاعلة إقليمية وتعميق التحالف الاستراتيجي بين سوريا وإيران وحزب الله؛

2- صعود تركيا كقوة إقليمية وصعود حزب العدالة والتنمية الإسلامي داخل تركيا؛

3- التحول المستمر للوزن الدبلوماسي في العالم العربي نحو الممالك الإسلامية السنية والخليجية، ولاسيما المملكة العربية السعودية وقطر؛

4- توطيد السياسة العرقية والطائفية في العراق والتقسيم الناعم للبلاد بعد الغزو الأمريكي عام 2003.

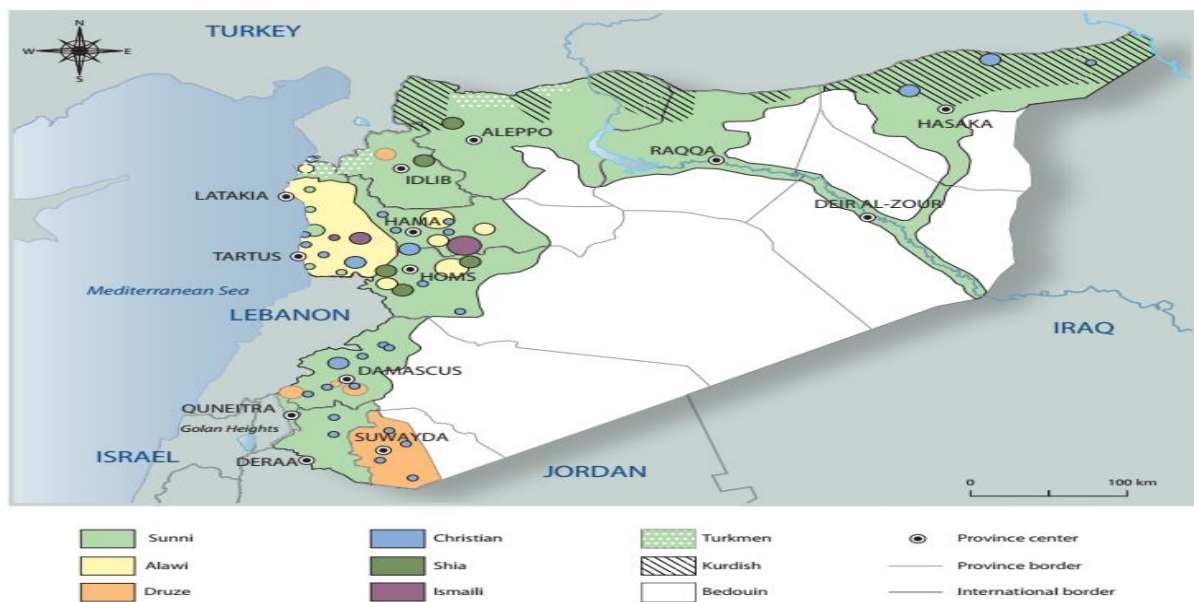
5- الاتجاه الأوسع نحو الطائفية للتوازن الإقليمي.

¹-إياد جبر، مراجل تطور الثورة السورية، مجلة البيان، العدد 342، على الموقع <http://www.albayan.co.uk/mobile/MGZarticle2.aspx?ID=4733>

شهد الوضع الاستراتيجي للمنطقة تغييراً كبيراً منذ عام 2003، نظراً إلى الطابع الإقليمي، بحيث كان تأثير هذه الاتجاهات هو تعزيز الاستقطاب العرقي-الطائفي على المستوى الإقليمي، تعميق الشعور بالضعف بين الأقليات غير المسلمة في سورية، تكثيف بين الطوائف وداخل الطائفة من أجل التأثير على الجهات الإقليمية الفاعلة. وتشجيع التجزؤ بين الفاعلين الإسلاميين السنة والمساهمة في تماسك الفاعلين الشيعة. ترددت هذه التأثيرات على الأرض في سوريا، حيث ساهمت في الفوضى والتناحر في المعارضة المسلحة، الأمر الذي أكد على تردد الأقليات في دعم المعارضة، الأمر الذي أدى إلى تقويض الحوافز للتفاوض بين المعارضة (المجزأة) والنظام.¹

-التطهير العرقي للسنة:

الخريطة 6 : التوزيع الطائفي والاثني في سوريا في 2011



La source: Fabrice Balanche, *sectarianism in Syria's civil war*, Washington Institute for Near East Policy, 2018; p7.

لا يمكن وصف الصراع السياسي الدائري في سوريا بأنه صراع طائفي وفق العديد من المقاربات، وما بدأ كمظاهرات سلمية بمطالب تغيير النظام سرعان ما تصاعد إلى حرب أهلية عززت المظالم

¹- Steven Heydemann, *Syria's Uprising: sectarianism, regionalisation, and state order in the Levant*, working paper, May 2013, N119, online http://fride.org/descarga/wp_119_syria_uprising.pdf, consulté le 24/03/2018 à 19:10, p8.

الطائفية والعرقية الموجودة من قبل. لقد كانت الهوية السورية السائدة طوال القرن العشرين هي القومية العربية ذات الطابع الإسلامي إلى حد كبير. ولقد كانت المظالم التاريخية جزءاً هاماً من الهوية الكردية، والخوف من الاضطهاد عاملاً مشتركاً في تطور الهوية العلوية، والتطلعات إلى الوحدة والتكامل هي القيم المشتركة للهوية العربية السنية.

لقد استغل بشار الأسد النزعة الطائفية المتجذرة التي يتسم بها نظامه، فالتغيير أصبح شبه مستحيل لأن المجتمع مجزأ إلى حد مفرط ما بين الطوائف والطبقات الاجتماعية الاقتصادية، واليوم تكتسب الولاءات الدينية والعشائرية أهمية تفوق تلك التي تتمتع بها الهوية القومية السورية.

لكن لا بدّ من طرح سؤال ضروري لماذا استمر القتال لفترة طويلة في سوريا؟ من نواح عديدة تمّ اخراج الصّراع السوري من أيدي السوريين أنفسهم، ليصبح حرباً بالوكالة بين القوات الإقليمية والدولية التي تستغل المجتمع المقسم في البلاد لمصلحته الخاصة. أجبرت الحرب السوريين على التّشبّث بهوياتهم الطائفية بشكل أكثر صرامة، سواء من منطلق المصلحة الذاتية، الاجتماعية الاقتصادية أو ببساطة من أجل البقاء.¹

لا تعتبر الطائفية ظاهرة جديدة في سوريا، فالعثمانيون كانوا أوّل من قسم المجتمع السوري على أسس طائفية، واستعان آل الأسد بهذه التقسيمات نفسها لحكم البلاد منذ سبعينات القرن العشرين، ولطالما عين الرئيس بشار الأسد أبناء العشائر وأخواله من الأقلية العلوية في مناصب رئيسية، في حين وازن إدارته بشخصيات معينة من الأغلبية العربية السنية، ويتركّز العلويون داخل المؤسسات العسكرية والاستخباراتية، وعندما اندلعت الحرب في عام 2011، كان العلويون يشكّلون قرابة 70 بالمئة من موظفي الدولة، الأمر الذي حال دون انضمامهم إلى المعارضة.

هناك العديد من المفكرين يرون أنّ التغيير الديموغرافي أحد أكثر أوجه الصّراع السوري الذي يحاول هندسة توازن طائفي جديد بدعم ومشاركة من إيران، لذلك فإنّ النظام السوري يحاول تقليل نسبة السّكان من السّنة الذين قد يُمثلون تهديداً لحكمه، ويعيد توطين الشيعة الأجانب أو المحليين في المناطق ذات الغالبية السنية. إنّ تأجيج الطائفية كانت من بين الخيارات القائمة خاصة لإيران،

¹ - Fabrice Balanche, *sectarianism in Syria's civil war*, Washington Institute for Near East Policy, 2018, introduction.

فالقادة الإيرانيون فضّلوا في مرحلة معينة تجزئة سوريا، مع ضرورة إنشاء جيب علوي تستطيع من خلاله الحفاظ على نفوذها وحماية علاقاتها مع حزب الله.

تعيش الأقليات في المناطق التي يسيطر عليها النظام، ويدرك الأسد أنّ قاعدته العلوية لا تزال أقلية على الرغم من زيادة معدّلات الهجرة بين السّنة، لذلك عمل النّظام على إبقاء المسيحيين والعلويين، والدروز، والمناطق الإسماعيلية تحت سيطرته.

يزداد عدد السّكان الشّيعية من حوالي 100.000 في عام 2010 إلى حوالي 350.000 في عام 2017، وتسوية عائلات الميليشيات المؤيدة لإيران على طول الحدود السوريّة اللبنانيّة. كما انخفضت معدّلات نمو السّكان السّنة بشكل كبير مقارنة مع معدّلات السّكان غير السّنة، ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع معدّل الهجرة والوفيات. في المقابل من ذلك ازداد عدد الشّيعية في سوريا إلى أربعة أضعاف.¹

لقد انخرطت دمشق في إعادة الهندسة الديموغرافية، أين اضطر النّظام إلى طرد ملايين العرب السّنة لتحقيق التّوازن لصالح قاعدته الاجتماعيّة، فقد اعتمدت استراتيجية تطهير المناطق الحيويّة من السّكان المؤيدين للمعارضة. فعندما بدأت الانتفاضة السوريّة في المناطق ذات الأغلبية السّنية، لم تكن تحمل أيّ طابع أيديولوجي مُهادّد، بل كانت تحمل شعارات الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعيّة. بالمقابل من ذلك لجأ النّظام إلى خلق انقسام بين الأغلبية السّنية وبقية البلاد من خلال خلق تهديد وجودي لحشد الأقليات غير السّنية خاصة العلوية. بحيث أنّ أساس هذه الاستراتيجية هو تهيئة بيئة مناسبة للحرب الأهلية.

في هذا الصّدّد يمكن أن نتساءل لماذا استمرت الحرب، وكيف يعاد تشكيل أو هندسة الأراضي، بتعبير أبسط تعتبر الطّائفية سببا ونتيجة للثّورة، وما أعقبها من إخفاقات. هنا لا بدّ من التّذكير أنّ الطّائفية هي مجموعة اجتماعية يتشارك أعضاؤها في هوية مشتركة وتكون قادرة على إنشاء رابط تضامن قوي، تصبح الطّائفة لاعبا أساسيا عندما يقرر قادتها التّنافس على السّلطة السّياسية على

¹-Sinan Hatahet ET Ayman Aldassouky, **forced demographic in Syria**, September 2017, online http://www.sharqforum.org/wp-content/uploads/dlm_uploads/2017/09/Forced-Demographic-Changes-in-Syria.pdf, consulté le 25/03/2018 à 20:32, p 15.

مستوى الدولة باستخدام التضامن الطائفي، كما عرفها ابن خلدون أنّ أيّ مجتمع مثل العصبية، فهي مجموعة تضامنية تهدف للسيطرة على السلطة. كان حجر الزاوية في الاستراتيجية التي اتبعتها النظام السوري هو سياسة الفصل العنصري أو الطائفي كتكتيك لتنفيذ استراتيجية "فرق تسد" وفق الخطوات التالية التي حققها النظام:¹

1- التعامل الأمني والعسكري للسيطرة على المدن التي شهدت احتجاجات ومظاهرات كبيرة مثل جسر الشغور وبانياس

2- التطهير العرقي الطائفي ردًا على المعارضة، بحيث كانت هناك مواجهات عسكرية بين النظام والمعارضة، ليكون لدى النظام أسباب كافية لتبرير التطهير العرقي والطائفي للمناطق الاستراتيجية باعتبارها تحت سيطرة الإرهابيين. بحيث بدأ النظام استراتيجية للتطهير في محافظة حمص الأمر الذي أدّى إلى تشريد السكان المحليين من العديد من أحياء المحافظة مثل بابا عمرو، السباع، الخالدية، أشيرة، كرم الزيتون، الرفاعي، وادي العرب، جوبر... الخ.

3- سوريا المفيدة: ظهر هذا المصطلح في خطاب بشار الأسد في 2013 بمعنى أنّ سوريا لمن يدافع عنها. يعتبر مدير المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية "أنور البني" أنّ خطة "سوريا المفيدة" هي في الحقيقة خطة لإقامة "دولة علوية" وضعها الأسد كمخرج لبقائه في السلطة، ومنذ 2012 ابتدأ النظام بالتّمهيد لخطة بعمليات تطهير عرقي وتهجير في غرب نهر العاصي من أجل تغيير ديموغرافي لتلك المنطقة. بحيث عملت إيران على فرض نفوذها عبر التّغيير الديموغرافي وذلك عبر نقل الأسر الشيعية من العراق لإعادة ملء ضواحي دمشق التي تمّ تطهيرها طائفيًا، بحيث أنّ إيران والمليشيات التابعة لها تستثمران الاستراتيجية الديموغرافية والتي تشمل السيطرة على ممر يربط المنطقة الساحلية السورية بمعقل حزب الله في لبنان والعاصمة دمشق.² تتضمن هذه الخطة هدفين هما توطيد سيطرة النظام على المنطقة بين دمشق وساحل البحر المتوسط، وهي مراكز القوة

¹ - Sinan Hatahet ET Ayman Aldassouky، **forced demographic in Syria**، Op.cit، p 20.

² - غسان إبراهيم، "سوريا المفيدة"... لتمكين الوجود الإيراني في المنطقة، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 24 سبتمبر 2016، <http://rawabetcenter.com/archives/32413>، تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/03/27 على الساعة 21:26.

السّياسية في البلاد. بالإضافة إلى الحفاظ على معقل حزب الله في لبنان من خلال إقامة منطقة عازلة على طول الحدود اللّبنانية السّورية لحمايتها من أيّ تأثير سلبي محتمل من الصّراع السّوري.

4- التّدخل الرّوسي، تدخل حزب الله والمليشيات المدعومة من إيران تميزت المرحلة بإجلاء مئات الآلاف من المدنيين إلى محافظة إدلب من شرق حلب 65.000 مدني في ديسمبر 2016، وكذلك أكثر من 7000 مدني من الغوطة الشرقية فيفري/مارس 2018.

تمّ اجلاء أكثر من 300 ألف مدني من دمشق وضواحيها من 2017/2015 من المعضمية، و40 ألف من قدسيا وحام و36.500 من داريا، و375.000 من وادي الزبداني وبردي، و130000 من خان الشيخ و400000 شخص من حمص 2017. وتحقق ذلك بسبب القصف الجوي لإجبار السكان للخروج من المناطق الاستراتيجية ومحاصرة المدن التي تسيطر عليها المعارضة.¹

5- التّغيرات في الملكية وإعادة الإعمار كانت الحرب فرصة كبيرة للنّظام لتسريع الاجلاء القسري من الأحياء الاستراتيجية الرّئيسية، سمحت للدّولة بمنح ملكية الأراضي للموالين والحلفاء لها، وشملت هذه المناطق منطقة المزة الباسطية الرّازي (المرسوم بقانون 66 بتاريخ 2012/9/18)، بابا عمرو والسلطانية وجوبر في حمص (المرسوم التّشريعي رقم 5 لسنة 1982 وتعديلاته).²

6- اتفاقيات الاخلاء: يمكن تعريف هذه الاتفاقيات على أنها عمليات التّفاوض ذات بعد ديموغرافي والتي تحدث بين ممثلي النّظام وجماعات المعارضة المحلية المسلحة، إما من خلال الأمم المتحدة أو أطراف أخرى كإيران وسوريا.

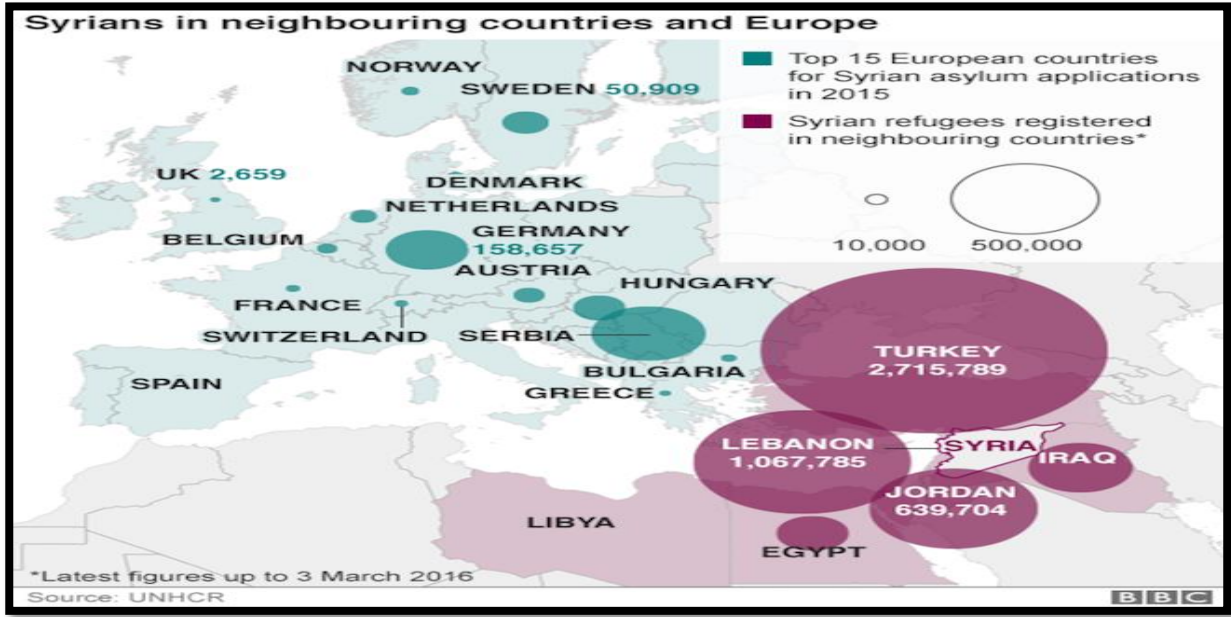
منذ اندلاع الأزمة السورية في مارس 2011 ازداد عدد اللّاجئين السّوريين إلى خارج البلاد كنتيجة للعمليات العسكرية. حيث استقبلت الدّول المجاورة لسورية القسم الأكبر من هؤلاء اللّاجئين، فيما توزّع بعضهم في منطقة شمال إفريقيا ووصل بعضهم إلى بعض الدّول الأوروبية. وقد توزّع القسم الأكبر من هؤلاء على ثلاثة بلدان رئيسية هي لبنان، الأردن وتركيا. ومن الملاحظ أنّ قدرة هذه

¹-- Sinan Hatahet ET Ayman Aldassouky، 'forced demographic in Syria'، Op.cit، p20.

²-Ibid., p21.

البلدان على استيعاب المزيد من اللاجئين قد بلغت أقصاها لا سيما في لبنان والأردن في ظلّ محدودية الموارد وعدم القدرة على استضافة هؤلاء اللاجئين في أوضاع مناسبة. أما في تركيا فقد زاد عدد اللاجئين عن قدرة المخيمات على استيعابهم. ولقد قدّرت الأمم المتحدة عدد اللاجئين بـ 7 مليون لاجئ كما يظهر في الخريطة التالية، مع العلم أنّ أغلب هؤلاء من السنة.

الخريطة 7: خريطة تظهر توزيع اللاجئين السوريين في دول الجوار وأوروبا



La source: David McDonald, the Syrian crisis: a geopolitical analysis of Western intervention in the Middle East, Op.cit.

بالإضافة إلى العديد من الأشخاص المشرّدين داخليا والبالغ عددهم حوالي 6 مليون نسمة، بحيث تمّ تعديل التوزيع الطائفي في سورية بواسطة التّطهير العرقي في مناطق مختلفة، سواء بواسطة النّظام أو المتمرّدين أو تنظيم الدّولة الإسلامية أو حتى الأكراد، ما يعني أنّ الجبهات الرّئيسية استقرت على أسس طائفية والتي تعتبر مفتاحا لفهم تعقيدات الأزمة السوريّة. فلقد عرف النّظام كيف يستنهض التّهديد الإسلامي من أجل تقوية الولاء العلوي، كما عرف كيف يستفيد من الأكراد ويعتبرها أصولا استراتيجية مؤقتة ضدّ المتمرّدين السّنة ويعود ذلك إلى عدم التّوافق بين العرب السّنة والأكراد الذي تعود جذوره إلى الانتفاضة الكردية في محافظة الحسكة في عام 2004.

استجاب النّظام لهذه المعارضة بنشر قوات الحرس الجمهوري في المنطقة، الأمر الذي أسفر عن وقوع العديد من الضّحايا ونزوح جماعي إلى شمال العراق الكردي. لم يثر هذا العنف تعاطفا سوريا واسعا مع الأكراد ويرجع ذلك على الأرجح إلى نظرة قومية عربية، حيث تظاهر الأسد بأنّه في مواجهة " مؤامرة كردية أجنبية". هذا الأمر أفقد الأكراد ثقتهم بالعرب، لذلك بدل الانضمام إلى الجماعات المتمردة العربية السّنية عام 2011، ركّزوا على هدفهم الخاص وهو العمل على تكوين إقليم كردستان مستقل في الشّمال. هنا أدرك النّظام الفوائد التي يمكن أن يجنيها من هذا السّعي الكردي للاستقلال، خاصة فيما يتعلّق بالمعارضة، هذا ما يفسّر لماذا لم تكن ردّة فعله على المظاهرات الكردية المناهضة للنّظام في مدن القامشلي وعامودا وعفرين بقمع شديد مثل قمعه للمظاهرات في حمص.¹

هذا الأمر دفع النّظام السّوري للاتصال بحزب العمال الكردستاني في تركيا بحيث سمح بشكل غير رسمي بعودته إلى سورية، ولقد عززت هذه الخطوة بشكل غير مباشر الفصائل الكردية. الأمر الذي دفع الأكراد إلى تشكيل ميليشياتهم للسيطرة على أراضيهم ومنع قوات التّمرد العربية من الدّخول إلى أراضيهم. بحلول خريف 2013 شكّلت حكومة في جزيرة " بلدة" كما شكّلت وحدات الدّفاع الشّعبي وأصبحت القوة السّياسية والعسكرية الرّئيسية في كردستان الغربية هدفهم بناء منطقتهم النّموزجية في إقليم كردستان، ولتحقيق ذلك يأمل الأكراد في ألاّ يفوز لا النّظام ولا المعارضة في تحقيق فوز نهائي. الأمر الذي يجعل النّظام ضعيفا بحيث لا يمكن إعادة تأكيد نفسه في الشّمال؛ خاصة مع انسحاب قوات النّظام السّوري من بعض القرى والبلدات شمال شرق سوريا وضمها غربها على الحدود مع تركيا في 2012، وتسليم ادارتها والمؤسسات فيها إلى حزب الاتحاد الديموقراطي وبعض الأحزاب الكردية الأخرى التي سارعت إلى استغلال حالة الفراغ الحاصل في المنطقة. مع العلم أنّ هذا الانسحاب لقوات النّظام جاءت وفق خطة مدروسة تستهدف التّركيز على حلب لقتال الجيش الحر،

¹ - Fabrice Balanche, *sectarianism in Syria's civil war*, Op.cit. Pp13-15.

بالإضافة إلى استخدام الأكراد في وجه تركيا، وإقامة ما يشبه منطقة عازلة بين النظام السوري وتركيا.¹

كما اعتمد النظام على وجودهم على طول الحدود الشمالية لحرمان المتمردين العرب من قواعدهم وخطوط الامداد في تركيا، في غضون ذلك تدعم الولايات المتحدة الأمريكية الأكراد ضد تنظيم الدولة الإسلامية منذ صيف 2014. تمكنوا من الاستيلاء على مدينة الحسكة في عام 2015 هدفهم في ذلك هو دمج أراضيهم الشرقية مع كانتون عفرين.

دفعت هذه المساعي الكردية بتركيا إلى التّدخل في مدينة عفرين شمالي سوريا ابتداء من 2018 في عملية عسكرية تسمى بعملية "غصن الزيتون" في اطار استراتيجية طويلة المدى ستوجه تركيا من خلالها إلى انشاء شريط ديموغرافي يحيط بالشريط الكردي و يشكّل شكل "ساندويتش" على الشريط الكردي الحدودي وهو ما يعطي لتركيا إمكانية جعل الشريط الكردي في فكي كماشة واحدة في الشمال وواحدة في الجنوب وبهذا ستحمي تركيا عمقها داخل الدائرة الشرق أوسطية وترسخ عقيدتها الجيوسياسية في الشرق الأوسط على اعتباره فناء خلفي للمصالح التركية. وسيبدأ المشروع بتقسيم اللاجئين السوريين على شطرين شطر سيبقى في تركيا وسيتم توطينه وتجنسيه وسيعيش على ضفاف الحدود التركية السورية وشرط آخر سيتم إرساله إلى القرى في الدّاخل السوري المتاخمة للحدود التركية لتحديد أيّ فكرة لإنشاء كيان كردي يمتد إلى البحر المتوسط بتواطؤ مع أيّ دولة بدءا من روسيا إلى الغرب مروراً بإيران وستعمم الفكرة على العراق.

¹ - علي حسين باكير، تقرير حول تقييم الحالة الحرجة داخل سوريا والسيناريوهات المحتملة المستقبلية، 2013، ص

المبحث الثاني: الحرب الأهلية في ليبيا.

يتّصف النزاع الدائري في ليبيا بعدد لا يحصى من الجماعات المسلّحة والجماعات الفاعلة، التي تنقسم أيديولوجيا وعرقيا وقبليا. لذلك فإنّ أيّ محاولة لتحليل الأزمة على أنّها نزاع بين القوى الاسلاموية والقومية هو طرح مبسّط، لأنّه يميل إلى صرف الانتباه عن العوامل الأخرى التي تلعب دورها وتشمل هذه العوامل التّوترات الإقليمية بين المحافظات التاريخية للبلاد بالإضافة إلى التّوترات القبلية والعرقية، والتي تعود في بعض الحالات إلى السياسات التمييزية المتبعة في عهد نظام القذافي. بالإضافة إلى النزاعات بين القوى الثورية والجهات الفاعلة في النظام القديم، وعلاوة على ذلك فإنّ الجماعات المسلّحة متجذرة في سياقها المحلي، مما يعني أنّ الأجنداث الأيديولوجية والسياسية تتقاطع مع الهويات المحلية كذلك، مع تزايد التنافس على الموارد في البلاد بحيث ازدادت هذه الولاءات المتضاربة والهويات مع الجماعات المسلّحة التي تسعى للحصول على حصة في مستقبل ليبيا بالتّوازي مع مصالح القوى الدّولية.

المطلب الأول: خلفيات الأزمة الليبية.

1-خلفية عن ليبيا.

تعدّ ليبيا من الدّول التي تقع في شمال إفريقيا، تصل مساحتها إلى 1750000 كلم مربع، وتعتبر ثالث أكبر دولة في إفريقيا بعد الجزائر والسودان (قبل تقسيمها). تصل سواحلها المطّلة على البحر الأبيض المتوسط إلى 1700 كلم لتكون بذلك من أطول السّواحل المطّلة على المتوسط، وتختل الصحراء فيها ما نسبته 95 بالمئة من المساحة الاجمالية.¹

توالت على ليبيا العديد من الحقب والأحداث التاريخية المهمة والتي أثّرت فيها بشكل أو بآخر، وتعدّ الفترة المهمة التي خضعت فيها للاحتلال الإيطالي في عام 1911 من أهم الفترات وأكثرها عمقا في التّاريخ الليبي المعاصر.

تاريخيا يعود تاريخ ميلاد الدّولة الليبية إلى إعلان الأمير محمد إدريس السنوسي من مدينة بنغازي في تاريخ 24 ديسمبر 1951، وأعلن أنّ ليبيا منذ هذا التّاريخ أصبحت دولة مستقلة ذات

¹- Patrich Haimzadeh, *au cœur de la Libye de Kadhafi*, 1ed, Edition Jean Claude Lattes, 2011, p27.

سيادة، وأنه اتخذ لنفسه لقب المملكة الليبية المتحدة، وأنه سيمارس سلطاته وفقا لأحكام الدستور، وتمّ التّوجه بعد ذلك إلى توحيد الأقاليم الثلاثة (برقة، طرابلس، فزان)، وتمّت مبايعته من طرف زعماء العشائر كحاكم على ليبيا. تحقق ذلك بعد نضال الشعب الليبي بعد تحالف السنوسي مع البريطانيين أثناء الحرب العالمية الثانية، بحيث دخل ليبيا بجيشه الذي أسّسه في مصر، خرجت إيطاليا من ليبيا عقب انهزامها في الحرب. أصبحت بذلك ليبيا تحت حكم الإدارة البريطانية والفرنسية إلى غاية الإعلان عن استقلال ولاية برقة في 11 أكتوبر 1949، وانتقلت سلطات الإدارة العسكرية إلى حكومة برقة.¹

تعتبر ليبيا من بين الدّول العربية القليلة ذات البنية الاجتماعية التي لم تتغير، ويبدو أنّها لم تتأثر كثيرا بالسياسات الاستعمارية على النقيض من الدّول العربية الأخرى. ربّما هذا يرجع إلى حدّ كبير إلى النّظام القبلي المتجذّر في ليبيا، ومع ذلك فقد تعرّضت ليبيا لبعض التحوّلات للانتقال إلى دولة حديثة.

يوجد في ليبيا حوالي 140 عشيرة وجماعات عائلية تتعدى الحدود الجغرافية، بحيث أنّ 30 قبيلة فقط من بين هذه القبائل هي التي تحدّد مسار الأحداث في ليبيا في أعلى القائمة من 30 قبيلة نجد قبيلة "الورفالة"، وهي أكبر القبائل الليبية من حيث السّكان والتّوزيع الجغرافي والتي تبلغ حوالي مليون نسمة، وتتميز بسندات قوية عميقة الجذور من الولاء والتّضامن القبليين، وتركز في الغالب في غرب ليبيا. أما في المقام الثاني نجد قبيلة "طاهونة" التابعة لقبيلة "الورفلة" فيما يتعلّق بنفوذها داخل ليبيا، بحيث تتمركز في جنوب غرب طرابلس، والثالثة هي قبيلة "القذّافة" وهي قبيلة العقيد القذافي التي هيمنت على السياسة الليبية في عهد القذافي، تتمركز في منطقة "سبها" في وسط ليبيا وسرت ويتجاوز اعدادها 126 ألف، وكانت هذه القبيلة أكثر القبائل تسليحا في ليبيا، كما نجد قبيلة "المقارحة" التي تشكّل رابع أهم قبيلة في ليبيا وتركّز في المنطقة الغربية. بالإضافة إلى هذه القبائل

¹ - جهاد عودة وآخرون، العنف السياسي والانقسام المجتمعي في ليبيا، ط1، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2015، ص 12.

الأربعة هي قبيلة جماعة "توبو" العرقية التي تتمتع بنفوذ كبير في جميع أنحاء صحراء ليبيا، في حين أنّ قبائل الزنتان هي واحدة من أكثر القبائل ضراوة وأقوى في غرب ليبيا.¹

استمرت المجتمعات المحلية بمعنى القبائل في معظم مناطق البلاد في إنتاج وتنمية نفوذها السياسي والاقتصادي بمعزل عن تدخل الدولة المركزي. كما شهدت ليبيا الغياب العام للمؤسسات السياسية والثقافية عبر تاريخ ليبيا، واستمر هذا النهج في عهد العقيد القذافي، الذي نجح في فرض أفكاره وجدول أعماله السياسي (الكتاب الأخضر، والاشتراكية، والثورة العالمية، والديموقراطية للجماهير...).

يعود تحكّم القبيلة في الحياة السياسية في ليبيا، إلى جدلية البداوة والحضارة والقبيلة في ليبيا عبر تاريخها، فقد شكّلت ليبيا منطقة من الفراغ الثقافي والحضاري بسبب موقعها بين المراكز الحضارية الشرقية (مصر) من جهة وتونس من جهة أخرى، ويرجع ذلك أيضا وإلى حدّ كبير إلى صحرائها الكبيرة التي لم تساعد في إعادة توطين الشعوب والقبائل المهاجرة. كما نشأت هذه الحالة بسبب تكوينها القبلي حيث تعيش قبائلها في حالة من البداوة بدون أي شعور بالوحدة الوطنية أو السلطة المركزية فهي نادرا ما تحكمها سلطة الدولة. حتى في عهد الملكية السنوسية أو الدولة الاتحادية في عهد إدريس السنوسي فقد كان يسيطر عليها نخبة من شيوخ القبائل والأعيان الحضريين ذوي الذهنية الأبوية، هذه الذهنية التي صاغت الدستور، وسيطرت على الدولة، واستغل أفرادها مواقعهم في إدارة الدولة لخدمة مصالحهم وتحقيق الثراء خصوصا بعد اكتشاف النفط في سنة 1959، وابتدأت الملكية في بعض البرامج التحديثية، إلا أنها لم تسمح بقيام معارضة منظمة علنية لدى الليبيين.²

أُكتشف النفط في ليبيا عام 1959، وتغيّرت تبعا لذلك البنية الاقتصادية والاجتماعية، لتصبح رابع أكبر دولة مُصدّرة للنفط في العالم. ولقد انعكست الثروة النفطية على الاقتصاد والمجتمع، حيث

¹ - Tarek Ladjal, **tribe and state in the history of modern Libya: A Khaldunian reading of the development of Libya in the modern era 1711-2011**, online <https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/23311983.2016.1183278>, publié le 17 May 2016, consulté le 1/04/2018 à 12:24.

² - على عبد اللطيف أميدة، دولة ما بعد الاستعمار والتحويلات الاجتماعية في ليبيا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2012، ص 2.

بدأت الحكومة في القيام ببرامج تحديثية في مختلف القطاعات الاستراتيجية في الدولة كالتعليم والصحة والإسكان، وقد أدت السياسات التعليمية الجديدة إلى بروز طبقة وسطى جديدة وحركة طلابية، وبالمقابل من ذلك بقي النظام الملكي السنوسي في حالة جمود سياسي والذي يتحكم فيه شيوخ القبائل، هذا الأمر الذي حال دون تطلّعات الجيل الجديد من الليبيين.

لذلك جاء انقلاب 1969 في ليبيا، والذي عُرف لاحقاً باسم "ثورة الفاتح من سبتمبر"، وهي انقلاب عسكري يوافق تاريخ 1 من سبتمبر 1969، ليقوّض من الحكم الملكي، ويعلن عن ميلاد الجمهورية العربية. هذا الانقلاب الذي تزعمه مجموعة من حركة الضباط الأحرار في الجيش الليبي بقيادة الملازم أول معمر القذافي، وقامت بالزحف على مدينة بنغازي، ليتم الاستيلاء على القصر الملكي أين تنازل ولي العهد عن الحكم، مع العلم أنّ الملك محمد إدريس السنوسي قد كان خارج البلاد في رحلة لتلقي العلاج في تركيا.¹

تولى بعدها القذافي الحكم في ليبيا، حيث دعا إلى الدّخول في السياسة وتحدي السّلطة التّقليدية وأنشأ ما سمي باللّجان الشّعبية، بحيث عارض في بداية عهده الإطار القبلي، إلّا أنّه اتجه فيما بعد إلى تطوير منطق دولة العشيرة والتي ترتبط في الغالب بقبيلة القذافنة، بعد أن أدرك أنّ قبيلته لم تعد قادرة على ممارسة السّيطرة على القبائل الليبية الأخرى دون استخدام عنصر العشيرة، لذلك اتجه إلى التّحالفات القبليّة بين قبيلته وقبائل "مقارحة" و"الورفالة" و"العواجير" تحت مظلة قبيلته الأم "قبيلة القذافنة"، وهناك من يحلّل هذا الأمر حسب المنظور الخلدوني على أنّه دورة ثالثة للعصبية والتي وحدت القبائل الأربعة. بحيث تمّ منها صياغة أجهزة الدولة وفقاً لمفهوم "دولة القبيلة"، وبهذه الطريقة تمكّن القذافي من ترتيب الشؤون القبليّة للدولة مما يضمن استدامة "دولة القبيلة".² كما اتجه إلى تركيز السّلطة بمركزية مفرطة، حيث اعتمد على الأجهزة غير الرّسمية والأمنية على حساب المؤسسات الرّسمية وحكم القانون، فلقد حاول بناء نظرية تعكس مفهومه الخاص للحكم والديموقراطية في كتابه "الكتاب الأخضر". اعتبر نظريته هي "سبيل الخلاص" من "عصور الظلام"، لذلك فهو

¹ - جهاد عودة وآخرون، العنف السياسي والانقسام المجتمعي في ليبيا، مرجع سابق الذكر، ص 19.

² - Tarek Ladjal, *tribe and state in the history of modern Libya: A Khaldunian reading of the development of Libya in the modern era 1711-2011*, Op.cit, p11.

يعتبر أنّ الكتاب الأخضر هو بمثابة الوصفة التي تقدّم الحل النهائي لمشكلة أداة الحكم لتمكين الشّعوب من تخطي عصور الديكتاتورية إلى عصور الديمقراطية الحقيقية. لذلك اتخذ مجموعة من الإجراءات منها حظر الأحزاب السياسية والاتحادات العمالية المستقلة. وانتقل إلى تأسيس "اللجان الشعبية" التي تحل محل الإدارة الحكومية، فتصبح كل المرافق في المجتمع تدار بواسطة هذه اللجان وهذه الأخيرة تكون مسؤولة أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية والتي يراها بديلا للمجالس النيابية.¹

غالبا ما كان النظام الليبي في هذه المرحلة من تاريخ ليبيا يفنقر للمرجعية القانونية المهيكلّة التي تسمح بإنشاء مؤسسات للدولة في المقام الأول، وتتيح تنظيم إطار سياسي وتشريعي واضح المعالم لتسيير أمورها. فالنظام الليبي لا يحتكم لوثيقة دستورية، فهو نظام بُني على مرجعية فكرية صاغها القذافي في الكتاب الأخضر من خلال مجموعة من المقالات التي تطرح بعض الأفكار التي من شأنها أن ترسي قواعد النظام السياسي، وتنظم سريان العملية السياسية بشكل عام. خاصة مع تقويض نشاط الأحزاب السياسية، فلقد عرّف القذافي "الحزب على أنّه الديكتاتورية العصرية، هو أداة الحكم الديكتاتورية الحديثة، إذ إنّ الحزب هو حكم جزء للكل، فالحزب ليس أداة ديمقراطية على الإطلاق، لأنّه يتكون إما من ذوي المصالح الواحدة، أو العقيدة الواحدة، هؤلاء يكونون الحزب لتحقيق مصالحهم أو فرض رؤيتهم، أو بسك سلطان عقيدتهم على المجتمع ككل، وهدفهم السلطة باسم تنفيذ برنامجهم".²

اعتمد القذافي في حكمه لليبيا على هيكل غير رسمي للسلطة، والذي يتمثّل في المستشارين الذين حملوا اسم "رجال الخيمة"؛ ولقد عُرفوا بهذا الاسم لكثرة ترددهم على خيمة العقيد بحيث تضم هذه القائمة غالبا أعضاء عائلة القذافي وقبيلته. بالإضافة إلى الكتائب الأمنية التي تعدّ أحد أهم أركان الهيكل الأمني غير الرسمي للسلطة في ليبيا، ويقود أغلبها أبناؤه وعلى رأسهم خميس معمر القذافي آمر اللواء 82 وهو أقوى كتيبة أمنية.³ بعد حلّ الجيش الليبي، تمّ تكليف المهام العسكرية لأبناء القذافي الثلاثة (معتمصم، وخميس، وحنبل)، والذين قادوا وحدات النخبة والمرتقة (الكتيبة الإسلامية الافريقية) التي تأسست بعد قرار حل الجيش في عام 1975. اتخذ قرار حل الجيش بعد

¹ - معمر القذافي، الكتاب الأخضر، المركز العالمي لأبحاث ودراسات الكتاب الأخضر، طرابلس، ليبيا، 1969، ص 23.

² - نفس المرجع، ص 19.

³ - جهاد عودة وآخرون، العنف السياسي والانقسام المجتمعي في ليبيا، مرجع سابق الذكر، ص 34-35.

محاولة الانقلاب التي قام بها " عمر مهيشي"، الأمر الذي أدى بالقذافي إلى الاعتقاد بأن الجيش يمثل أكبر تهديد لنفوذه، لذا قام بحلّه واستبدله بما أسماه " الشعب المسلّح" كبديل، حيث تمّ تدريب الشعب على استخدام الأسلحة، ولا شك أنّ هذه المبادرة ظلّت تحت سيطرة النظام وسيطرة القذافي، وحراسه الموالين له من الميليشيات وقوات الأمن الخاصة بقيادة أبنائه أو أفراد قبيلته على حساب الجيش الرسمي للبلاد. وبذلك تحوّل الجيش إلى المرتزقة السريين والميليشيات التي سمّيت " زعماء أو قادة الشعب" والذين كانت لهم صلاحية مراقبة الأحياء في المدن وحمايتها، ولقد وصل عددهم إلى حوالي 200 ألف جندي.¹ ولقد اعتمد في نشر ايديولوجيته، على قدرته الاقتصادية العالية المتشكلة من عائدات النفط من جهة، والقمع الشّدِيد ضدّ كافة صور المعارضة ورموزها داخل البلاد من جهة وخارجها من جهة أخرى.

تميّز المجتمع الليبي بتجزئته إلى مجموعات إقليمية وقبلية متنوعة ومتعارضة في بعض الأحيان إلى جانب غياب سلطة مركزية أو وحدة وطنية، الأمر الذي أدى إلى صعوبة السيطرة على هذه القبائل. لذلك انتهج القذافي إلى تشجيع النّفوذ القبلي في العملية السّياسية من خلال مؤسسات اللّجان السّعبية ومن خلال نظام التّرقّيات، ولقد اعتبرها القذافي بمثابة مظلة وطنية لاحتواء جميع القوى في ليبيا، مع التّركيز العملي للقيادة القبلية في كل منطقة. ولزيادة ولاء القبائل للنّظام وقبيلة القذافي اتّخذ عدّة إجراءات لدعم القبائل، بما في ذلك قانون 1990 الذي يمنح كل قبيلة ملكية حصريّة للأراضي التي كانت ملكا لهم في الماضي، ولكنها أصبحت جزءا من الفضاء العقاري الحضري. كما انفتح القذافي على مختلف القبائل عن طريق اختيار زعماء القبائل، الأمر الذي أدى إلى توقيع ما كان يعرف بـ " وثيقة الشّرف"، التي بموجبها تعهدوا بالولاء للنّظام الثّوري، وتوحّدوا ضدّ أيّ عشيرة أو قبيلة تحاول قيادة معارضة مسلّحة ضدّ النّظام، بحيث كان هذا الانفتاح مجرد إجراء شكلي الهدف منه هو ضمان احتكار السّلطة.²

¹- Tarek Ladjal, **tribe and state in the history of modern Libya: A Khaldunian reading of the development of Libya in the modern era 1711-2011**, Op.cit, P 11.

²- Tarek Ladjal, **tribe and state in the history of modern Libya: A Khaldunian reading of the development of Libya in the modern era 1711-2011**, Op.cit, p 11.

كما استغل القذافي الخلافات التي كانت بين موجودة بين القبائل والتي تلاعب بها لمنع ظهور أي منافس، ففي حين كانت القبائل الأخرى مشغولة بالتناحر ازداد نفوذ قبيلة القذافة، وأصبحت السلطة تتركز بشكل متزايد في أيدي أعضائها.

بالمطلق كان النظام السياسي الليبي يعتبر نفسه امتدادا للتوجه المصري الناصري، كما كان يعتبر نفسه خليفًا لجمال عبد الناصر لتأمين الوحدة العربية، الأمر الذي كان له انعكاسات واضحة على التوجهات الداخلية والخارجية للسياسة الليبية خاصة قبل أحداث 11 سبتمبر 2001 والغزو الأمريكي للعراق، التي أدرك القذافي بعدهما ضرورة تكيف سياسته الخارجية اتجاه المنظومة الدولية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

2- الخلفيات الجيوسياسية والجيواقتصادية للأزمة الليبية:

إنّ الاحتجاج الليبي هو نتيجة لسلسلة معقدة ومثيرة للجدل من التطورات، حيث كانت الأحداث السياسية المحلية مصحوبة بقوة ومدفوعة بعوامل خارجية، أين يمكن العثور على مجموعة مزدوجة من المصالح المتشابكة في كل الأبعاد الأورو-متوسطية والعربية، حيث تتصارع إيطاليا وتركيا ضد فرنسا وبريطانيا من جهة، وتتعارض كل من قطر مع الامارات العربية المتحدة والعربية السعودية من جهة أخرى. مما أدى في النهاية إلى انهيار المؤسسات المركزية في ليبيا وخلق عشرات الميليشيات المحلية، الأمر الذي أدى إلى حدوث أزمة تمكنت فيها عوامل إضافية من التأثير في الحرب الأهلية الليبية، مما جعل الوضع غامضاً للغاية وصعباً على الحل السياسي.

فالأحداث في ليبيا، سرعان ما تبين من خلالها أنّ ما كان يحدث كان شيئاً مختلفاً عن تمرد بسيط، وأكثر تعقيداً من مجرد تمرد محلي. فمُنذ البداية أظهرت سلسلة الإجراءات المنسقة، وتوافر كمية كبيرة من الأسلحة والذخيرة، ووجود سلسلة من الأهداف على الأرض يوضح بالتأكيد وجود خطة، وهو أمر بالتأكيد أكبر أو غير متوافق مع أي شغب بسيط. والأمر الآخر الذي يتعلّق بالردود السريعة لحكومات أوروبية معينة فرنسا وبريطانيا على وجه الخصوص التي دعمت على الفور المواقف المناهضة للنظام الليبي. ترافق ذلك مع التغطية الإعلامية العالمية الضخمة في سرد الأزمة الليبية بُنيت بشكل أساسي على فكرة رد فعل حكومي عنيف على محاولة تمرد شعبي سلمي، وكان المصدر

الأساسي هو شبكة الأخبار القطرية، التي بدأت بث صور العنف والدّمار والغضب والموت على أساس منتظم. مما أّقنع الجمهور الأوروبي وحتى العالمي على أنّ القذافي بصدد ممارسة مجزرة إنسانية من أجل ضمان استمرار سلطته وامتيازاته.¹

انضّمت ليبيا إلى منظمة الدّول المصدرة للنفط (أوبك) في عام 1962، بعد عام من بدء ليبيا تصدير النفط، تحتفظ ليبيا بأكبر كمية من احتياطي النفط الخام في إفريقيا، وهي رابع أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في القارة. وهي مساهم هام في الإمداد العالمي للنفط الخام الخفيف (منخفض الكبريت)، معظم صادراتها إلى السّوق الأوروبية. ووفقاً لمجلة النفط والغاز (OGJ)، فقد أثبتت ليبيا أنّ احتياطياتها من النفط الخام تبلغ 48 مليار برميل اعتباراً من يناير 2014، وهي أكبر هبة في إفريقيا، حيث تُمثّل 38% من إجمالي القارة، ما يعني التّاسع على مستوى العالم.

يوجد في ليبيا ستة أحواض رسوبية كبيرة -سرت، ومرزوق، وغدامس، وبرقة، والكفرة، وتعتقد الحكومة أنّ لديها إمكانات كبيرة غير مكتشفة. تقع حوالي 80% من احتياطيات ليبيا القابلة للاسترداد في حوض سرت، الذي يمثّل أيضاً معظم إنتاج البلاد من النفط. لا تزال غالبية ليبيا غير مستكشفة، خاصة المنطقة البحرية منها.²

¹-Nicola Pedde, **The Libyan conflict and its controversial roots**, published online: European View, volume 16, 4 July 2017, <https://link.springer.com/content/pdf/10.1007%2Fs12290-017-0447-5.pdf>, consulté le 10/04/2018 à 21:19, p 95.

²- US Energy Information Administration, country Analysis Brief: Libya, online http://www.ieee.es/Galerias/fichero/OtrasPublicaciones/Internacional/2014/EIA_CountryAnalysisBrief_Libya_25nov2014.pdf, November 25, 2015, consulté le 09/04/2018 à 16:04, p2.

الخريطة 8: خريطة تظهر حقول وانايبب نقل الغاز والنفط



المصدر: تقرير حول ليبيا والفيدرالية سياقات الماضي وتأمّلات المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، افريل، 2012، ص2.

إنّ اعتماد المقاربة الجيوسياسية في تحليل الأزمة الليبية تظهر بعدا آخر للقراءة، أين تلعب الموارد (الغاز والنفط) دورا بالغ الأهمية في نشوب النزاعات والحروب في العالم حول التقسيم والتوزيع والسيطرة. وفي التقرير الذي أعدّه الصحفي الفرنسي "باتريك شارل ميسانس" تحت عنوان "الغاز والنّفط: الحروب السّرية" والذي تمّ عرضه على (canal plus) جمع معلومات دقيقة وأجرى مقابلات مع شخصيات عملت في الظلّ وتحدّثت للمرة الأولى أمام الكاميرا عن التجربة الليبية وأسرارها، شريط "ميسانس" تضمن أيضاً مقارنة للحرب على العراق العام 2003 والحرب على ليبيا العام 2011 وأوجه التشابه بينهما، كما خصّص جزءاً منه للكشف عن عملية التحضير لانقلاب رئاسي في غينيا الاfrيقية، أيضاً برعاية دول أجنبية لمصالح نفطية، هكذا روى "ميسانس" في تحقيقه كيف نشأت فكرة إسقاط النظام الليبي السابق بين فرنسا في عهد ساركوزي" وقطر في عهد "حمد" منذ عام 2009.

كانت البداية تتزامن مع زيارة العقيد معمر القذافي إلى فرنسا في عهدة الرئيس نيكولاس ساركوزي، حيث تصادفت هذه الزيارة مع اكتشافات الشركة الفرنسية "Total" لحقل غازي كبير أطلق عليه اسم NC-7، والذي بشأنه تمديد الغاز إلى أوروبا لمدة 30 سنة. لذلك بدأت المفاوضات بين ليبيا وفرنسا التي قادها رجل الأعمال الفرنسي من أصول لبنانية "زياد تقي الدين". انتهت المفاوضات

ببيع المجموعة الليبية للنفط كامل الحقوق الخاصة بحقل NC-7 للشركة الفرنسية "Total" بقيمة 140 مليون يورو، بين نهاية 2008 وبداية 2009. ولقد اشترط الليبيون عدم دخول طرف ثالث في الصفقة.¹

وحسب ما أعلنه "زياد تقي الدين" في مقابلة تلفزيونية عرضت على القناة الفرنسية (France2) أن قطر علمت بالاتفاق الليبي الفرنسي لذلك أرادت ضمان حصة من الغاز الليبي، فقامت بشراء حصة من NC-7، الأمر الذي استفز الحكومة الليبية التي طالبت بإبعاد قطر أو وقف الاتفاق الثنائي. وعندما تأكدت قطر في استحالة التفاوض مع الطرف الليبي، فكرت في إسقاط نظام القذافي وبضيف "زياد تقي الدين" أن قطر قامت بشراء الرئيس نيكولاس ساركوزي الذي وافق على خطة إسقاط نظام القذافي، بعدما تجمدت المفاوضات بين ليبيا وفرنسا لتعود إلى الصفر في 2010.

تزامنت هذه التطورات حسب ما أورده الصحفي الإيطالي (فرانكو بشيش) في جريدة (ليبيرو Libero) مع انتقال الذراع اليمنى للقذافي "نوري المسماري" إلى فرنسا بشكل مفاجئ، وتم الإعلان من طرف فرنسا أنه يتلقى العلاج في فرنسا، لكن سرعان ما أعطته الحماية الكاملة بعد صدور مذكرة قضائية لملاحقة "نوري المسماري". يقول في هذا الصدد المدير الفرنسي لمكافحة التجسس (Alain Joliet)، بأن الاستخبارات حصلت على معلومات قيمة من المسماري وهي حسب ما قاله هي معلومات مفيدة لأي عمليات مقررّة في المستقبل.²

وكخطوة ثانية أعلنت القوات «القوات الجوية الفرنسية» على موقعها الإلكتروني الرسمي، عن إطلاق عملية عسكرية مشتركة مع القوات البريطانية اسمها رياح الجنوب 2011 حيث القوات الفرنسية تعرّف عن تلك العملية بالإشارة إلى أنها "تقضي بالتمرن على قصف بلد خيالي يحكمه ديكتاتور ويريد توريث ابنه السلطنة". أما تاريخ تنفيذ عملية «رياح الجنوب»، وهنا المفاجأة الأكبر، فهو بين 21 و25 مارس 2011 أي الفترة التي قُصفت فيها ليبيا فعليا بعد ثلاثة أشهر.

¹- "باتريك شارل ميسانس" تحت عنوان "الغاز والنفط: الحروب السرية"، في برنامج "تحقيقات خاصة"، قناة canal plus، 2012، متوفرة على قناة اليوتيوب.

²- أحمد عظيمي، ما وراء الأكمة الليبية، جريدة صوت الأحرار، 24 أبريل 2011، نشرت في المدونة الخاصة <http://adimiahmed.over-blog.com/tag/>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/04/09 الساعة 19:52.

يُظهر هذا التقرير كيف تمّ التحضير للتدخل العسكري قبل أشهر من الحصول على قرار أممي يجيزه؟ هنا يكشف "ميسانس" عن أن مجموعة من عملاء الاستخبارات الفرنسيين والقطريين توجهوا إلى ليبيا لمساعدة الثوار منذ اليوم الأول من تحركهم، يقول أحد عملاء الاستخبارات الفرنسية "سايمون مان": "ذهبْتُ إلى ليبيا في فيفري 2011 وقمنا بتنفيذ بعض العمليات لتحضير الأرضية للحرب، ففجّرنا مثلاً آليات عسكرية ودمّرنا الكثير بكافة الوسائل المتاحة"، ويضيف: "كنا نعلم أنّ لا أحد سيحاسبنا، فكل المسؤولين الكبار كانوا يعلمون بما نقوم به". وهنا يُؤكّد "ميسانس" أنّ تلك الأعمال التي ارتكبت في ليبيا على يد عناصر الاستخبارات "هي غير قانونية". ويقول "تقي زياد الدين" أنّ الثّاتو قام بقتل 80 ألف مدني لم يتم الإعلان عنهم إلى اليوم.¹

وبعد «تحضير الأرضية» جاء دور «التّهويل» واستخدام ذريعة «حقوق الانسان»، وهنا استعان ساركوزي بالكاتب الفرنسي "برنار هنري ليفي"، الذي نقل إلى الاعلام العالمي أجواء «بنغازي المرعبة، حيث السّكان مهّدّون بأن يقصّوا بالأسلحة الكيميائية». وتلك أيضاً ليست سوى «إشاعة». استخدمت كشرارة لإطلاق العملية العسكرية، يقول "ميسانس". وبعدما اعترفت فرنسا بالمجلس الانتقالي الليبي، خرج ساركوزي ليعلن للعالم بدء العملية العسكرية ضدّ ليبيا "باسم حقوق الانسان، وحقّ الشّعب الليبي بتقرير مصيره". وبعد انطلاق الحرب ب 15 يوم، عقد المجلس الانتقالي الليبي اتفاقاً سرياً مع السّلطات الفرنسية تمنح بموجبه 35 بالمئة من النّفط الليبي؛ ما من شأنه تحويل فرنسا إلى المنتج الأوروبي الأوّل للنّفط، بالإضافة إلى رفع انتاج شركة (Total) بعد أن كان قد انخفض في السّنوات السّابقة. وفي نفس الوقت قامت قطر بشراء أسهم في شركة (Total) تصل إلى 3 بالمئة.²

المطلب الثاني: ديناميكية الازمة الليبية

اختلفت الأحداث في ليبيا عن تلك التي عرفتھا تونس ومصر في إطار ما تمّ تسميته ب "الربيع العربي؟"، بحيث كانت التّطورات على السّاحة الليبية أعقد وأعنف، أين احتكم الوضع في ليبيا بعد

¹ - مقابلة تلفزيونية مع زياد تقي الدين، في قناة "فرانس 2"، في 2013، متوفرة على اليوتيوب.

² - "باتريك شارل ميسانس" تحت عنوان "الغاز والنّفط: الحروب السّرية" مرجع سابق.

أقل من أسبوع، ثم توالى الاستقالات والانشقاقات عن النظام، واستطاع المسلّحون فرض سيطرتهم على رقعة جغرافية شاسعة في فترة وجيزة. وعلى عكس مصر وتونس تمّ الإعلان عن ظهور كيان سياسي بديل للنظام السياسي القائم، حيث أعلن المتمرّدون في 27 فيفري عن تشكيل المجلس الوطني الانتقالي في بنغازي.

بدأت الاحتجاجات في ليبيا انطلاقاً من مدينة بنغازي في 15 فيفري 2011، الأمر الذي أثار حملة قمع من طرف قوات النظام، وبحلول 20 فيفري، سيطر المتظاهرون على المدينة الثانية في ليبيا، بنغازي. تطوّرت الأمور ليصدر مجلس الأمن في 26 فيفري القرار 1970، وهو القرار الذي نال على اجماع كل دول الأعضاء في مجلس الأمن. هذا القرار الذي طالب بالإنهاء الفوري للعنف وفرض العقوبات على القذافي والمستشارين المقربين منه، كما أحال ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، داعياً إلى إجراء تحقيق في جرائم الحرب.¹

لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دوراً في الأحداث التي عرفت ليبيا، أين تزامنت التظاهرات مع نداءات على شبكة الانترنت للتظاهر ضدّ النظام الحاكم على مدونة الكاتب الليبي المعارض "جمال الحاجي"، وأيضاً على صفحة انتفاضة 17 فيفري لنجعله يوماً للغضب في ليبيا، أين طالبت هذه الصفحة بأربعة مطالب تتمثّل في: إسقاط النظام القائم، الحرية والكرامة، إنشاء دولة الدستور والقانون، ومحاسبة المجرمين.

تطورت الأمور إلى المواجهة المسلّحة التي حققت نجاحاً بالنسبة للمعارضة بعد السيطرة الجغرافية مع انشقاق كتائب الجيش الليبي في الجبل الأخضر بالإضافة إلى إعلان كبرى القبائل في المنطقة الشرقية، كقبيلة ترهونة وقبيلة الورفلة تأييدها للمعارضة المسلّحة.² تطورت الأحداث بحيث دعت جامعة الدول العربية مجلس الأمن الدولي إلى فرض منطقة حظر جوي في اجتماع 12 مارس بالقاهرة. لذلك أصدر مجلس الأمن الدولي القرار 1973 بأغلبية عشرة أصوات وامتناع خمسة

¹-Emily O'Brien and Andrew Sinclair, **the Libyan War, A Diplomatic History**, center on international cooperation, August 2011, online http://cic.es.its.nyu.edu/sites/default/files/libya_diplomatic_history.pdf, consulté le 11/04/2018 19:0, p5.

²-- جهاد عودة وآخرون، **العنف السياسي والانقسام المجتمعي في ليبيا**، مرجع سابق الذكر، ص14-24.

أعضاء عن التصويت، الصين والهند، والبرازيل وألمانيا وروسيا في 17 مارس. وبموجب هذا القرار يوافق مجلس الأمن على استخدام القوة فيما يسمى بمسؤولية الحماية.

بدأت القوات الأمريكية والأوروبية غارات جوية ضدّ قوات القذافي في 19 مارس 2011، وفي 22 مارس طالبت كل من روسيا والصين والهند وقف إطلاق النّار بسبب تعريض المدنيين للخطر. لذلك توصّل النّاتو إلى اتفاق تتولى فيه الولايات المتحدة الأمريكية للحملة العسكرية في 24 مارس.¹ جاء التّدخل الأمريكي الأوروبي في ليبيا ليعكس إلى حدّ بعيد المصالح الاقتصادية لهذه الدّول، ويبقى النفط على رأس الأولويات كما سبق وأن أشرنا إليه، لذلك تسعى هذه الدّول إلى تأمين مصالحها النفطية. ومن جانب آخر تسعى هذه الدّول للمحافظة على مكتسباتها الاقتصادية في ليبيا، إذ تملك الكثير من هذه الدّول استثمارات ضخمة تديرها شركات تعمل خاصة في مجال النفط والتّقيب، لذلك حاولت هذه الدّول المحافظة على مصالحها الاقتصادية في ليبيا لضمان استمرارية العمل في مرحلة ما بعد القذافي وتثبيت النّظام الجديد في ليبيا. بحيث أنّ أي انقطاع في امدادات النفط يعدّ تحدياً مباشراً لمصالح دول الحلف الأطلسي.

اتخذ الحلفاء قراراً مبدئياً بإنهاء عمليات النّاتو في ليبيا في 31 أكتوبر 2011، بعد مقتل القذافي بتاريخ أكتوبر 2011. وتمّ بذلك الإعلان من طرف المجلس الوطني الانتقالي تحرير ليبيا من نظام معمر القذافي. وأصدر بذلك مجلس الأمن الدّولي قرار 1973 إذ من خلاله تمّ تعديل الأحكام المتعلقة بحظر الأسلحة المفروض على ليبيا، وإنهاء تجميد الأصول فيما يتعلّق بالمؤسسة الوطنية للنفط الليبية وشركة الزويتينية للنفط، وتعديل تجميد الأصول المفروض على المصرف المركزي الليبي، والمصرف العربي الليبي الخارجي والمؤسسة الليبية للاستثمار.²

قام المجلس الوطني الانتقالي الذي تأسّس في أعقاب الحراك الليبي بتقديم وعود من أجل تحقيق مجموعة من المطالب، منها التأسيس لنظام قضائي فعّال، وعملية مصالحة لأتباع النّظام القديم، ونزع سلاح الميليشيات، وبناء قوات أمن وطنية فاعلة، وإعادة بناء المناطق المدمرة، وتقديم الخدمات

¹- Emily O'Brien and Andrew Sinclair, *the Libyan War, A Diplomatic History*, Op.cit. p 6.

²- Simon Admes, *Military intervention and regime changes in Libya*, Virginia journal of international law, volume52, November02, 2012, p396.

الأساسية مثل الرعاية الصحية. وعلى الرغم من أنّ المجلس الوطني الانتقالي كان يحظى بالشرعية داخل ليبيا وخارجها، إلاّ أنّه اتسم بالضعف وعدم القدرة على حكم البلاد، ويرجع السبب في ذلك إلى أنّه ورث دولة فقيرة إلى مؤسسات وطنية وظيفية. كما يعتبر الركود الاقتصادي الذي عرفته البلاد من أهم العوامل التي أفشلت خطط المجلس الوطني الانتقالي. تمرّ ليبيا بمرحلة من عدم اليقين السياسي والمؤسسي مع تداعيات على عدد من المستويات، إنّ عدم اليقين هذا يحول دون إنشاء إطار أمني في البلاد، مما سمح للمليشيات بالحكم دون منازع.

سبب هذا الأمر الإحباط لليبين، لذلك جرت انتخابات في السّابع من يوليو 2012 والتي كانت تُعتبر أول انتخابات شهدتها ليبيا منذ 60 عاما. بعد هذه الانتخابات والتي شارك فيها حوالي 2.7 مليون ناخب، حلّ المؤتمر الوطني العام محل المجلس الوطني الانتقالي. ولقد أسفرت هذه الانتخابات عن هيمنة تحالف الإسلاميين والجماعة الليبية المقاومة السابقة وقوى جهادية انخرطت في العمل السياسي وتحالفات قبلية ومليشيات، على مؤسسات الدولة الانتقالية، ونجحت في تقليص المساحة السياسية التي حازها تحالف القوى الوطنية ذو التّوجه الليبرالي، ولم يمض وقت طويل بعد تشكيل الحكومة الليبرالية الأولى حتى بدأت شخصيات في السّاحة السياسية تدفع باتجاه ادخال قانون من شأنه استبعاد كل من تورطوا مع النّظام السّابق وحرمانهم تولّي مناصب في الحكومة وفي النّطاق الأوسع للإدارة. بناء على ذلك جاء "قانون العزل السياسي" الذي تمّ اقراره في ديسمبر 2012، تحت ضغط المليشيات المسلّحة التي قامت بمحاصرة وزارتي العدل والخارجية، والهادف إلى حرمان أعضاء النّظام السّابق المشاركة في الحياة السياسية.¹

برزت في هذه الفترة معضلة تشكيل الحكومة الانتقالية، ليجسّد الخلاف بين التّيارات السياسية المختلفة في ليبيا، ليوضّح حجم الصّراع الدّائر بين التّيار الإسلامي والتّيار الليبرالي والسّلطة الانتقالية. تزامن هذا الأمر مع اقتحام للبعثة الأمريكية الخاصة في بنغازي، وقتل السفير الأمريكي (Christopher Stevens)، وثلاثة أمريكيين آخرين. في أعقاب الهجوم سحبّت الولايات المتحدة

¹ - محمد عبد الحفيظ الشيخ، ليبيا بين جماعات العنف والديموقراطية المتعثرة، على الموقع الالكتروني http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_432_mhmd_3bed_alhafeez.pdf تمّ الاطلاع عليه بتاريخ

الأمريكية وبريطانيا بعض من الموظفين الدبلوماسيين من ليبيا وسط مخاوف أمنية بسبب الاضطرابات السياسية. تفاقم الإحباط ضدّ المؤتمر الوطني العام بسبب رفضه التّحّي بعد انتهاء صلاحية تفويضه، لذلك احتج الآلاف من الليبيين في طرابلس وبنغازي مطالبين الحكومة بالتّحّي.¹ إلّا أنّ المؤتمر مدّد ولايته من أجل تأسيس الهيئة التأسيسية للدستور وهي الهيئة المنوط بها من أجل وضع دستور جديد للبلاد، لذلك جرت الانتخابات في 20 فبراير 2014، وأصبحت بذلك الهيئة تتكون من 60 عضواً، يمثلون أقاليم الدّولة الثلاثة (فزان، برقة، طرابلس)، وتمّ تخصيص مقعدين لكل أقلية (التبو، الامازيغ، الطوارق)، هذا الأمر لم يرضي الأمازيغ والذين خرجوا في احتجاجات.²

بادر اللّواء خليفة حفتر القائد العام السابق للقوات البرية الليبية، والذي كان قد تحصّل على دعم من القبائل ورجال الأعمال المحليين وجمع جنوداً سابقين من الجيش الليبي لتعزيز قواته المسلّحة، بحملة عسكرية سماها "عملية الكرامة" بتاريخ ماي 2014 قاتلت القوات الموالية لحفتر ضدّ الجماعات المسلّحة في مدينة بنغازي، حيث استولت على هذه المدينة الاستراتيجية. وبذلك أعلن حفتر في شريط مصوّر وزّع على وكالات الأنباء تجميد عمل المؤتمر الوطني العام والحكومة، إضافة إلى الإعلان الدّستوري المؤقت وتشكيل هيئة رئاسية تتولى حكم البلاد حتى موعد اجراء انتخابات جديدة. بدا هذا الأمر على أنّه محاولة للسّير على خطى الانقلاب العسكري الذي حصل في مصر في 2013 التي قام بها عبد الفتّاح السيسي.³

وتبع ذلك هجوم القوات " الزّنتان " على المؤتمر الوطني العام في محاولة لاعتقال ممثليه وحلّه بالقوة، في المقابل هاجمت قوات "فجر ليبيا" كتيبتي " القعقاع والصواعق " المتمركزتين في مطار طرابلس الدّولي ونجحت في انتزاع منهما لتبدأ مرحلة التّغييرات الكبيرة في ليبيا. أدّى هذا الأمر إلى بروز حكومتين متعارضتين، فبعد انتخاب مجلس النّواب في يوليو 2014 أبدى هذا المجلس الذي يعقد

¹- Zineb Abdessadok , Libya Today: From Arab Spring to failed state, 30 May 2017, online <https://www.aljazeera.com/indepth/features/2017/04/happening-libya-today-170418083223563.html>, consulté le 12/04/2018 à 23:38.

²- جهاد عودة وآخرون، العنف السياسي والانقسام المجتمعي في ليبيا، مرجع سابق الذكر، ص 69.

³- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ليبيا تحديات بناء الدولة في الذكرى الثالثة للثورة، فيفري 2014، على الموقع الإلكتروني https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_80DF6F81.pdf

تمّ الاطّلاع عليه بتاريخ 2018/04/13 على الساعة 20:27.

جلساته في مدينة طبرق الشرقية دعماً لعملية حفتر بلغ حدّ اعتبار قواته " جيشاً نظامياً" ثمّ ضم المجلس " عملية الكرامة"، وقرّر إعادة حفتر إلى الخدمة العسكرية وتمّ تعيينه من طرف مجلس النواب كرئيس أركان الجيش الليبي. أفرزت عملية فجر ليبيا المضادة لعملية الكرامة وجود حكومتين وبرلمانيين في كل من طرابلس وطبرق لكل منهما قواتها العسكرية.

الجدول 5: جدول يظهر أسماء الكتائب التابعة لكلّ من حكومة طرابلس وحكومة طبرق في ليبيا

كتائب حكومة طرابلس	كتائب حكومة طبرق
-فجر ليبيا	-قوات رئاسة أركان الجيش
-درع الغربية	-قوات حرس المنشآت النفطية
-تنظيم أنصار الشريعة	-كتائب الزنتان
-درع الوسطى	-درع الغربية
-ثوار مصراته	-كتائب ورشفانة
-كتائب الدروع	-صحوات المناطق
-مجلس شورى ثوار بنغازي	-كتيبة حسن الجويقي
-مجتهدي درنة وضواحيها	-كتيبة 319 التابعة للجيش
-تنظيم شباب شورى الإسلام	-كتيبة 204 دبابات
-كتيبة الفاروق	-كتيبة 21 صاعقة
-كتيبة راف الله السحاني	-قوات الصاعقة
	-كتيبة محمد المقريف

المصدر: محمد عبد الحفيظ الشيخ، ليبيا بين جماعات العنف والديموقراطية المتعثرة، مرجع سابق، ص 126.

يظهر أنّ العديد من الفواعل يتدافعون على السّلطة في ليبيا، بحيث يمثّل معظم الفواعل أو اللاّعبين المحليين مصالحهم على اعتبار المرجعيات التي تقوم على ليبيا والتي تتمثّل في القبيلة والمدينة والاقليم. بحيث تتوزع القوى المتنافسة في ليبيا بين تنظيمات سياسية ومجموعات مسلّحة عديدة في توجهاتها الأيديولوجية والفكرية، وحتى قدراتها العسكرية، بحيث يميل الثقل لصالح الكتائب والميليشيات على اعتبار أنّها تملك القوة العسكرية والسياسية في البلاد، تتضوي تحت هذه الميليشيات

العديد من الجماعات الجهادية المسلّحة والتي ترفض بشكل أو بآخر المنظور الوطني للدولة الليبية، والتي أدّت عملياً إلى إعاقة عملية بناء الدولة.

-إشكاليات بناء الدولة الليبية:

1-الطرح الفيدرالي.

تعدّ مرحلة ما بعد سقوط نظام القذافي مرحلة جديدة، وهي من أصعب مراحل نضال الشعب الليبي من أجل السلطة السياسية. إنّ محاولة بناء دولة حديثة تمثل سلسلة صعبة من العقبات والتوترات. حيث تواجه الحكومة المؤقتة مهمة صعبة متمثلة في تجريد الميليشيات من السلاح وإعادة دمجها وتعزيز المصالحة الوطنية وصياغة دستور جديد وشامل، واستعادة الأمن وإصلاح الأضرار الناجمة عن العمليات القتالية الداخلية والضربات الجوية الأجنبية، وضمان التنمية الاقتصادية لتلبية تطلعات الشعب الليبي.

من المنظور السياسي، ليبيا ليست دولة متجانسة عرقياً أو أيديولوجياً. حتى أنّ الانقسامات القبلية لاتزال تعقّد البلاد انطلاقاً من التنافس التاريخي والولاءات المقسّمة بين الشرق والغرب. إنّ القبيلة هي حقيقة مجتمعية في ليبيا، وبالتالي من غير المنطق التأمّل في أنّ يتوقف تأثيرها الحاسم في المشهد السياسي الليبي لما بعد القذافي. في الواقع كانت القبيلة عاملاً في بقاء هذا النظام فلولاً بعض القبائل أبقي القتال يستمر لعدّة أشهر. علاوة على ذلك لا تزال بقايا نظام القذافي قادرة على تهديد وزعزعة الاستقرار خلال الفترة الانتقالية، بالإضافة إلى التناقضات بين القوى السياسية المحلية، وكذلك تدخل الأطراف الخارجية، كل هذه المتغيّرات تُشير إلى أنّ حقيقة ما بعد القذافي ستكون معقّدة ومتوترة في المستقبل.

لم يكن ظهور نزعات لتفكيك ليبيا بعد الثورة الـ 17 فيفري مجرد ردّ فعل مباشر على التهميش والقمع للأقاليم الثلاثة الرئيسية المشكلة للدولة (طرابلس، برقة، فزان)، إبان حكم القذافي، وإنّما عكس معضلة دولة تميل بنيتها الجغرافية، والاقتصادية، والاجتماعية منذ الاستقلال إلى التفكك، ولا مركزية السلطة أكثر من الوحدة، ولم تسع الأنظمة المتعاقبة في مرحلة ما بعد الاستعمار إلى تجذير محفزات الوحدة، لاسيّما مع وجود مشتركات لغوية ودينية وثقافية بين الليبيين، بقدر ما عمّقت مفاعيل التّباعد

السياسي، والاجتماعي، والتنموي بين الأقاليم، عبر سياسات استثنائية دفعت الأقاليم إلى النظر إلى الدولة على أنها أداة قهر وإفقار.¹

الاعتراض على شكل النموذج المركزي للدولة في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي، ظهر بشكل واضح في تنامي الاتجاه نحو الانفصال المناطقي في برقة وفزان، ولقد تمّ الإعلان على أنّ برقة إقليما فيدراليا في مارس 2012، ومن بعده فزان في سبتمبر 2013. تستند دعوات شرق ليبيا إلى الفيدرالية إلى مخاوف من التهميش وهيمنة المشهد السياسي من قبل مجموعة سياسية أو إقليمية واحدة، هذه المخاوف متجذرة بشكل خاص في التوزيع غير المتكافئ للسكان لصالح المقاطعات الغربية (طرابلس) بالإضافة إلى إهمال نظام القذافي خلال الأربعين سنة من حكمه.

تاريخيا، جربت ليبيا نظاما فيدراليا في عام 1951، عندما تمّ تأسيس الملكية ككيان فيدرالي يضمّ ثلاثة مناطق في برقة وفزان وطرابلس. تطوّر هذا المسعى عندما قامت بريطانيا بتعيين إدريس السنوسي أميرا على برقة، وفي نفس الوقت ناضلت طرابلس من أجل جمهورية موحدة. في البداية كان النظام الفيدرالي خطوة ذكية في ذلك الوقت، بحيث يسمح للبلد أن يكون متحدا بينما تتمتع الكيانات المحلية والإقليمية ببعض الاستقلالية، ومع ذلك وبحلول عام 1959، ثبت أنّ هذا النظام مرهق بيروقراطيا، ومكلف اقتصاديا ومعقد سياسيا. لذلك وبعد أربع سنوات عندما حصلت ليبيا على عوائد كافية من مبيعات النفط للتحرّر من المساعدات الخارجية، تخلّت عن السلطات الفيدرالية وشدّدت الرقابة المركزية إلى أقصى الحدود. وقام النظام المركزي بتركيز كل القرارات السياسية والإدارية والمالية في طرابلس، باستثناء أنّ النظام كان يخدم مقاربة الانقسام لتعزيز سلطته.²

تعدّ المطالبة بالنظام الفيدرالي في ليبيا إحدى القضايا الحساسة في المرحلة الانتقالية، وانطلاقا من مفهوم "الجيوديموغرافي" فإنّ لإقليم برقة ملامح جغرافية تفصله عن طرابلس بوجود صحراء سرت من ناحية بالإضافة إلى التحالفات القبلية. لذلك أعلنت القوى الموالية لنظام "الملك السنوسي" عن

¹ -خالد حنفي علي، دولة منزوعة السيطرة: محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعد الثورة، على الموقع <https://platform.almanhal.com/Files/2/58442> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/04/14 الساعة 20:49.

² - Karim Mezran and Mohamed Eljarh, **the case for a new federalism in Libya**, Atlantic council, Rafik Hariri Center for the Middle East, December 2014, (online) https://www.files.ethz.ch/isn/186843/IssueBriefFederalismInLibya_Hariri_5.pdf, consulté le 15/04/2018 à 15:553, p2.

إنشاء مجلس انتقالي لبرقة لإدارة شؤونها في 6 مارس 2012 في مدينة بنغازي مع تطبيق الفيدرالية ودستور العام 1951، وترأسه أحمد الزبير السنوسي ابن أخ الملك السنوسي، بحيث أعلن في 2 يونيو 2013 عن تأسيس إقليم برقة كإقليم فيدرالي داخل الدولة الليبية. كما سبق وأن أعلن في 14 نوفمبر تشكيل حكومة لإقليم برقة في مدينة أجدابيا، وقد تمّ اختيار "إبراهيم الجضران" قائد حرس المنشآت النفطية لإقليم برقة، وتمّ تعيين "عبد ربه عبد الحميد البرعصي"، الضابط السابق في سلاح الجو الليبي رئيساً للمكتب التنفيذي للإقليم.¹ الذي يتكوّن من 24 حقيبة، وتمّ تقسيم الإقليم إلى أربع محافظات هي طبرق، بنغازي، الجبل الأخضر، وأجدابيا. وفي تطور آخر، تمت السيطرة على منشآت تنتج حوالي 60 بالمئة من الثروة النفطية في ليبيا، وأعلن بشكل منفرد عن إنشاء المؤسسة الليبية للنفط والغاز، تتولى بيع النفط المستخرج من المنطقة الشرقية.²*

أدى هذا الأمر إلى صدور قرار من مجلس الأمن بحظر بيع وشراء النفط بطريقة الغير قانونية، وبعد بضعة أسابيع أعلنت الحكومة المركزية عن اتفاق مع الفيدراليين المسلّحين لإنهاء الحصار النفطي، وشجع فشل الخيار المسلّح الحركة على تغيير التكتيكات نحو المشاركة الرسمية في الانتخابات البرلمانية التي جرت في 5 يونيو 2014، أين حقق فيها الفيدراليون مكاسب بفوزها بما يقارب نصف المقاعد الستين المخصصة، في هذه المرحلة الجديدة، يسعى الفيدراليون داخل مجلس النواب تصحيح سمعتهم كحركة انفصالية أو شبه انفصالية، وتقديم صورة عنهم تكون أكثر وطنية.³

2- هيمنة الميليشيات

شهدت ليبيا في مرحلة ما بعد إسقاط نظام القذافي، تغيير في خريطة القوى والنّفوذ في التّفاعلات الداخليّة، إذ أنّ هذا البلد انتقل من نظام مركزي مفرط لمدة تتجاوز أربعين عاماً، إلى نظام يتسم

¹- جهاد عودة وآخرون، العنف السياسي والانقسام المجتمعي في ليبيا، مرجع سابق الذكر، ص 88-89.

²- عمر إبراهيم العفاس، ليبيا: إعلان الفيدرالية في برقة...الخلفيات والتداعيات، 2 ديسمبر 2013 على الموقع <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/12/201312211829924949.html> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/04/15 على الساعة 17:37.

* تصاعدت الأوضاع مع أزمة ناقلة النفط "مورنينغ جلوري" التي حملت شحنات من النفط من ميناء سدرّة النفطي، ونجحت في الخروج للمياه الدولية قبل أن تحتجزها البحرية الأمريكية وتعيدها للسلطات الليبية في 23 مارس 2014.

³- Karim Mezran and Mohamed Eljarh, the case for a new federalism in Libya, Op.cit, p4.

بتفكك السلطة وانتشارها على مجمل الأراضي الليبية، لاسيما مع بروز ظاهرة الميليشيات المسلحة والجماعات الجهادية في الوقت الذي لم تستطع فيه السلطة الانتقالية بناء مؤسسات الدولة الأمنية.

تتامي دور الميليشيات المسلحة، وتكمن المعضلة في ادعاء كل الميليشيات تقريبا إلى امتلاك الشرعية، من خلال انتمائها إلى الأجهزة المتنافسة للحكومة الضعيفة والمنقسمة على نفسها. إذ هناك ما يقرب من 125 ألف شخص يحملون السلاح، كما يوجد أكثر من مائة ميليشيا مسلحة على أساس مناطقي، وتمارس مهام الأمن الداخلي، بيد أنه يمكن الإشارة إلى وجود ميليشيات مؤثرة في تفاعلات المشهد السياسي.¹

النقوذ المتنامي للميليشيات يشكّل تحديا كبيرا للوضع الأمني، بحيث عملت الحكومة على احتوائها، وتركزت البرامج الموضوعة على نزع سلاح الميليشيات وتسريحها وإعادة تأهيلها، عرفت هذه البرامج باسم "نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج"، التي تركّزت بشكل أساسي على دمج هذه الوحدات القتالية في مؤسسات الدولة، إلا أنه عمليا لم تنجح في نزع سلاح الميليشيات ودمجه في الجيش الليبي الجديد، خاصة أن هذه الميليشيات تخشى إقصاءها من معادلة الثروة والسلطة في حالة تسليم أسلحتها. وما زاد من التعقيد هو ظاهرة "الجيش المناطقي" التي تخضع لولاء قادتها لا ليبيا الدولة، ما يعني أن لكل الأحزاب أو القوى السياسية قاعدتها العسكرية الخاصة بها.

3- تفكك السلطة السياسية:

لقد كرّست المرحلة الانتقالية انتشار القوة لا مركزيا بين القوى السياسية والميليشاوية مما خلق وضعاً يمكن تسميته "توازن الضعف"، ترجم في تعديل القوانين واصدارها تحت الضغوط. لذلك تمّ التّوجه إلى محاولة تأسيس حكومة موحّدة من خلال توقيع اتفاقية سلام برعاية الأمم المتحدة، وهي اتفاقية "الصخيرات" في ديسمبر 2015، حيث وضعت الاتفاقية خطة من 6 نقاط لإنهاء النزاع، واقترحت فترة انتقالية. يمكن خلالها تقرير مسائل مهمة مثل نزع السلاح، والسيطرة على مطارات البلد، وكتابة دستور. إلا أن هذا الاتفاق واجه العديد من التّحديات بحيث رفضته بعض القوى في

¹ - خالد حنفي علي، دولة منزوعة السيطرة: محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعد الثورة، مرجع سابق الذكر.

طرابلس أمثال حفتر ورئيس برلمان طبرق عقيلة صالح، هذا الأمر عكس صراعا على الزّعامة والسلّطة.

بعد بضعة أشهر من الخطوات المبدئية التي اتخذتها ليبيا باتجاه السّلام بعد توقيع اتفاقية الصّخيرات، قامت قوات حفتر بتاريخ 12 سبتمبر 2016، بالتّوجه إلى منطقة الهلال النّفطي، وسيطرت على مينائي السدرة ورأس لانوف، ثم ميناء الزويتية، لتحكم بذلك سيطرتها على كامل الهلال النّفطي، مستفيدة بذلك من تعاون القبائل التي تسكن المنطقة، وعلى الرغم من الإدانات الدّولية (الو.م.أ، إيطاليا، وبريطانيا، واسبانيا) لهذه الخطوة، ومطالبة قوات حفتر بالانسحاب وتسليم الحقول النّفطية إلى حكومة الوفاق الوطني. وواصل حفتر توجهه إلى العاصمة طرابلس التي تسودها حالة من فوضى السّلاح التي تعرقل سيطرة الحكومة المؤقتة على المدينة، إلّا أنّ قوات سرايا الدّفاع عن بنغازي استرجعت هذه المنشآت النّفطية التي كانت تحت سيطرة حفتر.¹ هذا الأمر يوضّح أهمية الهلال النّفطي باعتباره ورقة استراتيجية في هذا الصّراع. لذلك توجّه حفتر إلى كسب تأييد حلفاء إقليميين ودوليين، وهذا ما أظهره التقارب مع بعض المسؤولين الرّوس، الذين قاموا بنشر قوات خاصة لدعم قوات حفتر لاستعادة المنشآت النّفطية.

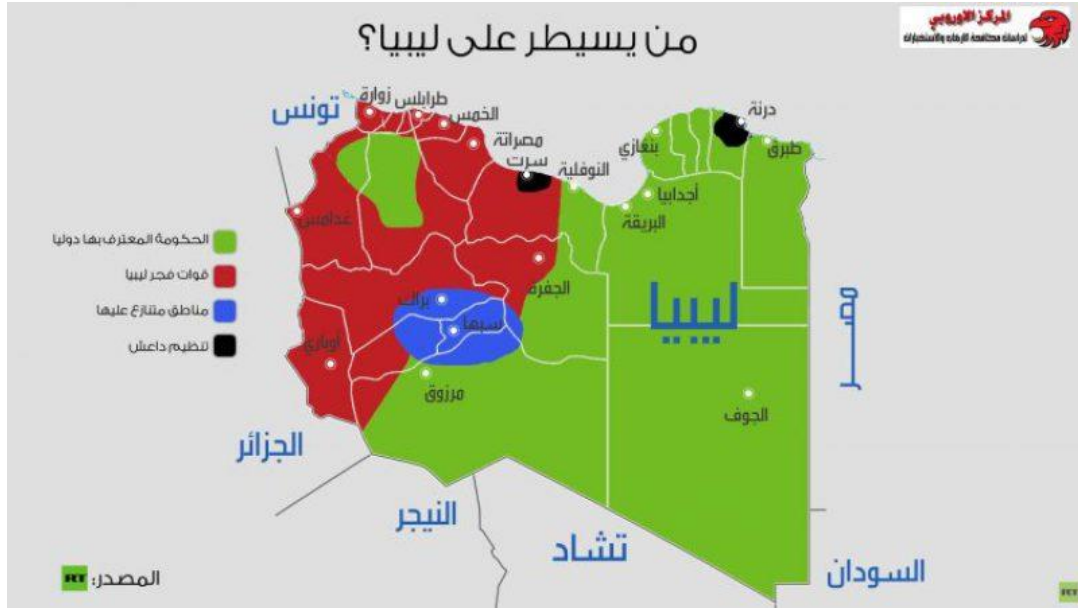
4- تنامي التّيارات الجهادية وظهور تنظيم الدّولة الإسلامية:

ظهرت جماعات جهادية مسلّحة بعد اسقاط النّظام اللّبي و التي ترفض المنظور الوطني للدّولة اللّيبية، وترفع شعارات تطبيق الشّريعة. يعود تشكيل هذه الجماعات في ليبيا، إلى بداية التّسعينات عندما التحق عدد من اللّيبين للقتال ضمن تنظيم القاعدة في أفغانستان، وقد ظهرت قوة تلك المجموعات في استعراض امكانياتها القتالية للإطاحة بالقذافي بدعم من الناتو 2011.

¹ - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ليبيا: الصراع على الهلال النّفطي وأثره في مسارات الأزمة، مارس 2017، على الموقع الإلكتروني <https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS->

PDFDocumentLibrary/document_F92A8AF8.pdf تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/04/16 الساعة 19:33، ص 2.

الخريطة 9 : خريطة تظهر الجهات المتنازعة في ليبيا



المصدر: المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، خريطة الحضور الجهادي في ليبيا، على الموقع <https://www.europarabct.com>.

عندما فازت الحكومة العلمانية في انتخابات 2014، استولت الميليشيات الموحدة تحت راية فجر ليبيا ولقد مكّنت هذه الفوضى والصراع على السّطة في البلاد تنظيم الدولة الإسلامية على السّيطرة على بعض المناطق في ليبيا من بينها درنة وسرت على ساحل البحر المتوسط. تعتبر ليبيا مهمة لتنظيم الدولة الإسلامية لعدّة أسباب، أولاً، هي مثل سوريا والعراق، فهي دولة يمكن القول أنّها فاشلة لا توجد فيها حكومة مركزية فعّالة أو جيش منظم قادر على مقاومة قوى الدولة الإسلامية وإعاقة تقدّمها. ثانياً، نظراً إلى موقعها الجغرافي فهي تقع عند مفترق طرق جغرافي حاسم يسمح بالحركة الإرهابية في جميع أنحاء المنطقة المغاربية والسّاحل وهي المناطق التي ينظر إليها تنظيم الدولة الإسلامية على أنّها تمديدات طبيعية لخلافته. ثالثاً، رابعاً، ليبيا غنية بالنّفط والغاز، وهي موارد يمكن أن تساعد في تمويل أنشطة الدولة الإسلامية إذا تمكنت من السيطرة عليها. وأخيراً، فإن مخازن الذّخائر الضخمة التي خلفها نظام القذافي هي ذات قيمة لا تقدر بثمن للدولة الإسلامية، التي يمكنها

توزيع هذه الأسلحة ليس فقط على ناشطيه في ليبيا، بل أيضاً لتلك الموجودة في مناطق أخرى من القارة الأفريقية وخارجها¹.

تم الكشف عن تواجد تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا لأول مرة في أكتوبر 2014 من خلال مقطع فيديو الذي قدم العديد من المقاتلين الذين انضموا إلى مجلس شورى المسلمين الشباب، وهي منظمة أدت اليمين لأبو بكر البغدادي، ووفقاً لمعظم التقارير، كان لدى التنظيم في صيف 2014 ما يقارب عدة آلاف من المقاتلين في ليبيا، بحيث أن العديد منهم كانوا ينظمون إلى جماعات قتالية أخرى قبل تحويل ولائهم لتنظيم الدولة الإسلامية، في حين أن عدد قليل نسبياً من نشطاء التنظيم عادوا من ساحات المعارك في سوريا والعراق.

خلال عام 2014، نجح الجهاديون في توطين أنفسهم في العديد من الميليشيات الهامة في البلاد؛ وبينما انقسمت الحكومة الليبية بين طبرق وطرابلس، دعمت العديد من الجماعات الجهادية بصورة غير مباشرة حكومة طرابلس، من خلال الاشتباك العنيف مع القوات المتحالفة مع حكومة طبرق والجنرال خليفة حفتر. عند هذه النقطة، تحولت ليبيا إلى مركز للجهاديين لتطبيق تدريبهم الجهادي، والذي كانوا قد تلقوه وهم يحاربون في جانب تنظيم داعش. يهدف التنظيم إلى تمديد الخلافة لتأسيس إمارات جهادية خاضعة لحكمه في مناطق مثل درنة وسرت، ومن ثم هزيمة "الطاغوت" حفتر. ومع انتشار الميليشيات الجهادية، فإن القادة الكبار تعهدوا بالولاء لداعش، مما أدى إلى انتصار التنظيم في أكتوبر/تشرين الأول 2014، والاستيلاء على المدينة الليبية الوحيدة التي كانت تحت حكم الجهاديين منذ سقوط القذافي – درنة².

¹- Shaul Shay and Av Baras, **the Islamic state in Libya, challenges and response**, online <http://www.inss.org.il/he/wpcontent/uploads/sites/2/systemfiles/SystemFiles/The%20Islamic%20Libya%20Challenge%20and%20Response%20%20Shaul%20Shay%20and%20Av%20Baras.pdf> , consulté le 16/04/2018 à 23:23.

²- مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط، نشأة وتطور تنظيم داعش في ليبيا، 20 جوان 2017، على الموقع الإلكتروني <http://www.acharicenter.org/the-origins-and-evolution-of-isis-in-libya-es-ar> تم الاطلاع عليه بتاريخ 17/04/2018 على الساعة 19:07.

أعلنت مجموعة من ناشطي تنظيم الدولة الإسلامية في درنة تطلق على نفسها اسم "مجاهدين ليبيا" الولاء لأبو بكر البغدادي، كما أعلنت عن إقامة إمارة تنقسم إلى ثلاث مقاطعات: ولاية برقة التي تضم مدينتي درنة وبنغازي في شمال شرق البلاد وولاية طرابلس في شمال غرب ليبيا وولاية فزان جنوب غرب ليبيا. يورد زعيم تنظيم داعش بتوجيه الدعوة إلى جميع المؤيدين في ليبيا للانضمام إلى ما أسماه أحدث منطقة إدارية في الخلافة الإسلامية¹. بعد خسارة تنظيم داعش لمدينة درنة بسبب المعارك مع قوات المعارضة، توجه إلى مدينة سرت وهي مدينة تقع على ساحل البحر الأبيض بين طرابلس وبنغازي، وبعد الاستيلاء عليها بالكامل في يونيو 2015، أعلن مفتي تنظيم الدولة عن جعلها إمارة بدل المفقود في درنة. وبعد النجاح وسّع التنظيم نشاطه للسيطرة على مصراته، ثالث أكبر مدينة في ليبيا، ولقد نجح التنظيم في انجازاته بمساعدة بعض الجماعات القتالية الأخرى مثل جماعة بوكو حرام النيجيرية.²

تمّ تقويض نشاط تنظيم الدولة بعد حملة عسكرية دامت ستة أشهر بقيادة الجماعات المسلحة الموالية لحكومة الوفاق، وكانت هذه العملية المسماة "البنيان المرصوص" تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية بطلب من حكومة الوفاق الوطني.

إنّ جمود الحل السياسي في ليبيا لم يقف عند غياب توافق وطني فعّال، بل حالت دونه حالة الصراع المتجدد والافتتال فيما بين القبائل، حالة الجنوب الليبي الذي يعتبر بؤرة صراع جديدة في ليبيا. لذلك أعلنت قوات اللواء خليفة حفتر إطلاق ما دعتها عملية "فرض القانون" في الجنوب الليبي. يأتي هذا في ظل توتر في "سبها" عاصمة الجنوب مع قوات موالية لحكومة الوفاق الوطني الليبي، وقد أعلنت رئاسة أركان الجيش التابعة لها إطلاق ما سمتها عملية "بشائر الأمان" في المنطقة بعدما تحدثت تقارير أيضا عن انتشار مرتزقة أجنب فيها.

تتفاعل العديد من العوامل لتشكيل هذه البيئة الصّراعية التي يعرفها الجنوب الليبي: أولها حالة التهميش التي يعرفها الجنوب في ظلّ غياب أيّ دور للمجلس الرّئاسي سواء سياسيا أو أمنيا وحتى

¹-Paul Cruickshank, Nic Robertson, Tim Lister and Jomana Karadsheh, **ISIS comes to Libya**, <https://edition.cnn.com/2014/11/18/world/isis-libya/index.html>, consultée 17/04/2018, à 22:40.

²- Shaul Shay and Av Baras, **the Islamic state in Libya, challenges and response**, Op.cit, p206.

من النّاحية الخدمية. بالإضافة إلى البعد القبلي والعلاقة الملتهبة والاشتباكات المتكررة بين قبائل التبو وأولاد سليمان، في محاولات لكلا الطرفين لبسط النفوذ على مدينة "سبها" التي تعتبر عاصمة الجنوب الليبي. إضافة لهذه العوامل فهناك من يرى أنّ حالة الانفلات الحدودي ساهم في الصّراع في الجنوب، من خلال حركة الانتقال الواسعة لقبائل شمال النيجر وتشاد، وبعض تلك القبائل تشكّل امتدادا لقبائل التبو، بحيث تقوم القوات المرتزقة التشادية والسودانية بدعم الميليشيات بهدف بسط النفوذ على المدينة والتي احتلت فيها عدّة مواقع.

يقول في هذا الصّدّد أستاذ تسوية النزاعات الدولية بجامعة جورج ميسن بواشنطن "محمد الشرقاوي" إنّ "ما يجري في جنوب ليبيا هو محاولة لإعادة تركيب ميزان قوى جديد، والخلاف الحقيقي هو على وضع الفرقة السادسة التي تسمى أولاد سليمان، هل تظل تابعة لوزارة الدفاع الليبية في طرابلس أم تلتحق بالجيش الوطني الليبي برئاسة خليفة حفتر؟". وأشار إلى أنّ هناك جهات في شرق ليبيا تريد أن تستغل ورقة مكافحة الإرهاب -في ظلّ ارتفاع المخاوف من تسلّل جماعة مسلّحة من النيجر ومالي والسودان -من أجل بسط سيطرتها على الجنوب الليبي¹.

¹ - برنامج تلفزيوني مع المحلل السياسي الليبي "وليد أرتيمة"، "ما وراء الخبر"، الجنوب الليبي...بؤرة صراع جديدة، قناة الجزيرة، بتاريخ 2018/3/5.

المبحث الثالث: اليمن في حرب أهلية جديدة.

يعاني اليمن حاليا من أوضاع خطيرة تتذر بانتهيار الدولة وتجزئتها إلا أنها ليست مختلفة لا من حيث النوع ولا الدرجة عما شهده اليمن خلال تاريخه المعروف. فتاريخ هذا الإقليم المعروف حاليا بالجمهورية اليمنية حافل بموجات دائمة من العنف والفوضى وعدم الاستقرار، فخلال الخمسين عاما الماضية شهد هذا الإقليم على موجات متتالية من الثورات والانقلابات والحروب الأهلية.

لقد دخلت الأزمة اليمنية في نطاق موجة الحراك العربي، ولقد تجاوزت أبعادها وتداعياتها كقضية محلية لارتباطاتها بالتطورات الإقليمية والحسابات الدولية للقوى الكبرى.

المطلب الأول: مدخلات الحرب الأهلية في اليمن.

لقد ساهم الموقع الجغرافي والتضاريس والمناخ في صياغة تاريخ اليمن، فمن ناحية ساهمت الجبال والتضاريس الوعرة في عزلة عن العالم، وأدى كذلك إلى ضعف الحكومات وتقوية كيانات ما دون الدولة (من قبائل، مشيخات، سلطنات....)، ومن ناحية أخرى قدّم الموقع الجغرافي الاستراتيجي لليمن فرصة للقوى الخارجية لاحتلال سواحله ما أدى إلى إضعاف السلطات المركزية المحلية.

1- الجغرافيا السياسية لليمن وتطورها التاريخي:

تقع اليمن في الجزء الجنوبي الغربي لقارة آسيا وهي همزة وصل بين آسيا وإفريقيا وأوروبا، بموقعها البحري المتميز واعتبارها نقطة مهمة للتجارة القديمة والملاحة البحرية قديما وحديثا، وكما هو معروف بأن اليمن كانت تمثل جزيرة العرب بأكملها من رأس مسندم في مضيق هرمز في حدود عمان شرقا حتى البحر الأحمر غربا، ومن جنوب بادية الشام شمالا حتى خليج عدن جنوبا.¹ تبلغ مساحتها 970527 كيلومتر مربع يبلغ عدد سكانها 24 133 492 نسمة (حسب تقديرات 2012 حسب

¹ - خالد عقلان، اليمن: جذور الصراعات الداخلية، المعهد المصري للدراسات، 2017، على الموقع الالكتروني <https://eipss-eg.org/wp-content/uploads/2017/05/>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/04/21، على الساعة 23:19.

البنك الدولي). يعتبر اليمن من أفقر دول الخليج، ومن أكثر الدول تسلّحاً، يقع اليمن على بقعة ساخنة من العالم، مفسراً التّدخلات الخارجية المتكرّرة (القريب والبعيد)، على طول التّاريخ اليمني.¹

تعرف اليمن بطابعها الجبلي، هذا الطّابع الذي انعكس على الانسان اليمني من خلال التّأقلم مع هذه الطّبيعة، التي جعلته حالة فريدة في الخليج العربي. وقد لعب هذا المشهد الجبلي القاحل دوراً رئيسياً في تاريخ اليمن بين منطقة شمالية جافة جداً ومنطقة جنوبية خصبة. هذه الظّاهرة مثيرة للاهتمام بشكل خاص طالما تضاعف هذا التّناقض الجغرافي من قبل التّعارض السّياسي.

تاريخياً وحتى سنة 1990، كان اليمن مجزءاً إلى قسمين. اليمن الشّمالي الذي كان تحت سلطة

الزّيديين. تكوّنت الدّولة المركزية في اليمن



المصدر: <https://eipss-eg.org>

الشّمالي بعد خروج العثمانيين عقب انهزامهم في الحرب العالمية الأولى، حيث سلّموا هذا الجزء من اليمن إلى الإمام يحيى القائد الرّوحي لقبائل المناطق الجبلية المنتمية إلى الأئمة الزّيدية.² وتأسّست الجمهورية العربية اليمنية بعد انقلاب أطاح بالإمامة الزّيدية في عام 1962، وأشعل هذا الانقلاب بدوره حرباً

أهلية دامت ثماني سنوات بين الملكيين أنصار الامام تدعمهم السّعودية ضدّ الجمهوريين المدعومين من مصر.

أما الجنوب فكان مستعمرة بريطانية، أين ركّزت هذه الأخيرة على ميناء عدن الذي كان يحقق لهم الأرباح. لقد تعرض اليمن الجنوبي في فترة وجوده التي تصل إلى 22 سنة بالصّراعات الدّاخلية

¹-Sonia Bouchet, *révolution Yéménite : un tournant historique aux enjeux multiples*, l' harmattan, Paris, 2013, P9.

²- مجموعة من المؤلفين، *تاريخ اليمن المعاصر 1917-1982*، ترجمة محمد علي البحر، القاهرة، 1990، صص7-8.

بسبب التنافسات والخصومات القبلية التي بلغت درجة الاقتتال الدّموي؛ كان أسوأها الحرب الأهلية التي اندلعت في سنة 1967؛ والتي قُتل فيها 10 آلاف خلال 10 أيام من المعارك الدّموية.

دارت هذه المعارك بين أنصار علي ناصر محمد (رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في ذلك الوقت) والذين ينتمون محافظتي أبين وشبوة ضدّ المعارضة التي تنتمي إلى محافظتي الضالع ولحج. انتهت هذه المعارك بانهزام علي ناصر واتباعه، مما أدّى إلى هروب 30 ألف منهم إلى الشّمال، بحيث شكّلوا تحالف مع الرّئيس السّابق علي عبد الله صالح (بقيت هذه الانقسامات بين هؤلاء صدعا سياسيا هاما إلى اليوم).¹ ولقد تزامن توحيد اليمينيتين الذي كان رسميا في ماي 1990 مع نهاية الحرب الباردة، واكتشاف النّفط في المناطق الحدودية.

2- القبيلة والدولة في اليمن:

يوجد في شمال اليمن ثلاثة تجمعات كبيرة من القبائل، حاشد وبكيح ومدحج، وفي جنوب اليمن هناك قبائل يمكن إلحاقها بالتّجمع الأخير، وهناك قبائل تدخل في تجمعات متفرقة من شبوة إلى عمان، وقبائل تتماسك بشكل لافت بعزلتها، خاصة يافع "حاشد الجنوب" كما يطلق عليها بعض الشّماليين.²

في عام 1962، وبسبب سياسة الانعزالية المتطرفة في المملكة والتي شجّعها عبد الناصر في مصر، أطاح انقلاب عسكري بنظام الإمامة وتمّ تأسيس الجمهورية العربية اليمنية. الدولة المولودة حديثاً، كانت بكل التعاريف ضعيفة وظلّت غير مستقرة، وقد مرّتها الانهيار الذي أعقب ذلك لحرب أهلية دموية بين الملكيين، بدعم من السّعودية، والجمهوريين، بمساعدة مصر. في نهاية المطاف، انتهت الحرب في أواخر 1960 الجمهوريين أين انتصر الجمهوريين. لكن النتيجة الرّئيسية للحرب

¹ - نقطة الانهيار؟ قضية اليمن الجنوبي، تقرير الشرق الأوسط، رقم 114، 20 أكتوبر 2011، ص 2.

² - جمال سند السويدي وآخرون، حرب اليمن 1994: الأسباب والنتائج: ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1995، ص44.

كانت أنّ الفصل السابق بين الدولة والمؤسسة القبلية لم يعد موجوداً. في الواقع، أصبحت الدولة تجسيدا للقبائل.

خلال الحرب الأهلية، انضمت بعض القبائل مع الملكيين ضدّ الجمهوريين في حين أيدّ آخرون الجمهوريين ضدّ الملكيين. مرة أخرى، كان يُنظر إلى الحرب في المقام الأول على أنّها فرصة لتحقيق مكاسب مالية. كانت كل من مصر والمملكة العربية السعودية، اللتان كانت لهما مصالح سياسية قويّة في هذه الحرب، أكثر استعداداً لدعم القبائل، بالمال والسلاح، لتأمين ولائهم بالمقابل. ونتيجة لذلك، استمرّت الحرب لسنوات لأنّ القبائل بدّلت الأطراف من أجل الرّبح بسهولة. وبحلول نهاية الحرب، ظهرت القبائل، التي تملك كميات كبيرة من المال والأسلحة، كقوة اجتماعية مستقلة اقتصادياً، قويّة بما يكفي للتأثير بشكل فعّال في النّظام السّياسي.¹

على عكس الافتراض التّقليدي القائل بأنّ القبيلة من أهم عوامل اضعاف الدولة، فإنّ هناك من يرى أنّ الوجود القوي للقبائل في اليمن يرجع إلى الفساد وضعف مؤسسات الدولة هناك. توفر القبائل اليمنية النّظام الاجتماعي خارج النّظام الرّسمي، قانون القبائل والقانون القبلي، حسب تعبير العالم السّياسي دانييل كورستانج (Daniel Corstange) "أفضل بديل لدولة غائبة أو ضعيفة"، النّاس يوافقون على القبائل لأنّها توفر سيادة القانون الأساسية في شكل حلّ النزاعات والتّظيم. لذلك من الخطأ إهمال النّظام غير الرّسمي الذي تقدّمه القبائل؛ وتأثيره على النّظام الرّسمي في أيّ مبادرات انتقالية.²

إنّ وجود القبيلة والفعل السّياسي الذي تمارسه، هو ما ميّز الحالة اليمنية، فلم يكن ذلك وليد اللحظة، بل هو قرين السياسة والاجتماع على طول التّاريخ السّياسي في اليمن، رغم التّحيد النّسبي للقبيلة في فترة ما بين خروج الأتراك وثورة سبتمبر 1962، وفي جنوب اليمن حتى قيام الوحدة، ثمّ انبعثت القبيلة وازدهر دورها في عهد الرئيس علي عبد الله صالح، في اليمن الموحدة شمالاً وجنوباً.

¹- Elham Manea, **Yemen, the tribe and the state**, (online) <https://al-bab.com/yemen-tribe-and-state>, consulté le 22/04/2018 à 21:39.

²- Nadwa Al-Dawsari, **tribal Governance and stability in Yemen**, April 2012, Carnegie Endowment, (online) https://carnegieendowment.org/files/yemen_tribal_governance.pdf, p 4.

فقبيلة حاشد التي ينتمي إليها الرئيس يتعزز دورها من خلال نخب مختارة وفق محدّدات الولاء للرئيس ويعملون وفق منطق الطاعة مقابل الحصول على امتيازات مادية واجتماعية وسياسية، وهنا يتم إعادة انتاج القبيلة وتعظيم دورها وفعاليتها وتعميم منظومتها الثقافية؛ لذلك هو تعميم مصّغر لا يمثل اليمن بكل ما تعدّد من التكوينات القبلية والعشائرية والتي تختلف في الكثير من ملامحها. أدّى هذا إلى ما يسمّى احتكار القبيلة لمنصب الرئيس وقيادة المؤسسات العسكرية.¹ من ناحية، كما قيل من قبل، قاومت القبائل المؤثّرة أي محاولة لخلق دولة قوية. من ناحية أخرى، ساهم الدور القبلي في النظام السياسي في التّدخل الخارجي في الشؤون السياسية لليمن.

اعتبر بعض المراقبين شمال اليمن على مدى السّنوات العشرين الماضية مجرد دولة ساتلية في المملكة العربية السّعودية وباعتبارها البلد الأكثر اكتظاظاً بالسكان في شبه الجزيرة العربية وبسبب موقعها الاستراتيجي على خلفية الباب الخلفي للمملكة العربية السّعودية، قيل إنّ اليمن الشمالي يلعب دوراً هاماً فيما يتعلّق بأمن الأنظمة السّعودية ودول الخليج بشكل عام. في الواقع، في حين كان ينظر إلى الهيكل الجمهوري لنظامها السياسي على أنّه تحدّد محتمل للطبيعة المحافظة للأنظمة الملكية في الرياض ودول شبه الجزيرة الأخرى، فقد كان، في الوقت نفسه، عازلاً ترحيبياً للنظام الماركسي في جنوب اليمن.

لذلك اتبع السعوديون سياسة ثنائية الأبعاد تجاه اليمن الشمالي. فمن ناحية، أرادوا أن تكون قوية بما فيه الكفاية لمنع انتشار الأيديولوجية الماركسية المسيطرة في الجنوب. من ناحية أخرى، كانوا يخافون من جارة قوية بما يكفي لرسم سياسة خارجية خاصة بهم، وبالتالي من المحتمل أن تشكل تهديداً للمملكة العربية السّعودية. من أجل تحقيق كلا الهدفين، سعى السّعوديون لجعل شمال اليمن مالياً يعتمد على الرياض. بدءاً من عام 1971، بدأت المملكة العربية السّعودية في تقديم المساعدة المالية لشمال اليمن في شكلين هما: الأولى هي مساعدة مالية سنوية لمساعدة الحكومة المركزية على الدفع لموظّفيها ولموظّفي القوات المسلّحة. الثّاني والأكثر أهمية الذي يتكون من الدّفعات الجانبية إلى القبائل المؤثّرة في البلاد، وبالتالي تشجيع استقلالهم الذاتي عن الدّولة. ومن

¹ - مركز الجزيرة للدراسات، الفاعلون غير الرسميين في اليمن: أسباب التشكّل وسبل المعالجة، أفريل 2010، ص 13.

ثمّ، وبفضل دعمهم المالي (والسياسي) للأفراد والجماعات القبلية المؤثرة، تمكّن السّعوديون من التأثير على شخصية الحكومة الجمهورية التي نشأت بعد الحرب الأهلية في الستّينات، واختراق عملية صنع القرار في البلد.

استطاع اليمن تجاوز العديد من الأزمات؛ ويمكن أن يعزى بقاءها إلى الدور الذي يلعبه النّظام القبلي لا سيّما فيما يتعلق بحلّ الصّراعات، والحفاظ على النّظام، وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي. يتمّ حل العديد من النّزاعات التي تنشأ بسبب سوء إدارة التّمية والفساد والمنافسة على الخدمات والموارد الطّبيعية من خلال النّظام القبلي. وفقاً لدراسة أجرتها منظمة غير حكومية محلية في اليمن، يتمّ منع وتسوية 90 في المائة من النّزاعات باستخدام نظام القانون العرفي. إنّ النّظام القبلي يسبق الإسلام ونظام الدّولة الرسمي في اليمن، فهو مستمر في التّطور. ويستمر هذا النّظام بتقليد التّاريخ الشّفهي، وهو أكثر انفتاحاً للتّفسيرات من القواعد المكتوبة الثّابتة، مما يجعله مرناً ويستجيب للتّطورات والاحتياجات الجديدة.

منذ وصول الرّئيس علي عبد الله صالح إلى السّلطة، تشكّلت نخبة حاكمة نفعية لا تتبنى مشروعا وطنيا إنّما تتبنى استراتيجية بقاء. بحيث تمارس القبائل ما يشبه السيّادة على أراضيها، ولا تتدخل الدّولة حتى في الحالات التي تمارس فيها القبيلة ممارسات تتعارض مع القانون، ويتعامل النّظام كما لو كانت تمثّل دويلات مستقلة أو كما لو كانت وحدات مرتبطة بنظام فيدرالي أو تقوم على تقاسم السّلطة.

ولقد استطاعت القبائل في العقود الماضية جمع ترسانات كبيرة من الأسلحة إلى درجة أنّ القبائل اليمنية تمتلك أسلحة ثقيلة، مثل المدافع والرشاشات النّقيلة والمتوسطة والصّواريخ، أما الأسلحة الصّغيرة فإنّ مخزون القبائل منها قد يقارب خمسة أضعاف مما تمتلكه الدّولة، ومعظم هذه الأسلحة

هي بيد قبائل حاشد ويكيل ومشايخها.¹ لذلك لم يكن من السهل تحديد القبيلة أو تهميشها من الحياة السياسية، بحيث يؤدي عكس ذلك إلى المواجهة.

3- الخلفيات الجيوسياسية والجيواقتصادية للأزمة اليمنية:

يمثل موقع اليمن الجغرافي موقعا استراتيجيا مهما، إذ أنه يحتل مجالا حيويا من حيث علاقته باليابس والماء، واتصاله بالمحاور والعقد التجارية وعقد النقل، مما لفت انتباه القوى الكبرى منذ مدة طويلة، بحيث تولدت الشخصية الجيوبوليتيكية لليمن من موقعها المجاور لعدد من الأقاليم والمناطق الجيواستراتيجية والجيواقتصادية ذات التأثير العالمي، فهو واقع في منطقة جذب اقتصادي وسياسي وهي منطقة الخليج العربي، كما أنّ موقعه عند ملتقى الطرق البحرية التي تربط بين باب المندب والبحر الأحمر من الغرب. وبإطلالة من الجنوب على فضاء استراتيجي مفتوح وهو فضاء المحيط الهندي وامتداداته باتجاه المحيط الهادي وهذين المحيطين يعدّان من نقاط الارتكاز الرئيسية في صراعات القوى البحرية، الأمر الذي جعل ميناء عدن أحد أهم نقاط الارتكاز الفرعية في الصراع وأكسبه أهمية كبيرة في ميدان التجارة الدولية، وشكّل عنصر جذب للقوى الدولية التي تطمح للعب دور سياسي واقتصادي وعسكري. وبهذا أصبح اليمن من أحد المحاور التي يدور عليه صراع القوى، بالإضافة إلى القوى الإقليمية التي لها أجندات تمسّ مصالحها. كما أنّ قرب اليمن من القرن الإفريقي لا يقلّ أهمية؛ باعتبارها منطقة حسّاسة لعلاقاتها بالتوجهات الاستراتيجية للدول العظمى للسيطرة على البحر الأحمر وسواحل إفريقيا من أجل حماية خطوط النقل من سيطرة الدول الأخرى.²

بذلك تفصل شبه الجزيرة العربية من جانب اليمن بواسطة باب المندب عن إفريقيا مسافة 22 ميل فقط، ويحدّ باب المندب ثلاثة بلدان من الجانب الإفريقي، هي جيبوتي وإثيوبيا والصومال.

¹ مركز الجزيرة للدراسات، الفاعلون غير الرسميين في اليمن: أسباب التشكّل وسبل المعالجة، مرجع سابق الذكر، ص

² جواد صندل جازع، الحركة الحوثية في اليمن: دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة ديالى، العدد 99، 2011،

عندما قال المستكشف "والتر رالي (Walter Raleigh)"، في نهاية القرن 16م، "أنّ من يسيطر على البحر يتحكّم في العالم"، كان أبعد من أن يتخيل أنّه يصوغ معادلة جيوسياسية ستعيش، وأكثر من ذلك فهو كان في صدد إثارة جدل حيوي في عالم تترجم فيه العولمة في بحرنة الفضاءات. هنا يقول جون غوتمان (Jean Gottman)، " تتمتع العولمة بالدعم المتميّز للمناطق البحرية"، ويقول في هذا الصدد (André Vigarié)، " يجب ألا يغيب، أنّ البحرنة ظاهرة لا رجعة فيها ومتنامية، لذلك فإنّ الدّول تتجه أكثر فأكثر نحو البحر، فالدّول تطوّر مصالحها باستمرار".¹

ركّز نيكولاس سبيكمان على منطقة "حافة الأرض"، الذي يقصد به الحزام السّاحلي الذي يحيط بمنطقة قلب العالم. أثبت سبيكمان صحة أطروحة ماهان دون أن يناقض ماكيندر، فلدى "حافة الأرض" ميزة مزدوجة من ناحية هي تضمن التّحكم في البحار، ومن ناحية أخرى، فهي تسمح بالحفاظ على الضّغط على منطقة قلب العالم. لذلك تعتبر هذه المنطقة هي النّقاط الحقيقية للقوة. تنتمي اليمن إلى منطقة الرّيملاند التي نظّر لها نيكولاس سبيكمان، نظرا لموقعها الجيوستراتيجي.

صدر التّقرير الذي أعده (Dick Cheney)، الذي أوضح الوضعية الطّاقوية التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث أنّه منذ 2001، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية، في مواجهة تحديات طاقوية، خاصة مع تزايد الاستهلاك النّاتج عن التّزايد الديموغرافي. وفقا لما ورد في هذا التّقرير عن السّياسة الوطنية، فإنّ استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية للنّفط؛ سيرتفع بنسبة 33 ٪، أما نسبة الاستهلاك للغاز سترتفع بنسبة 55٪ ابتداء من عام 2001. هذا الأمر أدّى إلى ارتفاع الواردات من النّفط والغاز، خاصة من منطقة الخليج العربي.²

يحتل اليمن موقعاً استراتيجياً في الطّريق البحري الشّرقى الرّئيسي كما أشار رئيس القيادة المركزية الأمريكية عام 1990، الجنرال "نورمان شوارزكوف (Norman Schwarzkopf) . وفي شهادته

¹ - Elie VEJUX, **Heartland, Rimland : quelle théorie pour l'espace maritime contemporain ?**, 7 septembre 2015, (online) : <http://les-yeux-du-monde.fr/ressources/notions/23189-heartland-rimland-quelle-theorie>, consulté le 24/04/2018 à 18 :48.

² - Sonia Bouchet, **révolution Yéménite : un tournant historique aux enjeux multiples**, Op.cit, p 60.

أمام مجلس الشيوخ الأمريكي، قال : "إنّ البحر الأحمر، مع قناة السويس في الشّمال وباب المندب في الجنوب، هو واحد من أكثر خطوط الاتصالات البحرية حيوية ونقطة وصل بين الباسيفيك وحلفائنا الأوروبيين... بما أنّ جزءاً كبيراً من قوات القيادة المركزية الأمريكية سينتشر عن طريق البحر، فإنّ ضمان هذه المجاري المائية التي ستبقى مفتوحة أمام الشّحن العالمي الحرّ، يجب أن يكون هدفاً رئيسياً".¹

بذلك أصبح تأمين هذه الممرات البحرية رهان أساسي من أجل تأمين الإمدادات الطّاقوية للولايات المتحدة الأمريكية على اعتبار أنّ ثلث النّفط الخام يتم نقله يومياً بواسطة النّاقلات؛ التي تمرّ عبر ممرات تعتبر حسّاسة بالنّسبة للولايات المتحدة الأمريكية؛ والتي يمكن أن تجعل من الولايات المتحدة الأمريكية أسيرة عندما يتعلّق الأمر بالطّاقة، وهنا تكمن أهمية باب المندب. لذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة قواعد عسكرية في الدّول المطّلة على باب المندب اريتيريا وجيبوتي؛ بحيث أنّ هذه الأخيرة ضمّت قاعدة عسكرية منذ استقلالها في عام 1977؛ والتي تضمّ حوالي 2735 عسكري، وفي 2002 أقامت قاعدة أخرى على نفس الأراضي والتي تتكون من 1500 من الجنود، البحرية، والقوات الخاصة، والقوات التّابعة لوكالة المخابرات المركزية بالتّسيق مع القوة البحرية الدّولية التي تقوم بدوريات في البحر الأحمر وفي المحيط الدّولي.²

يمرّ ما يقدر بـ 3.8 مليون برميل من النّفط الخام والمنتجات البترولية المكرّرة عبر هذا المجرى المائي، متجهة شمالاً عبر قناة السويس³. بذلك تكمن أهمية باب المندب في اعتباره طريقة مختصرة؛ تعوّض الطّريق النّقليدية التي تدور على كامل إفريقيا عبر رأس الرجاء صالح، مما يؤدّي إلى ارتفاع تكاليف النّقل. لذلك فإنّ حماية هذه الممرات أصبح ضرورة، وللقيام بذلك قامت الولايات المتحدة

¹- Patrick W. Ryan، 'The Yemen Crisis and the Bab el-Mandeb Maritime Chokepoint'، Published: April 14, 2015,(online):<http://susris.com/2015/04/14/the-bab-el-mandeb-maritime-chokepoint/>, consulté le 25/04/2018, à 12 :46.

²- Sonia Bouchet, *révolution Yéménite : un tournant historique aux enjeux multiples*, , Op.cit, p 64.

³- Anthony H. Cordesman, *America, Saudi Arabia, and the Strategic Importance of Yemen*, March 26, 2015, center of strategic and international studies, online: <https://www.csis.org/analysis/america-saudi-arabia-and-strategic-importance-yemen> , consulté le 25/04/018.

الأمريكية بتوسيع قواعدها في المناطق الحيوية في العالم، وفي إطار إعادة توزيع هذه القواعد، فإنّ اليمن هي الهدف بعد أفغانستان والعراق. وإعادة توزيع القواعد العسكرية الأمريكية في العالم وعلى وجه الخصوص في الشرق الأوسط تمّ تفسيره في تقرير (Defense Base closure and realignment Comissssion)؛ ويتّضح من خلاله أنّ إعادة توزيع هذه الأحواض تركّز أساساً بالقرب من أحواض الهيدروكربونات، كما أنّ نقاط الدّعم تكون على طرق النّفط العالمية.¹*

تأكّد حضور الولايات المتحدة في اليمن بحجة مكافحة الإرهاب، من خلال المساعدة في إعداد وتدريب قوات الأمن وتبادل المعلومات الاستخباراتية بحيث قدّرت النّفقات الأمريكية في اليمن بحوالي 63 مليون دولار. تكثيف هذه المساعدات الأمريكية في اليمن هو بغرض التّدخل في الشؤون الداخليّة لهذا البلد من أجل مراقبة وضمان السيطرة على هذه المنطقة الاستراتيجية الواقعة على ممر المواد الأولية والطّاقوية.

وصل أوباما إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، بعد حكم الرئيس السّابق جورج بوش الابن، الذي أعلن هو وإدارته الحرب على أفغانستان والعراق، بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. بحيث تمّ تبرير هذه الحرب على أنّها حرب على الإرهاب. هذه الحروب التي كلّفت الولايات المتحدة سمعتها وعبّأت معظم الدّول والرّأي العالمي ضدها، جاء دور توظيف القوة النّاعمة التي تميّزت بها إدارة أوباما، حيث تمّ توظيف شعارات القيم الديمقراطية وخطابات حقوق الإنسان التي تقاطعت مع القوى البحرية الصاعدة الهند والصّين.

دخلت الصّين منذ سنوات في مرحلة تطوّر سريعة، الأمر الذي يتطلّب تضاعف الطّلب على المواد الأولية، وبالأخصّ النّفط. تستورد الصّين النّفط من منطقة الشرق الأوسط، منذ عام 1993، هذه الاحتياجات التي تتضاعف كل خمس سنوات. تظهر أهمية اليمن بالنسبة للصّين، في قربها من العربية السّعودية، بحيث تؤمّن هذه الأخيرة 40 بالمئة من الاحتياجات النّفطية للصّين حتى عام

¹-Philippe sébille Lopez, **géopolitique du pétrole**, Armand colin, p84-85.

*) pour plus d'informations consulté le rapport : **Defense Base closure and realignment Comissssion**, disponible en (online) : <http://www.brac.gov/docs/final/AppendixQ.pdf>, consulté le 25/04/2018, à 19 :25.

2030. بحيث يعتبر باب المندب من أهم نقاط العبور، لذلك يعتبر استقرار اليمن مهم لكل من السعودية والصين.¹

أعلنت الصين في 2013؛ عن مبادرة لإعادة احياء طريق الحرير القديمة. إنّ إعلان الرئيس الصيني عن هذا الطريق، الذي سمّاه "طريق واحد.. حزام واحد" أو "طريق الحرير" شكّل أهمية كبيرة على الجانبين الاقتصادي والسياسي، فهو مشروع جبار يهدف إلى إنشاء طريق يصل طوله إلى 12 ألف كيلومتر، يمتد من شنغهاي في الصين حتى العاصمة البريطانية لندن، لذلك يعتمد على سلسلة من الأحلاف كباكستان، وكازاخستان.. الخ. يعتبر هذا المشروع ذو أهمية اقتصادية استثمارية للعديد من الدول، وأبرز هذه الدول هي المملكة العربية السعودية. إنّ مرور طريق الحرير البحري بالبحر الأحمر يشكل أهمية للموانئ الغربية للسعودية، وهو ما قد يزيد السفن العابرة عبر البحر الأحمر إلى الضعف على الأقل. وتتصدر الهند الدول المخالفة لهذا المشروع، وذلك لأسباب سياسية بحتة، فالطريق يمرّ بمنطقة كشمير التابعة للهند، والهند ترى أنّ هذا الطريق الذي يمر في شمالها قد يبعدها أيضا عن الحركة التجارية، كما أنّ طريق الحرير سيربط الصين بباكستان بشكل مباشر بعيدا عن التأثير الهندي (حتى في حال عدم مروره بمنطقة كشمير).² لذلك قام 27 سفيرا من الاتحاد الأوروبي؛ ماعدا سفير هنغاريا على تقرير ينتقد طرق الحرير الجديدة على أنّها تمثل تهديد غير شفاف للتجارة الحرة، كما يورد التقرير على أنّ هذا المشروع يؤيّد المنافسة غير المشروعة من قبل الشركات الصينية.

يركّز هذا التقرير على سعي الصين من خلال مبادرة "حزام واحد... طريق واحد" إلى تحقيق أهداف سياسية من أهمها إنشاء أسواق تصدير جديدة، وحماية الوصول إلى المواد الخام، وتقليص

¹- Simpfendorfer, **la nouvelle route de la soie**, éditions Autrement, Paris, 2011, p213.

²- عبد الله الراري، **طريق الحرير الجديد**، جريدة الشرق الأوسط، العدد (14174)، 18 سبتمبر 2017، على الموقع الإلكتروني <https://aawsat.com/home/article/1027136/%D8%AF> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/04/24 على الساعة 17:50.

الفائض.¹ إلا أنه لا يعكس نفس ردة الفعل، بحيث نجد أن دول أوروبا الشرقية والوسطى ترحب بالمشروع على اعتبار أن هذا المشروع هو مرادف للبنى التحتية. كما تتقاطع مبادرة "حزام واحد... طريق واحد" مع مشروع "صنع في الصين: 2025" الذي تهدف الصين من خلاله أن تصبح رائدة عالمية في مجال التكنولوجيا المتقدمة في أقل من سبع سنوات حيث حددت مبادرة "صنع في الصين: 2025" عشر قطاعات بما في ذلك: الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، والفضاء، والسيارات الخضراء، والشحن، وبناء السفن كأولويات.

في مقابل من ذلك تبلغ التجارة الثنائية بين الصين وألمانيا 187 مليار يورو في عام 2017، وهي أكبر من الصين-فرنسا، والصين-المملكة المتحدة، حيث يبلغ حجم كل منهما 70 مليار يورو، لذلك يتزايد قلق برلين من هذه المبادرة وتعتبرها تهديد للشركات الألمانية عالية الجودة التي كانت تعتمد عليها الصين في استيراد كميات هائلة من الآلات الألمانية.² كما تتضمن مبادرة "حزام واحد... طريق واحد" ما يعرف بالاقتصاد الأزرق أو طريق الحرير البحري كاستراتيجية لتعزيز البنية التحتية، تعتبر هذه الاستراتيجية أكثر أهمية من ممرات التوصل البري، بحيث تسعى من خلالها إلى توسيع عملياتها العسكرية لتلائم مصالحها في الخارج، في حين يعتمد الاقتصاد الصيني بشكل كبير على طرق التجارة التي تمر عبر المحيط الهندي، والتي تعد بمثابة مسار حيوي، خاصة بالنسبة لإمدادات الطاقة؛ لذلك من الطبيعي أن تسعى الحكومة الصينية لحماية مصالحها على طول خطوط الاتصال البحرية هذه، كذلك الوصول إلى مرافق الموانئ لتزويد السفن البحرية بالوقود وإعادة الإمداد.³

¹- [Pepe Escobar, Why Europe is afraid of the New Silk Roads](http://www.atimes.com/article/why-europe-is-afraid-of-the-new-silk-roads/), April 25, 2018, (online): <http://www.atimes.com/article/why-europe-is-afraid-of-the-new-silk-roads/>, consulté le 26/04/2018 à 15:39.

²- [Pepe Escobar, Why Europe is afraid of the New Silk Roads](#), Op.cit.

³-Michael J.Green, **China's Maritime Silk Road: Strategic and Economic Implications for the Indo-Pacific Region**, center for strategic and international studies, April 2018, (online): <https://www.csis.org/analysis/chinas-maritime-silk-road>, consulté le 26/04/2018 à 17:04.

محاولة وضع اسقاط جيوسياسي للأزمة اليمنية على مبادرة الصّين "حزام واحد طريق واحد"، فإنّ الأزمة اليمنية تسبب في وضع معقّد للغاية في منطقة الشرق الأوسط، لذلك يمكن أن يكون للنّزاع في اليمن تأثير سلبي على مبادرة طريق الحرير الجديدة، الّتي تهدف الصّين من خلالها إلى ربط بكين بآسيا الوسطى وروسيا وأوروبا، وربط الصّين بالخليج الفارسي، والبحر المتوسط عبر آسيا الوسطى وغرب آسيا، ومع جنوب شرق آسيا، وجنوب آسيا والمحيط الهندي. هذه الاستراتيجية الّتي من شأنها أن تمنح الصّين السّيطرة الاستراتيجية على أكبر امتداد للطريق السّريع للتّجارة العالمية وتسهّل العلاقات مع أوروبا باعتبارها أهم شريك اقتصادي. بذلك ستكون النّتيجة توسّع النفوذ الاقتصادي والاستراتيجي الصّيني غربا عبر آسيا الوسطى والشرق الأوسط على حساب التّفوق الأمريكي.

أضافت مبادرة "حزام واحد طريق واحد" بعدا اقتصاديا واستراتيجيا لتطورات الحرب الأهلية في اليمن، حيث يمرّ طريق الحرير الجديد عبر مضيق باب المندب الّذي يسيطر عليه اليمن إلى البحر الأحمر. كما يظهر في الخريطة التّالية:

الخريطة 11: خريطة تظهر موقع اليمن من طريق الحرير الصيني



La source: ٤ consulté le 26/04/2018 à 17:13.

يجعل موقع اليمن الجغرافي منها مهمة بالنسبة لهذه المبادرة، باعتبار قرب اليمن من القرن الإفريقي، حيث تتمتع الصين بنصيب اقتصادي كبير، وموقعها على خليج عدن، مما يجعلها موقعا استراتيجيا لقناة السويس. لذلك فإن الأزمة اليمنية تشكل تهديدا لأحد أهم المنافذ في العالم. لذلك فإن السيناريو الأسوأ بالنسبة للصين هو وقوع باب الميناء تحت سيطرة الحوثيين، وعرقلة النقل البحري في خليج عدن، أو حصار مضيق باب المندب الاستراتيجي في البحر الأحمر.¹

تعتبر اليمن ساحة صراع عالمي يفرضه منطق الاقتصاد والجغرافيا، والسياسة. بذلك تعتبر اليمن (باب المندب) بوابة تستغلها الولايات المتحدة الأمريكية لكبح طموح الصين لغزو أوروبا والعالم بمنتجاتها الصناعية، هذا الطريق البحري نفسه الذي ساهم في القفزة الصناعية والثقافية الجديدة التي قامت بها أوروبا الغربية، الثورة الصناعية، حتى وصلت لمرحلة التصنيع، وهو الطريق الذي جعل المسافة أقرب بين الدول الأوروبية ومصادر المواد الخام وأسواق التصدير في آسيا وإفريقيا في أقصر وقت ممكن. لذلك تركّزت استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية على ضرب استقرار الدول التي تعتبر مهمة لمبادرة "حزام واحد .. طريق واحد"، لذلك تعتبر اليمن أحد هذه النقاط الرئيسية في الاستراتيجية الأمريكية، على اعتبار الهوية الجيوسياسية لليمن والتي تمثل البوابة الجنوبية للبحر الأحمر.

من أجل فهم أكبر للموضوع يمكن القول أنّ الاهتمام باليمن يقع في قلب حرب تجارية بين القوى العالمية، من خلال موقعها الاستراتيجي وليس باعتبارها دولة صناعية، وهذا الأمر نفسه لجيبوتي التي تختصر هذا المشهد الصراع، هذه الأخيرة التي تضم قواعد عسكرية ومراكز دعم عسكري لجيستي للولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، إيطاليا، فرنسا، الصين، السعودية، بحيث تتقاضى جيبوتي من هذه الدول مبالغ تتراوح ما بين 70 إلى 100 مليون عن كل قاعدة، وباقي اقتصادها يعتمد على ما يسمى "اقتصاد الكازينو"، يكمن سر هذا الاهتمام من خلال الموقع

¹ Mordechai Chaziza, CHINA'S Middle East foreign policy and the Yemen crisis: Challenges and implications, October 19, 2015, (online): <http://www.rubincenter.org/2015/10/chinas-middle-east-foreign-policy-and-the-yemen-crisis-challenges-and-implications/>, consulté le 26/04/2018 à 19:06.

الاستراتيجي لجيبوتي على باب المندب الذي تعبّره 25 ألف سفينة تحمل سلعا بقيمة 700 مليار دولار، وتعبّره شحنات نفطية تصل إلى حوالي 2 مليار برميل سنويا.¹

ذلك يعني التواجد في جيبوتي الاطلاع على واحد من أهم مضائق العالم التي تربط آسيا بأوروبا وتربط الشرق الإفريقي بأوروبا. كما قامت الصين ببناء قاعدتها العسكرية في جيبوتي على اعتبار أنها تقع ضمن استراتيجية طريق الحرير وهو جزء من أكبر مشروع للترابط التجاري في التاريخ (تكلفته 5 تريليون دولار)، وهو المشروع الذي يؤدي لاختصار فترة إيصال بضائع الشرق الصيني للشرق الأوسط من 12 يوم إلى 36 ساعة فقط، وهو أمر يحتاج إلى حماية عسكرية لهذا الممر، مما قد يغيّر المشهد الاستراتيجي في المنطقة كلّها، كما يعتبر نقطة ساخنة للصراع بين القوى الكبرى، مع العلم أنّ إغلاق باب المندب يعني انتهاء وظيفة قناة السويس وحتى الموانئ الأردنية والسودانية والإسرائيلية.² هذا الأمر يتأكد مع طائرات التحكم عن بعد الصينية التي تقوم الامارات بتشغيلها في مهماتها القتالية، والوجود الصيني في جيبوتي، فإنّ الخليج يصبح جبهة جديدة في الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية في النفوذ على المنطقة.

ويُرجح البعض أنّ ما يحدث في اليمن راجع إلى الاكتشافات النفطية الهائلة في صحراء الربع الخالي. حيث وصل مقدار الاكتشافات إلى 426 تريليون قدم مكعب.³ وهذا ما كشفه الأكاديمي الدكتور "حسين عاقل"، من خلال مقالات له في صحيفة "القضية"، عن تواجد أكبر مخزون نفطي في العالم، حيث أنّ الاكتشافات النفطية تشير أنّ صحراء الربع الخالي الممتدة من جنوب العراق شمالا وحتى مناطق واسعة من محافظات شبوة وحضرموت والمهرة جنوبا، تحوي على أكبر بحيرة نفطية تشكّل حوضا رسوبيا كبيرا يمتدّ رأسيا على هيئة مثلث قاعدته في هذه المحافظات ورأسه في العراق. تدخل ضمن هذا الحوض النفطي الكبير، أحواض فرعية متعددة ومتباينة في مساحتها

¹- وليد عبد الحي، جيبوتي تختصر المشهد، بتاريخ 2018/05/01، على <https://web.facebook.com/walid.abdulhay/posts/216280204040458> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/05/02 على الساعة

17:27

²- وليد عبد الحي، جيبوتي تختصر المشهد، مرجع سابق الذكر.

³- عماد فوزي الشعبي، مرجع سابق الذكر.

وتقديرات حجم المخزون النفطي فيها، في كل من سلطنة عمان والأمارات العربية المتحدة ودولة قطر ومملكة البحرين ودولة الكويت، فضلا عن المخزون الاحتياطي الهائل في المملكة العربية السعودية والمقدر بحوالي 267 مليار برميل (42 مليار متر مكعب)، وهذا المخزون وحده سيكفي لمدة 100 عام من الإنتاج السعودي، كما جاء في تصريحات مساعد وزير البترول والثروة المعدنية السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان، البالغ ما بين 9 - 12,5 مليون برميل يوميا.¹

المطلب الثاني: ديناميكية الأزمة اليمنية:

تتهدد اليمن مخاطر تنذر بانهايار الدولة، قد تؤدي إلى المزيد من الفوضى والعنف في البلاد التي تتمتع بموقع استراتيجي مهم. تعدّ الأزمة في اليمن نتاج تراكمات عديدة للسياسات الحكومية السابقة والقبائل على حدّ سواء، وقد ساهمت في تطوّر هذه الأزمة عوامل ذاتية وموضوعية تفاعل فيها الدّاخل والخارج وشكّلت إطار الأزمة الحالية.

يمكن ارجاع الأسباب المباشرة للأزمة اليمنية إلى عام 2011، عندما اندلعت الاحتجاجات التي طالبت برحيل الرئيس السابق علي صالح من الحكم، وهي الاحتجاجات التي جاءت في إطار ما يسمى بـ "الربيع العربي!"، وهي الاحتجاجات التي جعلت مخاطر الدّخول في حرب أهلية طويلة.

بدأت الاحتجاجات في جانفي 2011، مع مجموعة صغيرة من الشّباب ونشطاء مجتمع المدني، خصوصا من صنعاء وتعز، أين طالبوا بالديموقراطية، وبحلول مارس اكتسبت الاحتجاجات زخما متزايدا، عندما انضمت إليها كتلة المعارضة الرّسمية، أحزاب اللّقاء المشترك إضافة إلى عدد المنشقّين السّياسيين والعسكريين. حيث بدأت حالات الانشقاق مع مقتل خمسين شخصا من المتظاهرين. ولقد شهدت هذه الانقسامات انشقاق اللّواء علي محسن الأحمر.² مع العلم أنّ هذا الأخير كان يشكّل أحد أهم أطراف التّحالف الثّلاثي الذي كان يميّز النّظام اليمني؛ مع العلم أنّه كان ينتمي إلى عشيرة ساهان من قبيلة حاشد هي نفسها قبيلة عبد الله صالح. هذا التّحالف كان يضمّ الشّيخ عبد الله أحمر

¹ - حسين العاقل، تحت رمال جنوب الربيع الخالي توجد أكبر بئر نفطي في العالم، فيفري 2013، على الموقع الإلكتروني:

<https://yemen-press.com/news17176.html>، تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/08/20 على الساعة 19:10.

² - نقطة الانهيار؟ قضية اليمن الجنوبي، مرجع سابق الذكر، ص 9.

من حاشد حتى تاريخ وفاته في 2007 وخلفه في ذلك ابنه صادق. ويقال أنه كانت هناك اتفاقية غير رسمية يشار إليها باسم "العهد"، التي كان قد تم إبرامها بين هؤلاء الفاعلين. ولقد كان أساس هذه الاتفاقية أنه يتم ضمان حرية شيوخ القبائل والقيادات العسكرية في إدارة شؤون القطاع الاقتصادي، والوصول إلى روابط المحسوبية، وكل هذا سيتم تحت قيادة عبد الله صالح؛ وسيكون علي محسن مرشحاً للخلافة بعده.¹

ويعود انشقاق الرجل العسكري في التحالف الثلاثي إلى التغييرات التي أحدثها عبد الله صالح، بعد أن أدرك أن أكبر تهديد يمكن مواجهته يكون من الداخل. لذلك بدأ على وجه الخصوص وابتداء من عام 2000؛ في تعيين أبنائه على نحو متزايد في أعلى المناصب العسكرية والأمنية والاستخباراتية، كما بدأ سلسلة من التعديلات الدستورية لتمديد فترة رئاسته. كما قام بتكتيكات أخرى مثل إنشاء وحدات عسكرية وأمنية شبه حكومية كانت تخضع في نفس الوقت للسيطرة العائلية، وهذا ما أدى في نهاية الأمر إلى عزل اللواء علي محسن، بحيث كان هذا الأخير يمثل عقبة أمام عبد الله صالح أمام خطته لتوريث ابنه أحمد علي الحكم.²

تطورت الأوضاع لتشهد اليمن أكثر الانقسامات المناطقية والطائفية والسياسية مصحوبة بصراعات داخل النخب. لذلك تدخلت دول مجلس التعاون الخليجي على خط الأزمة لاحتوائها، وتبنّت "المبادرة الخليجية" من أجل تهدئة الأوضاع في اليمن عن طريق ترتيب نظام لنقل السلطة في البلاد، إلا أن هذه المبادرة صادفها علي عبد الله صالح بالرفض هو وأنصاره، إلا أنه وقع عليها في 23 نوفمبر 2011، لتنتقل السلطات إلى نائبه عبد ربه هادي منصور مع انتخابات رئاسية فاز فيها "منصور" كمرشح وحيد ليقود البلاد في مرحلة انتقالية مدتها سنتين.³

لم يقتصر الحراك اليمني على رحيل النظام بل كان يحمل العديد من الشعارات، بسبب الاختلاف في الرؤى وعدم الثقة؛ بحيث برزت شعارات التي تنادي بانفصال الجنوب. ومثلت قضية الانفصال

¹ - Kim Salmutter, why **did the transition process in Yemen fail?** Science politiques Kuwait Program, 2017, http://www.sciencespo.fr/psia/sites/sciencespo.fr/psia/files/SALMUTTER_Kim_KSP_Paper_Award.pdf, consulté le 27/04/2018, à 20:11, P4.

² - Kim Salmutter, why **did the transition process in Yemen fail?** Op.cit, p5.

³ - محمد فوزي حسن، تطورات الأزمة اليمنية، مجلة آفاق عربية، العدد الأول، مارس 2017، ص131.

أهم القضايا التي تمّ مناقشتها في مؤتمر الحوار الوطني الذي نصّت عليه المبادرة الخليجية، لنقل السلطات ووضع دستور جديد للبلاد والذي جرى بتاريخ 18 مارس 2013، برئاسة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، برعاية الأمم المتحدة ومشاركة شخصيات تُمثّل مكونات سياسية واجتماعية مختلفة. انتهت أعمال المؤتمر بتاريخ في سنة 2014 مع تمديد الفترة الرئاسية لـ "هادي" لمدة سنة أخرى.

رغم المحاولات لتهدئة الأوضاع في اليمن، إلّا أنّ الحرب قد بدأت في اليمن، بسلسلة متلاحقة من الأحداث، على خلفية استياء المواطنين من عجز الحكومة المؤقتة عن تحقيق الاستقرار السياسي. هذا الأمر الذي جاء على عكس ما كان يطمح فيه الحراك اليمني، الذي كان يدعو إلى إصلاح سياسي واقتصادي واسع النطاق، ووضع حدّ للفساد، فهي كانت تنادي بإسقاط الرئيس صالح والشبكات الواسعة التي كانت تحكم البلاد معه لأكثر من ثلاثة عقود. لذلك فإنّ الانتفاضة اليمنية لم تؤدّي إلى صراع عنيف بين النخب التقليدية فحسب، بل شكّلت نافذة لفرصة إعادة التّوضع في خارطة توزيع السلطة التي كانت تبدو حتمية في فترة ما بعد صالح.

تطوّرت الأحداث لتصل إلى مستوى آخر من التعقيد، عندما استولى المسلّحين الحوثيين على صنعاء في سبتمبر 2014، وقاموا بالسيطرة على المؤسسات الرئيسية، حيث قاموا بتعيين أشخاص مواليين لهم في مناصب مختلفة في المؤسسات ووسائل الاعلام، وقاموا بوضع أعضاء الحكومة في الإقامة الجبرية. ولمعرفة طبيعة ودوافع الصراع بين الحوثيين والحكومة اليمنية لا بدّ من تتبع مسارات نشأة الحركة. تعتبر الحوثية تنظيم عقائدي سياسي يسعى لإحياء الإمامة من جديد، وهو منشق أساساً عن المذهب الزيدي، أما أصل الحوثية فنسبة إلى زعيم الثّمر الأول (حسين بدر الدين الحوثي).¹

يمكن تصنيف الحوثيين بطرق متعدّدة، يمكن اعتبارهم حركة سياسية قاعدية، فاعل غير حكومي مدعوم من قوى خارجية مختلفة، أو أقلية دينية، أو حتى كميليشيات منظمة، في الواقع فإنّ الحركة

¹ - جواد صندل جازع، الحركة الحوثية في اليمن: دراسة في الجغرافيا السياسية، مرجع سابق الذكر، ص 18.

الحوثية بإمكانها تأكيد كل هذه الأدوار. في الأصل الحركة الحوثية هي جماعة شيعية زيدية من الشمال، في منطقة صعدة باليمن، ويشكّل الزيديون حالياً من 35 إلى 45 بالمائة من إجمالي السّكان في اليمن. وعلى الرغم من أنّ الشّيعَة الزّيدية هي طائفة فرعية من الإسلام الشّيعي. إلّا أنّها تختلف من ناحية عن الشّيعَة المهيمنة" اثنتا عشر" التي تُمارس في إيران والعراق ولبنان، والواقع أنّ الممارسات الدّينية الزّيدية هي أقرب إلى الإسلام السّني. أخذ الزّيديون اسمهم من إمامهم الخامس والذي يُعتبر زعيماً للمجتمع وهو زيد بن علي، وهذا الأخير قد ثار ضدّ الخلافة الأموية في سنة 740. ولاتزال هذه الثّورة النّقطة المرجعية للزّيديين، الذين يعتقدون أنّ إمامهم يجب أن يكون من أحفاد علي. تعتبر الإمامة الزّيدية هي المؤسسة السّياسية للزّيديين، الذين غالباً ما اندمجوا في القانون القبلي والدّيني، ولقد ظهرت هذه الإمامة في عام 893 واستمرت لأكثر من ألف سنة، إلى غاية الإطاحة بالأمام السّابق محمد بدر، وبعد ذلك أنشأت الجمهورية العربية اليمنية، لذلك كانت نهاية الإمامة بمثابة صدمة للمجتمع الزّيدي.¹

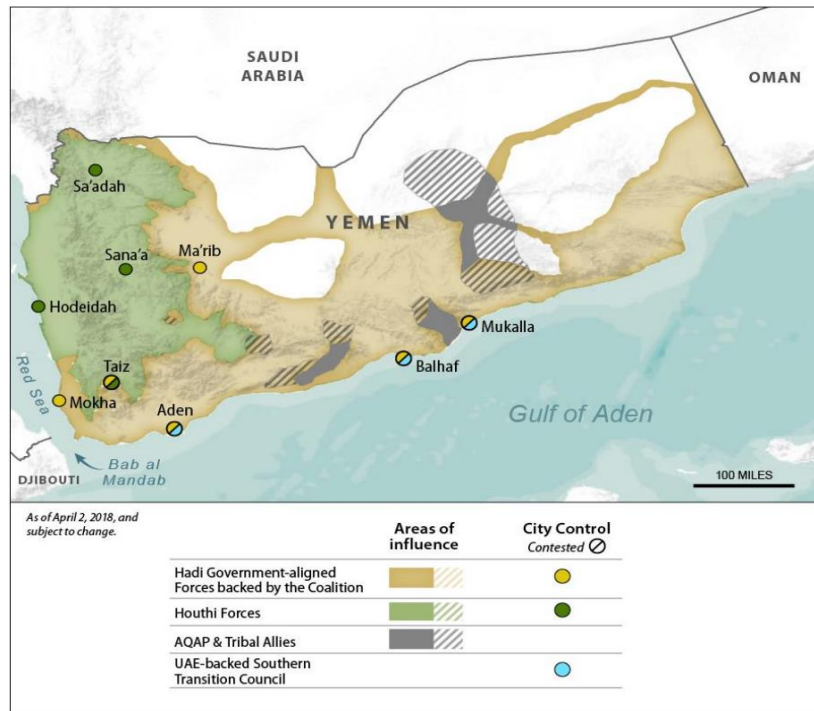
نهجت الحركة نهجا مغايراً لنهجها القديم منذ مطلع عام 2000، بأن أصبحت حركة تأخذ خط الاتجاهات المعارضة للحكومة، وترفع شعارات تتدّد بالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. بدأت الحركة بالانتشار في مدينة صعدة معتمدة على استقطاب الشّباب والقبائل والوجهاء من المجتمع مستغلّة الأوضاع الاقتصادية لليمن وعلى وجه التّحديد محافظة صعدة، كما قامت الحركة بتأسيس ذراعها العسكري ودخلت في المواجهة ضدّ الأجهزة الأمنية منذ عام 2004. لذلك اعتبرت السّلطات أنّ النّشاط السّياسي لهذه الحركة هو تهديد داخلي لأمن الدّولة اليمنية، لذلك بدأت الحكومة في هجومها العسكري ضدّهم بين عامي 2004-2010 في سياق ست جولات، وحتى في مواجهة

¹- Julia Palik، *dancing on the heads of snakes: the emergence of the Houthi movement and the role of securitizing subjectivity in Yemen's civil war*, 2017 http://unipub.lib.uni-corvinus.hu/2919/1/COJOURN_2017v2n2_3_04.pdf, consulté le 28/04/218 à 17:08، p47.

عسكرية مباشرة مع المملكة العربية المتحدة، بحيث كل هذه الحروب كانت في نظر الحوثيين هي حروب الدفاع عن النفس.¹

واجهت الفترة الانتقالية بقيادة منصور هادي معاضة كل من الحوثيين والحركة الانفصالية الجنوبية، وتعددت الأوضاع عندما قامت الحكومة بإزالة دعم الوقود، كجزء من إصلاحاتها الاقتصادية، حيث دعا الحوثيون إلى احتجاجات واسعة وشنوا هجوما عسكريا ضد القبائل الحليفة للرئيس هادي. وفي نفس الوقت استفاد الحوثيين من تأييد العديد من القوى الأمر الذي ساعدهم على الاستيلاء على العاصمة صنعاء، الأمر الذي يعني عمليا أن الحوثيين قد استطاعوا توسيع منطقة سيطرتهم بشكل كبير من معقلهم التقليدي في الشمال. كما قام الحوثيين بتعميم قضيتهم عندما نجحوا بتجنيد أعضاء خارج الشيعة بل حتى من السنة، كما استفادوا من دعم صالح ضد الحكومة الانتقالية.

الخريطة 12: خريطة تبين خطوط التحكم في اليمن.



Source: Jeremy M.Sharp, **Yemen: Civil war and regional intervention**, congressional research service, April 12, 2018, (online): <https://fas.org/sgp/crs/mideast/R43960.pdf>, p2.

¹ مركز الجزيرة للدراسات، الفاعلون غير الرسميين في اليمن: أسباب التشكل وسبل المعالجة، مرجع سابق الذكر، ص54.

نتيجة فشل كل محاولات التسوية السياسية للصراع، بعد رفض الحوثيين لاتفاقية السلم والشراكة التي وقّعوا عليها، حيث قاموا بالاستيلاء على كل مؤسسات الدولة بقوة السلاح. لذلك أطلق التحالف العربي الذي يضم المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية، الأردن، البحرين، الكويت، مصر، السودان، والمغرب، والسّغال عملية عسكرية أطلق عليها "عاصفة الحزم" بتاريخ 26 مارس 2015 ضدّ الحوثيين بهدف استعادة حكم الرئيس عبد ربه منصور هادي المعترف به دولياً، واستعادة الأراضي التي سيطر عليها الحوثيين. ولقد تمكّن التحالف من استعادة مدينة وميناء عدن، ومناطق جنوب اليمن التي تسكنها أغلبية سنية، ولكن ورغم الضربات الجوية الضخمة والحصار البحري، ودعم بعض الجماعات المعارضة المحلية، تمكّن الحوثيون من تعزيز مكاسبهم الإقليمية التي تحققت بالموازاة مع دعم صالح لهم. تحقّق هذا التحالف بين الحوثيين وصالح بسبب تقاطع المصالح بينهما، ففي أوت 2015 سلّمت اللجنة الثورية العليا السّطة إلى المجلس السياسي الأعلى، هذه الهيئة التي تولّدت بعد التحالف بين الطرفين، ونتيجة لذلك تمكّن الحوثيون من تأمين موقع تفاوضي استراتيجي.¹

أعلنت قيادة عمليات التحالف العربي بتاريخ 21 افريل 2015، عن توقف الغارات العسكرية وبدء عملية "إعادة الأمل"، والتحرك نحو استئناف العملية السياسية والعمليات الإغاثية، بعد أن حدث تغيير جوهري في المعادلة العسكرية لصالح السلطة الشرعية.² وبالموازاة مع ذلك صدر مجلس الأمن قرارين، قرار (2201) وقرار (2216) حيث طالب الحوثيين بسحب المسلّحين من المؤسسات الحكومية، وفرض عقوبات على المتورطين من خلال تجميد الأرصدة وحظر السّفر للخارج. في المقابل، سعى القادة السّعوديون للحصول على دعم مادي وعسكري من الولايات المتحدة الأمريكية للحملة العسكرية في اليمن، حيث أذن الرئيس أوباما بتقديم الدّعم اللّوجستي والاستخباراتي بقيادة مجلس التّعاون الخليجي، كما تمّ نشر أفراد القيادة المركزية الأمريكية لتقديم الدّعم. كما تعمل آلية

¹ - Julia Palik، *dancing on the heads of snakes : the emergence of the Houthi movement and the role of securitizing subjectivity in Yemen's civil war*, Op.cit, p 53.

² - محمد فوزي حسن، تطورات الأزمة اليمنية، مرجع سابق الذكر، 132.

الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش منذ ماي 2016، للمساعدة في التحقق من حركة الملاحة الجوية والبحرية التجارية دعماً لحظر الأسلحة المفروض بموجب القرار 2216.¹

عادت النزعة الانفصالية في ظلّ الانفلات الأمني في الجنوب اليمني بقوة، حيث تمّ إعلان ما يسمّى "إعلان عدن التاريخي"، هذا الإعلان الذي يعتبر جماهيري والتي طالب فيه هؤلاء بتأسيس قيادة سياسية وطنية برئاسة عيدروس الزبيدي، من أجل تمثيل وقيادة الجنوب. على صعيد المواقف الإقليمية قامت الإمارات العربية المتحدة بدعم المجلس الانتقالي الجنوبي. ولقد قام الهادي بإقالة الزبيدي باعتباره حاكماً على عدن، هذه الأخيرة تبقى تحت سيطرة دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال تواجد قواتها الخاصة أو الميليشيات القبلية المتحالفة المعروفة باسم الحزام الجنوبي، حيث تسيطر دولة الامارات على مطار وميناء عدن. أمّا الاختيار التّالي للولايات المتحدة والسعودية قد يكون تقسيم اليمن لتقليل الانتقال الاستراتيجي الناتج عن انتصار الحوثيين. هذا سيؤكد أنّ السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي لديها نقطة انتقال جنوبية إلى المحيط الهندي وأنّ الولايات المتحدة تحافظ على موطئ قدم في خليج عدن.

ظلّ الصراع قبل تدخّل قوات التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن ثنائياً بين الرئيس اليمني والموالين له، والحوثيين وعلي عبد الله صالح والموالين لهما. وبقيت القاعدة بتنظيمها الجديد (أنصار الشريعة) في حالة كمون انتظاراً لمرحلة إنهاك كلا الطرفين المتصارعين، في حين أقدم داعش على تنفيذ عدد محدود من العمليات، لإعلان وجوده على الأرض اليمنية. وبعد التّجّاحات المتوالية للمقاومة الشعبية مدعومة بقوات التحالف، يفاجئ تنظيم داعش الجميع، بتنفيذ عملية كبيرة استهدفت نسف مقر الحكومة اليمنية في عدن، الأمر الذي يزيد من تعقّد المشهد اليمني.²

¹-Jeremy M.Sharp, **Yemen: Civil war and regional intervention**, congressional research service, April 12, 2018, (online): <https://fas.org/sgp/crs/mideast/R43960.pdf>, p6.

²- أحمد موسى بدوي، داعش والقاعدة: ملامح الصراع القادم في اليمن، مركز الروابط للأبحاث والدراسات الاستراتيجية، 22 أكتوبر 2015، على الموقع <http://rawabetcenter.com/archives/13555> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/04/29 على الساعة 18:26.

دور إيران في الأزمة اليمنية:

تعتبر اليمن هي المكان الذي تحدث فيه حروب حقيقية بالوكالة، أين يعتبر الانتصار فيها هو العامل الذي يحدد توازن القوى في الشرق الأوسط. لذلك نلاحظ أنّ إيران دخلت في خطوط المواجهة بطريقة غير مباشرة، فلقد ازداد دور إيران في اليمن بشكل ملحوظ ابتداء من عام 2004، من خلال دعم الحوثيين في نزاعهم العسكري مع الحكومة اليمنية، ومع ذلك فإنّ التطوّر الأبرز للدور الإيراني في اليمن حدث خلال الحراك الشعبي ضدّ نظام صالح في عام 2011. زاد النفوذ الإيراني في اليمن بسبب الوضع الفوضوي في هذا البلد، والركود في الانتقال السياسي وضعف الحكومة اليمنية في التعامل مع المشاكل السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية في اليمن، في هذا الصدد جسدت إيران تحالفها مع الحوثيين لأسباب طائفية وإيديولوجية، من خلال الدّعم العسكري والمالي لهم. بالإضافة إلى ذلك قامت إيران ببناء علاقات مع العديد من الشخصيات السياسية في اليمن الجنوبي مثل الرئيس السابق لليمن الجنوبي سابقا علي سالم البيض، كما أيّدت بعض الأحزاب الجنوبية بالأموال والاعلام والأسلحة والتدريب.

توجّهت إيران إلى توقيع اتفاقيات مشتركة مع المتمردين الحوثيين في مجالات النفط والكهرباء والطيران والشحن البحري، ووفقا لهذه الاتفاقيات تعهدت إيران بتزويد اليمن بالمنتجات النفطية لمدة عام واحد وإنشاء محطات الكهرباء في محافظات عدن والحديدة وتعز، وإصلاح خط نقل الكهرباء بين مأرب وصنعاء كما تعهدت بتوسيع ميناء الحديدة، وإرسال خبراء إيرانيين في جميع مجالات البنية التحتية إلى اليمن، مع إنشاء جسر جوي مباشر لإطلاق رحلات جوية يومية. كانت هذه الاتفاقيات نقطة تحوّل في دور إيران من كونها مؤيّدة هامشية سرية إلى حليفة معلنة للمتمردين الحوثيين، ومع ذلك فإنّ العملية العسكرية للتّحالف حال دون تطبيق عملي لهذه الاتفاقيات.¹

عدّت اليمن إحدى أهمّ نقاط الاهتمام الرئيسية بالنسبة لإيران، التي من شأنها أن تساعد في تعزيز مكانتها الإقليمية، وتدعيم موقفها سواء في مواجهة الأطراف الإقليمية الأخرى، أو في مواجهة

¹- Mohammad Hassan Al-Qadhi, 'the Iranian role in Yemen and its implications on the regional security', Arabian Gulf center for Iranian studies, p27.

بعض القوى الدّولية، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية. لذلك سعت إيران إلى ممارسة دور نشط في اليمن مستندةً إلى مزيج من الاعتبارات المصلحية البراغماتية والاعتبارات المذهبية والإيديولوجية، ومتوسلةً العديد من الأساليب والأدوات التي يرتبط بعضها بالقوة الصّلبة، بينما يرتبط بعضها الآخر بالقوة النّاعمة. وذلك من خلال التّركيز على إقامة شراكات مع فاعلين دون الدّولة (فاعلين غير رسميين)، ولا سيّما مع جماعة أنصار الله الحوثية، كمحاولة من قبل إيران لتغيير التّوازنات والمعادلات السّياسية اليمنية بما يتيح لها تعزيز نفوذها في اليمن، ومن ثمّ التّأثير على المعادلات السّياسية والتّوازنات في الجوار الإقليمي.

بشكل عام، لا تختلف أهداف إيران في اليمن عن دورها في الدّول الأخرى في المنطقة (العراق، سوريا، لبنان، والبحرين)، وتكمن هذه الأهداف في إطار استراتيجية وخطة عمل شاملة للهيمنة والتّوسع التي تتبع أساساً من الذّاكرة التّاريخية الإيرانيّة وثقافتها السّياسية الوطنيّة المتأصلة والتي تميل بشكل ملحوظ نحو الهيمنة، وثقافة الإمبراطورية الفارسية بالإضافة إلى التّراث التّاريخي لشيعه إيران بكل ما تحمله من إحساس بالظلم والألم، بطريقة تخلق شكلاً من التّزاوج بين المجد والشّعور بالظلم، وهذا يودّي إلى رؤية معقّدة لصنّاع القرار الإيرانيين اتجاه جيرانهم والعالم، ولكن هذا ما يدفع إيران إلى دور مؤثّر على الصّعيدين الإقليمي والدّولي. في هذا الصّدّد فإنّ اليمن تعتبر ذات أهمية استراتيجية بالنّسبة لإيران لذلك تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثّل أساساً في:¹

1- تراهن إيران على تحويل اليمن بحكم تنامي الحركة الحوثية واتساع تأثيرها إلى أهم منطقة حيوية في المشروع الإمبراطوري الفارسي الذي تعمل إيران حالياً على إحيائه وإنتاجه كنسق اجتماعي فاعل في المنطقة.

¹ -عبدالله سالم، الأطماع الإيرانية في اليمن: مدخل استراتيجي، جانفي 2018، على الموقع

<http://alminbarye.com/%D9%85%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ

2018/04/29.

2-تعمل إيران على جعل الحركة الحوثية في اليمن همزة وصلٍ للحوزات الدينية الإيرانية واللبنانية مع شرق إفريقيا مستفيدةً من الموقع الاستراتيجي لليمن كبوابة عبور بحرية نحو إفريقيا وبوابة عبور برية نحو منطقة شبه الجزيرة العربية.

3-شراء مساحات شاسعة من الأراضي الواقعة على المنافذ البحرية المطلّة على الساحل اليمني، ومن ثم أخذ عقود البيع إلى إيران لتوثيقها في ملكية المراكز الشيعية ضمن ما يسمّى بالوقف الشيعي في المنطقة...هذا فضلاً عن شراء الأراضي والمنافذ البحرية خصوصاً في باب المندب وجزيرة ميون وجزيرة حنيش وساحل الحديدة - جيزان عبر المستثمرين الإيرانيين واليمنيين باسم المشاريع الزراعية، والسكنية، والسياحية، ومناطق الغوص، والحمامات، وغير ذلك من المشاريع الاستثمارية. كما تعتبر اليمن مفتاح الوصول إلى المدينة والمكة المنورة.

المبحث الرابع: تنظيم الدولة الإسلامية ..الوجه الآخر للجيوستراتيجية العالمية.

تعتبر ظاهرة داعش من بين القضايا التي أثارت جدلاً كبيراً خاصة أنها تزامنت مع ديناميات الحراك العربي. ورغم أهمية هذا التنظيم فإنّ البعض يعدّه صناعة إعلامية لها عمر محدود وهو ناشئ من تشابك مصالح سياسية تنتهي تدريجياً بنهاية الأهداف الاستراتيجية التي رسمتها الدولة العظمى في المنطقة، فهو تنظيم مدعوم من الغرب ذاته من أجل تحقيق أهداف فوضى خلقة وإعادة رسم خارطة دول الشرق الأوسط بما يضمن مصلحة إسرائيل والولايات المتحدة. نتيجة لذلك فإنّ العديد من الباحثين يتفادون الخوض في هذا الحديث تجنباً للوقوع في الأحكام المسبقة.

المطلب الأول: النشأة

في بيان تحت عنوان " هذا وعد الله" أكد أبو محمد العدناني المتحدث باسم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشّام (داعش) في جوان 2014، أنّ متطلبات إقامة الدولة كافة فقد استوفيت " أمر واحد متبق، هو إقامة الخلافة"¹ لذلك تمّ الإعلان عن تأسيس دولة الخلافة الإسلامية أين أعلن أبو بكر البغدادي نفسه خليفة على المسلمين السنّة، بتاريخ 29 جوان 2014؛ التاريخ الذي تزامن مع أول أيام شهر رمضان الكريم.² كما خاطب من الموصل المدينة العراقية جميع المسلمين في جويلية جميع المسلمين بضرورة مبايعته. والمعروف أنّ أبو بكر البغدادي اسمه إبراهيم عودا إبراهيم عبد المؤمن علي البدري، " أبو دعاء" والي وأمير ما يسمى دولة العراق والشّام، في زمن النّظام العراقي كان امام جامع أحمد بن حنبل في سامراء وعمل امام وخطيب أحد المساجد في الفلوجة عام 2003، حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم الإسلامية وكان أستاذ جامعي في جامعة تكريت. اعتقلته قوات التحالف بتاريخ 2004/1/4 وأطلق سراحه في شهر كانون الأول عام 2006. أسّس جماعة باسم جيش أهل السنّة، وأصبح عضواً في مجلس شوري دولة العراق الإسلامية

¹ - محمد العبيدي وآخرون، الجماعة التي تسمي نفسها دولة: فهم تطور تنظيم الدولة الإسلامية وتحدياته: ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2015، ص18.

² - Hayththam Manna, Daech : l'Etat de la barbarie, 16 Boulevard de Saint Germain, Paris, p 17.

عام 2006. قتلت زوجته من قبل عشائر الفلوجة من عشائر البوفراج، تولى قيادة دولة العراق الإسلامية في 2010/05/16 بعد مقتل قائدها أبو عمر البغدادي.¹

انطلق تنظيم الدولة الإسلامية من رسالة واضحة؛ وهي أن الدولة القائمة فشلت في تحقيق مبدأ استقلال الدولة والدفاع عن حقوق الشعوب، وعليه قدمت مثل هذه التنظيمات نفسها كبديل لملاء الفراغ الخطير في الدول، ورسمت لنفسها مساراً محدداً لجهة بناء كيانات بديلة (أمارات دينية في مرحلة أولية ودولة خلافة في مرحلة نهائية).² تعدّ كتائب التوحيد والجهاد هي أساس تنظيم الخلافة الحالي وقادتهم مثل "الزرقاوي، محمد يوسف الفلسطيني، ناصر الجياب...." على عدة قواعد للعمل التنظيمي منها المكتسبة من معسكرات أفغانستان ومكاتب شؤون المجاهدين في باكستان، والموسوعة الجهادية لأبي زبيدة الفلسطيني والتي تُعتبر بمثابة دستورهم الأساسي الذي يمهد لمشروع إحياء دولة الخلافة والحكم بالشريعة الإسلامية.³ فغداة احتلال الولايات المتحدة للعراق 2003، عمل الزرقاوي على إعادة بناء شبكته الجهادية؛ فأحاط نفسه بمجموعة من أشد المخلصين له. فبعد مقتل الزرقاوي في يونيو 2006، والذي قد ترك منظمة متماسكة وقوية، عزم أتباعه على إقامة دولة إسلامية على أساس الهوية السنية، لذلك تم الإعلان عن تأسيس "دولة العراق السنية" في 15 أكتوبر 2006. وتنضم الدولة نظرياً عدداً من المحافظات العراقية السنية وهي الأنبار كركوك ونينوي وديالى وصلاح الدين وبابل وواسط.

لقد أثر مشروع المحاصصة الذي اقترحه الحاكم المدني "بول بريمر" على وحدة العراق، بحيث أسس لتقسيم العراق إلى دويلات على أساس طائفي وقومي، الأمر الذي أدى إلى تمزيق النسيج الاجتماعي وتقويض أسس الوحدة الوطنية، الأمر الذي أضفى له الاحتلال الأمريكي مشروعية من

¹ - صلاح محمد إبراهيم أبو غالي، الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" النشأة من أين.. وكيف انطلقت، على الموقع الإلكتروني <https://salahabughali.files.wordpress.com/2014/12/d8afd8b1d8a7d8b3d8a9-d8b9d986-> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/04/20 على الساعة 20:16.

² - فؤاد إبراهيم، داعش من النجدي إلى البغدادي: ط1، مركز أوال للدراسات والتوثيق، 2015، ص1

³ - هشام الهاشمي، عالم داعش من النشأة إلى إعلان الخلافة: ط1، دار بابل للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2015، ص 27.

خلال اعتماده كنظام للحكم. هذا الأمر دفع النّخبة السّياسية والعسكرية السّنية التي كانت حاکمة قبل سقوط النّظام في 2003؛ إلى اعتناق راديكالية والاندماج في تنظيمات سلفية متطرفة تكفيرية ووطنية.¹

لم تقف قدرات التّنظيم وكفاءته عند المجال العسكري، فحتى في الجانب الاقتصادي، أصبح يمتلك موارد مالية هائلة، تتجاوز التّنظيمات الجهادية والإسلامية الأخرى قاطبة، ما يشي بأن هنالك جهازاً محترفاً هو الذي يدير هذا القطاع المهم والأساسي في نجاح أيّ عمل تنظيمي أو مؤسسي. والحال كذلك في المجال الأمني؛ إذ نفّذ التّنظيم عمليات تتطلّب مستوى عاليًا من الاحتراف والمعلومات الاستخباراتية الدّقيقة، كما حدث في الموصل، أو الاغتيالات، التي طالت قيادات في الأطراف المتصارعة معه، أو حتى تأمين حماية قياداته العليا، في الوقت الذي تترصدهم أهم الأجهزة الاستخباراتية العالمية والإقليمية والأقمار الصّناعية وأجهزة التنصّت المتطوّرة تمامًا. ليس ذلك فحسب، بل في المجال الإعلامي، أيضًا، فاق التّنظيم ما وصلت إليه فصائل السّلفية الجهادية والعديد من الفصائل الإسلامية في القدرة على توظيف شبكة الإنترنت للتجنيد والدّعاية والتّعبئة والإعلام، وفي إنتاج أفلام على مستوى عال من الجودة التّقنية، باللّغتين العربية والإنجليزية، ومجلات متطورة، وأصبح إنتاجه الإعلامي مجالاً للدراسة والبحث من قبل المتخصصين في هذا المجال.

ربطت داعش بين صعودها في 9 يونيو 2014، وتمدّدها في أزمات الدّول التي أفضلت سوريا والعراق وليبيا، واعدة بإسقاط حدود سايكس بيكو الاستعمارية. إنّ صعود داعش قد أشار إلى بداية عهد جهادي، بحيث أعلن عن هدف طويل الأمد، وهو إقامة دولة إسلامية أو أخلاقية تقوم على تفسير متطرّف للشريعة، مما يجعلها أكثر من مجرد منظمة إرهابية. على الرّغم من أصولها باعتبارها فرعاً للقاعدة في العراق، يعتبر داعش هو جماعة جهادية هجينة حيث قامت على الفكر الراديكالي للقاعدة، بينما تتبنى نموذج القيادة المركزية، كما اعتمدت على التكتيكات العسكرية الشّبيهة بتلك التي ينفذها تنظيم طالبان. كما اعتمد هذا التّنظيم على استراتيجية البقاء والتمدّد، التي اعتمدت على عدد من العناصر البراغماتية، من خلال قيادة السّكان المحليين؛ واجتذاب المقاتلين الأجانب، استخدام

¹ - فؤاد إبراهيم، مرجع سابق الذكر، ص 12.

الأيديولوجيا ووسائل الاعلام كأدوات للسيطرة على السّكان وتجنيد المقاتلين وجمع الأموال، بالإضافة إلى استراتيجية عسكرية مركزية. وتبقى الأهداف الاستراتيجية للتّظيم غير مدفوعة بالأيديولوجية وإنّما تتركز حول اكتساب المال والموارد والسّيطرة، لذلك فإنّ إقامة الخلافة في العراق وسوريا ليست النّهاية وإنّما البداية، فالأهداف على المدى الطّويل في القوة الهائلة "الدّائمة والمتوسّعة".¹

يبدو أنّ محاولة تفسير نشأة تنظيم داعش يُوضّح أنّ هذا التّظيم لم يظهر بطريقة خطية، فمن الواضح أنّ داعش هو نتاج مميز في الوقت والجغرافيا والظّروف، فلقد انبثق من تشجّات الحرب في العراق (2003-2011)، والحراك في المنطقة العربية (من 2010 إلى يومنا هذا)، والحرب الأهلية في سوريا (من 2011 إلى يومنا هذا). رغم أنّ القاعدة لم تكن موجودة في العراق عند الغزو الأمريكي عليها في عام 2003، إلّا أنّ سنوات الفوضى التي تلت ذلك، ومع أرض خصبة مثالية للانتشار ولزيادة نفوذها في العراق وخارجها. ولقد عجل الصّعود اللاحق لتنظيم داعش، قرارين مصيرين من جانب سلطة التّحالف المؤقّته، والتي تتمثّل في إبعاد حزب البعث من الحكومة العراقية، بالإضافة إلى حلّ الجيش العراقي. هذه القرارات سببا في نشوب النزاعات الطائفية في العراق في الفترة الممتدّة من 2006 إلى 2007، التي تواجه فيها السّنة والشّيعه، هذه المواجهة التي كان في صالح تنظيم القاعدة في العراق الذي أصبح فيما بعد دولة العراق الإسلامية، بعد عام 2010 بدأت القبائل السّنية في العراق بدعم تنظيم الدّولة الإسلامية في العراق؛ بسبب التّمييز المنهجي والتّهميش وسلسلة من الوعود المنهارة من جانب الحكومة في بغداد.²

هناك العديد من الباحثين الذين يرون بأنّ داعش ليس حالة إرهابية بل هو في الأصل جزء من مشروع دولي ينضوي تحت نظرية الفوضى الخلاقة، لإعادة هندسة الخارطة الجيوسياسية؛ لتجسيد مشروع الشرق الأوسط. بعد مغادرة القوات الأمريكية من العراق في عام 2011، كانت العراق على بوابة حرب أهلية طائفية، لذلك لا يمكن القول أنّ القوى الغربية لم تكن على دراية بمخاطر تصاعد

¹- Lina Khatib, **the Islamic state's strategy: lasting and expanding**, Carnegie Middle East center, June 2015, https://carnegieendowment.org/files/islamic_state_strategy.pdf , consulté le 30/04/2018 à 15:31, p3.

²- willem Thea Oosterveld and willem Bloem, **the rise and fall of ISIS: from Evitability to inevitability**, the Hague center strategic studies, <https://hcass.nl/sites/default/files/files/reports/The%20Rise%20and%20Fall%20of%20ISIS.pdf>, consulté le 30/04/2018 à 17:06; p6.

عدم الاستقرار في سوريا والعراق، لقد تَوَقَّع تقرير البنتاغون لعام 2012 احتمال قيام منظمة مثل داعش، كما هناك من يُوَكِّد أنَّ " المخابرات الأمريكية رأت داعش قادمة ولم تكن مسترخية بشأن هذا الاحتمال فحسب، بل يبدو أنَّها مهمة بشكل إيجابي بها".¹

قام مارك كيرتس (Mark Curtis) الذي وثَّق تواطؤ المملكة المتحدة مع الإسلام الراديكالي منذ القرن الماضي في كتاب نشره في عام 2010، بوثائق موثوقة؛ يشرح من خلالها جانباً من جوانب السياسة الخارجية البريطانية التي كانت لفترة طويلة، والتي تم تجاهلها بشكل غريب أو حجبها عمداً من قبل وسائل الإعلام الرئيسية. فالحكومات البريطانية سواء من حزب العمال أو من المحافظين، ظلَّت على مدى عقود تتواطأ مع القوى الإسلامية المتطرفة بما في ذلك المنظَّمات الإرهابية، سواء من خلال تمويلهم أو تدريبهم، وذلك بهدف الترويج لأهداف محدَّدة للسياسة الخارجية، وعلى الأخص تلك التي تهدف إلى الحفاظ على ما تبقى من السُّلطة، والنَّفوذ البريطاني على المستوى الدولي وخاصة في المناطق التي تعتبر حرجة، ولم يعد بإمكان بريطانيا فرض إرادتها ومصالحها من جانب واحد.²

أكَّد روبرت درايفس (Robert Dreyfuss) من خلال التَّحليل الذي قام به للدور الأمريكي في خلق البيئة المواتية للجماعات الإرهابية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بهدف الهيمنة الاقتصادية على المنطقة كمجال حيوي، ويؤكد أنَّ الشَّعارات التي تحملها الولايات المتحدة الأمريكية من تعزيز الديمقراطية ونشر الأمن في المنطقة يعتبر غطاءً لأمريكا من أجل شرعنة أعمالها هناك.³ كما يدين (André Vltchek) مسؤولية المؤسسة الأمريكية وحلفائها على صناعة الإرهاب من خلال تمويلهم والعمل عن كثب معهم، فحسب ما قاله فإنَّ الولايات المتحدة الأمريكية ليست في طور محاربة "الإرهاب الإسلامي" أو حتى التطرّف، فهي تصنعها وتحقنها في كل مكان من أجل نشر

¹- willem Thea Oosterveld and willem Bloem, Op.cit, p6.

²-Amir NOUR, **Les racines occidentales du « terrorisme moyen-oriental »** : Exposé d'un point de vue politiquement incorrect (), publié le 3 février 2017 <http://www.afrique-asie.fr/les-racines-occidentales-du-terrorisme-moyen-oriental-expose-d-un-point-de-vue-politiquement-incorrect/>, consulté le 14/05/2018 à 01/40.

³- Amir Nour, **Le choc des barbaries**, le magazine « Afrique Asie », n 135, février, 2017, <https://reseauinternational.net/le-choc-des-barbaries/>, consulté le 14/05/2017 à 02 :07.

العنف والفوضى. ولقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتزويد مقاتلي داعش بالأسلحة من أجل مواجهة نظام الأسد، من خلال إنشاء إمارة سلفية في شرق سوريا وهذا بالضبط ما تريده قوى المعارضة من أجل عزل النظام السوري.¹

يبقى الإرهاب هو وسيلة للعمل على أعلى مستوى من الكفاءة المدمرة، والذي يعكس استراتيجية الحرب خارج الحدود. ويبقى تجسيدا لنظرية صدام الحضارات لصامويل هنتغتون، بالطبع وفق التجسيد الأمريكي لها، بما يخدم مصالحها.

المطلب الثاني: مخرجات الحراك العربي.

تشهد الدول العربية تحولات جديدة، ستؤدي إلى هيكلة جديدة للدول والمجتمعات، كما ستؤدي إلى اختلالات كبيرة في موازين القوى على المستويين الإقليمي والدولي، بحيث يكون لذلك تداعيات دراماتيكية على الأمن والاستقرار. شكّل الحراك العربي والتّحولات اللاحقة منعطفًا تاريخيًا، وهذه التّحولات التي شهدتها هي مرشحة للتفاعل والاستمرار لعقود مقبلة، خاصة مع احتمال امتداد الأزمات وارتداداتها السياسية والجيوستراتيجية، خاصة في ظلّ عملية الاستقطاب والتّجاذب سواء على المستوى الداخلي والخارجي. وبعد استقراء الواقع من خلال التّطرق للأزمات المرشّحة في المنطقة على أنّها أزمات معقّدة ذات تأثيرات ممتدة، ومن خلال عملية الاستنباط التي تأسّست على مجموعة من المتغيّرات التي تمّ الاعتماد عليها لبناء الموضوع، واستنادا إلى المحدّدات التي اعتمدت عليها الدّراسة والتي تمّ التّطرق إليها في مقدّمة الموضوع، فإنّه تمّ تحديد التّحولات استنادا إلى النتائج التي تمّ التّوصل إليها من خلال المحدّدات الأساسية.

تشكّل ظاهرة عدم الاستقرار أحد أبرز تجلّيات مرحلة ما بعد الحراك العربي، إذ بدا أنّ الأبنية النّظمية سواء الدّاخلية أو الإقليمية في المنطقة، التي تتعرض لاختبار تاريخي حاد، حول مدى قدرتها على مواجهة تلك الظّاهرة التي تصاعدت مؤشّراتها ومظاهرها، ما بين اضطرابات سياسية، وعنف متزايد، وأزمات أمنية واقتصادية، وانتشار للجماعات الدّينية المسلّحة... إلخ. ولم تستطع المسارات الانتقالية بعد الثّورات طرح مقاربات ناجعة وتوافقية لمواجهة عدم الاستقرار، لاسيّما مع

¹- Amir NOUR، Les racines occidentales du «terrorisme moyen-oriental: Exposé d'un point de vue politiquement incorrect ()، Op.cit.

تعمق الاستقطابات السياسية والأيدولوجية، وبروز محاور متباينة المصالح، سواء كان داخليا أو إقليميا أو دوليا، وهو ما خلق إجمالا حالة يمكن تسميتها بـ "الإنهاك المتبادل" للدولة والمجتمع في المنطقة، بما أصبحت معه قضية "استعادة الاستقرار" أملا قد يعلو لدى البعض على تكريس مجال عام للحريات التي أطلقتها مرحلة الحراك.¹ صاحب مزاحمة "داعش"

لـ "القاعدة" على صدارة المشهد الجهادي العالمي مجموعة من المتغيرات على المستوى الحركي، أهمها إعادة تشكيل خريطة حركات العنف الديني في العالم، وفقا للولاءات والبيعات الجديدة التي توزعت بين تنظيمين، بعد أن كانت حركا على تنظيم واحد. كما حدث تغيير شامل في تكتيكات العمل المسلح التي تتبعها جماعات العنف بسبب تأثرها بالنسق الذي يمثله "داعش"، فضلا عن إعادة طرح مجموعة من المفاهيم والمبادئ على طاولة البحث السياسي والشرعي من جديد، وبمرور الوقت، أصبح الجدل حولها أحد مسببات التوتر والصراع بين هذه الجماعات .

إن مشروع "داعش" الذي يجعل أبرز أولوياته إسقاط الدول العربية باعتبارها دولاً كافرة يعتبر قوة مضافة للكيان الصهيوني. لأنّ تدمير الدول الإسلامية بدافع من إسقاط دول الكفر معناه تدمير الجيوش والقدرات الاقتصادية وتمزيق الكيان السياسي والاجتماعي لهذه الدول، ويطلق العنان لمشروع التقسيم وإقامة الدويلات الطائفية والعرقية على أنقاض الدول القائمة، وهذا حلم الكيان الصهيوني، لأن تدمير الجيوش في العراق وفي سورية، واستنزاف القدرات والثروات وإطلاق مشروع إعادة تقسيم أرض العرب لن يبقى قوة قادرة على مقابلة الكيان الصهيوني.

وعلى اعتبار داعش تنظيم إرهابي لأغراض جيوسياسية، يمكن اعتباره بأنه الجزء أو الأداة الثقافية أو الآلة التي سيتم من خلالها إدخال دول المنطقة في العولمة الرأسمالية، فبعدما تواجهه هذه الأخيرة من رد فعل قوي يتمثل في الانغلاق والتعصب للهويات التحتية. هذا ما يعدّ أحد عوامل

¹ - خالد حنفي، تكيف أم فوضى؟: اختبار لـ "عدم الاستقرار" في مراحل ما بعد الثورات، مجلة ملحق اتجاهات نظرية،

ظهور التّعبص الدّيني مثلاً في العقود الأخيرة، الّذي اتخذ أشكالاً معيشية، وتبدو رافضة لنمط معيشي واستهلاكي وثقافي غربي، وهو ما يؤدّي إلى تعصّب هوياتي تحتي داخل الأمم.¹

في هذا الصّدّد ظهرت في فترة الستّينات من القرن العشرين، ما عُرف بثورة الشّباب عام 1968، بروز التّنظيمات اليسارية الّتي تعتمد العنف الثّوري، أو ما يسمّى بالإرهاب بهدف تغيير بنية النّظم الرأسمالية أو لتحقيق أهداف سياسية قومية، وكلّها تجدّ مرجعيتها في الأدبيات الماركسية بشكل رئيسي. لذلك ظهرت في تلك الفترة منظمات مثل فرع الجيش الأحمر في ألمانيا، والألوية الحمراء في إيطاليا، والخلايا الشيوعية في بلجيكا، وفي الولايات المتّحدة نجد حركة 19 ماي، وجبهة الحرية المتّحدة... إلخ. ظهرت هذه الحركات تزامناً مع فكرة أنّ الماركسية تجتاح العالم، دون التنبه لظاهرة في التّاريخ وهي الفرق بين الاتجاهات الفرعية في حركة التّاريخ وبين الاتجاه الأعظم.²

عندما تحدث عملية التّفكيت الثّقافي للدّول المركّبة الهوية أو المتعددة الهوية هذا الأمر الّذي ينتج عنه الدّخول في الفوضى والحروب الأهلية، ينتهي بتدخّل القوى الكبرى لإعادة الاستقرار بما يخدم مصالحها، وستصبح هذه الدّول تحت السّيّطرة المباشرة وغير المباشرة، هذا الأمر سيؤدّي إلى الانهيار بالنّماذج الغربية، بعدما تشوّهت بفعل سلوكات التّعصب، هذا ما يثبت أنّها اتجاهات فرعية، لذلك ستختلط تلقائياً في العولمة الرأسمالية باعتبارها الاتجاه الأعظم.

يتحقّق هذا الأمر عندما يدخل النّطرف الدّيني في دمار ذاتي، مثلما حدث عندما انهار الاتحاد السوفيّاتي انهارت كل تلك التّنظيمات الّتي أعيد تشكيلها في إطار العولمة، خاصة أنّ المنطقة العربية تمثّل مركزاً هاماً من حيث الموقع الجيوستراتيجي والثّروات النّفطية والغازية، وحتى من حيث كونه سوقاً استهلاكية هامة للبضائع السّلعية للقوى الصّناعية، وهذا ما يظهر أنّه يحدث في المنطقة العربية. كما أنّ هذا الأمر يتطابق مع جوهر الاستراتيجية الإسرائيليّة لإبقاء المنطقة في حالة ضعف

¹ - رابح لونيسي، انعكاسات الفوضى في العالم العربي على الأمن الاستراتيجي للجزائر: دراسة استشرافية، مجلة استراتيجيا، مركز الدراسات العسكرية والتوثيق والاستقبالية، الجزائر، العدد الأول، السداسي الأول، 2014، ص 113.

² - وليد عبد الحي، المقارنة الحذرة، على <https://web.facebook.com/walid.abdulhay/posts/216280204040458>، تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/05/02 الساعة 18:55.

مستمر، من أجل ضمان إنهاء حالة الصّراع، لذلك فإنّ هذا الأمر يتحقّق في حالة التّدخل في البنية السّياسية والاقتصادية والاجتماعية لدول المنطقة؛ من خلال إثارة الصّراعات الدّاخلية بخاصة القائمة على الثقافات الفرعية (الدّين والمذاهب والقوميات والنزعات القبلية والوطنيات المحلية)، بالإضافة إلى جعل المنطقة ساحة تنافس بين الدّول الكبرى، ما يمنع المنطقة العربية من تحقيق الاستقرار.¹

- نحو سايكس بيكو جديدة:

تعرف المجتمعات العربية في فترة ما بعد الحراك العربي حالة تفكّك، بسبب أنّها تتخبط في أزمتان بنيوية فتوغّل الخطاب الرّسمي، وغير الرّسمي التّبريري، بلغ مستويات غير معهودة إلى درجة أنّ قطاعات واسعة من المجتمعات العربية أصبحت معنية بالأساس بقضايا اجتماعية هامشية، بعيدة عن القضايا المصيرية. هذا الأمر أدّى إلى بروز ما يسمّى بالنّزعة الانفصالية في دولة ما بعد الحراك، وتعتبر النّزعة الانفصالية "حركة سياسيّة ومجتمعيّة، ذات طبيعة إثنيّة، تفوّدها نخب داخل دولة قوميّة، ترمي إلى إعادة تعريف الذات في مواجهة الآخر، بناءً على الانتماء الاثني، مستحضرة الأبعاد التّاريخيّة للهويّة الإثنيّة، ومعزّزة آليّات تمايز الذات، وساعية إلى إنشاء دولة أمّة (قوميّة) في إطار جغرافيّ مقتطع من دولة أو عدّة دول، معتمدة على أدوات سياسيّة واقتصاديّة وعسكريّة وثقافيّة، في عملية تحشيد الجماعة الإثنيّة، وفي مواجهة الدّولة (أو الأغليبيّة) المهيمنة على الإقليم المراد فصله، وفي مواجهة الجماعات الإثنيّة الأخرى"² كشفت مرحلة ما بعد الحراك في المنطقة العربية عن ارتفاع مستوى التعصّب الاثني، بكافّة مستوياته و الذي ظهر سواء على مستوى الخطاب والممارسة، ولجوء كثير من الأفراد والجماعات، إلى هويّاتٍ دون وطنيّة، مع تراجع سلطة الدّولة ووظيفتها الحمائيّة للمجتمع، وانخفاض قيمة الهويّة الوطنية مقابلها. وهي أسباب أدّت غالباً إلى

¹- وليد عبد الحيّ، جوهر الاستراتيجية الإسرائيلية، على

<https://web.facebook.com/walid.abdulhay/posts/216280204040458> الاطلاع عليه بتاريخ 2018/05/02 على الساعة

21:10.

²- عبد القادر أحمد نعناع، أثر ثورات الربيع العربي في النزاعات الانفصالية، 29 يوليو 2017، على الموقع

<http://falsharq.com/%D8%A3%D8%B7%D8%B1%D9%88%D8%AD%D8%A9->تمّ الاطلاع عليه بتاريخ

2018/05/03 على الساعة 19:04.

إعادة تعريف الذات والآخر وفق الهوية الإثنية، لا الوطنية، ما وضع الجماعات الإثنية في مواجهة بعضها البعض، أو في مواجهة الدولة، وخصوصاً مع وجود أزمات داخل بنية الدولة العربية.

تتحدّد النزعة الانفصالية استناداً إلى العديد من المؤشرات تتمثّل أساساً في:¹

1. تشكيل أحزاب ذات صبغة إثنية، وخطاب انفصالي؛
2. الارتباط بتحالفات خارجية مستقلة عن الدولة؛
3. ارتباط اقتصادي مع قوى خارجية دون الخضوع لسلطة المركز (اتفاقيات، استيراد وتصدير، استثمارات؛
4. محاولة إقامة حكم ذاتي بصورة أحادية خارج سلطة الحكومة المركزية؛
5. نزاعات مسلحة قد تبلغ حدّ الحرب، بين الجماعات الانفصالية والدولة، أو في صيغة حروب أهلية بين المكونات المجتمعية للدولة؛
6. قد تلجأ الأقلية الإثنية إلى فرض هيمنتها على الدولة، عبر استغلال لحظة انهيار السلطة الحاكمة أو ضعفها، وتوظيف الدولة لتعزيز مقومات إقليمها؛

إنّ نزعات الجماعات في المنطقة العربية تقع ضمن احتمال أو أكثر من النزعات التالية، إذ يمكن لها أن تشمل كافة الأشكال التالية أو أحدها:

- نزعة انفصالية.
- نزعة تسلطية (استيلائية) على الدولة.
- حراك مطلبية اثني.

شكّلت نزعة كل من (الحوثيين، العلويين، شيعة العراق)، نزعة تسلطية على الدولة، تحمل مقومات النزعة الانفصالية في حال إخفاق نزعتها التسلطية. وشكّلت نزعة كل من (جنوبي اليمن، الأكراد في سورية والعراق)، نزعة انفصالية. وتقع نزعة شيعة البحرين، ضمن النزعة المطلبية الإثنية، مع نزعة تتطلّع للاستيلاء على الدولة. وتبقى نزعة مسيحيي مصر نزعة مطلبية إثنية. وشكّلت النزعة

¹ - عبد القادر أحمد نعناع، أثر ثورات الربيع العربي في النزاعات الانفصالية، مرجع سابق الذكر.

الأمازيغية، نزعة إثنية مطلبيّة، لكنّها باتت تحمل مقوّمات التحوّل إلى نزعة انفصاليّة. وتتنوّع النزعات الليبيّة الجهويّة والقبليّة بين نزعات مطلبيّة وتسلّطيّة وانفصاليّة.

الجدول 6: دوافع تزايد الطائفية¹

الدّافع	تزايد خطر الطائفية
الهوية الذاتيّة	هيمنة الهويات الطائفية
طابع الخطاب الديني	يروّج الزعماء الدينيون لعلاقة عدائية بين الطوائف
الدّول الإقليمية	تفرض الدّول الإقليمية أجندة طائفية
نوعية الحوكمة	تعجز الدّول عن توفير الخدمات الأساسية أو تميّز عند تقديمها بناء على الانتماء الطائفي
الظروف الاقتصادية	يعدّي الضغط الاقتصادي الانقسام وتشعر المجموعات الدينية بأنّها محرومة اقتصاديا
اتجاهات الصّراع	يمتد الصّراع في إطار معيّن ويغذي الصّراعات في أماكن أخرى
الجهات الفاعلة من خارج المنطقة	تسعى الجهات الفاعلة من خارج المنطقة إلى فرض نفوذها من خلال اللعب على سياسات الهوية

تزامن الحراك العربي مع اتفاقية نيفاشا، والاعلان عن تقسيم السودان؛ والتي كانت تُعتبر أكبر دولة عربية من حيث المساحة إلى دولتين هما دولة السودان الجنوبية وعاصمتها أبوجا، ودولة السودان في الشّمال وعاصمتها الخرطوم ولقد تمّ هذا التّقسيم على أساس عرقيين. هذا المصير الذي يهدّد دولا أخرى على غرار ليبيا التي ظهرت فيها خطابات التّقسيم إلى ثلاث دويلات، كما تبقى اليمن مرشّحة للعودة إلى ما قبل الاتحاد بين الشّمال والجنوب أو الانقسام وفق خريطة جديدة قد يلعب العامل المذهبي دورا كبيرا فيها.

وهذا ما أكّده الكاتب الصحفي (محمد حسنين هيكل) أنّ ما حدث في المنطقة هو تكرار لتجربة اتفاقية سايكس بيكو في المنطقة بثوب جديد وفاعلين جدد بثلاث مشاريع ونصف. الأول هو غربي يبدو مصمّما ولديه فعلا من أدوات الفعل والتأثير والثاني تركي طموح أما الثالث فهو إيراني يؤذن

¹ - جيفري مارتيني وآخرون، مستقبل العلاقات الطائفية في الشرق الأوسط، مؤسسة راند،

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE242/RAND_PE242z1.arabic.pdf تمّ الاطلاع

على الموقع بتاريخ 2018/05/13 على الساعة 18:44، ص 5.

من بعيد على استحياء، ثم أخيراً نصف مشروع أو كما سمّاه شبح مشروع يتّسم بالغلاظة. ويقرّ أنّ هناك فوارق بين سايكس بيكو القديمة وسايكس بيكو الجديدة، فالتقسيم في المرة الأولى كان تقسيم جغرافياً وتوزيع أوطان، ولكن التقسيم هذه المرة تقسيم موارد ومواقع وبوضوح فإنّ ما يجري تقاسمه هو أولاً النّفط وفوائضه.¹

أفضت مرحلة ما بعد الحراك العربي إلى تمزق النسيج الوطني وبروز التصدعات في الخارطة الاجتماعية، ولقد أفضت هذه المرحلة إلى حدوث هزات اجتماعية وتوترات في العلاقة بين المكونات الاجتماعية والدينية والمذهبية والقومية، من جرّاء غياب نظام المواطنة بوصفه نظاماً متجاوزاً للتعبيرات التقليدية التي تحتضنها المجتمعات العربية.

وكشفت هذه المرحلة أنّ الأمن المجتمعي بما يتضمنه من الاثنية والطائفية أنّه بمثابة إحدى وسائل أو أدوات السياسة الخارجية للدول الكبرى لتحقيق مصالحها في المنطقة. بحيث تعتبر الأقليات أو الطوائف أو الاثنيات ورقة تهديد في يد هذه الدول، فتسعى إلى تسليحها وتدريبها وتجهيزها من خلال حمل مشروع انفصالي في حالة ما عارضت الأنظمة القائمة مصالحها، لذلك بقاؤها ضمن الرقعة الجغرافية للدولة الموحدة يكون مقابله الأنظمة الزبونة التي تعمل على تحقيق مصالح هذه الدول. ففي النهاية هذه الدول لا يهملها رغبات هذه الاثنيات أو الطوائف في الاستقلال أو الانفصال، وإنّما مصالحها الاقتصادية والجيوسياسية، وهذا ربّما يُظهر بعض التناقض؛ من خلال أنّ هذه الدول تخاطب الشعوب بشعارات الحرية والديموقراطية، إلّا أنّ ذلك يبقى ضمن نطاق مصالحها، وتوظفه ضمن ضرورات هذه المصالح. اتضح هذا الأمر في استفتاء كردستان، يمكن القول أنّ ذلك أشبه بعملية إنعاش الطائفية بجرعات صغيرة من الأوكسجين.

¹ - هيكل: سايكس بيكو ثانياً، خريطة جديدة، الربيع العربي ثورات تسليم مفتاح، جريدة الأهرام اليوم، بتاريخ 23 سبتمبر 2011، على الموقع <http://hajrnet.net/hajrvb/showthread.php?t=403024388> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/05/13 على الساعة 21:14.

- تعميق أزمة الدولة.

يجب التفرقة فيما بين فشل الدولة الناتج عن اندلاع صراعات ونزاعات داخلية أو خارجية، وهو ما يمكن اعتباره "الحالة الكلاسيكية للفشل"، ذلك لأن أعلى درجات الفشل هي أول درجات الصراع، وبين الدول التي فشلت وظيفياً بحيث أصبح فشلها تطوراً طبيعياً لإخفاقات متتابعة لأداء مؤسساتها وسياسات حكوماتها في ظل تنامي متطلّبات شعوبها بما يفوق مواردها وقدراتها، وثمة علاقة بين مناطق الأزمات والصراعات أو حتى التهديد بها وبين احتلال أقاليمها ودولها مراكز متقدمة في نتائج مقاييس فشل الدول في أغلب النتائج، وبمعنى آخر: كلما ازداد الوزن النسبي للمؤشرات الأمنية للفشل ازدادت احتمالات فشلها، وهو ما يظهر جلياً في الحالة السورية واليمنية.

بوجه عام لا يوجد طريق محدّد للفشل، ففي بعض الحالات يكون الوصول إلى الفشل بشكل متدرج ومتواصل من خلال استمرار التّفكك المؤسّساتي، وتضاعف حدة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وفي حالات أخرى يكون الوصول إلى مرحلة الفشل بشكل سريع ومتلاحق ويعود ذلك إلى حدوث كارثة طبيعية أو أزمة اقتصادية أو سياسية، فضلاً عن اندلاع ثورة تطيح بالنظام القائم في مقابل عدم امتلاك الدولة موارد وإمكانات ومؤسسات قادرة على استيعاب الأزمات النّاجمة عن هذا الحدث المفاجئ في إطار يتسم بالسرعية والتّمثيلية والكفاءة. وعموماً يظهر فشل الدولة من خلال العديد من الأعراض تنشأ في ظل غياب الحد الأدنى من السيطرة في فضاءها السياسي والاقتصادي، عدم القدرة النسبية للحفاظ على النظام لضمان أمن السكان، وتوجيه المطلب وإثارة ولائهم، وبالتالي تطبيع العلاقات الاجتماعية، على الرغم من أنّ مثل هذا الانحطاط في المؤسسات لا يُترجم بالضرورة إلى الفوضى، وهي بذلك مرادف في الغالب للتجزئة الكبيرة للفضاء السياسي والحكم الفوضوي.¹

إنّ أدبيات الدولة الآيلة للفشل تغفل الجوانب السياسية عبر اختزال الدولة بجهاز وظيفي يوفر سلعا للمواطنين. تكمن أصول الدولة في المنطقة، في حقبة ما بعد الاستعمار في المشاريع الاستعمارية العالمية للقوى الإمبريالية، كما في حالة اليمن أين لعبت المصالح الأجنبية دوراً حاسماً

¹- Sonia Bouchet, *révolution Yéménite : un tournant historique aux enjeux multiples*, Op.cit, 102.

في رسم مسار السياسات المحلية بما شمل التطور التاريخي للمؤسسات السياسية الرئيسية في فترة ما بعد الاستقلال. بذلك تعدّ الدولة العربية مزيجاً مركباً من الضغوط الأجنبية والمصالح المحلية، وليست كافة أشكال الدولة وسياساتها ومؤسساتها نتاج نزاعات محلية فحسب، بل ونتاج صراعات ونزاعات سياسية إقليمية وعالمية أيضاً. وفي الجوهر، يعنى فشل الدولة الإخفاق في محاكاة نماذج السلوك المتوقعة المستمدة من نموذج وظيفي مثالي للدولة، واختزال الدول بهياكل وظيفية يقاس نجاحها بجودة الخدمات التي توفرها لمواطنيها وللمجتمع الدولي يغفل دينامياتها السياسية. فالدولة في المنطقة لم تكن جهازاً وظيفياً يخدم مجتمعا سياسياً محلياً، وإنما تعكس صراعاً بين أطراف مؤثرة محلية وأجنبية تنشد امتلاك النفوذ في البلد. وهذا ما ستكرسه الأحداث الجارية أكثر في المنطقة والتي ستعكس مرحلة من الفوضى الممتدة، التي ستدعم بحالة من الاختراق، هذا الأخير الذي سيكون مرهون بمشاركة أطراف خارجية في صنع القرار في نظام سياسي معين، هذه الأطراف التي تسعى إلى ضمان التدفق الطاقوي لأسواقها وضمان الأمن الإسرائيلي في تنافس القوى الدولية المختلفة.

كما تشهد الساحة العربية تفكيك الوحدات السياسية إلى تجمعات ودويلات صغرى، أو حتى الاحتفاظ بوحدها مع ضرورة تكريس ضعفها، من خلال إبقائها مهزوزة بالصراعات الداخلية والفتن والضعف الاقتصادي والتخلف وضرب قيمها، في إطار المشروع السياسي للنظام العالمي الجديد الذي انتهت إليه العولمة.¹

بحيث تواجه ليبيا إشكالية إرساء قواعد الدولة وفرض سيادتها على أراضيها في الوقت الذي تنتشر فيه الميليشيات على الأرض، كما تواجه ليبيا أزمة تقسيم السلطة ما بين مركزية السلطة ولا مركزية. أما سوريا فهي لم تبدأ بعد أي خطوة سياسية، فما زال الحديث عن سوريا يحتكم إلى المعارك على أرض الواقع؛ بل إن الحديث عن معارضة منظمة أصبح حديثاً لا جدوى منه في ظل الانقسامات التي تسيطر على المعارضة السياسية أو المعارضة المسلحة، لنجد أن نفس المؤثر الخاص بانقسام النخبة ظاهر بوضوح في الحالة السورية كذلك. في تونس، فعلى الرغم من أن الكثير من المراقبين

- سيار الجميل، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط: ط1، دار الفكر المعاصرة، بيروت، 1997، ص

يذهبون إلى أنّ المرحلة الانتقالية في تونس هي الأكثر سلاسة فيما بين دول "الربيع العربي"؛ إلا أن الأجواء المشحونة نتيجة افتقاد الثقة فيما بين الإسلاميين والمعارضة العلمانية تثير المخاوف حول وثيقة الدستور التونسي والانتخابات المزمع إجراؤها. بينما اليمن لم يستطع الوصول إلى مصالحة حقيقية بين الفرقاء الممثلين في الانفصاليين بالجنوب والمتمردين الشيعة والإسلاميين والقبائل والشباب المهمل وأعضاء الحزب الحاكم السابق، وهو ما لم يوفر مناخاً يسمح بالشروع في كتابة الدستور أو حتى إجراء انتخابات.

يمكن القول أنّ ما حدث في المنطقة هو تحصيل حاصل لتحوّلات في بنية النظام الدولي من ناحية والنظام الإقليمي في المنطقة، بحيث دفعت هذه التحوّلات إلى التأثير في استراتيجيات القوى الدولية والإقليمية في نطاق تفاعلها المتبادل، وتمثّلت هذه التحوّلات بأبعادها الرئيسية في الظواهر التالية:¹

-الثورة الإيرانية في عام 1979، وما نتج عنها من تغيّرات في التوازنات الإقليمية وفي البيئة الجيوسياسية للمنطقة.

-تنامي الحركات الإسلامية ونزوع بعض أجنحتها إلى العنف المسلّح
-تنامي مكانة الصّين خصوصاً المكانة الاقتصادية، وما ترتّب على ذلك من تغيّر في بنية النظام الدولي.

-العودة التدريجية إلى الدور الروسي ولا سيّما في بناء توازنات دولية مثل مجموعة البريكس ومنظمة شنغهاي.

هذه المرحلة ستعيد تشكيل التحالفات في المنطقة، بعد أن سقطت بعض الدّول العربية تماماً تحت وطأة هذه التحوّلات، لذلك فإنّ الدّول العربية الصامدة تبدو أنّها ستستعين بمعسكر مقاومي العولمة، المتمحور حول الدور الجديد الذي تقوم به روسيا والصّين في النظام الدولي الراهن، وبينما يمكن أن يكون لهذا الاختيار أن يكون ضرورياً ومفيداً في المدى المباشر، ولكن من الخطأ تصوّر

¹ - وليد عبد الحي، النظام الإقليمي العربي، استراتيجية الاختراق وإعادة التشكّل، في (التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية)، مرجع سابق الذكر، ص90.

أنَّ القدرات والفرص التي يتيحها هذا المعسكر لها صفة الاستدامة، إذ أنَّها توازي في الأثر والفعالية ما لقوى العولمة من أثر مستدام بعيد المدى.¹

يمكن استنتاج مظاهر هذا التَّحول وفقا للمحددات التي تمَّ الاستعانة بها كما يلي:

عملية التَّحول

مظاهر التَّحول

محددات التَّحول

1-العولمة الرأسمالية	1-النسق
2-التحول يمسّ الدولة الوطنية (من خلال إضعافها) هذا الأمر تستدعيه المصالح الاقتصادية والجيوسياسية	2-مضمون التَّحول
3-تفعيل الأزمات وتمديدتها	3-مسار التَّحول
4-محلية، إقليمية، ودولية والتي تعمل على التَّدخلات العسكرية المباشرة وغير المباشرة	4-فواعل التَّحول
5-العنف والفوضى، الدَّوبان في العولمة.	5-آثار التَّحول

من إعداد الباحثة.

¹ - جمال عبد الجواد، مستقبل الشرق الأوسط تصنعه قوى الحاضر، بتاريخ 2 جانفي 2015 على الموقع الالكتروني: <http://www.siyassa.org.eg/News/5071.aspx> تمَّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/05/13 الساعة 23:37.

الفصل الثالث:

الانعكاسات الأمنية للتحوّلات الاستراتيجية في المنطقة
العربية على الجزائر.

تمهيد:

منّت نهاية الحرب الباردة أحد أهم التحوّلات التي شهدتها النّظام الدّولي، فلقد استدعى ذلك إعادة النّظر في العديد من الأطر المفاهيمية والنّظرية التي كانت سائدة قبل هذا التاريخ، فكانّ على العالم أن يتعامل مع وضع شبيه ببداية التاريخ. وكجزء من المنظومة الفكرية في العلاقات الدّولية عرف حقل الدّراسات الأمنيّة بعد هذا التاريخ نقاشات مستفيضة، بحيث توجب على باحثي العلاقات الدّولية أن يعيدوا النّظر في تصوراتهم النّظرية حول الأمن، بحيث كانت هذه الفترة مرحلة النّهضة للدّراسات الأمنيّة على حدّ تعبير "ستيفن وولت".

بحيث أنّ موضوع الأمن شهد تحوّلًا في محدّداته وطبيعة مهدّداته، وحتى ترتيب مستوياته، فانتقل نطاقه من الدّولة إلى الفرد، وتجاوزت محدّداته ما كان يُعرف سابقا بالتهديدات التّماتليّة إلى مهدّدات مع ظاهرة العولمة ذلك الوجه الآخر للجيوبولتيك أو الامبريالية الجديدة.

هذه العولمة الرأسمالية التي استثمرت في البيئة العربية التي تعاني العديد من الأزمات على رأسها الأزمات البنيوية التي تعرفها دول المنطقة، تحوّلت هذه المنطقة إلى بؤرة توتر وفوضى أفرزت تحوّلًا استراتيجيّة لصالح القوى الدّولية. وبما أنّ الجزائر تقع في قلب المنطقة وعلى امتدادها فهي ليست بمأمن عن الانعكاسات الخطيرة التي يفرزها المشهد الاستراتيجي لمرحلة ما بعد الحراك الشعبي في المنطقة العربية. خاصة أنّ الجزائر كانت ولا تزال منطقة حيوية لمختلف القوى الدّولية خاصة في القرن الواحد والعشرين؛ الذي ازدادت فيه حدّة التنافس الاقتصادي في ظلّ العولمة الرأسمالية.

لقد دخلت الجزائر بعد تاريخ بدء الحراك الشعبي الذي عرفته المنطقة في المزيد من الإشكاليات الأمنيّة، وذلك على جميع مستويات الأمن القومي. ولقد انعكس هذا الوضع على الجزائر على مستويات متعددة المحلي الإقليمي والدّولي ولتوضيح أكثر فإنّ الجزائر عرفت انعكاسات على مستويات التّهديد الأمر الذي انعكس على سياساتها الأمنيّة وتفعيل عقيدتها العسكرية كما عملت على تفعيل الشراكات الأمنيّة الدّولية ومحاولة موازنة حالة التنافس الدّولي على الجزائر خاصة بعد حالات عدم الاستقرار التي تعرفها المنطقة العربية. مما أدّى بالجزائر إلى إعادة تحيين قائمة التهديدات حتى الآتية من الواجهة الشماليّة.

ما يعني أنّ الجزائر تواجه تحديات وتهديدات مختلفة كونها تتوسط دول المغرب العربي، وهي محط أنظار القوى العظمى؛ مثل الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يعود اهتمامها بدول المغرب العربي عامة والجزائر خاصة، إلى تكاملها في الجانب الأمني مع مصادر الإرهاب من خلال مبادرة الصحراء، وإنشاء قيادة أمريكية لإفريقيا من أجل التعامل الميداني لمواجهة تهديد الإرهاب في غرب إفريقيا وحماية مصالحها في الساحل الإفريقي. ويمكن تصنيف التهديدات الأمنية التي تواجه الأمن القومي الجزائري إلى تهديدات داخلية وأخرى خارجية، فالداخلية تتمثل في غياب النظام الديمقراطي الفعّال على أساس التداول على السلطة وترسيخ المؤسسات السياسية الفاعلة وغياب الحكم الرشيد للنشاط الاقتصادي؛ وارتفاع نسبة الفقر، وغياب تشجيع التنمية؛ والبحث العلمي. أما التحديات الخارجية فتعني أنّ الجزائر محاطة بمجموعة من التهديدات خاصة عند عودة الولايات المتحدة الأمريكية لنشر النموذج الرأسمالي.

المبحث الأول: الانعكاسات الأمنية.

أقرز الحراك الشعبي بيئة أمنية هشّة على الحدود الجزائرية خاصة مع تزايد الانكشافات الأمنية. فلقد أسهمت التحولات الراهنة التي طرأت على الجوار الإقليمي للجزائر، إلى تعرّضها في دوائرها الجيوسياسية البرية لتحديات أمنية، تمثلت أساسا في تنامي التهديدات اللاتماثلية المرتبطة بالإرهاب، المخدرات، الجريمة المنظمة، انتشار الأسلحة وغيرها... فضلا عن انهيار الدولة في ليبيا وطول المرحلة الانتقالية في تونس وصعوبة إعادة الاستقرار في مالي، مع تنامي التواجد العسكري الأجنبي في منطقة الساحل الإفريقي. فالرهانات الأمنية في العديد من دول الجوار تفرض تحديات حقيقية بالنسبة للأمن القومي الجزائري" خاصة مع هشاشة المنظومات الأمنية في أغلب هذه الدول وتحولها إلى دول حاضنة للإرهاب"، ففي ليبيا أدى التدخل الأجنبي إلى الرجوع بالبلاد إلى "مرحلة بدائية" تتميز بغياب الدولة وتعدّد جبهات الصراع وهو ما أنتج واقعا جعل من ليبيا "منتجة للفوضى"، خاصة مع تدخل حلف الناتو.

المطلب الأول: بعث الظاهرة الإرهابية.

تعدّ الجزائر من الدول ذات الموقع الاستراتيجي والمساحات الشاسعة، والامتداد الحدودي الكبير، الأمر الذي يطرح إشكالية حول كيفية حماية كل هذه الحدود، في ظلّ ما يعرفه محيطها الإقليمي من أزمات ونزاعات متصاعدة لها تأثير مباشر على الأمن القومي الجزائري وذلك من خلال افرازها لأشكال من التهديدات الجديّة. هذا الأمر أدّى إلى إعادة مراجعة سياسات الدفاع التي يجب أن تتزامن مع التداعيات الأمنية التي تعرفها الجزائر. إنّ التطرّق إلى الأمن الوطني من هذا المستوى بعد إدراك مصادر تهديد الأمن العسكري الجزائري، يُعتبر مرحلة ضرورية ومهمة عند دراسة معطيات الأمن العسكري؛ حيث يترتب عليها إرساء قواعد التعامل مع ما يتم تحقيقه.¹

هذه المراجعة لسياسة الدفاع للدولة تكون انطلاقا من محورية الدولة وما كان لها من دور مركزي في الحياة السياسية، باعتبارها التعبير السياسي عن إرادة التّجمعات البشرية في العيش الجماعي،

¹- بلهول نسيم، الجانب النظري لطبيعة الامن العسكري الجزائري، في "فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني": ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 270.

وتجسيدا لحاجة الفرد للعيش في وسط محيط اجتماعي. واستنادا إلى ما للأمن كشعور من دور في الحفاظ على استقرار واستمرارية الحياة الاجتماعية في إطار "الدولة". يتجلى الأمن الوطني كمستوى من مستويات الأمن المتعددة يرتبط بالدولة ككيان معلوم ومحدود جغرافيا، تمتد عليه سلطتها المُجسّدة لمبدأ السيادة، فجّل منطقات تحديد مفهوم الأمن تتقاطع مع الدولة بشكل أو بآخر.¹

لقد شاع توظيف مصطلح الإرهاب، في جميع الكتابات بما أسال الكثير من الحبر حول هذا الموضوع، ولم يغيب كذلك تداول مصطلح الإرهاب بين العوام من الناس، وكذلك الرأي العام العالمي، ورغم أنّ هذا المصطلح قد أصبح مألوفاً إلا أنّه من الصعوبة الاتفاق على إيجاد تعريف شامل وموحد على الإرهاب كونه ظاهرة معقّدة تمسّ جميع المجالات. ومكمن الصعوبة راجع إلى تداخل جميع العوامل سياسية كانت أو أيديولوجية وحتىّ الذاتية، وهذا ما عبّر عنه "باسكال بونيفاس" عندما قال "كيف نعرّف الإرهاب؟ ... فلا أحد يصف نفسه بهذا الوصف، بينما كلّ واحد يرمي بذلك على خصومه"²

ما الإرهاب؟ يمكننا البحث سريعا في المصطلح ودلالاته... ويمكننا أن نجد له عشرة تعريفات متباينة، على الأقل... ويمكننا الخوض في تباينات الآراء... لكن ما لا نستطيعه، بدقّة، أن نجد له معنى مقبولا من الجميع ومن كلّ أحد، لأنّ كلمة إرهاب صارت مفهوما ذا استعمال عام.³

لقد عاشت الجزائر تاريخا لا يستهان به مع ظاهرة الإرهاب والتي تعتبر ظاهرة دموية رُسّخت في الأذهان. فكلّ التأويلات بخصوص ظاهرة الإرهاب تجد منطلقا لها من العجز الفكري في تحليل الظاهرة بحدّ ذاتها والتي تتزامن في التعقيدات التي يعكسها الواقع، فرغم تعدّد الأطروحات مازال الموضوع شائكا مُبهما في الأسباب والمنطقات وحتىّ النتائج.

ولقد حاول المشرّع الجزائري تكييف مفهوم الإرهاب بالموازاة مع الواقع الذي تفرزه هذه الظاهرة، لذلك نجد أنّ المادة الأولى من المرسوم التشريعي رقم 92-03 المتعلّق بمكافحة الإرهاب يعرّف الإرهاب

¹- منصور لخضاري، استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2013، ص 62

²- نفس المرجع، ص 104.

³- الياس بوكراع، الرعب المقدس، ترجمة خليل أحمد خليل: ط1، دار الفارابي، لبنان، 2003، ص 23.

بأنّه " يعتبر عملا تخريبيا أو إرهابيا كل مخالفة تستهدف أمن الدولة والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات وسيرها العادي".¹ ولقد توسّع فيما بعد ليشمل كل الأعمال التي تهدّد الوحدة الوطنية.

لقد توفرت ثلاث شروط لاتساع نشاط الحركة الإرهابية في الجزائر تمثلت في انحلال الدولة وتواطؤ الطبقة الحاكمة ودعم القوى الأجنبية المتعدد الأشكال.²

فسابقا قد توجّ الوعي الديني المناضل الذي تشكّل في المجتمع الجزائري مع عودة الجزائريين الذين قاتلوا في أفغانستان والذين تشبّعوا بالأفكار المتطرفة والخبرات الميدانية والقتالية، هذه العودة تزامنت مع الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية وهؤلاء انقسموا إلى ثلاث فئات:³

- تيار اختار العمل السياسي فوجدوا الملاذ في الانضمام إلى "حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ" باعتبارها الأقرب إلى توجهاتهم الإيديولوجية وحتى الوجدانية.
- الفئة الثانية اختارت البقاء على العمل الثوري والتوجه نحو القتال.
- الفئة الثالثة التي اختارت البقاء بعيدا عن الحراك السياسي.

لقد ظهر النزوع نحو العنف في الجزائر بشكل خطير وبشكل لم تعرفه الدولة الفتية، مع توقيف المسار الانتخابي التي فازت فيه الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدورة الأولى بحوالي 188 مقعد. هذا الأمر الذي أدّى إلى تفجّر الظاهرة الإرهابية بالإضافة إلى السياق الذي تطوّر فيه النظام السياسي الجزائري والتي تمّ الإشارة إليه ربما ليس بطريقة واضحة، فهناك ما يتعلق بالصراع الداخلي المتعدد الأوجه، وما يتعلّق بالنسق الدولي والذي يتزامن مع تفكّك الاتحاد السوفياتي والتحوّلات التي عرفتْها الرأسمالية الليبرالية باعتبارها النموذج الأصلح في العالم لذلك كان على الجزائر اللحاق بركب الأحداث العالمية التي عرفت تغييرات جيواستراتيجية تمثلت في نهاية الحرب الباردة.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تشريعي رقم 03.92 مؤرّخ في 3 ربيع الثاني عام 1413 الموافق 30 سبتمبر 1992 المتعلّق بمكافحة التخريب والإرهاب، الجريدة الرسمية، العدد 70، (2 أكتوبر 1992)، ص 1817.

² - نفس المرجع، ص 100.

³ - منصور لخضاري، تطور " ظاهرة الإرهاب" في الجزائر من التصعيد الوطني إلى الصعيد غير الوطني: ط1، 2014، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 194، 2014، ص14.

لقد تفجّرت الظاهرة الإرهابية ببعض أعمال العنف في بداية التسعينات، لتتسع وتأخذ مجالا أوسع، أدخلت الجزائر في حالة الطوارئ وبالتالي في مآهات اللأمن التي غدّتها العديد من المسببات والشروط ساهمت في استفحال ظاهرة الإرهاب.

عموما فإنّ للجزائر تجربة في مكافحة الإرهاب بعد عشرية تراجيدية سوداء، أين كان الإدراك ضروريا لحلّ هذه الأزمة والقضاء على الظاهرة وذلك بانتهاء استراتيجية شاملة تمسّ جميع المجالات فلم يعدّ العامل الأمني وحده كفيلا لحلّ الأزمة فكان لابد من تقديم الوصفة السياسية التي توجت بالمصالحة الوطنية التي سبقتها سياسة الرحمة والوئام المدني. جنبا مع جنب مع العمل الأمني والإعلامي وحتى الاقتصادي والقانوني والاجتماعي وحتى أنّها لم تغفل عن العمل الإقليمي والدولي عن طريق النشاط الدبلوماسي يمكن أن نقول قد أدخلت الجزائر في مرحلة النفاهة بعد معاناتها من هذا الداء. ومن الضروري التأكيد قبل الانتقال إلى فكرة أخرى أنّ الظاهرة الإرهابية في الجزائر تميزت بتعدد جبهاتها وحركاتها أفرزها عدم التوافق والانشقاق في الجماعة الواحدة لحدّ ميلاد جماعات إرهابية أخرى شملت كامل التراب الوطني.

إنّ ظهور وتصاعد الجماعات والتنظيمات الإرهابية في هذه المنطقة يمكن تفسيره بالرجوع إلى عاملين يتمثلان أساسا في البيئة الداخلية، والبيئة الخارجية، وقد أثر كل عامل على طبيعة وأيديولوجية وثقل كل تنظيم وجماعة، بحيث يسهل لنا هذا التقسيم، التمييز النسبي بين الجماعات الإرهابية المحلية والجماعات الإرهابية العابرة للحدود. إنّ التنظيمات الإرهابية المحلية ترتبط بالمشهد السياسي الداخلي، بحيث تقوم بتوظيف التعبئة العقائدية وتجهز قدراتها القتالية لإسقاط النظام السياسي القائم بالخيارات العسكرية، والحجة في ذلك محاربة ما تسميه في أدبياتها الأيديولوجية "حكم الطاغوت" و"النظام الكافر" واستبداله بتطبيق الشريعة وإقامة حكم الله. وتستغل هذه التنظيمات حالات اللااستقرار السياسي وتجربة الانتقال الديمقراطي المتعثّرة لإضعاف الدولة الوطنية، وتمثّل الجماعة الإسلامية

المقاتلة والجيش الإسلامي للإنقاذ التابع للجهة الإسلامية للإنقاذ المحلة في الجزائر، نموذجاً لهذه التنظيمات التي انتهجت العنف المسلح في مواجهة النظام في فترة التسعينيات من القرن العشرين.¹

بينما ترتبط التنظيمات والجماعات الإرهابية العابرة للحدود بالمشهد السياسي الإقليمي والدولي، ويمثل تنظيم القاعدة وفروعه الإقليمية نموذجاً لهذه التنظيمات التي انتشرت في بيئة ما بعد الحرب الباردة، المرتبطة بالأوضاع الإقليمية ما بعد أفغانستان وما بعد الغزو الأمريكي للعراق، حيث يمثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، الذي ينتشر في المجال الجغرافي لشمال إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي، النموذج الأبرز لهذه التنظيمات. كما تمثل بعض التنظيمات فروعاً تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على غرار جند الخلافة في الجزائر، وداعش في ليبيا وتونس، التي تمددت نتيجة الأوضاع الإقليمية ما بعد نظام معمر القذافي مستغلة الاضطرابات الأمنية في سوريا والعراق.²

لقد اصطدمت الجهود الجزائرية في مكافحة الإرهاب بنشأة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، انبثق هذا التنظيم الذي يتزعمه عبد المالك درودكال المعروف بـ "أبو مصعب عبد الوود" في 25 يناير 2007 بعد أن غيّر اسمه من الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ويقول التنظيم إنّه "يسعى لتحرير المغرب الإسلامي من الوجود الغربي والموالين له وحماية المنطقة من الأطماع الخارجية. ومن القادة البارزين الآخرين عمار سيفي نائب قائد الجماعة الذي يقضي حكماً بالسجن المؤبد في الجزائر، أما القيادي مختار بلمختار فيشرف على الجماعة في منطقة الصحراء الكبرى على الحدود مع كل من مالي والنيجر. ولقد قدرت بعض الجهات عدد المجموعات الصغيرة المنتسبة للتنظيم بنحو 70 خلية.³

¹ - مصطفى صايح، التنظيمات الإرهابية في شمال إفريقيا: الهيكل، الأيديولوجيا والتمويل، مجلة أراء حول الخليج، العدد 104، على الموقع الإلكتروني، <http://araa.sa/index.php?view=article&id=> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/02/08، على الساعة 18:51.

² - نفس المرجع.

³ - تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي، بتاريخ 2009/8/9، على الموقع الإلكتروني <http://www.aljazeera.net/news/arabic> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/02/07 على الساعة 19:29.

منذ البداية كانت الاستراتيجية العالمية للقاعدة في المغرب الإسلامي تستند إلى ديناميكية ثلاثية تشمل منطقة الشرق الأوسط (حيث يشكّل العراق نقطة جذب للمجتدين المحتملين)، وشمال إفريقيا (حيث تعمل المجموعة كمركز إقليمي لتجنيد الجهاديين)، وأوروبا (حيث تشنّ هجمات)، ورغم أنّ القاعدة تستهدف الرعايا الأجانب في الجزائر والساحل الأفريقي، إلا أنّ القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لا تزال متشبّثة بأجندة عالمية.¹ ولقد قام هذا التنظيم بعدّة نشاطات وأعمال إرهابية في الجزائر ابتداء من تاريخ نشأة هذا التنظيم، حيث انتهج العمليات الانتحارية المماثلة لتلك التي كانت تجري بشكل واسع في العراق، حيث تمّ تفجير مقر الحكومة الجزائرية في 11 أبريل 2007م ومركز للشرطة يخلف 30 قتيلًا و220 جريحًا. وفي 6 سبتمبر من نفس السنة نُفذت عملية انتحارية استهدفت تجمعًا شعبيًا كان في انتظار موكب الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" بباتنة خلف مقتل 25 شخصًا وأكثر من 100 جريح، وانتهت سنة 2007م، بعمليات انتحاريتين، الأولى بمقر المحافظة السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة بالجزائر والثانية أمام مقر المجلس الدستوري مخلفة 67 قتيلًا و177 جريحًا. بالإضافة إلى هجوم بمنطقة الأخضرية خلف حوالي 60 قتيل وكان ذلك بتاريخ 11 سبتمبر 2007.²

بالإضافة إلى تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي فإنّ المنطقة تعتبر مجالًا حيويًا للعديد من الجماعات التنظيمية والإرهابية على شكل تنزايد فيه خطورة هذه الجماعات، وتزايد خطورتها لكونها عابرة للحدود وليست فقط ذات طابع محلي. تعدّ أفريقيا مركزًا لحوالي 64 منظمة وجماعة إرهابية ينتشر معظمها من أقصى الساحل الأفريقي بالغرب إلى أقصى الساحل الأفريقي في الشرق، ساهم في ذلك الانتشار تداخل الأفكار المتطرفة مع التركيبة التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والفراغ الأمني في تلك المنطقة.

¹ -جان بيار فيليو، القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تحدّ جزائري أم تهديد عالمي، أوراق كارنيغي، العدد 104، أكتوبر 2009، ص 03.

² - Jean-François DAGUZA, D'Al Qaida à AQMI, de la menace globale aux menaces locales », le 28 décembre 2011, site : diplomweb. <http://www.diplomweb.com/D-Al-Qaida-a-AQMI-de-la-menace.html>, consulté le 09/02/2018 à 14:04.

تتوزع الجماعات الإرهابية ما بين الموجودة بالشمال وهي، جماعة انصار بيت المقدس مصر، وتنظيم القاعدة والمرابطون في بلاد المغرب الإسلامي، وأنصار الشريعة في تونس فضلاً عن خطر جماعة جند الخلافة في الجزائر، بالإضافة إلى خطر الجماعات الإرهابية في دول الساحل الأفريقي، بوكو حرام في نيجيريا وحركة شباب المجاهدين في الصومال، وحركة الجهاد والتوحيد في غرب أفريقيا، هذا إلى جانب الخطر المتصاعد للصراع على مناطق النفوذ بين القاعدة وداعش في أفريقيا، وبالرغم من تركيز الجهود للتصدي لخطورة هذه الجماعات، إلا أن تهديدها لا يزال في تصاعد مستمر.

ووفقاً لبيانات قام بجمعها مركز البيانات والجغرافية السياسية (CRG) عانت القارة الأفريقية مما لا يقل عن 1426 من حوادث العنف المتعلقة بالإرهاب فما بين 1 جانفي 2016 و30 سبتمبر 2016، ووفقاً لهذه البيانات التي جمعها المركز، اعتبر بوكو حرام، وحركة الشباب، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وداعش أعنف الجماعات المتشددة في المنطقة¹.

الخريطة 13: خريطة تظهر انتشار الجماعات المتطرفة في المنطقة العربية



المصدر: سماح إسماعيل، خريطة التهديدات الأمنية في إفريقيا في 2017: بين التهديد وفرص التصدي لها، مرجع سابق الذكر.

¹- سماح إسماعيل، خريطة التهديدات الأمنية في إفريقيا في 2017: بين التهديد وفرص التصدي لها، بتاريخ 2017/07/3، على الموقع الإلكتروني africansc.iq/index.php?news_view&req=255 تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/02/09، على الساعة 12:43

تم إنشاء تنظيم المرابطون في منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي في 20 أغسطس 2013م، بعد التحالف بين جماعة الملتزمون أو "الموقعون بالدماء" التي يقودها "مختار بلمختار" الملقب بـ "بلعور"، القائد السابق لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و حركة الجهاد والتوحيد في غرب إفريقيا بقيادة أحمد ولد العامر المكنى "أحمد التلمسي" (نسبة إلى منطقة تلمسي في شمال مالي) التي أنشأت بدورها في 23 أكتوبر 2011م. ويعكس هذا التنظيم حالة الانشقاقات وإعادة تركيب التحالفات بين التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود. ينتمي تنظيم "المرابطون" لتيار "السلفية الجهادية" الذي يؤمن بالرؤية الفكرية لتنظيم القاعدة المؤسسة على ضرورة "المفاصلة الجهادية" مع الأنظمة الحاكمة في العالم الإسلامي و"حلفائها الغربيين"، تمهيدا لإقامة "دولة الخلافة الإسلامية" لتطبيق أحكام الإسلام. إنَّ هذا الارتباط ساهم في بروز خلافات وانقسامات عديدة تجلّت بإصدار أبو الوليد الصحراوي، أحد قادة الجماعة، بيانا أعلن فيه مبايعته لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، ودعا كافة الجماعات "الجهادية" إلى مبايعة البغدادي والانضمام للتنظيم المتطرف. إلا أن بلمختار سارع إلى إصدار بيان ينفي فيه الانضمام إلى تنظيم "الدولة الإسلامية"، مجدداً بيعته لزعيم القاعدة أيمن الظواهري. وعقب هذا التباين وتصادد حدة الصراع بين الطرفين، نشر المدعو "أبو الوليد الكامي" في تغريدة على حسابه بتويتر تحت "صحوات الردة بدرنة الليبية" أن "مختار بلمختار" خان التنظيم وعليه فهو مطلوب للقتل؛ كما اعتبره داعش مسؤولاً عن عرقلة توسع التنظيم وتنامي نفوذه في شمال إفريقيا، بما يمكن أن يقوض العمليات الإرهابية نسبياً.

لقد تبنّى تنظيم المرابطون العديد من الهجمات والتي كانت بالتنسيق مع تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي والذي تم الإعلان عن وحدتهما في ديسمبر 2015، بحيث وصل عدد المقاتلين في هذا التحالف الجديد إلى حوالي 1000 إرهابي. تشير التقديرات الأمنية إلى أن تنظيم "المرابطون" يضم ما لا يقل عن 600 إرهابي من جنسيات مختلفة، الغالبية منهم من عرب شمال مالي وشمال النيجر، ويتوزع الباقي بين جنسيات، مصر والسودان ونيجيريا والجزائر وتونس والمغرب ورعايا دول أوروبية من أصول إسلامية، بحيث يتوزع تنظيم "المرابطون" على عدة كتائب، أشهرها كتيبة ابن لادن. يضم الفرع الصحراوي في تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" ما بين 400 و 500 إرهابي

من جنسيات مختلفة أيضا، ويتوزعون على كتائب، أبرزها كتيبة طارق بن زياد وكتيبة الأبرار وسرايا، منها سرية الفرقان وسرية الانغماسيين.¹

ساهمت مخرجات الحراك العربي والتي تتمثل أساسا في حالات اللأمن وعدم الاستقرار الذي انعكس سلبا على وضع الدولة وقوتها في المنطقة مما ترك المجال لفواعل من غير الدولة في الظهور والبروز والتطور. فلقد تزامن مع الحراك الشعبي الذي عرفته تونس ظهور تنظيم أو جماعة "أنصار الشريعة" تأسس هذا التنظيم في افريل 2011 بعد حوالي 3 شهور فقط من بدء الأحداث في تونس. يتزعم هذا التنظيم "سيف الله بن حسين" المولود عام 1966، والملقب بأبي عياض الذي كان مسجوناً في عهد بن علي والمعروف أنه قاتل في أفغانستان. ويقول التنظيم إنّ المنتسبين إليه بلغ عددهم مائة ألف، في حين أنّ بعض المصادر تتحدث عن أرقام أقل.²

عقدت جماعة أنصار الشريعة مؤتمر القيروان سنة 2012 والذي دعا فيه "أبو عياض" إلى ما سماه (أسلمة الاعلام) التونسي والتعليم والسياحة والقطاعات التجارية، وإنشاء النقابات الإعلامية لمواجهة الاتحاد العام التونسي للشغل العلماني. ولقد اعتبر أبو عياض أنّ تونس هي أرض دعوة وليست أرض جهاد. بدأت هذه الجماعة نشاطها في العلن ولم يتم حظرها إلا في ماي 2013، بسبب الأعمال التي نُسبت إليها بحيث أنّ هذه الجماعة نفت أي علاقة بهذه الأعمال والتي تتمثل في الهجوم على السفارة الأمريكية بتونس في سبتمبر 2012 وقتل السفير الأمريكي رفقة ثلاثة أمريكيين بينغازي في 11 سبتمبر 2012م، واغتيال المعارضين التونسيين، شكري بلعيد ومحمد براهيم في 25 يونيو 2013.

استغلّت الجماعات الإرهابية العابرة للحدود في شمال إفريقيا حالة الفوضى الأمنية والاستقرار السياسي لتتعدد في المجالات الحيوية وتنشط بصورة مكثفة على مستوى هذه الدول. وباعتبار أنّ الجزائر تقع على امتداد المنطقة العربية فإنّها تعاني من المخلفات الدراماتيكية التي أفرزها ما يُسمونه بـ "الربيع العربي" الذي حوّل الدول العربية إلى ساحات للقتال والمعارك وفضاء للجماعات الإرهابية

¹ - مصطفى صايح، التنظيمات الإرهابية في شمال إفريقيا: الهيكل، الأيديولوجيا والتمويل، مرجع سابق الذكر.

² - تنظيم أنصار الشريعة بتونس، بتاريخ 2013/5/15 على الموقع <http://www.aljazeera.net/news> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/02/10، على الساعة 17:12.

المتعددة مثل جماعة «أنصار بيت المقدس»، و«جند الإسلام»، و«كتيبة النصر»، و«التكفير والجهاد» في مصر، و«درع ليبيا»، و«ميليشيات الزنتان» القبلية، و«كتائب مصراتة»، و«لواء شهداء 17 فبراير» في ليبيا، بالإضافة إلى تنظيم الدولة الإسلامية "داعش".

أصبح التساؤل حول العلاقة بين هذا الحراك الذي عرفته المنطقة وظهور هذه الجماعات الإرهابية؟ فحالة الانفلات الأمني الذي أفرزه "الربيع العربي"؟! جعلت الواقع يزداد سوءا والذي يعرف تزايداً في عدد الجماعات الإرهابية والتي يصعب تحديدها بحيث تقول في هذا الصدد "إيمان رجب"، الخبيرة في الجماعات المسلحة بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بالقاهرة، لـ«الشرق الأوسط»، إنه من الصعب تقدير عدد التنظيمات الإرهابية على مستوى العالم، أو حتى على مستوى دول "الربيع العربي"، لأنّ الأرقام المعلنة في هذا الموضوع تعدّ بيانات مضلّة، خاصة أنّ هناك نوعين من التنظيمات الإرهابية: الأول محدّد القيادة والهيكل كتنظيم القاعدة، وداعش، والنصرة، والتنظيم المحلي للقاعدة في دول المغرب العربي. والثاني، عبارة عن تنظيمات بلا قيادة، وتشمل تنظيم إرهاب الفرد الواحد، أو قد يأخذ شكل الخلية التي لا يتجاوز عدد أعضائها ثلاثة أعضاء أو خمسة، وهي عادة بلا هيكل ولا قائد.

هذا النوع من التنظيمات يصعب تحديد ملامحه بدقة، ومن ثمّ فإنّ أيّ أرقام ترد بشأن التنظيمات الإرهابية إنّما هي جزء من الصورة فقط ولا تعبر عن الظاهرة ككل¹.

لقد فتح "الربيع العربي"؟! باب العودة للكثير من أصحاب السوابق في النشاط الإرهابي إلى النشاط السياسي والمسلح، وهو ما ظهر بوضوح في ليبيا التي منحت عدداً من نشطاء "الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا" وأمرائها فرصة الظهور والنشاط من جديد. كما أنّ التساهل مع المتشددين كان من دوافع عودة وبعث نشاط الحركات الإرهابية، حيث بدأت تعبئة الحاملين للفكر المتطرف وتجنيدهم للقتال في سوريا. إنّ تجنيد شباب تونسيين للقتال في سوريا ظهرت أول انعكاساته على المشهد الأمني بتشكّل خلايا إرهابية تنشط في الغابات المتاخمة للحدود مع الجزائر، هذا الواقع

¹ -صفاء عزب، تبعات "الربيع العربي"... ميليشيات فوضى ودمار، جريدة الشرق الأوسط، 3 جوان 2014، على الموقع الإلكتروني: <https://aawsat.com/home/article/109511> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/02/10 بتاريخ 21:27.

الأمني استتفر ضرورة التنسيق الأمني مع الجزائر لضرورة مواجهة الجماعات الإرهابية النشطة على المناطق الحدودية مع البلدين.¹

أصبحت معظم تلك الجماعات تتبنى فكرة إقامة دولة الخلافة، ويظهر ذلك جلياً في ازدياد ظاهرة مبايعة التنظيمات المحلية لنظيرتها الدولية، أبرزها مبايعة جماعة بوكو حرام لداعش وتجنيد مقاتليها ليقوموا بعمليات لداعش في أفريقيا بعد سنوات عديدة من التبعية الفكرية لتنظيم القاعدة، وهو ما يعكس أنّ التنظيمات الدولية تسعى لإقامة «حزام إرهابي» بشمال وغرب أفريقيا. انتقلت تلك الجماعات من الناحية التنظيمية من مجموعات صغيرة تعمل بالنظام السري إلى كيانات تشبه الدول، لها هياكل سياسية واقتصادية وعسكرية ولوجيستية، إذ أنها تعتمد على المركزية في تنظيم تحركاتها بحيث تجد القيادة العليا والوحدات الميدانية والوحدة الإعلامية والاتصالات ومصادر التمويل. كما شهدت قدرات وإمكانيات تلك الجماعات تطوراً كبيراً، وانتقلت من تنفيذ عمليات مثل «الاختطاف – الاغتيال – التخريب» والتي تتطلب الأسلحة الخفيفة والعبوات ووسائل الاتصال المحدودة، إلى القدرة على مواجهة القوات النظامية في معارك بالأسلحة المتوسطة والثقيلة ووسائل الاتصال المتقدمة ووسائل التواصل الاجتماعي الحديثة.²

¹ منصور لخضاري، تطور " ظاهرة الإرهاب " في الجزائر من التصعيد الوطني إلى الصعيد غير الوطني، مرجع سابق الذكر، صص 73-75-76.

² محمود بسيوني، الإرهاب الأسمر: خريطة الجماعات الإرهابية بإفريقيا، 2016/05/03 على الموقع الإلكتروني: <https://www.ida2at.com/map-of-terrorist-groups-in-africa/> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2017/02/18 على الساعة 20:42.

*- تأسست هذه الحركة في غرب أفريقيا في أكتوبر/ تشرين الأول 2001، بعد انفصالها عن تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي تتشكل من المنحدرين من قبائل السونغاوي والبولس. تتبنى هذه الحركة التوجه "السلفي الجهادي" وتتركز أهدافها في نشر فكر الجهاد في غرب أفريقيا، بدل الاكتفاء بمنطقة الساحل. شكلت الحركة أربع سرايا عسكرية وهي: "سرية عبد الله عزّام" وسرية "أبو مصعب الزرقاوي" وسرية أبو الليث الليبي"، وسرية الاستشهاديين. ولها كتيبة أخرى تتبعها تعرف ب" كتيبة أسامة بن لادن" يتزعمها عضو مجلس شورى جماعة التوحيد والجهاد أحمد ولد عامر المعروف بأحمد التلمسي. وبررت هذا التقسيم بتوسّع نفوذها وتزايد أعداد مقاتليها. ولقد أعلنت في في يوليو تموز 2014 ولاعها لتنظيم الدولة الإسلامية وأعلنت أنّ مدينة غاو في مالي ولاية من ولايات " الدولة الإسلامية".

يؤكد هذا الأمر أنّ التهديدات الإرهابية على الجزائر مازالت كبيرة وخطيرة، وتعود أساسا إلى تغيير الوضع الإقليمي، بالإضافة إلى تمدد الظاهرة الإرهابية وتوغلها لأنّها تتغذى من الأزمات المحيطة؛ مما جعل الجزائر تجابه على محورين: الأول يتمثل في التأمين الشامل للحدود، والحيلولة دون أي اختراق لها، والثاني هي العمل على القضاء على بقايا التنظيمات الإرهابية والحيلولة دون تشكيل نواة جديدة للعمل الإرهابي، خاصة أنّ المخاطر الأمنية تسير بوتيرة تصاعدية، مع محاولات تحريك الخلايا الإرهابية النائمة وسعي تنظيم داعش لتجنيد أفراد جدد؛ وحتى تشكل خلايا إرهابية جديدة في المنطقة الإقليمية المحيطة بالجزائر في مالي وليبيا وتزايد التحالفات الإرهابية وإعلان الولاء لداعش.

استهدفت هذه الجماعات الإرهابية الجديدة مواقع معينة في الجزائر حيث أعلنت " حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" * مسؤوليتها على العملية الانتحارية التي استهدفت مقر القيادة الجهادية الرابعة للدرك الوطني بورقلة بتاريخ 29 جوان 2012. أودت هذه العملية بحياة ضابط وإصابة ثلاث دركيين بجروح، هذا الاعتداء قد حدث بفعل تفجير سيارة مفخخة كان على متنها الإرهابي الذي أراد اختراق الحاجز الأمني بعد تبادل لإطلاق النار مع عناصر الدرك الوطني. كما أعلنت هذه الجماعة مسؤوليتها عن عملية اختطاف القنصل الجزائري وستة دبلوماسيين في مدينة غاو شمال مالي، كما سبقت وأن نفذت عملية اختطاف استهدفت ثلاثة غربيين في مخيمات اللاجئين الصحراويين قرب تندوف جنوب الجزائر، كما أعلنت مسؤوليتها عن الهجوم الذي استهدف مقر المجموعة الولائية للدرك في تمنراست في مارس 2012.¹

لقد شكّل ظهور ما يسمّى داعش هاجسا أمنيا بالنسبة للجزائر خاصة في ظلّ التهديدات التي تصدر من هذا التنظيم، بحيث يعمل تنظيم داعش على محاولة بعث الظاهرة الإرهابية وتعميمها من خلال الجماعات الإرهابية التي أعلنت الولاء والانضمام إليها.

¹ - حورية ريش، اعتداء إرهابي يستهدف مقر القيادة الجهادية بورقلة، يومية المسار العربي، بتاريخ 2012/06/30 على الساعة 10:00، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elmassar-ar.com/ara/permalink/11832.html> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/02/11 على الساعة 19:08. (* الفيديو متوفر على اليوتيوب.

يبرز صراع الولاءات بين تنظيم القاعدة وداعش بشكل خافت في الجزائر وتونس عكس ليبيا، فإذا كان أنصار الشريعة في تونس تعلن ولاءها لتنظيم القاعدة، فإن كتيبة عقبة بن نافع التي تأسست في سنة 2012م، أعلنت ولاءها لتنظيم داعش بعدما كانت الجماعة محسوبة على تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وتتمركز أساسا على الحدود التونسية الجزائرية، بمنطقة جبال الشعانبي، وتركز هجوماتها المسلحة على القوات الأمنية والعسكرية لكلا البلدين. وفي نفس الاتجاه، فإن جند الخلافة الذي ظهر في الجزائر، أعلن ولاءه لداعش بعدما انشق عناصره عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وقام بعملية اختطاف وقتل الرعية الفرنسي " هرفي غوردل".¹

المطلب الثاني: اتحاد الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة.

يُعبّر عن هذا باللغة الإنجليزية بالمصطلح «narco-terrorism»، يعتبر هذا المصطلح معقد جدا، فليس هناك اجماع على ضبط المعنى، فهناك من يربطه بكل ما يتعلّق بتجارة أو تهريب المخدرات، في حين يعتبره البعض الآخر شكل من أشكال الإرهاب المرتبط بالإنتاج غير المشروع للمخدرات. يعود ظهور هذا المصطلح إلى ثمانينات القرن العشرين، بحيث كان يستخدم في كولومبيا والبيرو لوصف ممارسات تجار المخدرات لأعمال التهريب في دول أمريكا اللاتينية للضغط على الحكومات فيها، حاليا يُستعمل للتعبير عن توظيف أرباح تجارة المخدرات في تمويل النشاط الإرهابي، أو لوصف ظاهرة التحالف بين جماعات الجريمة المنظمة وجماعات الإرهاب.²

لذلك فإنّ هذا الأمر يعني توظيف جماعات الجريمة المنظمة لوسائل التهريب والعنف المنظم، وفي نفس الوقت يرمز إلى التمويل الذي تحصل عليه الجماعات الإرهابية من جماعات الجريمة المنظمة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2011 التي أدّت إلى تجفيف مصادر تمويل الجماعات الإرهابية في إطار ما يسمّى بالحرب على الإرهاب.

¹ - مصطفى صايح، التنظيمات الإرهابية في شمال إفريقيا: الهيكل، الأيديولوجيا والتمويل، مرجع سابق الذكر

² - Angelina Stanojoska, the connection between Terrorism and Organized crime : Narcoterrorism and the other hybrids, sur le site http://wb-iisg.com/wp-content/uploads/bp-attachments/4745/Angelina-Stanojoska_The_Connection_between_Terrorism_and_Org.pdf, consulté le 13/02/2018 à 18:14.

تعرفه وكالة الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة المخدرات (the U.S Drug Enforcement Agency DEA) بأنه "دعم الإرهاب"، أين تشارك الجماعات وحتى الأفراد بطريقة مباشرة في تقديم كل أشكال الدعم المعنوي أو المادي لصالح الأنشطة الإرهابية.¹

بالمجمل فإنّ مصطلح narco-terrorism يصف أو يعبر عن كل أشكال التحالف بين الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظّمة، الذي يسعى من خلاله تحقيق كل أشكال المصلحة المتبادلة، فالجماعات الإرهابية تؤمّن طرق تهريب وتجارة المخدرات، بينما تقوم جماعات الجريمة المنظمة بتمويل كل أنشطة الجماعات الإرهابية بحيث أصبحت العمليات الاجرامية من أهم مصادر تمويل الإرهاب.

لقد ساعدت الديناميكية الحركية التي توفرها العولمة من تحقيق فرص التقارب بين الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة. كما تعتبر البيئة التي ينشط فيها أي تنظيم المحدّد لهويته، ورغم ذلك فإنّ الإرهاب والجريمة المنظّمة يتواجدان في مستوى واحد وفرصة التقارب بينهما تتحقق في البيئة الهشّة وبالضبط في الدول الضعيفة والفاشلة التي تعجز في كبح نشاط هذه الجماعات.

عمليا إنّ التحالف بين شبكات الاجرام والجماعات الإرهابية تكمن في تمويل الجماعات الإرهابية، اضعاف الدولة من خلال استهداف بنائها الاجتماعي وضرب الاستقرار السياسي والأمني فيها، كذلك تبادل الخدمات بين هذه الجماعات من حيث تزوير الوثائق، تبييض الأموال، وتنقل الإرهابيين والمجرمين...

تعتبر المنطقة التي تتواجد فيها الجزائر منطقة خصبة للتنظيمات الإرهابية، خاصة مع مخرجات الحراك الشعبي الذي عرفته المنطقة الذي يتملّ أساسا في اللااستقرار والفوضى. الأمر الذي يزيد من خطورة هذه التنظيمات هو تجارة المخدرات في منطقة الساحل، الأمر الذي يؤكّد أنّ الجماعات الإرهابية التي توظّف الأيديولوجيات الدينية تتقاطع مصالحها مع تجارة المخدرات، ولقد ورد في دراسة للوكالة الأمريكية لمكافحة المخدرات US Drug Enforcement Agency، أنّ 60 بالمائة من الجماعات الإرهابية الأجنبية ترتبط بتجارة المخدرات، وبالمقابل من ذلك، فإنّ 80 بالمائة من

¹- Ana Prokic, **the link between organised crime and Terrorism**, serie Law and Poltics, vol 15,N1,2017, p 91, disponible en ligne: casopisi.junis.ni.ac.rs/index.php/FULawPol/article/.../2606/1689, consulté le 13/02/2018 à 21:11.

زعماء طالبان والذين يقاتلون في أفغانستان يوظفون الأيديولوجية الدينية من أجل تحقيق أهداف ربحية محضة.¹

لقد تمكّنت التنظيمات الإرهابية أن تنتشر على ساحات الساحل الأفريقي وتصل إلى درجة كبيرة من التهديد الأمني والانتشار الواسع، ما حقّق ذلك هو الانسجام مع المنظومة الاجرامية متعدّدة أوجه النشاط، والحركات الانفصالية والتمردية النشطة في المنطقة التي وقّرت لها المجال الخصب والظروف المناسبة لتوسيع نشاطاتها الاجرامية (الامتداد الصحراوي الشاسع، وضعف الدولة الوطنية وعجزها عن تأمين حدودها الإقليمية، وانتشار الولاء القبلي، والموقع الجغرافي الاستراتيجي للساحل الأفريقي)، وهي علاقات تمتد إلى ما قبل الإعلان عن تسميته.² بحيث شهدت هذه المنطقة اتساعا ملحوظا في دائرة الانكشافات الأمنية في منطقة غير مستقرة أساسا، هذا الأمر أدّى إلى تفاقم التهديدات التي من شأنها أن تمارس ضغوطا كبيرة على المنظومة الأمنية للمنطقة، خاصة التدفقات عبر الحدودية. تعاني المنطقة كذلك من الانكشافية، التي تعكسها خصوصية المنطقة مما جعل منها ملاذا آمنا للمجموعات الاجرامية ونمو النشاطات الاجرامية خاصة أنّ هذه الجماعات أصبحت تبحث عن المساحات التي تؤمّن لها الحماية والفعالية اللازمة لنشاطاتها.

وعليه فهناك العديد ممن يرجعون تدهور الأمن في المنطقة إلى التحالف القائم بين الشبكات الاجرامية الدولية والإرهاب المهيكل في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والجماعات الإرهابية الأخرى، أبرز هذه العلاقات تلك التي تربط بين هذا التنظيم والشبكات الاجرامية الأمريكيو - لاتينية المتاجرة أساسا في مادة الكوكايين وذلك من خلال تأمين هذا التنظيم لطرق عبور المخدرات.

يمثّل هذا التقاطع العضوي والوظيفي بين الجماعات الإرهابية وتجارة المخدرات من أبرز وأهم الطرق لاختراق الدول أمنيا وسياسيا واجتماعيا بهدف تدمير ركائز الأمن والاستقرار الوطني، بمعنى

¹-bdelkader Abderrahmane, « **Terrorisme et trafic de drogues au Sahel** », Le Monde.fr | 19.07.2012 à 09h15 Mis à jour le 19.07.2012 à 09h15 http://www.lemonde.fr/idees/article/2012/07/19/terrorisme-et-traffic-de-drogues-au-sahel_1735046_3232.html#KZSXc4s0Y4LcBsv8.99 consulté le 09/02/2018 à 17 :34.

²- منصور لخضاري، تطور " ظاهرة الإرهاب" في الجزائر من التصعيد الوطني إلى الصعيد غير الوطني، مرجع سابق الذكر، ص 67.

أنّ هذا الأمر يمسّ مباشرة الأمن المجتمعي فهو يستهدف أهم مقومات ومكونات حاضر ومستقبل أيّ دولة وذلك من خلال ازدياد نسبة المستهلكين للمخدرات خاصة فئة الشباب.

إنّ تقاطع المصالح بين الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظّمة هو الذي يفرض التحالف بين هذه المجموعات والعمل في إطار واحد؛ وذلك من حيث التمويل، أي أنّ الجريمة المنظمة لها قدرة على التمويل ودعم الجماعات الإرهابية ماديا، بالمقابل فإنّ الجماعات الإرهابية لها القدرة على تأمين المسالك والطرق لهذه العصابات في إطار التهريب أو في إطار ممارستها لأنشطتها الإجرامية وبالتالي تقاطع المصالح أدّى إلى بروز ما نسميه بالتحالف العضوي بين الإرهاب والجريمة المنظّمة، وهذا يدخل في قاموس المصطلحات الأمنية أو الإدراكات الأمنية للسياسات الأمنية الجزائرية.

لقد أقام مختار بلمختار قبل أن ينضم إلى التنظيم الإرهابي وقبل أن يصبح أمير "كتيبة الملتزمين" شبكة من العلاقات الاجرامية عبر الوطنية، بعد أن نوع صلات التعاون والتعامل مع العديد من شبكات الجريمة المنظمة النشطة على محور موريتانيا، الجزائر، النيجر، مالي، ولاسيما المختصة في تهريب السجائر المغشوشة الأمر الذي جعله يلقب بـ "السيد مارلبورو".¹ وبما أنّ الساحل الإفريقي يعتبر محطة عبور هذه المنتجات المغشوشة من أجل تسويقها في أوروبا والشرق الأوسط وشمال افريقيا، أنتج هذا الأمر إقامة علاقات تعاون بين مختار بلمختار وهذه الجماعات الاجرامية تمثّلت أوجهها بصفة أساسية في ضمانة تأمين عبور قوافلها على بعض المناطق الصحراوية في مالي والنيجر وموريتانيا والجنوب الجزائري مقابل فرض ضرائب على شكل جزية مقابل السماح لقوافلها بالمرور في المناطق الواقعة تحت سيطرة جماعته الإرهابية.² ولقد ساهم تهريب السجائر إلى حدّ كبير في ظهور الممارسات والشبكات التي سمحت بنمو الاتجار بالمخدرات كما أدّى إلى ظهور عصابات أقل حجما من المهربيين مكلفة بنقل البضائع من موريتانيا ومالي والنيجر إلى الجزائر.

¹- Tawfik Hamel, **DJIHADISME – Le Sahel, où se rencontrent terrorisme et criminalité**, 12/04/2017 en ligne <https://lecourrierdumaghebretdelorient.info/jihadism/djihadisme-le-sahel-ou-se-rencontrent-terrorisme-et-criminalite/> consulté le 10/02/2018 à 20 :46.

²- Abdelkader Abderrahmane, **terrorisme et trafic de drogue au sahel, le monde**, (19juillet 2012), disponible en ligne <http://www.lemonde.fr/idees/article/2012/7/19>

تهرب المخدرات من أمريكا اللاتينية مروراً بمنطقة الساحل الإفريقي لتوزع إلى أوروبا وشمال إفريقيا والشرق الأوسط، بالتحالف مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والجماعات الإرهابية النشطة. حيث أصبحت منطقة الساحل محطة للشحن والتوزيع بالتعاون مع الجماعات الجهادية فيها، بالإضافة إلى ذلك تعتبر مالي نقطة التواصل بين المنظمات الإجرامية التي تسيطر على تهريب المخدرات إلى المغرب، ليبيا، الجزائر.

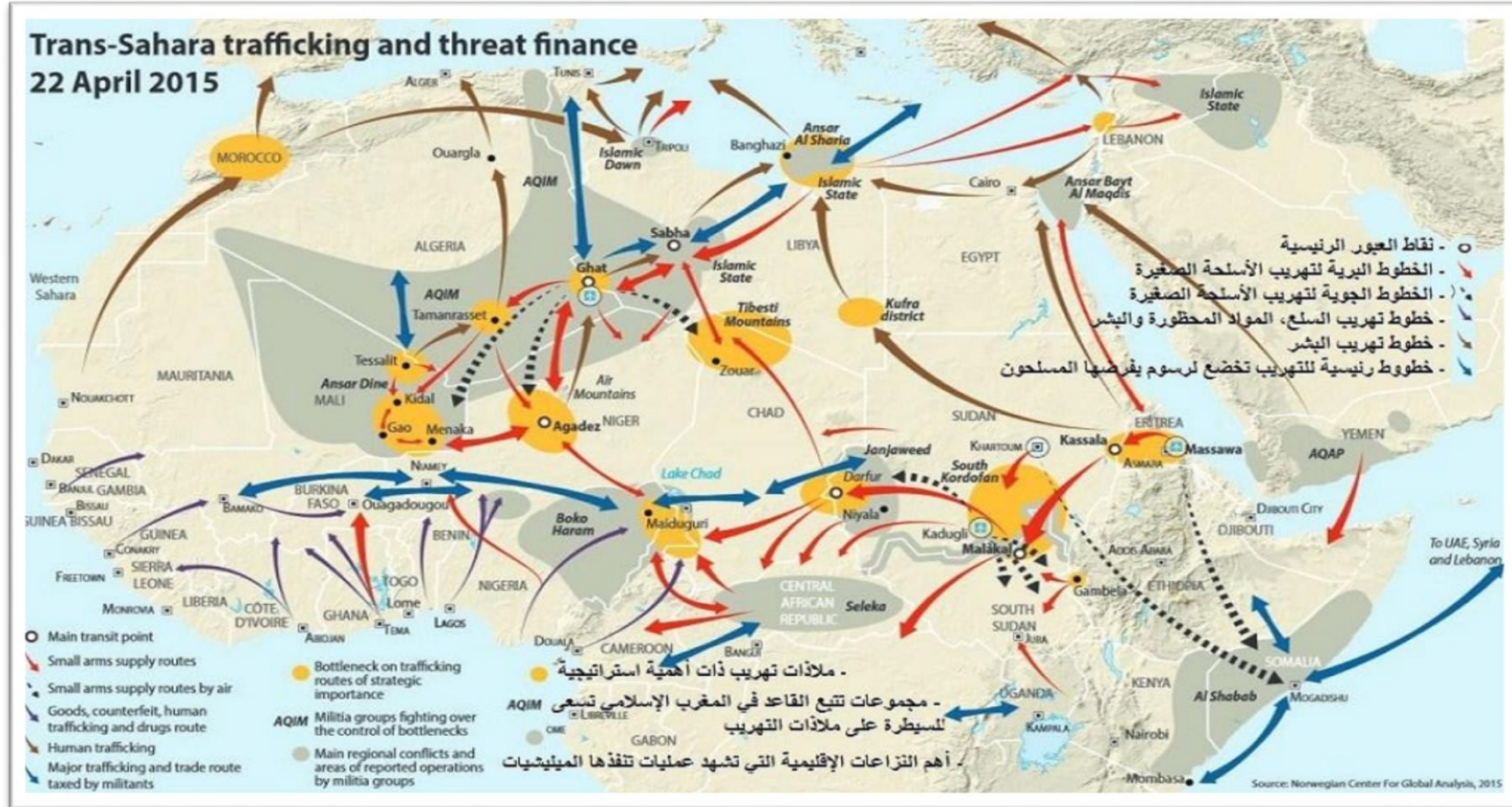
تعبّر الخريطة الآتية عن صورة عامة لديناميكية النشاط الإجرامي في منطقة الساحل والتي تمتد في مصادرها وتدايعاتها على شمال إفريقيا وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء. بحيث تعتبر "تياي" و"أقاديز" في النيجر و"قاو" في مالي باعتبارهما مناطق عبور رئيسية ومراكز مهمة للنشاط الإجرامي من تهريب السلع والمواد المحظورة والاتجار بالبشر. كما تظهر "جبال تبستي" في شمال التشاد على أنها منطقة تركز أخرى لخطوط التهريب الإجرامي يساعد في هذا الانفلات الأمني في ليبيا وشمال النيجر. ويظهر في الخريطة كذلك محورية الإقليم الليبي بالنسبة لمجمل خطوط نشاطات الجماعات الإرهابية، ويساعد في هذا تقاطع النشاطات الإرهابية لتنظيم داعش والقاعدة ونشاطات الجماعات الإجرامية.¹

لقد تحسّن تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي على ما يقارب حوالي 65 مليون دولار على شكل دفعات فدية في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2011، ما يمثل ميزانية تقدّر بحوالي 15 مليون دولار سنوياً.²

¹ - عادل زقاغ، واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي: مقارنة سوسيوسياسية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 23، مارس 2016، ص 159.

² - Tawfik Hamel, *DJIHADISME – Le Sahel, où se rencontrent terrorisme et criminalité*, Op.Cit.

الخريطة 14: خريطة تُظهر ديناميكية النشاط الإجرامي في منطقة الساحل



المصدر: المركز النرويجي للتحليل العالمي

<http://africacenter.org/wp-content/uploads/2015/08/Trans.Sahara.trafficking.and.threat.finance.1024>

إنّ التحالف الوظيفي بين الجماعات الاجرامية والإرهابية خلق ما يسمى بالخطوط الجوية للكوكايين باعتبارها الطريق الأكثر استخداما لنقل شحنات المخدرات من عدد من المطارات الإقليمية في أمريكا الجنوبية إلى مطارات هبوط مختلفة في غرب إفريقيا تبقى حادثة نوفمبر 2009 المثال الأبرز على ذلك حيث احترقت طائرة من نوع بوينغ 727 من فنزويلا والتي هبطت في غاوو شمال شرق مالي والتي كانت تنقل ما بين خمسة وتسعة أطنان من الكوكايين، فبعد تفريغ حمولة الطائرة جرت محاولة اقلاع فاشلة فاحترقت الطائرة ولم يتم العثور على المخدرات، بذلك أصبحت إفريقيا تشكّل تدريجيا منطقة عبور للكوكايين. أين تنشط القاعدة في تجارة المخدرات وقد سجل تعاون بينها وبين المافيا الكولومبية والبرازيلية في تجارة المخدرات، مما مكّن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من السيطرة على معابر التهريب الرئيسية في منطقة الساحل.

لقد نجح التنظيم الإرهابي " تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي " في ضمان تأمين المخدرات ولقد قامت " كتيبة الملمثين " وكتيبة " طارق بن زياد " في تأمين مرور ثماني عمليات تهريب لشحنات متفاوتة الحمولة من الكوكايين قادمة من أمريكا اللاتينية، عبر مسالك صحراوية من مالي إلى المغرب مروراً بالجزائر ما بين شهري مارس وأوت 2010.¹ تمّ مصادرة 5.7 أطنان من المخدرات إلى غاية عام 2011 كانت معبأة على متن حاويات شحن متوجهة من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر غرب إفريقيا منها 2.1 طن تمّ حجزها في عام 2011.²

قدّرت الإنتربول الكوكايين التي تُروّج سنوياً بإفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي بحوالي 1.8 مليار دولار سنة 2011.³ أين أصبحت تجارة الكوكايين في أوج نشاطها وعلى اعتبار القاعدة وفروعها القتالية قد فقدت تدريجيا معاقلها في شمال الجزائر نتيجة ضغط الأجهزة الأمنية الجزائرية، الأمر

¹- منصور لخضاري، تطور " ظاهرة الإرهاب " في الجزائر من التصعيد الوطني إلى الصعيد غير الوطني، مرجع سابق الذكر، ص71.

²- درويش سعيد، أنشطة الجماعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي: دراسة على ضوء القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الجنائي، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، الجزء 1، العدد 26، نوفمبر 2011، ص 17.

³- عادل زقاغ، واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي: مقارنة سوسيوسياسية، مرجع سابق الذكر، ص 162.

الذي جعلها تعتمد على الأنشطة الإجرامية في منطقة الساحل، بما في ذلك الخطف مقابل الفدية لتمويل عملياتها.

يجعل هذا الأمر من الجزائر ومنطقة الساحل في مواجهة موجة إرهاب من نوع جديد، ويتعلق الأمر بالإرهاب المتحالف عضويا مع الجريمة المنظمة لا سيما التهريب على اعتبار تقاطع المصالح بين شبكات الإجرام والتنظيمات الإرهابية. تستثمر هذه الجماعات نشاطها في بؤر التوتر والصراع الإقليمية المتاخمة للحدود الجنوبية، لذلك فإنّ جملة التهديدات والعمليات الإرهابية تتركز في الجنوب ما يعبر على أنّ طبيعة المخاطر المحيطة بالجزائر تتركز في الشريط الحدودي الممتد من ليبيا أو منطقة الساحل بشكل عام.

تعتبر الجزائر بلد عبور واستهلاك، وتتنوع المخدرات في الجزائر بين الكوكايين القادم من أميركا اللاتينية وبلدان غرب أفريقيا، والهيروين القادم من القرن الأفريقي، والمؤثرات العقلية التي تدخل الجزائر من بلدان ساحل المتوسط، فيما يبقى مصدر القنب الهندي هو المغرب"، بحيث تمّ ضبط كميات من مخدر القنب الهندي، " في 2017 تصل إلى نحو 48 طنا، مقارنة بنحو 109 أطنان في 2016، و126 طنا في 2015، و182 طنا في 2014، و211 طنا في عام 2013 حسب ما أدلى به مدير عام الديوان الحكومي لمكافحة المخدرات، محمد عبدو بن حلة.¹

ابتدع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي " نشاطا إجراميا بات الأقرب إلى وصفه بالاتجار بالبشر، بسبب سعيه الى اختطاف رعايا دول من القارتين الأوروبية والأمريكية الشمالية بقصد الحصول على الفدية. حرّض هذا الأمر بعض الجماعات الاجرامية النشطة في الساحل الافريقي(عصابات التهريب، المخدرات، قطاع الطرق) على اختطاف الرعايا الأجانب الغربيين، وعرض اعداتهم بمبالغ مالية.² بحيث وصلت قيمة الفدية في 2003 مقابل رهينة واحدة إلى 200.000 دولار، وحاليا تصل قيمة المبلغ للرهينة الواحدة 10 ملايين دولار.³

¹- انظر العربي الجديد على الموقع الالكتروني: <https://www.alaraby.co.uk/society/2018/1/4/-2017>

²- منصور لخضاري، تطور " ظاهرة الإرهاب" في الجزائر من التصعيد الوطني إلى الصعيد غير الوطني، مرجع سابق الذكر، ص 71.

³- Tawfik Hamel, *DJIHADISME – Le Sahel, où se rencontrent terrorisme et criminalité*, Op.Cit.

يشير تقرير لمجلة "نيويورك تايمز" (New York Times) من أنّ التّنظيمات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، القاعدة في شبه الجزيرة العربية، والشباب الصومالي، تلقت على الأقل 125 مليون دولار ما بين 2008 و 2014، منها 66 مليون دولار فقط تم دفعها في سنة 2017، بينما تشير الخزانة الأمريكية إلى مبلغ 165 مليون دولار في نفس الفترة. تحسّل تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي على 91.5 مليون دولار، وتحسّلت التنظيمات الإرهابية في المنطقة على 30 مليون دولار (في 2013)، و 12 مليون و 500 ألف دولار (في 2011)، 8 مليون دولار (في 2012)، و 3 مليون و 800 ألف دولار (في 2010).¹

ألقت القوات المسلحة النيجيرية بتاريخ 12 جويلية 2011، القبض على سيارتي رباعيتي الدفع قادمة من ليبيا باتجاه شمال مالي، في أحدهما 640 كيلو غرام من المتفجرات، و 453 عبوة متفجرة، و 90 ألف دولار أمريكي، بحيث أظهرت التحريات توجهها إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في صفقة لتحرير 4 رهائن فرنسيين محتجزين لدى التنظيم الإرهابي منذ اختطافهما شهر سبتمبر 2010 من شمال النيجر.²

تأتي مصادر التمويل من منابع رئيسية، أولها الاتجار بالبشر أو الهجرة غير الشرعية التي قدرت عائداتها السنوية بمليار دولار أمريكي، تستولي تلك الجماعات على 50 إلى 70 بالمئة منها.

إنّ قيام تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والتنظيمات الإرهابية المرتبطة به، بالتنسيق والتعاون مع التنظيمات الاجرامية الأخرى التي تنشط في مجال الجريمة المنظمة العابرة للحدود، كتهريب المخدرات، السلاح، والاتجار بالبشر، قصد توظيف العائدات المالية من تلك الأعمال في تمويل عملياتهم العسكرية، جعل البعض يصنف أنشطتهم ضمن خانة الجريمة المنظمة.

تقوم هذه الجماعات بختف مواطنين غربيين بهدف ممارسة ابتزاز مزدوج يتمثل بأخذ الفدية وإطلاق سراح أعضاء هذه الجماعات المسجونين.

¹- RUKMINI CALLIMACHI, "Paying Ransoms, Europe Bankrolls Qaeda Terror ", New York Times, New JULY 29, 2014 <http://www.nytimes.com/2014/07/30/world/africa/ransoming-citizens-europe-becomes-al-qaedas-patron.html?smid=pl-share&r=1>, consulté le 18/02/2017 à 19:34.

²- منصور لخضاري، تطور " ظاهرة الإرهاب " في الجزائر من التصعيد الوطني إلى الصعيد غير الوطني، مرجع سابق الذكر، ص72.

شملت مواقع الخطف جنوب الجزائر وتونس وموريتانيا والنيجر، فضلا عن شمال مالي ابتداء من أواخر العام 2011، من جانب فرعه " حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا حيث ركّز الخاطفون على مواطني الدول التي كانت معروفة باستعدادها للتفاوض على دفع الفدية. تحولت عملية الخطف من أجل الفدية إلى صناعة مربحة، الأمر الذي سمح لتنظيم القاعدة بأن يصبح قوة سياسية وعسكرية كبيرة في منطقة الساحل والصحراء.¹

تسبب تكرار عملية احتجاز الرهائن في تعريض السياحة إلى الانهيار وبالتالي الحدّ من فرص العمل والربح خارج النشاط الاجرامي.

المطلب الثالث: الانكشاف الأمني الحدودي وارتفاع النفقات العسكرية:

تعدّ مسألة حماية ومراقبة الحدود أمرا جدّ حساس وحيوي للأمن القطري والإقليمي للدولة الجزائرية نظرا لتشعب جيوب التهديدات والمخاطر، كما تطرقنا سابقا، إضافة إلى تزايد حدّة هشاشة وفشل دول الجوار وتبعيات انفلات الأوضاع الأمنية في كل من ليبيا ومالي خصوصا وحتى تونس. كل ذلك زاد من تعقيد الطرق والتدابير المتبعة في معالجة قضية أمن الحدود الجزائرية وفق تبني حلول أو مخارج متكاملة بهدف رصد ومراقبة وحماية شتى جبهات الحدود داخليا وإقليميا والعمل دوليا على تلطيف وضبط هذه المشكلات المستعصية.²

إنّ مسألة أمن الحدود لا ترتبط فقط بالقضايا المرتبطة بالتنظيم والسيطرة والتأمين والحماية، إذ أنّ أبعادها الحقيقية تبدأ بمفهومي، "التهديدات والانكشافات"، كما يقول باري بوزان أنّ إدراك طبيعة التهديدات والانكشافات الخاصة بالموضوع الذي تستهدفه، يمكن أن يساعد في إعطاء معنى لأمن الحدود كمشكلة سياسية، فالأمن يعكس عمل التهديدات والانكشافات سويا، بمعنى أنّه يمكن لسياسة

¹ - ولفرام لآخر، الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء، سبتمبر 2012 على الموقع الالكتروني: <http://carnegieendowment.org/files/fulltext-ar1.pdf> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/02/18، ص 9.

² - نور الدين دخان وآخرون، مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 14، جانفي 2016، على الموقع الالكتروني: <https://revues.univ-ouargla.dz/images/banners/ASTimages/dafatirimages/DAFN14/D1411.pdf>.

الأمن الوطنية للدولة أن تتجه إما نحو الداخل لتقليص انكشافات الدولة نفسها، وإما أن تتوجه للخارج حيث يمكن تخفيض التهديد الخارجي ومصادره.

تقع الجزائر في وسط شمال غربي القارة الإفريقية، بحيث تبلغ حدودها البرية التي تتشاركها مع سبع دول إلى 6.343 كلم، بالإضافة إلى واجهة بحرية ممتدة على طول البحر المتوسط بشريط ساحلي مسافته 1200 كلم. تُظهر جغرافية الجزائر أنها تمتد على امتدادات متعددة تتنوع أسس تواجدها بها بين ما رسمته جغرافيتها الطبيعية وما نسجته جغرافيتها البشرية؛ فهي تحتل موقعا جيوسياسيا محوريا يلتقي عنده عديد الامتدادات التي ما كان لتقاطعها ألا يكون ذو أثر على الأمن الوطني وما تتطلبه استراتيجية توفيره والحفاظ عليه، وهي تتقاطع بطريقة يصعب معها التزام الدقة في إقامة الحدود الفاصلة بينها.¹ تتوغل الجزائر بعمق في القارة الإفريقية عبر الصحراء بحيث تشغل أكبر جزء من الصحراء في الشمال الإفريقي بمساحة تصل إلى مليون كلم مربع، هذا الأمر يجعلها تقع في نقطة تقاطع استراتيجية تجعل من أمنها الحدودي منكشف على كافة الجبهات ومن كل الاتجاهات، خاصة مع شساعة وطول حدودها البرية، الأمر الذي يجعل من مراقبة وتأمين هذه الحدود بصفة مطلقة في غاية من الصعوبة.

تُعتبر مسألة تأمين الحدود في حدّ ذاته معضلة أمنية تفرضها الاضطرابات الأمنية المتنامية في الجوار الإقليمي للجزائر وحتى في دوائرها الجيوسياسية المتعددة، بحيث تُعتبر هذه التهديدات متنوعة ومتعددة، وذات مسارات غامضة، فتأمين الحدود أصبح أولوية الجيش الشعبي الجزائري. زاد الخطر مع التهديدات غير الدولية والتي أصبحت سبب الاضطرابات على الحدود والتي تكون كتحصيل لهشاشة الدولة. فالجانب العملي يؤكد على ضرورة إدراك وزن وخطورة وجود وانتشار البؤر الاجرامية، وتداخل النشاطات الإجرامية والنزاعات الداخلية والأنشطة المسلحة.

إنّ السياسة الجزائرية تُعتبر معالجة الاختلالات الوظيفية الأمنية في الدول المجاورة ذات أولوية قصوى؛ حيث تمرّ تونس بمرحلة انكشاف أمني بسبب طبيعة الفترة الانتقالية، خاصة أن الجيش

¹-منصور لخضاري، "الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 143، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية: خريف، 2012.

التونسي محدود في موارده وتجهيزه وتتقصه الخبرة في التعامل مع الجماعات المسلحة. أمّا جنوباً، فإن تأمين الحدود مع مالي مرهون بالتوصل إلى تسوية سياسية لأزمة حركة أزواد، حتى لا تتحول إلى ملاذ ومعقل للجماعات المسلحة. أمّا ليبيا فإنها على وشك أن تتحول إلى حاضنة استراتيجية لانتشار الأزمات، فهي تعاني من غياب الدولة وتفكك المجتمع وتعدد الميليشيات المسلحة، وظهور نموذج الحرب بالنيابة، خصوصاً تلك التي تغذي الحرب الأهلية فيها. وهذه كلها معطيات جعلت من تأمين الحدود الجزائرية مسألة أكثر إلحاحاً من أيّ وقت مضى، وفي نفس الوقت فرضت على الجزائر تحمّل الجزء الأكبر من جهود تأمين الحدود مع جيرانها.

في ظلّ التحولات الجديدة التي فرضها الحراك العربي خاصة في كل من تونس وليبيا، أصبحت الحدود الشرقية للجزائر تحت الحراسة المشدّدة، بالإضافة إلى التحديات التي تعرفها الحدود الجنوبية التي تعاني من تنامي الجماعات الإرهابية التي استغلت هشاشة دول الساحل وتأثيرات التدخل الفرنسي في مالي؛ هذا الأمر جعل من الحدود الجزائرية حدود ملتهبة. بحيث كان التأثير الإقليمي المباشر لأزمة مالي هو احياء النشاط الإرهابي في بلاد شمال افريقيا، سواء من خلال تأمينها ملاذا للإرهابيين أو معقلاً لتدريب العناصر الإرهابية. بحيث تعرضت المنطقة الحدودية بين تونس والجزائر في جبل شعانبي؛ منذ 2013 إلى هجمات من طرف الجماعات الإرهابية التونسية والتي تهدد الأمن القومي لكلا البلدين على حدّ سواء. الأمر الذي أدّى بحكومة البلدين إلى توحيد الجهود من أجل القضاء على هذه التنظيمات الإرهابية.

شكّل الاعتداء الإرهابي على منشأة تيفنتورين مطلع 2013م الحدث الأبرز، ففي 16 جانفي 2013، دخلت مجموعة مكوّنة من 32 إرهابيا مسلحا بأسلحة ثقيلة وسيارات رباعية الدفع وخرائط تفصيلية للمنطقة من الحدود الجزائرية الليبية وتقدّمت نحو المنشأة، مستهدفة حافلة متوجهة للقاعدة على متنها رعايا أجنب، وكانت النتيجة وفاة رعايا فرنسيين وبريطاني. ثمّ توجهت المجموعة على متن 3 سيارات رباعية الدفع والحافلة نحو القاعدة، وتمّ دخول المنشأة بعد قتل حارس أمن بحيث

أضحت المنشأة رهينة في أيدي المجموعة، لقد أودى هذا الحدث الإرهابي المسلح بحياة أكثر من 40 ضحية من جنسيات مختلفة.¹

تعتبر منشأة تيفنتورين التي تقع في عين أميناس من أهم المنشآت النفطية في الجزائر، بحيث تمّ استهدافها من الجماعات الإرهابية لم يكن من قبيل الصدفة فهي تمثل 18 بالمئة من الصادرات و12 بالمئة من الإنتاج الوطني للغاز.²

الخريطة 15: خريطة تظهر موقع تيفنتورين



تمّ استرجاع كميات معتبرة من الأسلحة:³

- (6) بنادق رشاشة FMPK

- واحد وعشرون مسدس رشاش PMAK

- بندقيتين من نوع FAL

¹ - قوي بوحنية، الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي، في "فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني"، مرجع سابق الذكر 493.

² - Morgan Beugnot, le cas de la prise d'otage d'Ine Amenas : gestion de crise dans un milieu sécuritaire dégradé aux acteurs multiples, en ligne http://acse-association.fr/sites/default/files/pdf-du-texte/in_amenas.pdf, consulté le 24/02/2018.

³ - الهجوم الإرهابي على مركب الغاز تيفنتورين، مجلة الجيش، مؤسسة الناشر العسكري، جانفي 2013، عدد 594، ص 15.

- مدفعين هاون 60 ملم مع قذائفها
- ستة صواريخ من نوع 6025 ملم مع الاطلاق
- 2 قاذف صواريخ RPG7 مع ثمانية (قذائف).
- عشرة أحزمة ناسفة من القنابل اليدوية
- 3 صناديق ذخيرة للرشاش FMPK
- قنابل وألغام ومتفجرات متنوعة
- هاتقين من نوع ثريا، بدلا عسكرية أجنبية
- تدمير ست عربات 4x4

تبقى الحدود الجزائرية عرضة أمام ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تدفق من الحزام الحدودي للجزائر الذي يعرف تدهور الأوضاع الدوائية من الناحية الاقتصادية والأمنية. مع تزايد الديناميكية الحركية للإرهابيين والمخدرات والأسلحة، أصبحت المنطقة تعرف ظاهرة أخرى هي ظاهرة الاتجار بالبشر. تعدّ الجزائر من أكثر دول المنطقة استقطابا لظاهرة الهجرة غير الشرعية والتسلّل، فمعظم المهاجرين غير الشرعيين يتحركون شمالا من خلال موريتانيا والنيجر ومن شمال مالي من مدينة "غاو"، ويتدفقون إلى تمنراست وبرج باجي مختار ومن ثمّ إلى غرداية وأدرار؛ ومن ثمّ إلى مدينة وهران حتى ينضموا للدفع النهائي عبر الحدود إلى المغرب. يعبر حوالي 70% إلى 80% من المهاجرين غير الشرعيين الحدود ليلا، ويكلفهم ذلك من 36 إلى 50 دولار. أدّت الزيادة في تكلفة العبور إلى الدفع بالعديد من المهاجرين للبقاء في المنطقة الحدودية الجزائرية المغربية، لامتهان التسول، وبيع الكحول بشكل غير رسمي، ومشاركة شبكات التهريب وعصابات الجريمة المنظمة.¹

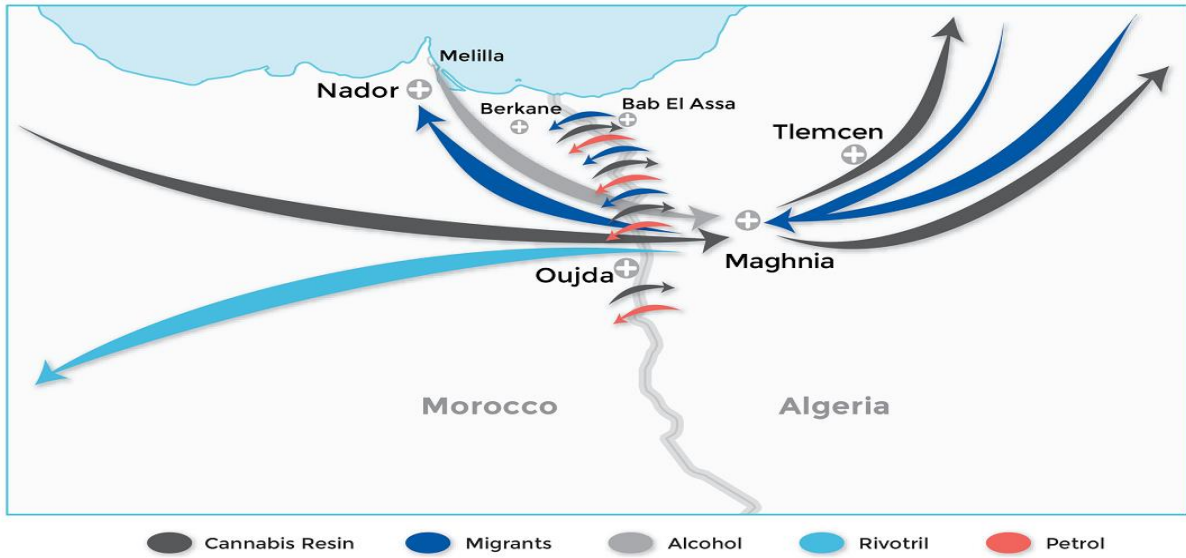
أكّدت مصادر إحصائية أنّ مصالح الأمن أوقفت أواخر عام 2013 أزيد من عشرة الاف مهاجر غير شرعي من 23 دولة افريقية، كما ارتفعت نسبة المهاجرين غير الشرعيين في النصف الأول من سنة 2014 ب 80%. كما تشهد الجزائر تدفق نسبة من المهاجرين السريين بسبب انعدام الأمن في سوريا. عموما يساعد المهاجرون غير الشرعيون في تعويض النقص في العمالة غير

¹⁻¹ Querine Hanlon and Matthew.M Herbert, **Border security challenges in the Grand Maghreb**, en ligne <https://www.files.ethz.ch/isn/191018/PW109-Border-Security-Challenges-in-the-Grand-Maghreb.pdf>, consulté le 25/02/2018, p23.

الماهرة بسبب رفض الشباب العمل في قطاعات معينة مثل الأشغال العامة والزراعة. غير أنّ ازدياد تدفق المهاجرين غير الشرعيين أدت إلى توترات اجتماعية في البلد، وزادت من انعدام الأمن ولا سيّما في المناطق الحدودية، وتزايد الجريمة المنظمة وأشكال التهريب المختلفة بالإضافة إلى الاشتباكات بين السكان المحليين، لاسيّما في تمنراست. ووفقا لبيانات مختلفة عن قوات الأمن الجزائرية فإنّ العديد من المهاجرين السريين يشاركون في عمليات تقودها جماعات إرهابية أو حلقات التهريب. هذا الوضع دفع السلطات الجزائرية إلى تنفيذ عمليات إعادة المهاجرين السريين إلى وطنهم وذلك بالاشتراك مع بلدان الساحل أو عن طريق الإعادة القسرية بسبب تورط المهاجرين السريين في الجريمة المنظمة أو في الجماعات الإرهابية النشطة في مناطق الجزائر المتاخمة للصحراء.

-التهريب على الحدود الجزائرية المغربية-

الخريطة 15 : التهريب على الحدود الجزائرية المغربية



La source: Querine Hanlon and Matthew.M Herbert, **Border security challenges in the Grand Maghreb**, en ligne <https://www.files.ethz.ch/isn/191018/PW109-Border-Security-Challenges-in-the-Grand-Maghreb.pdf>

تمثّل المناطق الحدودية بين الجزائر والمغرب وحدة اقتصادية نشطة ومتماسكة رغم الحدود المغلقة لمدة عشرين عاما، وما يحقّ ذلك تلك العلاقات القبلية والروابط الأسرية من خلال الزواج بين جانبي هذه الحدود. هؤلاء الأشخاص وهذه الأسر وهذه الروابط التجارية أصبحت تشكّل شبكات للتهريب منظّمة والتي يزداد نشاطها مع تزايد التهديدات الأمنية والفوضى التي تستغلها هذه

الجماعات لصالحهم؛ مع العلم أنّ التهريب يكاد يكون حرفة لمعظم الجزائريين والمغربيين على الحدود بين البلدين.¹

أما بالنسبة لتونس فمع انسحاب أجهزة الأمن التونسية من السيطرة على الحدود في أعقاب الحراك الشعبي في تونس، فانهايار نظام بن علي أدى إلى تغيير الديناميات على طول الحدود أين تمّ تعطيل نشاط قوات الأمن الحدودية. تكشف الإحصاءات الرسمية عن انخفاض في عدد عمليات مكافحة التهريب التي قام بها الحرس الوطني التونسي من 3650 عملية في عام 2010 إلى 91 في عام 2011 لذلك فإنّ الأجهزة الأمنية الحدودية فقدت السيطرة على شبكة استخباراتهم على الحدود.

على الرغم من الجهود الجزائرية والتونسية لتشديد الرقابة على الحدود، يستمر التهريب بصورة أكثر خطورة خاصة مع تدفق المسلحين والأسلحة والمخدرات.² وعلى الرغم من أنّ حلقات التهريب التي تنقل عموما المنتجات الغذائية والعقاقير المخدرة هي ظاهرة راسخة وجزء من العلاقات عبر الحدود، إلّا أنّ الاتجار بالأسلحة والاتجار بالبشر يرتبطان بصورة متزايدة بالمجموعات الإرهابية فالمهزبون على معرفة كبيرة بالأرض وطرق التهريب باعتبارهم محليين ينتمون إلى المنطقة بالمقابل من ذلك فإنّ الإرهابيين يملكون المال والسلاح.

كلّفت كميات وقود الديزل الذي نقله المهربون إلى المغرب وتونس في عام 2015 خسارة للخرينة العامة تقدر بأكثر من 1 بليون دولار.³ تسبب عمليات التهريب توترات في السوق الجزائرية بسبب النقص الدوري، وتسبب في فقدان الدخل بسبب الضرائب المنخفضة، في عام 2011 تسبب دعم السلع المهزبة في خسارة مالية مباشرة بلغت 45 مليون دولار، بسبب الإجراءات الحكومية لمكافحة التهريب انخفضت خسائر الدعم من خلال التهريب لعام 2014 إلى 10 ملايين دولار. علاوة على ذلك فإنّ أهم السلع المهزبة هي النفط ومن هنا يعبر حوالي 1.5 مليار ليتر عبر الحدود الجغرافية الجزائرية بشكل غير قانوني، والتي تمثّل 25٪ من الإنتاج الوطني.⁴

¹- Querine Hanlon and Matthew.M Herbert, **Border security challenges in the Grand Maghreb**, Op.Cit , p 9.

²- Ibid, p-p13,15.

³- Belkacem Iratni, security challenges and issues in the sahel-saharan region: the Algerian persepective; en ligne http://www.fes-pscc.org/fileadmin/user_upload/documents/publications/SECURITY_CHALLENGES-AND-ISSUES_SAELO-SAHARAN_REGION_ALGERIAN_PERSPECTIVE.pdf. Consulté le 1/03/2018, p9.

⁴-Louisa Dris Ait Hamadouche, **Algeria Post Spring The forced virtualisation of the borders**, journal of Mediterranean, p37.

تتعدّد مستويات حماية الحدود والتي تتمثل في: أمن الحدود، سلامة الحدود، ومراقبة الحدود هذا الأمر الذي يؤثر على ارتفاع ميزانية النفقات العسكرية، مما يعني أنّ النفقات العسكرية في حدّ ذاتها تعبير عن الاستثمار في الجيش، وذلك لأسباب تتعلق بمتطلبات الأمن القومي، بحيث يسمح لأيّ بلد بتعظيم أمنه سواء ضدّ التهديدات الداخلية والخارجية. ترفع الدول نفقاتها العسكرية لأنّها تواجه تهديدا وشيكا، أو تتوقع ظهور تهديد في المستقبل، سواء من بلد مجاور أو تهديد غير حكومي (الاهاب، والجريمة المنظمة... الخ) كما سبق وأن تطرقنا إليه، وحتى من قوى بعيدة؛ فارتفاع النفقات العسكرية يتزامن مع ازدياد حجم وتعدد مستويات التهديد.

الجدول 7: تزايد ميزانية النفقات العسكرية مقارنة بميزانية القطاعات الأخرى من سنة 2010/2013 (%)

السنة المالية 2013	السنة المالية 2012	السنة المالية 2011	السنة المالية 2010	ميزانية النفقات/ القطاع
19,04	15,69	15,04	14,8	الدفاع
13,06	13,5	12,21	13,6	الداخلية
0,7	0,6	0,8	1	الشؤون الخارجية
14,49	11,81	16,5	13,7	التربية
7,07	8,71	6,63	6,8	الصحة
6,1	6,01	6,19	6,11	التعليم العالي

Source : SIPRI portal.sipri.org/pyblications/pages/expenditures/country-search

ميزانية وزارة الدفاع الجزائرية¹:

—سنة 2010: 421.726.560.900 دج

—سنة 2011: 631.076.546.000 دج

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، للسنوات التالية، 2009، 2011، 2012، 2014، على

الموقع [http:// www.andi.dz](http://www.andi.dz)

سنة 2012: 723.123.173.000 دج

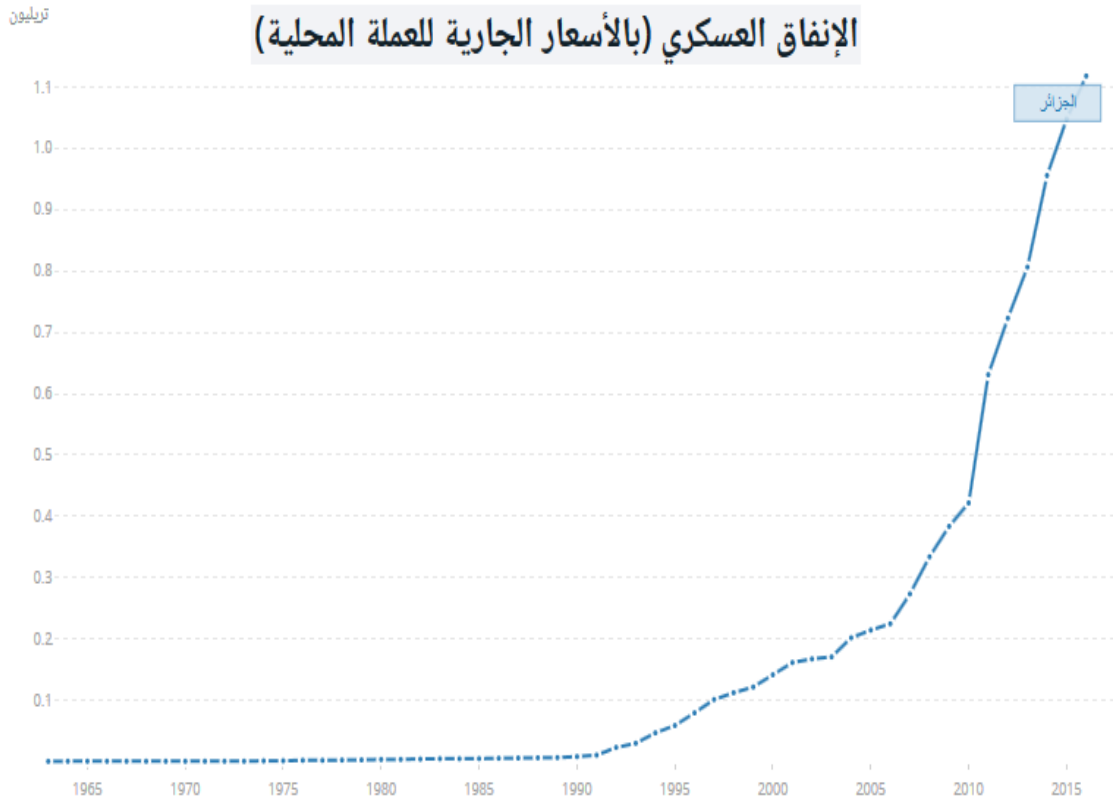
سنة 2013: 825.860.800.000 دج

سنة 2014: 955.926.000.000 دج

سنة 2015: 1.004.926.000.000 دج

سنة 2016: 1.118.297.000.000 دج¹

المنحنى 3: منحني بياني يظهر تزايد النفقات العسكرية



المصدر: <https://data.albankaldawli.org/indicator/ms.mil.xpnd.gd.zs>

¹ - النفقات العسكرية الجزائرية، بيانات البنك الدولي، <https://data.albankaldawli.org/indicator/ms.mil.xpnd.gd.zs>. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/02/25.

ارتفعت ميزانية قطاع الدفاع، ونسبة استيراد الأسلحة العسكرية، خاصة منذ 2011م تاريخ الانتفاضات العربية، هذا الأمر الذي استوجب تحديث الجيش وضرورة احترافيته، يرتبط بهذه الأسباب التالية:¹

- 1- الدور الأساسي للمؤسسة العسكرية في عملية صنع القرار، في السياسة الداخلية والديبلوماسية؛
- 2- التنافس مع المغرب، مما أدى إلى سباق نحو التسلح؛
- 3- النزاع في مالي والاستقرار الأمني والسياسي في ليبيا وتونس؛ الذي يهدد أمن الجزائر؛
- 4- النشاط المتزايد للجماعات الإرهابية، داخليا في منطقة القبائل، وعلى الشريط الحدودي شرقا مع ليبيا وجنوبا مع مالي،
- 5- الحدث الإرهابي على منشأة الغاز تيقنتورين، الذي أكد على ضرورة الاستعداد لتأمين الأمن القومي للدولة.

تصل نسبة الانفاق العسكري الجزائري الإجمالي المحلي إلى 4.41٪ مما يجعلها تحتل مرتبة ثامن أكبر ميزانية في العالم.² الأمر الذي يؤشر للعسكرة (militarization)؛ هذه الأخيرة التي تعني في دلالتها الاستراتيجية تغليب أمن النظام السياسي على أمن المجتمع وأمن الدولة وذلك بتكثيف القدرات الاقتصادية قسرا لصالح الانفاق العسكري مما يؤثر على مستوى الرفاه العام والحريات العامة، فكلما كان مؤشر العسكرة أعلى كان الفضاء الديمقراطي أكثر ضيقا.³

يمثل مؤشر العسكرة الوزن النسبي وأهمية الجهاز العسكري للدولة، وعلاقته بالمجتمع وذلك قياسا بمجموعة من المؤشرات تتمثل فيما يلي:⁴

¹- Laurence Aïda Ammour، évolution de la politique de défense Algérienne, Op.Cit.

²- David.S.Sorenson, explaining arab Military Spending : Responding National Security or distributive politics ?, en ligne <http://web.isanet.org/Web/Conferences/CEEISA-ISA-LBJ2016/Archive/7b3ad00d-99ca-44b1-9870-d3a1ae70bea8.pdf>, p 30, consulté le 03/03/2018.

³-Max.M.Mutscheler, global militarization index 2016, https://www.bicc.de/uploads/tx_bicctools/GMI_2016_e_2016_01_12.pdf, consulté le 1/06/2018 à 01/06/2018, p 5.

⁴- Jan Grebe, The Global Militarization Index (GMI): Use of the GMI for evaluating the development orientation of states and regional militarization, February 2011; https://gmi.bicc.de/uploads/pdf/occasional_paper_VII_02_11_eng.pdf, consulté le 1/06/2018 à 22:29; p 16.

- أ- نصيب الانفاق العسكري من اجمالي الناتج المحلي للدولة؛
- ب- مقارنة نسبة الانفاق العسكري في الدولة مع نسبة الانفاق على القطاع الصحي؛
- ج- مقارنة نسبة العسكريين الى عدد السكان مع نسبة الاطباء من اجمالي عدد السكان؛
- د- نسبة الاسلحة الثقيلة (الطائرات والدبابات والمدافع والقوات البحرية .. الخ) قياسا لعدد السكان.

تظهر خطورة هذا الأمر في التحول أو الاتجاه أكثر إلى ما يسمى بالدولة الحامية. يعتبر هارولد لاسويل (Harold Lasswell) أول من استعمل مصطلح الدولة الحامية (garrison state) في ثلاثينيات القرن العشرين عندما أشار إلى أنها الدولة التي في حضور الأزمة والتهديد والاستعداد الدائم للحرب، تسيطر على كل سمات الحياة في المجتمع، وتظهر الدولة الحامية كنتيجة للعيش تحت التهديد الدائم، وتتخصص انشغالات النخبة الحاكمة في الدولة الحامية في إبقاء الروح المعنوية والنظام الداخلي وإدارة الاقتصاد من أجل توليد القدرات العسكرية.¹

يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

-ارتفاع نسبة النفقات العسكرية منذ سنة 2011، على حساب القطاعات الأخرى أهمها القطاع الصحي كما تم الإشارة إليه في المبحث الأول من الفصل الثالث.

-تحتل الجزائر مرتبة متقدمة في مؤشر العسكرية كما يتبين لنا في الجدول التالي:²

الجدول 8: جدول يظهر مرتبة الجزائر في العسكرية

الرتبة	مؤشر الانفاق العسكري	مؤشر درجة الموظفين	الأسلحة الثقيلة	قيمة GMI
14	5.90	4.92	2.55	750.77

¹ - سيد أحمد قوجيلي، الأمن كابتزاز: جذور الدولة الحامية في العالم العربي، <https://www.politics-dz.com/threads/almn-kabtaz-gdhur-aldul-alxhami-fi-alyalm-alyrbi.11184/>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/06/02 على الساعة 12:51، ص1.

² - Global Militarization Index, Bon international center for conversion 2016, https://gmi.bicc.de/index.php?page=ranking-table&year=2016&sort=rank_asc, consulté le 2/6/2018 à 15 :53.

-ليبيا إشكالية الدولة الفاشلة على الحدود:

أدى انتشار السلاح الليبي بعد انهيار نظام العقيد القذافي إلى تغذية مناطق الصراع وتأزيم مناطق التوتر في منطقة الساحل الإفريقي. بدأ هذا الانتشار عن طريق تجار مدنيين ثم ما لبث أن تشكّلت شبكات معقّدة لتفريبه، منها ما ترعاه عشائر ومنها ما يتبع لتنظيمات وجماعات مسلّحة. وتنشط هذه الشبكات والجماعات على حدود ليبيا البرية التي تزيد على أربعة آلاف كلم. وضمن أفراد هذه الشبكات رجال من الصحراء ماهرين في مسالك الصحاري وعارفين بتضاريسها، وهو ما سهّل توصيل الأسلحة الليبية لنقاط توتر عديدة في مالي ونيجيريا والسودان وإفريقيا الوسطى وتونس والجزائر وغيرها. تزداد خطورة هذا التفريب في الوقت الذي تتلاشى فيه سلطة الحكومة المركزية في ليبيا، بل وتجد ليبيا نفسها في استقطابات سياسية وعسكرية وأمنية تمنعها من السيطرة على حدودها وعلى نشاط شبكات التفريب. وصل السلاح الليبي المهرّب إلى 14 دولة حسب بعض التقارير التي تؤكّد أيضا على أنّ هذا السلاح المهرّب يقدر بأكثر من 45 مليون قطعة سلاح. يبقى انتشار السلاح الليبي في إفريقيا تحدياً أمنياً خطيراً لم يجد بعد من السبل والتدابير ما يوقف تدفقه مما يعني أنّ إفريقيا جنوب الصحراء ستظل تحت شبح التهديد لفترة زمنية مقبلة.

تشارك الجزائر حدودا واسعة مع جارتها الليبية، فقد أدّى هذا الأمر إلى محاولة استغلال المساحة الكبيرة للصحراء من طرف الجماعات الإرهابية التي وجدت في الفوضى الأمنية في ليبيا مرتعا لتكثيف نشاطاتها وتحركاتها خاصة مع الأسعار المناسبة لتلك الأسلحة. أصبحت الجزائر تبعا لذلك سوقا رائجة للأسلحة الفردية المهرّبة من ليبيا، من قبل الجماعات الناشطة في تفريب الرصاص أو الذخيرة، وهذا ما يتأكّد مع العديد من الشحنات التي تمّ حجزها من قبل الأجهزة الأمنية في الحدود.¹

تميّزت سنة 2015 بنتائج معتبرة وغير مسبوقة في مجال مكافحة الإرهاب والتفريب والمتاجرة بالأسلحة، حيث تمّ ضبط (307) قطعة سلاح حربية (مسدسات رشاشة وبنادق نصف آلية وبنادق

¹ - شهرزاد فكيري، الحدود المائعة وإشكالية تفريب الأسلحة بعد سقوط النظام الليبي،

<https://platform.almanhal.com/Files/2/93785> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/05/01 الساعة 12:39، 11.

رشاشة وقاذفات صواريخ وبنادق بمنظار وبنادق مضخية وبنادق صيد)، بالإضافة إلى كشف وتدمير 1279 عبوة متفجرة (قنابل تقليدية الصنع وقنابل يدوية ومقذوفات). حجز كمية كبيرة من الذخيرة ونظارات الميدان والهواتف النقالة وأجهزة اتصال عبر الأقمار الصناعية.¹

الجدول 8: جدول يظهر حصيلة عمليات سبتمبر 2016:²

نوع السلاح	العدد
رشاش ثقيل من نوع ديكتاريوف	02
رشاش PKT	2
مدافع تقليدية الصنع	23
بندقية آلية كلاشنكوف	13
بندقية رشاشة MAS	1
بندقية ذات منظار	1
بندقية نصف آلية سيمنوف	3
بندقية صيد	8
بندقية تكرارية	9
بندقية تقليدية الصنع	1
الغام مضادة للأفراد	2
الغام تقليدية الصنع	3
قنابل تقليدية الصنع	71
قنابل يدوية	5

¹-الحصيلة العملياتية السنوية 2015، مجلة الجيش، المركز الوطني للمنشورات العسكرية، الجزائر، جانفي 2016، العدد 360، ص2.

²- مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، مجهودات حثيثة، مجلة الجيش، المركز الوطني للمنشورات العسكرية، الجزائر، 2016، ص21.

الذخيرة:¹

4 قذائف RPG-7

2 صناديق مملوءة بالذخيرة للرشاش RPK

8 مخازن ذخيرة للبندقية كلاشينكوف

1 قذيفة هاون

11 مخزن مملوء بالذخيرة

تمكّنت وحدات الجيش الوطني الشعبي في شهر ديسمبر 2016 من ضبط كميات معتبرة من الأسلحة تتمثل فيما يلي:²

الجدول 9 : جدول يظهر حصيلة الأسلحة التي تم ضبطها في ديسمبر 2016

العدد	نوع السلاح
36	بنادق آلية كلاشينكوف
7	بنادق رشاشة FMPK
1	بنادق مزودة بمنظار
3	بنادق نصف آلية
4	قاذفات صواريخ RPG-7
2	أسلحة نارية ذات صناعة تقليدية
16	مدافع تقليدية الصنع
2	قنابل تقليدية الصنع
27	أنابيب معدنية غير مجهزة
2	قنابل يدوية

¹-نفس المرجع.

²- مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، حصيلة عمليات 2016، مجلة الجيش، المركز الوطني للمنشورات العسكرية، الجزائر، ديسمبر 2016، ص22.

قامت كذلك وحدات الجيش الوطني الشعبي في عملية له بتاريخ 22 جوان 2016 بضبط كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة كما يلي:¹

الجدول 10: جدول يظهر كمية ونوع الأسلحة التي تم ضبطها في جوان 2016.

العدد	نوع السلاح
58	بندقية آلية كلاشينكوف
4	رشاش آلي من نوع FMPK
1	قاذفات الصواريخ RPG-2
15	بندقية نصف آلية سيمنوف
1	رشاش من نوع 14.5مم
1	رشاش من نوع RPK
1	هاون عيار 60مم
1	هاونات تقليدية
10	هاونات تقليدية الصنع
1	بندقية مضخية
1	بندقية بمنظار
3	بندقية تكرارية
47	قنابل تقليدية الصنع
8	ألغام
19	قنابل يدوية
17	صواعق
3	أحزمة متفجرة
25كغ	مواد متفجرة

¹ - مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، مجلة الجيش، المركز الوطني للمنشورات العسكرية، الجزائر، جوان 2016، ص 22

أما بالنسبة للذخيرة فقد قام الجيش بضبط كميات معتبرة في نفس العملية في برج باجي مختار
تتمثل فيما يلي:

(7) حشوات RPG-7

(22) صواريخ من نوع RPG-7

(4) صواريخ من نوع RPG-2

(13) مقذوفات هاون عيار 120مم

(290) طلقة للرشاش 12.7 مم

(13) مخزن ذخيرة و (3977) طلقة من مختلف العيارات

مبحث الثاني: الانعكاسات السياسية والاقتصادية:

أكدت الأحداث التي عرفتھا المنطقة العربية أنّ الجزائر تمثل جزءا لا يتجزأ من امتداد هذه المنطقة سواء جغرافيا، وتاريخيا، ودينيا. وقد يبدو للوهلة الأولى لأيّ قارئ أنّ انعكاسات ما يحدث في المنطقة العربية قد يقف عند التهديدات الأمنية التي ترتبط بظاهرة الإرهاب والسلاح والجريمة المنظمة، وأغلب هذه التهديدات تصدر من دول الجوار التي تقع على امتداد الحدود السياسية للدولة الجزائرية مثل ليبيا، وتونس. وقد يتبادر إلى ذهن أيّ قارئ ما انعكاسات الأزمة السورية على الأمن القومي الجزائري، أو ما هي التهديدات التي قد تصدرها الأزمة في سوريا إلى الجزائر إلا أنّ القراءة الواسعة للانعكاسات المحتملة تُظهر تأثير الأزمة على الجزائر.

المطلب الأول: الانعكاسات السياسية.

استقبلت الجزائر عام 2011 بموجة من الاحتجاجات التي تمثلت مظاهرها في حدثين بارزين هما:

1-احتجاجات الزيت والسكر

2-احتجاجات يوم السبت.

تصاعدت الاحتجاجات في تونس في أوائل جانفي 2011، وشهدت الجزائر مع ذلك موجة من الاضطرابات العنيفة التي امتدت إلى عشرين ولاية ابتداء من العاصمة الجزائر، ولقد استمرت هذه الاحتجاجات لمدة أربعة أيام استمرت هذه الاضطرابات في مشاهد تذكر بالاحتجاجات العنيفة لعام 1988.¹ انطلقت الاحتجاجات من حي باب الواد بالعاصمة، لتخرج بسرعة عن نطاق السيطرة ولتنتشر إلى مناطق أخرى، مما تسبّب في أضرار واسعة النطاق في المحلات التجارية والمباني الحكومية والممتلكات العامة. خلّفت هذه الاحتجاجات خمسة قتلى و800 جريح وأكثر من 1100 اعتقال.² كان النظام الجزائري فائق السرعة في الاستجابة والتكيف خلال هذه الاحتجاجات والتي تزامنت مع الاحتجاجات في تونس التي وصلت إلى أوجها، لذلك عقدت الحكومة اجتماعا وزاريا مشتركا بتاريخ 8 جانفي 2011، توجّ باتخاذ جملة من التدابير لغرض خفض أسعار الزيت

والسكر، بتدعيم أسعارها بتكلفة عادت 53 مليار دولار وإقرار إعفاءات وتخفيضات جبائية وجمركية على المواد الأولية المستوردة الموجهة لإعادة تصنيع المواد واسعة الاستهلاك.³

وذلك على اعتبار أنّ هذه الاحتجاجات ماهي إلّا احتجاجات مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية ولم تكن تحوي على أيّ مطالب سياسية. لكن مع نهاية شهر جانفي بدأت الأمور تتغيّر، حيث بدأت مجموعة من أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني ونقابات العمال المستقلة وجماعات حقوق الانسان التّجمع في إطار حركة جديدة تسمّى "التّنسيقية الوطنية من أجل التغيير والديموقراطية". ولقد وضعت مجموعة من المطالب ابتداء من سبت 22 جانفي، والتي تضمّنت الدّعوة إلى تجسيد الدّيموقراطية الفعلية، وعدالة اجتماعية في الجزائر، ووضع نهاية لحالة الطوارئ التي أعلنت منذ 1992، بالإضافة إلى إطلاق سراح المعتقلين في الاحتجاجات، وتوفير فرص العمل، وإرخاء قوانين الاعلام الصارمة. دعت كذلك هذه الجماعات إلى تجمع جماهيري في العاصمة بتاريخ 12 فيفري مع التحذير أنّ هذه الاحتجاجات ستستمر كل يوم سبت حتى يتمّ تلبية مطالبهم، ولقد رفضت المصالح المعنية الترخيص لها مبدية ليونة في السماح لأصحاب الطلب بتنظيم تجمع في إحدى القاعات الكبرى.

سرعان ما بادر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى رفع حالة الطوارئ بتاريخ 23 فيفري 2011، بعد أن امتد العمل بها لمدة لا تقل عن تسعة عشر عاما، والتي تمّ فرضها ابتداء من تاريخ 9 فيفري 1992.

توجّه الرّئيس بتاريخ 15 افريل 2011، بخطاب إلى الأمة، أعلن من خلاله عن برنامج من الإصلاحات من أجل تعميق الديموقراطية.⁴

¹-Andrea DESSI, **Algeria at the crossroads between continuity and change**, institute affari internazionali, septembre 2011, <http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.463.347&rep=rep1&type=pdf>, consulté le 16/05/2018 à 21:54, p4.

²- Beatrice Khadige (AFP), "Unrest eases in Algeria as prices drop", 10 January 2011, <http://www.google.com/hostednews/afp/article/ALeqM5hLhKLduS1LRRYOBpAaq5kpyJNbuQ>; consulté le 16/05/2018 à 23:33.

³- Cherif OUZANI, **comment Bouteflika a géré la crise**, *jeune afrique*, N°2610, du 16 au 22 Janvier 2011, p19.

⁴- Frédéric VOLPI, **Algeria's versus the arab spring**, *journal of democracy*, V 24, Number 3, July 2013, p112.

الجنوب الجزائري بين الأزمات والاحتجاجات.

تطوّرت ثلاث حركات منفصلة في ثلاث مدن جنوبية في السّنوات الأخيرة لتعبئة آلاف الجزائريين، سواء في المنطقة الصحراوية أو في أماكن أخرى من البلاد. حيث شهدت مدينة غرداية التاريخية اشتباكات متكررة بين العرب السّنة والأقلية البربرية التي تتبع الإباضية، وهي مدرسة فقه إسلامية، في حالة نادرة من العنف الطائفي في دولة ذات أغلبية سنية. أما في أقصى الجنوب، أعتبرت حركة الاحتجاج البيئي في عين صالح الأكثر أهمية في المنطقة المغاربية، حيث تحرك الآلاف ضد التّقيب عن الغاز الصخري الذي أخفته الحكومة. وفي ولاية ورقلة، أثار انتشار البطالة على نطاق واسع اضطرابات شبان محليين، شكّلوا حركة تطالب بإنهاء ما يعتبرونه إهمال السّطة المركزية. تعتبر الاضطرابات في الجنوب هي نقطة انطلاق لفتيل التوترات في وقت يتّسم بالاضطراب الجيوسياسي العالمي، والاضطرابات الإقليمية، والتباطؤ الاقتصادي وعدم اليقين السياسي.

ولقد تمكّنت الدّولة من احتواء تلك التوترات من خلال "الضّمانات"، والمحسوبية والسّخاء والعصي، والتّخويف، وعلى الرغم من فعاليتها على المدى القصير فإنّ هذه الإجراءات فشلت في معالجة الأسباب السياسية الكامنة وراء الاضطرابات، والتي قد تزيد من تفاقمها على المدى الطويل، فالصّراع والعنف آخذان في التّزايد والتداخل والتعمق. تظهر مع ذلك أشكال جديدة من الحركة بينما يتقلص دور الرّعاية الاجتماعية للدّولة الأمر الذي يستدعي بناء رؤية استراتيجية طويلة المدى.

تزداد خطورة الاحتجاجات في الجنوب مع اهتمام الجماعات الارهابية بها، بحيث كان الاهتمام الجهادي بالصّحراء، التي كانت في الأساس مركزا لوجستيا ودعما في التّسعينيات، قد بلغ ذروته في استيلاء القاعدة في المغرب في العام 2012 على شمال مالي، بالتعاون مع الجماعات الجهادية عبر الساحل أنصار الدّين وحركة التّوحيد والجهاد في غرب أفريقيا. إنّ استمرار الاضطرابات المتفرقة في هذه المواقع يوحي بظهور ديناميكيات سياسية جنوبية على وجه التّحديد، تعكس أوجه القصور في الحكم في المناطق الغنية بالنّفط بقوة بشكل خاص.

فالجَنُوب الأقل سكاناً، والأكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية من ناحية الموارد الطبيعية، وأصعب بكثير من السيطرة على جغرافيتها حلت محل المناطق الشمالية مثل منطقة القبائل كمركز للطعن. إن شكاويها تنير قلقاً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وبيئياً، وهذا يعكس جزئياً المشاعر القومية، ولا سيما الاستياء من "دولة ريعية في أزمة"¹.

1- أزمة غرداية:

شهدت مدينة غرداية الصحراوية، منذ أواخر عام 2013، تفاعلات أزمة أمنية، سياسية واجتماعية بحيث تعتبر هذه الأزمة استثنائية، وغير مسبقة في جزائر ما بعد الاستقلال، من حيث الشدة والمدة والصدى. تعدّ أزمة غرداية جزء من الأحداث التي يعرفها الجنوب الجزائري، والتي تعود إلى سنة 2003-2004، عندما ظهرت "حركة أبناء الجنوب من أجل العدالة" حيث انقسمت هذه الحركة إلى جناح متشدّد سرعان ما اعتمد الخيار المسلّح الذي تخلّى عنه في النهاية، ولقد طالب بالانفصال عن الشمال أو على الأقل استقادت ولايات الجنوب من حصة من عائدات النفط. بينما حافظ الآخرون على نهج المطالبة بحقوقهم المشروعة دون اللجوء إلى العنف.

تجسّدت المواجهات في ولاية غرداية، على خلفية أعمال العنف الطائفية في ماي 2013، بعد محاولة مزعومة من قبل عرب الشعامبا لاستخدام سجلات ممتلكات مزورة للاستيلاء على مقبرة تابعة للمزابيين، ليتحوّل الخلاف إلى عصابات من الشباب تقوم بإلقاء القنابل الحارقة على بعضهم البعض في شوارع غرداية، التي تعتبر كبرى مدن وادي ميزاب، كما تمّ حرق المحلات لينتشر العنف إلى مدن أخرى في ميزاب.²

إنّ الأزمة في غرداية متميّزة في أنّها تتسج مسألة الأقليات العرقية والدينية إلى جانب الشواغل السياسية والاقتصادية التي تعرفها مناطق أخرى من الجنوب. يقول المزابيون إنهم يواجهون تمييزاً هيكلياً بسبب سياسات التعريب، ويتعرضون كذلك لهجمات على منازلهم ورموزهم الدينية وأعمالهم من قبل الجماعات المالكية العربية. لقد تم تقويض هيمنة الميزابيين التاريخية الديموغرافية في وادي

¹- Crisis Group, **Algeria's South, trouble's bellwether**, Report N° 171, 21 November 2010 <https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/north-africa/algeria/algeria-s-south-trouble-s-bellwether>, consulté le 20/05/2018 à 01:07.

²-Andrew MC Gregor, **Berber-Arab Clashes in Algeria's M'ZAB valley**, *The James town foundation*, volume 12, issue 3, February 6, 2014, , https://jamestown.org/wpcontent/uploads/2014/02/TerrorismMonitorVol12Issue3_02.pdf, consulté le 21/05/2018 à 14:43.

ميزاب بسبب التحوّل السكاني السريع منذ الثمانينيات، ويرجع ذلك جزئياً إلى استيطان الدولة للقبائل العربية وتعيين غرداية كعاصمة إقليمية في عام 1985. مع العلم أنّه بدأت اشتباكات عنيفة بين العرب والأمازيغ قبل هذا التاريخ في مارس 2008 في مدينة بريان، لكن بمستويات أقل حتى اندلاع عنف جماعي في أفريل 2009؛ هذا الأمر الذي تزامن مع الاحتجاجات التي يعرفها الجنوب ضدّ البطالة المستديمة.

بدأت حالات التفجّر المحلية بين المزابيين والعرب في سنة 2013، وكان من المستحيل تقريباً إطفائها. لذلك يرى بعض من المحلّين أنّ أزمة غرداية في حقيقتها تنطلق من مشكلة بناء نسيج وطني سياسي، لم تتمكن الدولة الجزائرية المستقلة من بنائه في عدد من المناطق الحساسة التي تتميز بخصوصيات ثقافية ومذهبية. فالمشاكل ذات الطابع الاجتماعي، مثل غياب ثقافة الزواج المختلط بين المزابيين والعرب، ومشكل العقار بعد ظهور نزعة دخول البدو إلى المدينة بحثاً عن فرص أفضل للعيش، ومزاحمة العرب المالكين الإباذيين على العقار، عجلت بظهور نزاع غرداية¹.

ربط الدكتور أحمد عظيمي، الوضع في غرداية بالأوضاع التي يعيشها الساحل، واعتبر أنّ "ما يحدث في مدينة غرداية هو شيء طبيعي، وكان منتظراً بعد الأحداث التي عاشتها دولة ليبيا" موضّحاً أنّ المهربين الذين تمّ تضيق الخناق عليهم في الحدود الجنوبية عادوا إلى داخل المدن ومنها غرداية "فأشعلوا فيها الفتن والمعارك لتركيز السلطات والأمن الاهتمام على المنطقة ويسهل عليهم المرور عبر الحدود." على اعتبار أنّ هذه الأحداث من الناحيتين الجيوستراتيجية والجيوسياسية، تقع في فترة الحراك العربي وإفرازاته.

وفقاً لهذه الزاوية، أمكن القول أنّ أزمة غرداية ما هي إلاّ انعكاس لهذه التحولات التي تعرفها المنطقة العربية، التي تتجه نحو النّسق الدولي المعولم، المتعدّد الأقطاب الأمر الذي يتجسّد من خلال اختلالات بنيوية جديدة، يتنبأ بأنّها ستعيد رسم خريطتها الجيوسياسية. ولذلك نرى أنّ أزمة غرداية

¹ - عبد الرحمن داور، غرداية الجزائرية تختار الحل الأمني، 20 يوليو 2015،

<https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2015-07-20-1.2419572> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/05/21

أزمة في النسق الوطني والإقليمي للدولة الجزائرية تحدث ضمن عملية إعادة تشكيل واسعة للخريطة الجيوسياسية والجيواستراتيجية والجيواقتصاد والحيوثقافية للمنطقة العربية والإسلامية، في ظلّ تنافس القوى الصناعية على اقتناص المزيد من الموارد والأسواق، وملاً الفجوات الاستراتيجية، من خلال صنع أو إيجاد أو الاستثمار في حالة الهشاشة الاستراتيجية لتهيئة الفضاءات الاجتماعية الوطنية لهندسة جيوسياسية وجيواستراتيجية جديدة.¹

تاريخيا انتقل الإباضيون إلى الجنوب بعد أن استولى الشيعة الفاطميون على مدينة تيارت عام 933. أولا إلى واحة ورقلة، وأخيرا إلى ميزاب في أوائل القرن الحادي عشر، التحق البربر الإباضيون الآخرين والذين كانوا يفرون من ضغوط موجات الهجرة الجديدة من القبائل العرب القادمين من شبه الجزيرة العربية (على وجه الخصوص بنو هلال).

تعتبر غرداية أكبر مدينة في وادي منطقة الميزاب بحوالي 90 ألف ساكن، استقرت لأول مرة في عام 1097، ويعدّ الوادي الآن موطناً لأكثر من 400 ألف شخص، بدأ العرب الشعامبا البدو بالاستقرار في واحات وادي ميزاب منذ أكثر من قرن، وهي العملية التي تسارعت في العقود الأخيرة بسبب نمو صناعة النفط، وفقدان المراعي، واحجام الحكومة عن أسلوب حياة الرُّحْل، هذا الأمر الذي أخلّ بالتوازن الديموغرافي الذي كان لصالح الميزابيين الأمازيغ الذين شكّلوا الأغلبية دائما في غرداية.²

اعتبرت غرداية منذ ذلك الحين موطناً لجماعتين عرقيتين تشتركان في تاريخ من التنافس وحتى التّعاض. يعتبر عرب شعامبا، وهم أصلا من البدو من أتباع المذهب المالكي في الشريعة الإسلامية، في حين أنّ البربر المزابيون هم إباضية يمارسون شكلا من الإسلام يختلف عن الشيعة والسنة، وكثيرا ما اشتبكت المجموعتان حول الملكية والسكن وملكية الأراضي وفرص العمل.

¹ - قاسم حجاج، غرداية: أزمة ممتدة في عهد بوتفليقة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أوت 2015، على الموقع https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_E9C4C708.pdf تمّ الاطلاع

عليه بتاريخ 2018/05/21 الساعة 16:21، صص 13-14.

² - Andrew MC Gregor, **Berber-Arab Clashes in Algeria's M'ZAB valley**, Op.cit.

ارتفعت التوترات بحدة في هذه المدينة في أواخر عام 2013، بعد أعمال شغب كرة القدم التي أدت إلى أسابيع من العنف والنهب والحرق. أدى العنف إلى مقتل أربعة أشخاص وتدمير ضريح الإباضي المدرج في قائمة اليونسكو، وأدت المواجهات مرة أخرى إلى مقتل ما لا يقل عن عشرة أشخاص وإصابة أكثر من 400 شخص في بداية الأزمة.¹

بالعودة لخلفيات ما يحدث في غرداية لا بدّ من العودة إلى ما عاشته المدينة بعد الفيضانات التي ضربت "وادي ميزاب" سنة 2008 والتي جعلتها تعيش مأساة حقيقية، لتبدأ الهزّات والارتدادات بين المزابيين والمالكين بسبب العقار والأراضي وطريقة توزيعها وأبرز تلك الأحداث ما عاشته مدينة بريان في الثّاني من جويلية سنة 2008 والتي أسفرت عن جرح 10 أشخاص وتوقيف 10 آخرين وخسائر مادية معتبرة.

في غضون أزمة 2013، انعقدت جلسة طارئة مع رئيس الوزراء عبد المالك سلال ورئيس الأركان صلاح أحمد جيد الذي أصدر الأمر لرئيس المنطقة العسكرية الرابعة، اللواء شريف عبد الرزاق، للإشراف على الجهود التي تبذلها قوات الأمن لاتخاذ "تدابير مناسبة وثابتة للقضاء على جميع أشكال العنف واستعادة السّلام في المنطقة". وقد تمّ اعتقال العشرات، حيث اقترحت السّطات فرض حظر التجول وحظر المظاهرات والتّجمعات العامة.²

تمتد الأزمة في ولاية غرداية إلى أسباب اجتماعية ترجع في جانب ما إلى الطبقة الوسطى الجديدة، المستمدة من المجتمع العربي الذي سيطر بالفعل على هياكل الدولة (الإدارة، العدالة، إلخ)، وتمدد سيطرتها على المدينة ورموزها. يصبح الوصول إلى الأرض القضية الأساسية في جذور الاشتباكات في المنطقة وبوجود الأسباب المادية للأزمة من البطالة، والبطس، والاستبعاد

¹-Massinissa Benlakehal, Clashes in Algeria's Ghardaia signal lasting conflict, 15 Feb 2015, <https://www.aljazeera.com/news/2015/02/clashes-algeria-ghardaia-signal-lasting-conflict-150214101738931.html>, consulté le 25/05/2018 à 00:27.

²-Emily Boulter, Violent sectarianism on the rise in Algeria, July 24, 2015, <https://globalriskinsights.com/2015/07/violent-sectarianism-on-the-rise-in-algeria/>, consulté le 25/05/2018 à 00:41.

الاجتماعي، فإنّ العنف يعني تخريب الشّكل الوطني للدولة. بالتّالي كيف للجزائر أن تتحمل وتواجه "الخروقات الحرجة" التي قد تكون بمثابة نتاج للتدخل الأجنبي الذي يفرض علينا "الربيع العربي؟" وتحاول الاستثمار في الأزمات؟ بالإضافة إلى التطويق الجيوستراتيجي المفروض، والأزمة الاقتصادية،... إلخ، الموجودة في الجزائر؛ فإنّ المنطقة تعتبر محطة رئيسية في طرق تهريب المخدرات من المغرب إلى أوروبا. يزيد هذا الأمر من أهمية الاقتصاد غير الرّسمي من خلال كونه مصدرا لتمويل جميع الجماعات المتطرفة في المنطقة، كل هذا يزيد من التعقيد في الأزمة وحلّها.

احتجاجات عين صالح:

في ديسمبر 2014، أعلن وزير الطّاقة يوسف يوسف عن نجاح أول اختبار للغاز الصّخري في الجزائر، على بعد 30 كلم من عين صالح الأمر دفع حوالي 5000 من سكان المدينة إلى التّمرّك في ساحة البلدية التي أصبحت تعرف بساحة الصّمود، كما أُغلقت الطّرق، وقام المواطنون بتكوين جدار بشري حول الموقع. مع العلم أنّ هذه الاحتجاجات كانت نتيجة لتعبئة تلقائية، نتيجة لارتفاع مستوى التّعليم، الوعي البيئي، ووسائل التّواصل الاجتماعي التي تنشر معلومات عن مخاطر التّكسير.¹

عانت هذه المنطقة تاريخيا من التّجارب النّووية الفرنسية في ستينيات من القرن العشرين، والقنبلة الأخيرة انفجرت في بلدة رقان في 1 ماي 1962. استمرت هذه الاختبارات حتى عام 1966، أي بعد الاستقلال، وبعد أكثر من خمسين عاما عادت الشّركات الفرنسية متعددة الجنسيات إلى المنطقة لتجربة تقنية التّكسير، الأمر الذي أعاد لذاكرة رقان مرارة القنابل النّووية التي تمّ تفجيرها في المنطقة.

ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة في تنسيق الإجراءات وبناء الدّعم داخل الجنوب وعلى الصّعيد الوطني، فبعد الاحتجاجات الأولى في عين صالح، وقعت احتجاجات تضامن في تمنراست وتيميمون وأدرار وتوقرت وغرداية وورقلة، التي تشترك في التّقاليد، العلاقات

¹ - Crisis Group, Algeria's South, trouble's bellwether, Op.cit.

الأسرية والاعتماد على نفس طبقة المياه الجوفية، لتصل إلى الشمال، في تيزي وزو وبجاية وفي النهاية الجزائر العاصمة¹.

احتجاجات ورقلة:

تعتبر مظاهرات ورقلة أكبر المظاهرات التي عرفها الجنوب الجزائري، على اعتبار أنّ هذه الولاية ذات أهمية استراتيجية لقربها من حقول النفط الرئيسية في حاسي مسعود وحقول الغاز في حاسي الرمل. تعاني الولاية من أزمات اجتماعية واقتصادية، بسبب النمو السكاني السريع، وتخفيض التجارة عبر الحدود بسبب إغلاق الحدود مع ليبيا وتونس ومالي بسبب المخاوف الأمنية، كما تعرف المنطقة معدلات البطالة مرتفعة تصل إلى 30 بالمئة خاصة بين الشباب.

اشتبك مئات من المتظاهرين مع قوات الأمن في ورقلة بتاريخ 8 جوان 2011؛ بعد عدّة أشهر من الاحتجاجات والاعتصامات وحالات الانتحار الذاتي في ورقلة وحاسي مسعود، رغم كلّ ذلك فإنّ هذا الأمر لم يجلب أيّ ردّ رسمي. اندلعت المزيد من الاشتباكات بعد ستة أشهر من الانفجار على بعد 260 كلم في الأغواط بين قوات الأمن والسكان الذين ينددون بالبطالة والفساد واللاعادلة في توزيع السّكنات، وممارسات التّوظيف التي تهمش أبناء الجنوب.²

قدم عدد من الشّباب العاطل عن العمل في محافظة ورقلة (800 كلم جنوب شرق العاصمة الجزائرية)، على محاولات للانتحار، ولوّحوا بتشويه أجسادهم بآلات حادة، احتجاجا على البطالة ورفض السّلطات منحهم فرص عمل في المؤسسات النفطية المنتشرة بالمنطقة. وهدد المحتجون من أمام مقر الولاية بتقطيع أجسادهم في حالة عدم الاستجابة لمطالبهم الاجتماعية وتمكينهم من وظائف. وكما قاموا بخياطة أفواههم للاحتجاج على البطالة وللمطالبة بالحصول على وظائف في شركات النفط بالمنطقة.

¹-Rachida LAMRI, **Protests in Algeria intensify as shale-gas drilling continues**, 13 February 2013, <https://www.opendemocracy.net/north-africa-west-asia/rachida-lamri/protests-in-algeria-intensify-as-shalegas-drilling-continues>, consulté le 29/05/2018 à 23:52.

²- Crisis Group, **Algeria's South, trouble's bellwether**, Op.cit.

قاد هذه الاحتجاجات المجلس الوطني للدّفاع عن الدّيموقراطية، الذي يعتبر فصيلا سلميا من حركة أبناء الجنوب التي تأسّست في 2004 من قبل "عبد السلام تارمون" و"لمين بنشبنين" المطالبة بالفرص الاقتصادية وتحسين توزيع الثروة في الجنوب مع العلم أنّ هذه الحركة كذلك انقسمت إلى فصيل آخر تبني العمل المسلّح وهو ما ظهر من خلال تعاونه مع جماعة المرابطون لتخطيط وتنفيذ الهجوم على مجموعة عين أميناس في عام 2013.¹

تتدرج مبادرات الانتقال الديمقراطي التي تبنتها الحكومة الجزائرية التي جاءت تزامنا مع الحراك الشعبي في الدّول العربية ضمن النّمط التّحولي؛ ذلك أنّ الإصلاحات جاءت بقرار فوقي وتهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم وتجديد قواعد السّلطة. إنّ الهاجس الوحيد الذي يواجه النّظام هو قدرته على البقاء والاستمرار، دون الدّخول في مواجهات عنيفة مع المجتمع، وهو لا يمانع في تبني إصلاحات تحافظ على ركائزه الأساسية، ويبرز من خلال ذلك أنّ مشكلته الأساسية تنحصر في المطالب المنادية بالتّغيير الجذري وتقسيم السّلطة وإعادة توزيع الثروة.²

كما تتدرج مبادرات السّلطة الجزائرية في سياق التّحرّر السياسي؛ إذ أنّ كافة الإصلاحات التي تبناها النّظام تدخل ضمن استراتيجيات البقاء؛ حيث تعتبر حالات التّعديّة وتنامي القوى الاجتماعية والاقتصادية والمالية تكتيكا لمواجهة الأوضاع الإقليمية والدّولية، في محاولة لتجديد نفسه.³ وفي محاولة لامتناس موجة الاحتجاجات ومنع انتشارها، أعلن الرّئيس بوتفليقة عن عزمه تعديل الدّستور وإصدار حزمة من القوانين من شأنها تعزيز الدّيموقراطية، غير أنّه لم يضع حدودا زمنية واضحة؛ مما يجعل الجزائر تعيش اليوم حالة انسداد سياسي لا يخلق البيئة الملائمة لتحديث بنية السّلطة ضمن مسار ديمقراطي صار يفرض نفسه بالبحاح.

وضعت هذه الاحتجاجات الاجتماعية الجنوب لأول مرة في صدارة الأحداث الوطنية، مانحة الحركة الاجتماعية في الجزائر بعدا جنوبيا. أين تمّ رفع مطالب اجتماعية، تستند بالأساس إلى حق

¹- Crisis Group, *Algeria's South, trouble's bellwether*, Op.cit.

²- توفيق الهامل، الجزائر: تعقيدات تجديد بنية السّلطة وتحديات البيئة الأمنية، مركز الجزيرة للدراسات، 31 ماي 2015 <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/05/2015531105449587939.htm> ، تمّ الاطلاع عليه بتاريخ

2018/05/30 على الساعة 00:22.

³-Daniel Brumberg, "Democratization in the Arab World? The Trap of Liberalized Autocracy", *Journal of Democracy*, vol. 13, n°. 4, octobre 2002, pp. 56-68 ; Daniel Brumberg, "Beyond Liberalization?" *Wilson Quarterly* 28, no. 2 (Spring 2004): 47-56.

أهل المنطقة في ثروتها النفطية والغازية. هذه الحركة الاحتجاجية التي تزداد تعبئة وانتشاراً هي الخاصة برفض استغلال الغاز الصخري في جنوب البلاد، لأسباب بيئية. وهنا، تكمن النقلة النوعية في الاحتجاج الاجتماعي على السلطة السياسية.¹

-القضية الأمازيغية:

من جانب آخر أدت أزمة ليبيا إلى رفع مطالب الحركة الأمازيغية، بحيث يشكل الأمازيغ ما نسبته 10 بالمئة من السكان في ليبيا، حيث لعبوا دوراً في الإطاحة بالقدافي. قدّم المتمردون الأمازيغ من جبال نفوسة قرب طرابلس، جبهة ثانية مهمة استراتيجية للمتمردين، وفي تنسيق فضفاض مع متمردي بنغازي، حمل بربر نفوسة السلاح لنفس الهدف هو الإطاحة بالقدافي، ولكن أيضاً لتأكيد هويتهم، مع العلم أنهم في عهد القذافي كان يطلق عليهم "سم الاستعمار".² لم يجعل الإعلان الدستوري في أغسطس 2011 من الأمازيغية لغة رسمية كما أمل أمازيغ ليبيا إلا أنه وعد بالحقوق اللغوية والثقافية للجميع، وجعل من الأمازيغية لغة "وطنية، وفي تونس قام أمازيغ "جربة" في "مطماطة" و"عرقوب السعادية" البالغين أقل من 2٪ من السكان، وذلك عشية هروب بن علي، تأسيس "الجمعية التونسية للثقافة الأمازيغية"، التي، مع ترخيصها، بدأت ما وُصف بأنه نهضة ثقافية وفنية تونسية. ورغم أن الهوية الأمازيغية قد اختفت من السياسة الموريتانية منذ مطلع العصر الحديث، إلا أن الحراك العربي أيقظ اهتماماً إعلامياً غير مسبوق بالماضي الأمازيغي الموريتاني. تبرز هذه التطورات نمو الحركة الأمازيغية التي بدأت في النمو والانتشار في شمال إفريقيا، من خلال تأسيس منظمات سياسية جديدة، الأمر الذي قد يجعل منها أكثر تحدياً لاستقرار الدول في المنطقة.

إن الحركة الثقافية الأمازيغية بالجزائر هي أقوى الحركات الثقافية الأمازيغية المغاربية وأكثرها ديناميكية، ابتداء من مساحات التعبير الأمازيغي منذ "الربيع الأسود" الجزائري في 2001 عندما

¹ - عبد النور بن عنتر، دلالات الاحتجاجات في جنوب الجزائر، 2015/1/31، على الموقع الإلكتروني <https://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/1/31> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/05/31 الساعة 13:38.

² - Jesse Brent, **Berber consciousness and resistance : From the algerian Berber spring to the libyan Berber revolution**, faculty of wesleyan university, April 10, 2013, <http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.646.8161&rep=rep1&type=pdf> , consulté le 31/05/2018 à 23:46; p21-24.

أذعنّت حكومة بوتفليقة للاحتجاجات القبائلية وأطلقت مجموعة إصلاحات وتراخيص ثقافية. وفي منطقة الصحراء الكبرى، وبفعل توسّع تداعيات الحرب الليبية 2011، ثارت قوى الطوارق وأطلقت ثورتها الثالثة ضدّ النظام الحاكم في جمهورية مالي وأسفرت لوقت وجيز عن توطيد كيان طارقي مستقل، قبل أن تؤدّي قوى الإسلاميين المسلّحين إلى تجاوز البعد القومي لثورة الطوارق واستبداله بمشروع قاعدي أو متفرّع من "القاعدة".¹

في ظلّ هذه الديناميكية الإقليمية لجوار الجزائر، التي تتقاطع مع الإفرازات الأمنية للحراك العربي التي تعتبر على قدر من الخطورة والتّهديد للاستقرار وللأمن القومي الجزائري. قامت الحكومة الجزائرية في التّعديل الدّستوري الصادر يوم 5 جانفي 2016، بترقية اللّغة الأمازيغية إلى لغة رسمية الأمر الذي يرمي إلى تعزيز الوحدة الوطنية في الجزائر. وبالتالي يعتبر هذا القرار في حدّ ذاته إنجازا كبيرا للمطالب القديمة المتجدّدة في الجزائر.

يعدّ هذا القرار من مستوى آخر قرارا أمنيا استباقيا استراتيجيا من الحكومة الجزائرية، خاصة مع تفاقم الأزمة الليبية وعدم الاتفاق مع اللّواء حفتر. يزداد هذا الأمر خطورة في التّواجد أو الحضور القطري والسّعودي في ليبيا حيث تعمل قطر لدعم الإسلام "المعتدل" بالصّورة الأمريكية ودعم السّعودية الرّسمي أو غير الرّسمي للتّنوع السّلفي في ليبيا الأمر الذي يشكّل في إدراك صناع القرار خطرا في زعزعة الاستقرار الذي نجحت الجزائر في فرضه منذ أواخر التسعينيات². وفي حالة فشل انتقال الإرهابيين من ليبيا إلى الجزائر قد يتمّ توظيف القبائل الأمازيغية على الحدود الجزائرية الليبية. لذلك كانت الجزائر رافضة لأيّ تدخل عسكري خارجي في ليبيا، وجاء أول تعليق جزائري في بيان رسمي صادر عن وزارة الخارجية أكّدّت من خلاله "التزامها بمواصلة الحوار مع دول الجوار والفاعلين الدّوليين، بقصد التوصل إلى حل سياسي للأزمة في ليبيا بما يضمن عودة

¹ - أبو العباس إبراهيم، في الهويات الأمازيغية: من الجبال إلى ما بعد السهول، معهد العالم للدراسات، 18 ديسمبر 2018، على الموقع <http://alaalam.org/ar/society-and-culture-ar/item/615> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/06/01 على الساعة 01:16.

² - Claire Spencer, **strategic posture Review: Algeria**, *World Politics Review*, 25 Jul 2012, online https://www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/public/Research/Middle%20East/0712wpr_spencer.pdf, consulté le 29/05/2018 à 01:31, p7.

الأمن والاستقرار لربوع هذا البلد الشقيق وبناء دولة مؤسسات قوية وقادرة على رفع كل التحديات، بما في ذلك استئصال الإرهاب والقضاء على كل مظاهر التطرف".

أما فيما يتعلق بسوريا فالأمر لا يختلف كثيراً بالنسبة للنظام الجزائري عن الوضع في ليبيا، حيث ينظر إلى أنّ النظام السوري على أنّه يقاوم تنظيمات إرهابية على غرار "داعش". ويعتقد النظام الجزائري أنّه في حالة سقوط نظام الأسد، ستتحول سوريا إلى غابة للجماعات الإرهابية والمليشيات المسلحة التي ستقاتل فيما بينها من أجل السلطة مثلما يحدث اليوم في ليبيا وأفغانستان. وهذا ما يجعل سوريا مهددة بالتقسيم وخلق دويلات على أساس عرقي أو طائفي، الذي قد يقدّم كمادة في الدستور الجديد لسوريا في حال تمّ التوصل إلى حلّ الأزمة. قد يمثل هذا الأمر تهديداً غير مباشر على الجزائر؛ على اعتبار أنّه قد يكون حافزاً في تصاعد الاتجاه الانفصالي في الجزائر وقد يصبح مطلباً دستورياً كما هو الحال وفقاً لهذا الاحتمال.

بالإضافة إلى هذا الأمر يوجد في سوريا نحو 100 إلى 200 جزائري ينشطون ضمن تنظيم داعش، لذلك تخشى الجزائر عودة العناصر المسلحة في داعش من سوريا إلى ترابها لتهديد الأمن العام للبلاد، على غرار ما فعله "الأفغان الجزائريون"، حيث عادوا في بداية التسعينات من أفغانستان إلى الجزائر، وقاموا بتأطير الجماعات الإرهابية (الجماعة الإسلامية المسلحة)، وتدريب عناصرها خاصة بعدما اكتسبوا خبرة في القتال والتخطيط والتنظيم.¹

من جانب آخر قدّمت مرحلة ما بعد الحراك العربي صورة لإدارة الأزمات في المنطقة، حيث تبقى الأزمة السورية نموذجاً عن الإدارة الأمنية لضمان بقاء النظام على حساب الدولة ككيان. هذا الأمر الذي قد ينعكس على الجزائر من خلال إدارة أيّ أزمة مستقبلاً قد تهدّد بقاء النظام.

¹ - مصطفى دالح، خلفيات موقف النظام الجزائري من الأزمة في سوريا، مركز برق للأبحاث والدراسات، 13 فيفري 2017، على الموقع الإلكتروني <https://barq-rs.com/%D8%AE%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%A7%D8%AA-> تمّ الإطلاع عليه بتاريخ 2018/06/01 على الساعة 2:25.

المطلب الثاني: الانعكاسات السوسيواقتصادية.

يختنق الاقتصاد العربي بعدد من المؤشرات مقارنة ببقية أقاليم العالم الرئيسية، وهو ما يتضح في المؤشرات التالية¹:

1- بلغ حجم الديون العربية 932 مليار دولار مع أول عام 2018، وهو ما يعني أنّ كل مواطن عربي مدين بحوالي 2180 دولار، فإذا اعتبرنا أنّ معدل حجم الأسرة العربية 6 أفراد، فهذا يعني أنّ كل أسرة عربية مدينة بحوالي أكثر من 13 ألف دولار، وهي النسبة الأعلى بين أقاليم العالم.

2- عند قياس التجارة البينية بين الأقاليم السياسية في العالم يتبين أنّ نسبة التجارة العربية البينية هي 9%، وهي الأقل مقارنة ببقية الأقاليم.

3- تشكّل الزيادة السكانية في المنطقة العربية الزيادة الأعلى قياساً لبقية أقاليم العالم، وعند قياس الزيادة خلال الخمسين سنة الماضية احتلّ العرب المرتبة الأولى في الزيادة السكانية.

4- إذا ربطنا معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو السكاني فإنّ الفجوة هي الأكبر بين كل أقاليم العالم، فقد تراوح معدل النمو الاقتصادي خلال فترة 2011 إلى الآن بحوالي 2,7%.

5- تعدّ نسبة البطالة بين الشباب هي الأعلى بين أقاليم العالم الرئيسية، إذ تصل حالياً بين من هم بين 21- 35 سنة حوالي 29%.

6- انخفضت الاستثمارات الأجنبية في الوطن العربي خلال الفترة بين 2011-الآن بنسبة 43% بتراجع قيمته إلى 30 مليار دولار.

هذا الوضع العام لمجمل اقتصاديات الدول العربية لا تختلف عنه الجزائر كثيراً، بل زادت أحداث الحراك الشعبي متغيرات أخرى تبنتها السياسات الاقتصادية الآنية للتكيف مع الأحداث الجارية.

لقد اعتمدت الجزائر مع احتجاجات 2011 سياسة دعم مبنية على معادلة "شراء السلم" عديمة الفعالية اقتصادياً وغير العادلة اجتماعياً والخطيرة سياسياً وأمنياً، بدون تحديد استراتيجية واضحة للتنمية؛ فالإنفاق العمومي ارتفع بنسبة 50% خلال السنوات الثلاث الماضية، وارتفعت رواتب الموظفين المدنيين. وستكون السلطة مجبرة على إيجاد حلول جذرية للآزمات المتراكمة، لأنّ شراء السلم الاجتماعي من خلال رفع وتيرة ضخ النفط غير مجدية إلى الأبد، خاصة أنّ الجزائر استهلكت

منذ استقلالها تلتقي احتياجاتها القابلة للاستغلال من النفط الخام، ونصف احتياطات الغاز الطبيعي. علاوة على ذلك فاحتجاجات منطقة الجنوب ضدّ استغلال الغاز الصخري تمثل متغيراً جديداً في رفضها استغلال لهذا النوع من الغاز لأسباب بيئية. وهو ما يمثل مشكلة للسلطة السياسية، لصعوبة تلبية هذه المطالب بالإغراءات الاجتماعية بضخّ أموال معتبرة في برامج اجتماعية وشراء السلم الاجتماعي.

لقد تضمنت ميزانية سنة 2011 ما لم يقل عن 14 مليون دولار من المخصصات الموجهة للتكفل بالأعباء الاجتماعية على اختلاف أوجهها من تدعيم للأسعار ومختلف أشكال الإعانات ما يقارب نسبته 10 بالمئة من الناتج الوطني الخام.²

قررت الدولة تقديم مساعدات من شأنها السماح للشباب بإنشاء مؤسسات صغيرة وكلفت هذه العملية قرابة 2 مليار دولار دُفعت من الخزينة العمومية، وإن كانت هذه المساعدات أخذت شكل قروض دون فائدة مع تسهيلات غير مألوفة في التسييد.³ كما أعلنت الدولة عن خطط استثمارية بقيمة 156 مليار للبنية التحتية، وإعفاء الضرائب عن السكر إضافة إلى دعم نقدي لفئة الفلاحين. تمّ في هذا الصدد تسطير جملة من الإجراءات لفائدة فئة الشباب، ومن أهم ما يمكن تعدادة في هذا الشأن، تمّ تسخير الأجهزة القائمة وتكييفها مع ما يتوافق والأهداف المرسومة، ومن بين الأجهزة المبرمجة لتحقيق ذلك:

-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: وهو جهاز لدعم ومرافقة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 و 35 سنة، لتمكينهم من إنشاء مؤسسات صغيرة ومشاريع استثمارية مع ما يتوافق ومؤهلاتهم. ويتحقق ذلك من خلال منحهم تحفيزات جبائية وإعانات مالية تُمثل ثلث مجموع قيمة

¹ - وليد عبد الحّي، مؤشرات عدم الاستقرار السياسي العربي: المؤشرات الاقتصادية، 2017، على، تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/06/02.

² - Cherif OUAZANI, *Algerie ; pourquoi tant de haine ?*, jeune Afrique, N°2609, du 9-15 Janvier 2011, p 19.

³ - Ibid., p23.

الاستثمار المحدد سقفه ب 10 ملايين دج، ويتشكّل ثلثاه المتبقيان من تمويل بنكي والمساهمة الشخصية لصاحب المشروع.¹

-**الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:** الغرض منها تسيير القروض المصغرة التي تتراوح قيمتها ما بين 100.000 دج و 1.000.000 دج. وهذه الروض موجّهة لتمويل المشاريع النّشاطات التجارية لفائدة المواطنين من دون دخل أو ذوي الدّخل غير المنتظم أو حتى للنساء الماكثات في البيت. ولقد ازداد عدد المستفيدين عام 2011، بزيادة تُقدّر ب 33.33%.²

-**الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:** أنشأ في 1994 بهدف التّقليل من الآثار النّاتجة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي. وتمّ التوجه بالصندوق ابتداء من سنة 2004 نحو دعم إحداث النّشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع، والبالغين ما بين 35 و 50 سنة من خلال تقديم قروض لتمويل الاستثمارات حدد سقفاها ب: 5.000.000 دج، قبل أن يتم مضاعفتها سنة 2010 وتخفيض سن الاستفادة من خدماته إلى 30 سنة.³

-انهيار أسعار البترول :

من الواضح أنّ انهيار أسعار البترول الذي عرفه منتصف عام 2014، كان له تأثير كبير على الدّول التي تعتمد بشدّة على عائدات تصدير النّفط والغاز الطبيعي. في هذا الصّد لا تشكّل الجزائر استثناء رغم أنّها كانت من بين الدّول التي حافظت على استقرارها في ظلّ الحراك العربي.

تعتبر الجزائر لاعب اقتصادي في مجال الطاقة، باعتبارها من أكبر منتجي الغاز في إفريقيا ورائدة في تصدير الغاز الطبيعي المسال، وتعتبر ثاني أكبر مورد الغاز الطبيعي لأوروبا بعد روسيا. وتعتبر مورد رئيسي للمواد الهيدروكربونية إلى جنوب أوروبا. تحتفظ البلاد باحتياطات الغاز القابل للاستغلال، فضلا عن ثالث أكبر احتياطي من النّفط الخام في إفريقيا، وهي عضوة في منظمة أوبك. تعتبر الهيدروكربونات العمود الفقري للاقتصاد حيث تمثّل ربع الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من 95 بالمئة من عائدات التّصدير.

¹- www.ansej.org.dz

²-www.angem.dz

³- www.ansej.org.dz

يعتبر أمن الطاقة تهديدا آخر بالإضافة إلى الخطر الذي يمثله انتشار الاضطرابات الجيوسياسية التي تمتد حاليا من الشرق الأوسط إلى المنطقة المغاربية. هذا التهديد يكمن في اعتماد الجزائر بشكل شبه كامل في مداخلها على عائدات تصدير المحروقات في تمويل مختلف أنواع النفقات العمومية. لذلك فإن هذا المصدر الوحيد للدخل الناتج عن الربيع البترولي يمثل مؤشرا مهما للتهديد الذي يعترض الجزائر بحكم عدم الاستقرار في سعر هذه السلعة الذي تحدده الأسواق الخارجية المضطربة.

تضررت الجزائر بانخفاض أسعار النفط، ويعود ذلك إلى تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع النفط، فلقد خلف انخفاض أسعار البترول أثارا بارزة على الجانب الاقتصادي في الجزائر. فعندما انخفض سعر البرميل إلى 70 دولار من سنة 2014 سجل إجمالي ميزان المدفوعات عجزا خلال السداسي الأول من سنة 2014 قدر ب 1.32 مليار دولار، ونتيجة لذلك تقلصت الاحتياطات الرسمية للصرف حيث تراجع احتياطي الجزائر من العملة الصعبة إلى 193 مليار دولار في نهاية جوان 2014؛ لتتخفص مرة أخرى إلى 185 مليار دولار في نهاية شهر سبتمبر من نفس السنة. ما يعني أن الجزائر خسرت 8 مليار دولار خلال سنة بسبب أزمة النفط.¹

أضعف هبوط أسعار النفط إلى حد كبير أرصدة المالية العامة والحساب الخارجي في الجزائر، حيث هبطت الإيرادات النفطية فزاد تدهور وضع المالية العامة، الذي أضعفته بفعل زيادة الانفاق في أعقاب الحراك الشعبي في المنطقة العربية. وحدث استنفاد شبه تام لوفورات المالية العامة من أجل تمويل عجز الميزانية الكبير، وتحول رصيد الحساب الجاري تحولا حادا إلى العجز، وبدأ انكماش الاحتياطات الرسمية.

¹ - مريم شطيبي، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة للندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول: أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري: قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 14 ماي 2015، ص 6.

بعد عدم تمكّن الحكومة الجزائرية من مواجهة الأزمة المالية، نتيجة لانخفاض أسعار النفط بشكل كبير في السوق الدولية، وهو ما أثر على الجزائر واقتصادها، لم تجد الحكومة الجزائرية سوي خيار واحد لا مفر منه، وهو اتباع استراتيجية للتقشّف.

ومن ضمن هذه الإجراءات المتخذة لمواجهة هذا الوضع، خفض قيمة الدينار مقابل العملة الصعبة، وزيادة أسعار بعض الخدمات والمواد الاستهلاكية، وفرض رسوم ضريبية جديدة على بعض المواد، وزيادة الرسوم الجمركية لإيجاد مصادر جديدة للإيرادات العامة. أدّت هذه السياسة التقشفية إلى تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية، الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع البطالة بحيث تفيد إحصائيات منظمة العمل الدولية بأن معدل البطالة كنسبة مئوية من القوة العاملة في الجزائر بلغ 10% في 2017، وتقدّر البطالة بين الذكور بـ 8.4% والإناث 17.4%، كما ارتفع حجم القوى العاملة إلى 12.1 مليون شخص مقابل 11.9 مليون في 2016¹.

كما تمّ تجميد المشاريع الكبرى، والعجز عن تنفيذ المخطط الخماسي 2015-2019 بما فيه مشاريع سكنية واقتصادية واجتماعية وثقافية. تحت ضغط عجز الموازنة حيث يتطلّب تنفيذ المخطط معدل 55.2 مليار دولار سنوياً، وذلك لمدة خمس سنوات².

أدّت كل هذه التبعيات التي أفرزتها أزمة النفط إلى تهديد السلم الاجتماعي خاصة في ظلّ الصّراعات الإقليمية التي ماتزال مصدر قلق للجزائر أين يصبح من الضروري الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي.

¹ - سهام معط الله، البطالة في الجزائر واقع ينخر في الاستقرار الأمني، 16 يونيو 2018، على الموقع <https://www.alaraby.co.uk/economy/2018/6/16/>، تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/06/19 على الساعة 11:26.

² - مريم شطيبي، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق الذكر، ص 9.

المبحث الثالث: تأمين الدفاع الوطني

أفرزت الدوائر الجيوسياسية للجزائر تحديات أمنية خطيرة ذات مستويات مختلفة تجعل تأمين حدود الدولة الرهان الأول. وما كان على الدولة إلى محاولة تكييف عقيدتها الأمنية مع المتطلبات المستجدة مع الحفاظ على مبادئها بما يتوافق وتحقيق الأمن.

المطلب الأول: العقيدة الأمنية الجزائري

قبل التطرق لتعريف العقيدة الأمنية لابد من تحديد معنى كلمة " العقيدة " فأصل كلمة "Doctrine" لاتيني وهو (Doctrina) وتعني تعاليم النظرية العلمية والفلسفية. استخدم لأول مرة من قبل المؤمنين بالكنيسة الكاثوليكية؛ للإشارة إلى المعتقدات التي تدرسها الكنيسة، في نفس الوقت يمكن استخدام المصطلح للإشارة إلى أي مجموعة من التعاليم أو أي مبدأ يُدرّس أو يُدافع عنه. وعند استخدامها في الجانب العسكري فإنها تعني مجموعة التعاليم النظرية والعلمية والفلسفية المتعلقة بفن الحرب والجوانب المرتبطة بها، فالقوات العسكرية تعلق أهمية كبرى على الجانب المكتوب لكلمة " العقيدة "؛ والعقيدة هي ما يتم كتابته على الورق، عادة على أعلى المستويات لنشره على الجيش (القوات البحرية أو الجوية)، مع الهدف الأساسي الإرشاد والتطبيع.¹

تعتبر العقيدة الأمنية للدولة مجموع الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة، وتتبنى الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات والقضايا التي تواجهها. تمنحها هذه العقيدة كذلك إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني، وبشكل عام يمكن القول أنّ العقيدة الأمنية للدولة عادة ما تكون الأداة التي تقوم من خلالها الدول بتعريف التهديدات والمخاطر والتحديات التي تواجهها، وعليه فإنّ الاختلاف في العقائد الأمنية للدول هو الذي يحدد الاختلاف وطبيعة المخاطر التي تواجهها.²

يقصد بالعقيدة الأمنية للدولة مجموعة الأفكار والنظم العقائدية المنظمة والمتراصة، ذات قرارات مزدوجة تتوجه للمستوى الداخلي والدولي، وهي المحدد لنظرة وقراءة القادة السياسيين للبيئة الأمنية، من خلال تحديد كيفية استخدام القوة القومية بكافة أشكالها (اقتصادية، عسكرية، سياسية وغيرها)،

وكيف توظف هذه القوة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، فهي تساعد على تحديد المصالح الجيوسياسية للدولة وتحديد ما يحظى بالأولوية.³ يمكن القول أن العقيدة الأمنية على العموم تمدّ الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة في مجال أمنها القومي وذلك من خلال تحديد ما يلي:⁴

-كيف ترى وتعرّف الدولة نفسها وكيف تريد أن تكون؟

-ماهي مهمة مختلف الفاعلين الأمنيين وأهداف السياسة (الاستراتيجية) الأمنية؟ ماذا نفعل؟

-كيف تنفذ هذه السياسة وماهي وسائل تنفيذها؟ كيف تفعل هذا؟

-كيف كانت السياسات الأمنية تنفذ في السابق؟ كيف كنا نفعل هذا في السابق؟

"إنّ العقيدة العسكرية ككل، هي نتيجة لعمق فكري وثقافي وحضاري، يدوم من جيل إلى جيل يستمدّ مبادئه من الإرث التاريخي لنضال الأمة، من قتاله العنيف ضدّ الاستعمار والقيم العليا وتشريعات الدولة، والتي يتمّ استعراضها وتحديثها، كلّما لزم الأمر، للتكيف مع التغيرات في المعطيات الجيوسياسية، ولذلك تعتبر من مرتكزات سياسة الدفاع الوطني، وأساس أساسي في تطوير الاستراتيجية العسكرية".

وبالنسبة لتاريخ العقيدة الأمنية فإنّها كتصورات كانت موجودة من القديم منذ الحروب النابليونية 1799، والتي كانت مرادفة للعقيدة العسكرية، لكن استخدامها تحت مسمى "عقيدة الأمن القومي" هو بالأساس نتيجة للحرب الباردة، ولقد استخدمه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية هاري ترومان في مارس 1947 في تأكيده على أنّ بلاده مستعدة لمواجهة التقدّم الشيوعي وتدخله العسكري في

¹-Aaron P. Jackson, **Doctrine, stratégie et culture**, le ministre de la défense nationale, canada, 2013, introduction.

²-صالح زباني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة المفكر، ص 290، على الموقع <http://fdsp.univ-biskra.dz/images/revues/mf/r5/mf5a16.pdf>، تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/05/05 على الساعة 20:35.

³-Francis P.Sempa, **U.s National security Doctrine Historically Viewed**, American Diplomacy, April 2004, http://www.unc.edu/depts/diplomat/archives_roll/2004_04-06/sempa_nsd/sempa_nsd.html, consulté le 5/5/2018 à 22:51.

⁴- حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي، أطروحة ماجستير، جامعة لحاج لخضر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2011، ص38.

بؤر التوتر في العالم، ورأى أنّه بموجب عقيدة الولايات المتحدة الأمريكية فإنّ أيّ اعتداء على الأنظمة الحليفة لها، أو حتى المتجاوبة والمتلائمة مع سياستها الخارجية، يعتبر اعتداء على أمنها القومي.

فالأمن يعكس عمل التهديدات والانكشافات على حدّ سواء، بمعنى أنّه يمكن لسياسة الأمن الوطنية للدولة الاتجاه إمّا للداخل لتخفّض من انكشافات الدولة نفسها، وإما نحو الخارج لتخفّض من التهديد الخارجي بالتصدّي لمصادره. يحدث هذا الأمر عند تحديد التهديدات، مع العلم أنّ تحديدها هو أمر معقّد راجع إلى استحالة قياس التهديد لارتباطه بمتغيّر الذاتية والموضوعية، وقد تكون هذه التهديدات التي يتمّ إدراكها بعيدة عن أيّ واقع جوهري. بالإضافة إلى صعوبة التمييز بين التهديدات الخطيرة التي من شأنها أن تشكّل تهديدا حقيقيا للأمن القومي، وتلك التي تظهر كنتيجة عادية للحياة اليومية في بيئة دولية تنافسية.¹

لذلك فالأمن على مستوى الممارسة يعني إزالة التهديد، معالجة مصادر اللاأمن. ففي عصر العولمة والتحوّلات السريعة، صار من غير الممكن أن يتحقق أمن أيّ دولة بمجرد تأمين إقليمها فقد أصبحت الدّول تتأثر بمختلف الأبعاد الأمنية الدولية، وهو ما دفع بالضرورة إلى محاولة إيجاد أطر جديدة بغية تحقيق سياسة أمنية فاعلة فالاستراتيجية الأمنية ترتكز بصفة عامة على بناء هيكلية يحاول في شكله ووظائفه مجابهة كلّ المتطلبات الأمنية حسب أوفق سبل الممارسة. لذلك فإنّ الاستراتيجية الأمنية للدولة عبر عدّة عوامل تتمثّل أساسا في التهديدات الخارجية، الجغرافيا الثقافية السياسية، القدرات العسكرية، الحاجات الاقتصادية، رأي النخبة، رأي الشعب في حالة الأنظمة الديمقراطية، والعقيدة الأمنية للقادة الأمنيين، التي تعكس مصالح الدولة. لذلك فإنّ الاستراتيجية الأمنية هي اسقاط لمبادئ العقيدة الأمنية والغاية هي تحقيق الأمن، ففي النهاية فإنّ الاستراتيجية الأمنية هي فن وممارسة العقيدة الأمنية.

¹ - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، 2005، مرجع سابق الذكر، صص 17-18.

تنطلق الاستراتيجية الأمنية من الحاضر وتتوجه نحو المستقبل بحيث يكون هدفها المصالح الخاصة بالدولة وحماية وجودها. تشكّل الاستراتيجية الأمنية بذلك إطاراً شاملاً قائم على الإحاطة بكافة التهديدات الواقعة والمحتملة، الحالية والمستقبلية ويتحقق ذلك من خلال تقييم البيئة المحلية والدولية.

يحدّد دايفيد بالدوين (David Baldwin) سبعة أسئلة تمكّن من تحليل الاستراتيجيات الأمنية تتمثل في:¹

- الأمن لمن؟ بمعنى تحديد مرجعية الأمن، الدولة، أو المجتمع، أو الفرد، أو حتى مجموعة دول

2-من أجل أيّ القيم؟ قيم الأمة، السيادة....

3-كم؟ درجة الأمن المطلوب تحقيقه.

4-بالنسبة لأيّ تهديد؟ أنواع التهديدات التي قد يتعرض لها الأمن، هل هي ذات طابع عسكري طابع سياسي؟...الخ

5-عبر أيّ الوسائل؟ الوسائل المتاحة للتعامل مع هذه التهديدات، هل هي متوفرة؟

6-بأيّ ثمن؟ تكاليف القيام بذلك.

7-على أيّ مدى؟ الفترة الزمنية ذات الصلة، قصيرة المدى، أو متوسطة المدى، أو طويلة المدى؟

تمثّل الجغرافيا والموارد والتاريخ والخبرة، والمجتمع والبنية السياسية الثقافة الاستراتيجية للدولة. هذه الثقافة الاستراتيجية إذا تمّ جمعها مع المصالح الوطنية، وفهم البلد لمخاوفه الأمنية، يؤدي إلى تحديد هوية ما ستعنيه فكرة الأمن القومي للدولة في النظام الدولي، فبعض الدول تنتظر إلى أمنها القومي على أساس عالمي والبعض الآخر إقليمي، وتركز مجموعة أخرى من الدول على حدودها المباشرة وقضايا الأمن الداخلي، بمجرد تحديدها، فإنّ الخطوة التالية هي ربط المصطلحين "الوطني" و"الأمن" بمفهوم الاستراتيجية. ففي المنطلق فإنّ الاستراتيجية هي علاقة محسوبة بين الغايات

¹-Alan G STOLBERG, how Nation States craft national security strategy documents, Strategic studies institutes, U.S Army war college, <http://publications.armywarcollege.edu/pubs/2201.pdf>, consulté le 15/05/2018 à 19:00, p 9.

والوسائل والتّوايا والقدرات والقوة والهدف، فهي توفّق بين ما يراد من صياغة الاستراتيجية(الأهداف) والموارد المتاحة(القدرات) لتلبية الاحتياجات (تحقيق الأهداف).

تمثّل استراتيجية الأمن القومي خطة الدولة لاستخدام جميع أدوات سلطة الدولة غير العسكرية والعسكرية لتحقيق الأهداف التي تعكس المصلحة الوطنية. وتعكس الاستراتيجية الأمنية عملية مخططة ومنهجية وعقلانية، وتهدف هذه العملية إلى إصدار "إعلان رسمي وموثّق للدولة حول الطريقة التي تعترم بها تحقيق أهدافها الأمنية، داخل النّظام الدّولي. أشار¹ (Charon Caudle) إلى أنّ استراتيجية الأمن القومي النّاجحة فهي التي تمكّن من توفير القدرة على توصيل رؤية استراتيجية مفصّلة للبيئة الأمنية الحالية والمستقبلية، التّواصل مع قيمّ الأمة، تقديم شامل للتهديدات تعزيز السّياسات والاستراتيجيات الحكومية المتعلّقة بالأمن القومي المختلفة، الأهداف والغايات التي تحدد الأولويات اعتبارا للعامل الزّمني.

تبلورت عقيدة الأمن القومي الجزائري خلال السّنوات التي أعقبت الاستقلال حتّى السّبعينات متأثرة بمشاكل الحدود. وقد ساهمت عوامل عديدة في تشكيلها، أهمها العامل التّاريخي حيث تشكّل الثّورة الجزائرية عاملا أساسيا في بلورة هذه العقيدة، ظهر جليا من خلال نظرة الجزائر لنفسها على أنّها قائدا لحركات التّحرر في العالم الثّالث. لذلك فمن الطّبيعي أن تقوم بتوظيف هذه الشّريعة الثّورية (التّاريخية) داخليا، واستثمرتها خارجيا في بلورة العقيدة الأمنية للدولة وإعطائها شرعية إقليمية.²

هذا الأمر الذي جعلها تسعى إلى الرّعاية على منطقة المغرب العربي، والذي في إدراكها هو قضية طبيعية من نتاج التّاريخ أو ما اصطلح عليه "بالتّوازن الطّبيعي"، الذي يتحدد بمكانتها وثقلها الجيوسياسي، هذا الأمر تزامن مع الإرادة المغربية للعب نفس الدّور وفي نفس المنطقة الجغرافية مما أدّى إلى تنافس حاد بينهما، الذي تعقّد بسبب المطالب التّرابية المغربية التي كانت نتيجتها حرب الرّمال في أكتوبر 1963. حيث شكّلت هذه الحرب نقطة تحوّل في بلورة العقيدة الأمنية

¹- Alan G STOLBERG, *how Nation States craft national security strategy documents*, Op.cit, pp13-14.

²- عبد النور بن عنتر، *البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي*، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، صص 41.

الجزائرية، حيث أصبح المغرب تهديدا مباشرا للأمن القومي الجزائري، وبالتالي أحد المحددات الأساسية لسياستها الدفاعية.¹

فالعقيدة الأمنية للجزائر إذا كانت قد رفعت شعار دعم حركات التحرر في العالم إلا أنها تبنت كذا مبدأ عدم التدخل في شؤون الغير واحترام مبدأ سيادة الدول، ولعل هذا ما يعكس موقفها مما يجري اليوم في العالم العربي من تحولات، وقد أكد هذا خطاب الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في كلمة ألقاها بفرنسا في 15 فيفري 2007 حول موضوع "أفريقيا في توازن العالم" جاء فيه أن "الجزائر تطمح إلى تطوير قنوات وأطر التشاور السياسي والتعاون الاقتصادي مع سائر الأطراف الفاعلة على الساحة الدولية، وهي تنجح إلى ذلك مسترشدة بمبادئ الاحترام المتبادل وتساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤون الغير وتبادل المنافع"²

تعتبر الجيوسياسية المحدد الأبرز في صناعة السياسة الأمنية الجزائرية، فجغرافيا الجزائر الطبيعية والبشرية وعناصر هويتها الوطنية، ووقوعها على امتدادات عديدة، أنتجت فضاءات جيوسياسية تنوعت بتنوع أسس انتماءاتها ومنطقاتها، بين ما رسمته الجغرافيا الطبيعية وما أفرزته الجغرافيا البشرية. فتأثير الجغرافيا على طبيعة العقيدة الأمنية الجزائرية جعلها أكثر تنوعا، فإلى غاية نهاية الحرب الباردة، مثلت قضايا دعم حركات التحرر في العالم والدفاع عن مكانة الجزائر كقوة إقليمية أحد أهم عناصر هذه العقيدة.

لا تزال العقيدة الأمنية للجزائر تنتظر إلى القدرات العسكرية على أنها أهم مصادر القوة، وأن الحفاظ على قوات مسلحة مجهزة ومتطورة يعطي دعما للسياسة الخارجية. والخلل الذي يعتري مثل هذا النوع من الرؤى، هو أنها تفصل بين حاجيات التسلح وطبيعة التهديد. وذلك من منطلق أن أية سياسة أمنية ترتبط أساسا بنوعية التهديد الذي يمكن أن يعصف بسيادة الدولة ووحدتها الترابية وأمن سكانها؛ وعليه، فإن أمن الدول يواجه تهديدات عسكرية وأخرى غير عسكرية تأتي من زوايا متعددة

¹ - خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، يوم 15 فيفري 2007. وزارة الخارجية، خطابات، متحصل عليه:

www.mae.dz.

² - <https://ar.wikisource.org/wiki/>.

يصعب أحيانا إدراكها. فالتفوق العسكري وحده لا يحقق الأمن بمعناه الشامل. هذه القاعدة تسمح بفهم أنّ البعد العسكري لازال يحظى بالأولوية في بلورة السياسات الأمنية والدفاعية بالجزائر. وهو أمر له ما يبرره، ويمكن قياسه من خلال ميزانيات الدفاع، خاصة ميزانيات التسلّح، ومن خلال التحالفات الأمنية.

أظهرت الأحداث في تاريخ الدولة الجزائرية بصورة متكرّرة، بأنّه من المحال نظريا التوقّع بأية درجة من درجات التأكّد كيف ستبدو ميادين القتال المستقبلية على وجه التّحديد، أو في هذا الخصوص، أين ستتواجد. إنّ الثّابت الوحيد هو التّغيير، كما يكون التّنبؤ بالقرارات السياسية المستقبلية أكثر خطورة. وعلى أيّة حال، من الممكن تعريف بعض التّوجهات التي يحتمل أن تشكّل التّزاعات في المستقبل. وذلك يتضمن ازدياد الهوة بين العالم التّامي والمتقدم، والانفجار السّكاني في المناطق المتخلفة، وظهور أيديولوجيات ومنظمات لا تعترف بالحدود القومية، والزيادة الحادة في الانفصالات العرقية والطائفية، والتنافس الدّولي المتزايد من أجل الحصول على موارد الطّاقة. وقد حدثت أيضا تحسينات كبيرة في التّقنيات بما يسمح بالنّقل الفوري للمعلومات على مستوى العالم، ومن ثمّ يؤمّن إمكانية لصناعة أسلحة لا يمكن تخيل قدرتها التّدميرية. وتشير جميع هذه الخصائص إلى الطّبيعة المعقّدة والغامضة للتّزاعات المستقبلية¹.

يصعب فهم الدّبلوماسية الأمنية الجزائرية في فضاءها العام، من دون الإلمام بشبكة من المؤشرات الجيوسياسية المتداخلة، ويزداد هذا التّوجه صعوبة إذا لم تتمّ موضوعة هذه الدّبلوماسية ضمن التّدبير السّياسي العمومي للسياسة الخارجية الجزائرية؛ التي تتكئ على جملة مقومات وثوابت دستورية وقانونية شكّلت على مدار التّاريخ السّياسي الجزائري منطلقا هاما في تفسير السّلك السّياسي الجزائري الدّبلوماسي. ولعلّ أهمّ ملمح ينبغي التّأكيد عليه هو أنّه فواصل زمنية متقاطعة شكّلت مجالا مهما لفهم السّلك الجزائري، كما أنّ هناك عقيدة أمنية وثوابت دستورية إجرائية تشكّل على الدّوام لوازم مهمة من لوازم علاقات الجزائر بالغير؛ وترتكز على مفاهيم عدم التّدخل في

¹ - بلهول نسيم، العقيدة العسكرية القومية الجزائرية: أسس القيادة وهيبة الوضع العسكري في حقبة من الشك وعدم اليقين الاستراتيجي، شبكة باب المغاربة للدراسات الاستراتيجية، على الموقع <http://babalmaghariba.org/?p=680> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/05/15 على الساعة 22:36.

شؤون الغير وضبط إيقاع التّحرك الدّبلوماسي ضمن الجماعة العربية أو الإفريقية مع الأخذ بعين الاعتبار سياسة حسن الجوار كمورد أساسي مهم في فهم العلاقات الدّبلوماسية الجزائرية¹.

المطلب الثاني: الإجراءات الداخلية.

1- **تأمين الحدود:** تبدأ الأبعاد الحقيقية لمسألة الحدود انطلاقا من التّهديدات والانكشافات فإدراك طبيعة التّهديدات والانكشافات، يُمْكِن من إعطاء معنى لأمن الحدود كمشكلة سياسية. تعدّ مسألة حماية ومراقبة الحدود أمر جدّ حسّاس وحيوي للأمن القطري والإقليمي للدّولة الجزائرية، نظرا لتشعّب جيوب التّهديدات والمخاطر، التي تضاف إلى هشاشة وفشل دول الجوار، والانفلات الأمني المحيط بها.

تمّ تعريف أمن الحدود على أنّه ممارسة الدّولة لحفظ حقها في السّيادة على أراضيها، وتقع مسؤولية تطبيق هذا الحق وممارسته على أجهزة الدّولة المختصة بأمن حدودها وأراضيها وشعبها ومصالحهم وأيضا من أجل حماية هوية الدّولة وهو شعبها، ولقد عرّفت " جينيفر ليك" في تقرير لها أعدته للكونغرس الأمريكي أمن الحدود على أنّه وظيفة أساسية ومهمة محورية من أجل حماية مواطني الولايات المتحدة من الإرهاب والإرهابيين وأدواتهم التّدميرية، وهو أيضا المصطلح الذي يطلق على الخطوات والسياسات الموضوعة والمطبقة من أجل منع التّهديدات والأخطار سواء المتأتية عن طريق البشر أو البضائع². ولاشكّ في أنّ الحدود تعتبر جزءا من الهوية الوطنية والسّيادة والأمن وفقا ل (Antony Giddens) " عندما اندمجت الحدود مع الحكومة الوطنية، تمّ تأسيس العنف في قلب الحكومات الوطنية، بحيث يمكن لهذه الأخيرة أن تفعل أيّ شيء لحماية حدودها لأنّ إزالتها تعني فقدان السّيادة³."

¹ - بوحنية قوي، استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي، مجلة قراءات إفريقية، 2016/01/31 <http://www.qiraatafrican.com/home/new/> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/5/15 على الساعة 22:23.

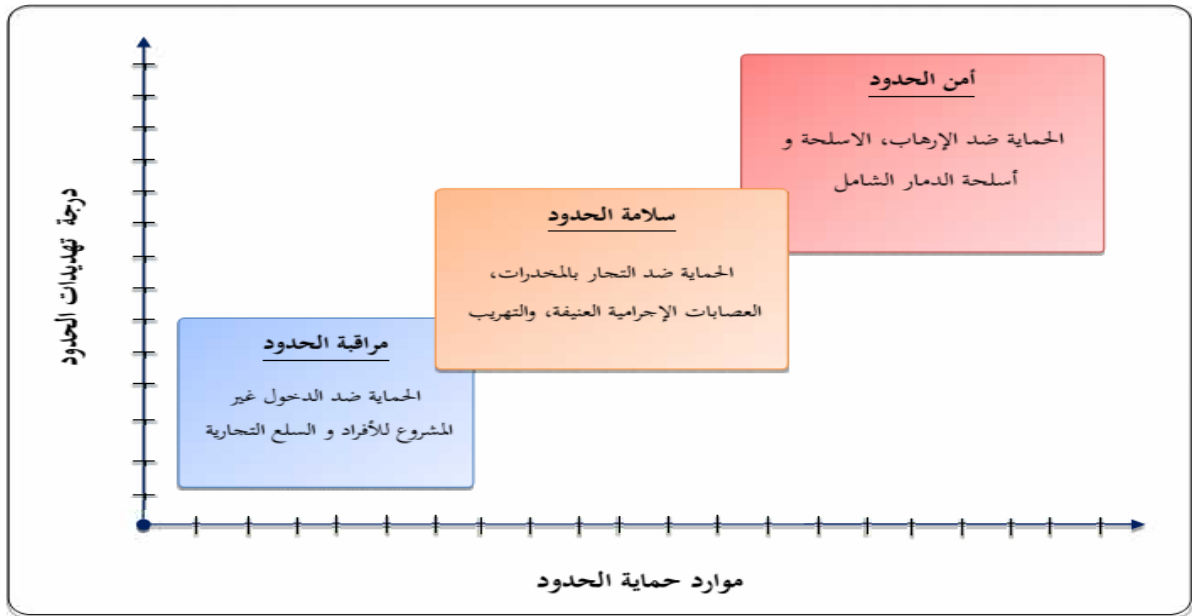
² - ظافر الشمري، أمن الحدود والهجرة غير الشرعية، التّهديدات الوقائية والردع، مركز دراسات الأمن والاستخبارات ومكافحة الإرهاب، <https://www.europarabct.com/%D8%A3%D9%85%D9%86%D8%A7>، تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/05/04 على الساعة 21:31.

³ - Louisa Dris Ait Hamadouche, *Algeria Post Spring The forced virtualisation of the borders*, Op.cit, p29.

تتمثل أنماط التهديدات الحدودية للدولة أساسا فيما يلي:¹

-تهديدات ذات طبيعة أمنية: وهي التهديدات التي ترتبط أساسا بطبيعة المشكلات المثارة عادة في المناطق الحدودية، والتي يتم التعامل معها في إطار العمل اليومي الروتيني أحيانا لعناصر الأمن وحرس الحدود وخفر السواحل، كعمليات التسلل عبر الحدود، وعمليات تهريب الأسلحة والمخدرات والبشر والأموال والبضائع.

تهديدات ذات طبيعة عسكرية: وترتبط تلك التهديدات بطبيعة العلاقات السياسية مع الدول المجاورة فيما يتعلق بوجود مشكلات حدودية كامنة أو مكشوفة بين الجانبين أو وجود صراع قائم أو محتمل. هذا النمط من التهديدات يتعلق بنزاعات الحدود، وهجمات الحدود وهذه الأخيرة ترتبط بالدفاع عن الدولة.



الشكل 3: شكل يظهر مستويات حماية الحدود

Source: CRS adaptation of information in Bert Tussing, » New requirements for a new challenges: The Military's Role in Border Security, "(Homeland security Affairs, vol, n3, summer 2008) pp1*22.

¹- محمد عبد السلام، أمن الحدود في المنطقة العربية، على الموقع <http://www.pidegypt.org/download/forum-papers/9.pdf>، بتاريخ 2018/05/04، على الساعة 22:09، ص 4.

تعتبر الحدود الجزائرية ثمرة معركة عنيفة وسياسية طويلة ضد الاستعمار الفرنسي (1830-1962)، انتهت بعد حرب الاستقلال الدّامية (1954-1962). لم يكن مبدأ الحدود الموروثة من الاستعمار؛ وبالطّبع الّتي كانت نتيجة تمسّك الجزائريين إبان حرب التّحرير بوحدة الأراضي مجرد تصريح قانوني، بل كان أيضا جزءا من الدّولة المستقبلية وهويتها إلى هذا الحدّ دافعت الجزائر عن هذا المبدأ على مرّ السّنين وفي كلّ الطّروف. وفكرة الدّفاع عن الحدود الوطنية الحالية مشروعة وقانونية ويجب حمايتها من أيّ خطر داخلي أو خارجي، وقد ظلّ هذا الإجماع قويا ويزداد قوة كلّما تعرّضت الجزائر إلى تهديد. لذلك فإنّ الحرب على الإرهاب كانت بلا شك واحدة من هذه التّحديات الرّئيسية الّتي كان مفهوم الحدود فيها مركزيا.

تقوم الجهود المبذولة في تأمين الحدود الجغرافية محليا في الطّروف العادية على عمليات الحماية والمراقبة الرّوتينية المناطة بمصالح أمن الحدود. استندت هذه السّياسات على العديد من التّدابير والآليات، والّتي تتمثل أساسا في:

1- التّدابير القانونية والتّشريعية:

-المادة (175: مكرر 1) القانون رقم 09-01 المؤرخ في 25 فبراير 2009: يعاقب بالحبس من شهرين (2) إلى ستة (6) أشهر وبغرامة من 20.000 دج إلى 60.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية، أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحاله هوية أو باستعماله وثائق مزورة أو أيّ وسيلة احتيالية أخرى للتّملص من تقديم الوثائق الرّسمية اللّازمة أو من القيام بالإجراءات الّتي توجبها القوانين والأنظمة السّارية المفعول. وتطبق نفس العقوبة على كلّ شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود.¹

¹-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون العقوبات، القسم الثامن(2)، الجرائم المرتكبة ضدّ القوانين والأنظمة المتعلّقة بمغادرة التراب الوطني، المادة 175 مكرر1، على الموقع

- الإجراءات التنظيمية: تقوم أجهزة الأمن المكلفة بمواجهة ظاهرة الهجرة السرية، بتكثيف أنشطتها من أجل ضبط المتسللين الذين تمكنوا من اختراق حدود الدولة والبقاء فيها، وكذلك نشطت القوات المسلحة ممثلة في إدارة حرس الحدود والسواحل في تكثيف دورياتها على امتداد حدود الدولة البرية والبحرية لتتمكن من إحكام السيطرة وضبط المتسللين. كما يقوم رجال شرطة الحدود بتوقيف المهاجرين غير الشرعيين، ويتم التحقيق معهم لأخذ المعلومات عن الطرق التي سلكوها ليتمكنوا من الدخول.¹

2- الهيكلية العسكرية والإجراءات الأمنية: لقد قامت الجزائر بتعبئة كل الموارد من أجل مراقبة حدودها البرية والبحرية والجوية، حيث أوكلت مهاماً أمنية وتنظيمية للعديد من الوحدات والتي تتمثل أساساً فيما يلي:

أ- قيادة وحدات حرس الحدود: أنشأت بموجب المرسوم الرئاسي المؤرخ في 27 أفريل 2009، حيث تم تغيير التسمية من هيئة حرس الحدود بقيادة الدرك الوطني بقيادة الدرك الوطني. تدخل هذه القوات ضمن نطاق سياسة الدفاع الوطني الشاملة، باعتبارها قوة عسكرية تقوم بدورها على المستوى الداخلي والحدودي، تتمثل مهامها في:²

- تأمين والدفاع عن الحدود البرية للقطر الجزائري مع دول الجوار.

- المشاركة في عمليات المعاينة الميدانية الخاصة بترسيم الحدود بين دول الجوار.

https://droit.mjustice.dz/legisl_nouveau/code_penal_2010/ar/index.html?n=313.html تم الاطلاع عليه بتاريخ

2018/05/07 على الساعة 16:37.

¹-الأخضر عمر الدهيمي، دراسة حالة حول الهجرة السرية في الجزائر، ندوة علمية حول الهجرة السرية في الجزائر، (ندوة علمية حول التجارب العربية في مجال مكافحة الهجرة غير المشروعة، المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، فيفري 2010، ص 17).

²- زمر محمد، أهمية أمن الحدود في السياسة الشاملة للدفاع الوطني، <https://manifest.univ-ouargla.dz/documents/Archive/2016-2017/FDSP/>

تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/05/08 على الساعة 00:37، ص

-حماية الاقتصاد الوطني عن طريق محاربة التجارة غير الشرعية والتّهرب الدّولي ومكافحة كل اشكال الإجرام.

-السّهر على ديمومة المعالم الحدودية وعدم المساس بها بالتّسيق مع العناصر الأمنية للدّول المجاورة.

ب-حراس الشّواطئ: تأسّس بموجب مرسوم 73/13 المؤرّخ في 3 افريل 1973، يعمل تحت إشراف وزارة الدّفاع الوطني، أين يتم تعيين قائد الوحدة بمرسوم باقتراح من وزارة الدّفاع الوطني. تضمّ هذه المصلحة 7 دوائر بحرية مشكّلة من 15 محطة بحرية رئيسية و 13 محطة بحرية ثانوية موزّعين على طول السّاحل الجزائري الممتد على مسافة 1622 كلم. تعمل هذه المصلحة تحت الإشراف المباشر للسلطة العسكرية قصد المساهمة بدوريات لمراقبة السّواحل والتّدخل لمنع أيّ شيء يمكن أن يهدد أمن وسلامة البلاد.¹

تتضمن هذه السياسة كذلك إجراءات وقائية ميدانية، من خلال إقامة حواجز مادية في المناطق المفتوحة، واتّخاذ تدابير من خلال تكثيف الدّوريات الأمنية التي تمّ تعزيزها بالعوائق الهندسية بحفر الخنادق، بناء الحواجز والأسلاك الشّائكة وغيرها خصوصا في المناطق الأكثر نشاطا في عمليات التسلّل وعبور المهريين بالمركبات أو الدّواب أو حتى المرتجلين، والعمل على رصد جميع التّحركات على جميع النّواحي الشّرقية والغربية والجنوبية.

موازة مع هذه الجهود، فإنّه يتم تصعيد مستوى الحماية إلى أقصاه في العديد من الظروف غير العادية كالحروب أو الاختراق العسكري للحدود الوطنية، أو في مواجهة العمليات الإرهابية، والأزمات الأمنية والجريمة المنظمة وكذا الجماعات العنيفة العابرة للحدود، حيث تمّ اعتماد العديد من السياسات تتمثّل أساسا في:

1.نشر قوات أمنية مدعّمة ووحدات عسكرية على طول الحدود: لمنع تدفق الأسلحة التي صارت في المتناول بفعل الأحداث في ليبيا ومالي ونشوء عصابات لتوزيعها وتهريبها، أسندت ملف مراجعة

¹ - زمر محمد، مرجع سابق الذكر، ص 233

الحدود إلى القطاع الجهوي في الناحية العسكرية للأمن عسكري، ببلدية" الدبداب" الحدودية مع "غدامس" الليبية، تحت إشراف شخصي من قائد الناحية العسكرية الرابعة، اللواء شريف عبد الرزاق، بالتنسيق مع الجنرال حسان علالية، المدير الجهوي لمصلحة التخطيط والوسائل الحربية، فيما يعمل الضباط على إعداد تقارير كل ساعة، وربطها بالخط الفوري لوزارة الدفاع، لتحديث المعلومات ورصد الخطط والإمكانات وتلقي التعليمات لمعالجتها وتنفيذها بأقصى سرعة. لذلك تم تكليف 64 ضابطاً من وحدات الاستطلاع السرية يشرفون على 84 وحدة تنتشر في إقليمي الجنوب الشرقي والجنوب الغربي للقيام بعمليات حساسة وضرب أهداف من العاملين في التهريب.

بالإضافة إلى دفعة من 5000 فرد من قوات الكوماندوس الخاصة المدربة على التحرك في المناطق الصحراوية يرابطون في 32 نقطة عسكرية مدروسة تم تحديد معالمها بالشريط الحدودي، تشرف عليها 84 كتيبة أمنية أخرى، ويضاف إليهم 320 مظلياً من قوات الصاعقة، فضلاً عن تعيين 29 من مقتفي الآثار بالصحراء والخبراء بكل خبايا المسالك الوعرة في الكثبان الرملية المحتواة بالعرق الشرقي الكبير والأماكن التي ينتهجها مهربو السلاح، مع الزج بـ12 وحدة من المفزة الخاصة التابعة لقوات الدرك الوطني والتي تم استحداثها أخيراً لهذا الغرض من مناطق: بشار، الأغواط، بوفاريك، الشارقة... على طول شريط يمتد لمسافة 1000 كلم يشرف على تسييرها قائد القيادة الجهوية الرابعة للدرك الوطني، الجنرال عبد الحفيظ عداوي.

إنّ التركيز ينصبّ على ملاحقة المهربين للأسلحة، وأفراد الجماعات الإرهابية، في محاولة لاعتقالهم أحياء، لاستخلاص معلومات تكون مهمة في معظم الأحيان، وتؤدي إلى كشف عمليات أخرى يجري التحضير لها: توقيتها، والنقاط المزمع التسلّل منها لتمرير شحنات الأسلحة والمخدرات، وبالتالي إفشال كل مخططات تهريب السلاح من الحدود الليبية والمالية إلى داخل العمق الجزائري¹. بدأت منطقة المغرب العربي منعطفا خطيرا، بشكل خاص والذي كان نتيجة لإرث ما يسمّى "بالربيع العربي" الذي يتحوّل تدريجيا إلى كابوس. لذلك ومن أجل تأمين الحدود حمل الجيش الشعبي شعارا صارما هو عدم التسامح مطلقا والعمل دون إنذار بأدنى تسرب إرهابي، ويضع

¹ - سراج، الجزائر: عصابات تهريب الجنوب تحتمي بأنايب النفط، جريدة العربي الجديد، 6 يونيو 2014 على الموقع <https://www.alaraby.co.uk/amp/investigations/2014/> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 15:52 على الساعة 15:52.

الجيش الوطني الشعبي الموارد البشرية والمادية في مواجهة الوضع المتفجر في ليبيا، وحكمت حالة الطوارئ على الحدود الشرقية والجنوبية الشرقية، تعبئة ما لا يقل عن 20.000 جندي للتأمين على طول الحدود البالغ 1947 كلم، كما تم وضع وحدات الاستجابة الخاصة للقوات الجوية في حالة تأهب قصوى.¹ كما أسفر اجتماع لقادة الجيش تحت قيادة الفريق قايد صالح 5 آلاف جندي إضافي على الحدود مع ليبيا. تتضمن مخططات تأمين الحدود البرية للجزائر ثلاث أنظمة مراقبة، برية وجوية واستخباراتية، كما تتعاون خمسة فروع مع القوات المسلحة في عملية تأمين وحراسة الحدود. تطورت الأحداث في شمال مالي بين حركات الأزواد والجيش المالي، بعد تعثر تطبيق اتفاق السلام الموقع في يونيو/حزيران 2015 في بامكو برعاية جزائرية وأمنية، لذلك رفعت القيادة العسكرية للجيش الجزائري من مستوى الاستنفار العسكري في المناطق الجنوبية القريبة من الحدود مع مناطق شمال مالي، حيث تتمركز حركات الطوارق، إضافة إلى مجموعات إرهابية مسلحة. دفع تزايد المخاوف في الجزائر من انهيار اتفاق السلام في منطقة شمال مالي، بين حركات الأزواد والحكومة المركزية في مالي، وتدهور الوضع الأمني في منطقة الجنوب على خلفية التوتر العسكري القائم في شمال مالي، بالقيادة العسكرية للجيش الجزائري إلى تعزيز تواجد القوات العسكرية على طول الشريط الحدودي القريب من مالي، وإنشاء قاعدة عسكرية في رقان وقواعد جوية في عين أميناس، وبدء سلسلة مناورات عسكرية تحاكي وضعاً قتالياً حقيقياً، ما يؤشر إلى مخاوف أمنية جزائرية جدية من خطر يتهدد البلد من شمال مالي.²

قام الجيش الوطني الشعبي بمناورات عسكرية تهدف إلى اختبار جاهزية الوحدات العسكرية المرابطة في الصحراء، واختبار مدى قدرتها على تنفيذ العمليات القتالية. مع العلم أن هذه المناورات تتضمن اتجاهين، اتجاه قتالي تدريبي بحث يتعلق باختبار جاهزية القوات العسكرية لأي طارئ،

¹- Ikram Ghioua, **Dispositif d'urgence aux frontières ALGÉRO-LIBYENNES**, 19 mai 2014, <http://www.lexpressiondz.com/actualite/194990-20-000-soldats-de-l-anp-en-alerte.html>, consulté le 07/05/2018 à 18:14.

²- عثمان لحياني، **مناورات للجيش الجزائري: طبول الحرب تدق على الحدود**، جريدة العربي الجديد، 31 يوليو 2017، على الموقع، <https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/7/30> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/05/07 على الساعة 20:45.

وثانيا هناك جانب ردعي، إذ مثل هذه المناورات تعطي صورة عن التطور القتالي للجيش وتطور قدراته لمراقبة مناطق الحدود الشاسعة، خصوصا في الجنوب، وتزامنت هذه المناورات العسكرية مع إنشاء الجزائر قاعدة جوية جديدة في منطقة رقان بولاية تمنراست على حدودها لمواجهة التهديدات الإرهابية مع تسهيل نشاط الاستطلاع الجوي العسكري وملاحقة أية مجموعات مشبوهة في المنطقة خصوصا بعد توحد أربعة تنظيمات إرهابية "كتيبة الصحراء" التابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و"أنصار الدين" و"المرابطون" و"كتائب ماسينا" في النيجر، في تنظيم يسمى "جماعة المسلمين ونصرة الإسلام".

تم تعزيز الجهاز الأمني الذي تم وضعه على الشريط الحدودي لولاية تبسة بسريتين جديدتين لمجموعات حرس الحدود للدرك الوطني. يندرج تسخير هاتين السريتين في إطار التدابير الأمنية المتخذة من طرف القيادة الجهوية الخامسة للدرك الوطني من أجل حماية هذا الشريط الحدودي بطول 300 كلم، والذي كانت تضمن حمايته من قبل 28 فرقة للدرك الوطني و4 فرق إقليمية و4 فرق للأمن والبحث حيث أن إحدى هذه الفرق مكلفة بضمان أمن الأشخاص والممتلكات ووحدتين لمجموعات حرس الحدود بكل من بئر العائر والعيونات وسرية واحدة متحركة للأمن. كما أن مهام وحدات مجموعات حرس الحدود تتمثل في الرصد الدائم للمناطق الحدودية والمراقبة والكشف عن أي توغل قد يلحق الضرر بوحدة وسلامة الإقليم ومنع ومكافحة الهجرة غير الشرعية ومكافحة تهريب الوقود والمخدرات¹.

منذ ماي 2013، تم إقامة 80 نقطة مراقبة على الشريط الحدودي المشترك والممتد بحوالي 956 كم، وكما تم تشكيل 20 مركز عسكري مغلق مع تعبئة 60000 من وحدات الجيش، تزامن هذا الأمر مع مقتل أفراد من الجيش التونسي بتاريخ 31 جويلية 2013.² مع العلم أنه في سنة

¹ - قيادة الدرك الوطني، تكشف: تعزيز الحدود الشرقية بسريتين جديدتين لحرس الحدود، جريدة ديكال نيوز، 10 أوت 2013، على الموقع <http://www.ar.dknews-dz.com/index.php/nation/actualite/22099-2013-08-10-17-44-48>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/05/08 الساعة 01:4.

² - Laurence Aïda Ammour، *évolution de la politique de défense Algérienne*، centre français de recherche sur l'enseignement، اوت 2013، <http://www.cf2r.org/fr/bulletin-de-documentation/evolution-de-la-politique-de-defense-algerienne.php>، consulté le 19/02/2018.

2011، قامت الجزائر بتوزيع حوالي 7000 من أفراد حرس الحدود في الحدود مع ليبيا، و 20000 في المنطقتين العسكريتين الرابعة والسادسة (ورقلة وتمنراست).

في سنة 2012 تم إنشاء 30-قاعدة دركية على الحدود الليبية النيجيرية والمالية، بالإضافة إلى القاعدة الجوية والتي تضمن تغطية المناطق الصحراوية على الحدود. بالإضافة إلى إرسال حوالي 3000 عنصر إلى القواعد الجوية التي كانت متواجدة في هذه المناطق؛ للعمل كقوات تدخل متنقلة عبر الهليكوبتر أو الطائرات العسكرية. بالإضافة إلى إقامة غرفة عمليات لتنسيق الأعمال بين الضباط الجزائريين ونظرائهم الأجانب في الاستخبارات.¹

استندت كذلك السياسات الأمنية الجزائرية إلى مقاربتها في مكافحة الإرهاب والتي بدأت مع أزمة التسعينات التي عاشتها الجزائر. ففي عام 2005، صادقت الجزائر على "الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية"، وهو عبارة عن خارطة طريق سياسية تهدف إلى إغلاق الفصل المتعلق بالحرب الأهلية بين الإرهاب والدولة، التي دامت عقداً من الزمن. ففي نهاية المطاف، أدى هذا الصراع الذي اندلع في عام 1991 إلى مقتل أكثر من 100,000 شخص. وبحلول عام 2002، كان معظم المتمردين قد قُتلوا أو تم نفيهم أو أُعيد إدماجهم في المجتمع. إلا أنه تمكن بعض المتطرفين من العمل بشكل سري ونجحوا في النهاية في تشكيل تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي». وعلى الرغم من الجهود التصالحية، لا يزال منطق استئصال الإرهاب يهيمن على الجيش الجزائري وسياسة مكافحة الإرهاب. وبناء على ذلك، تواصل الدولة التعامل مع العنف باعتباره امتداداً لصراع التسعينات، مما يؤدي إلى تركيز السلطات بشكل ضيق على القضاء على التهديدات المحلية المتبقية على نحو مجزأ ومخصص لغرض معين. "ويتم التعامل مع "مكافحة التطرف العنيف" إلى حد كبير كمجهود عسكري، في حين ما زال الإرهاب يمثل مشكلة مستمرة.

1- يرتبط موضوع الحدود في الجزائر بموضوع الطوارق، هذا الموضوع الذي أدى إلى إضفاء الطابع الافتراضي للحدود الجزائرية. وذلك على اعتبار أن الجزائر هي أكبر دولة إفريقية وتغطي الصحراء فيها أكثر من نسبة 80% من أراضيها، الأمر الذي يعني أن الجزائر متجذرة بعمق في

¹ - Laurence Aïda Ammour، évolution de la politique de défense Algérienne .Op.cit.

منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي. تجدر الإشارة إلى أنّ الحدود ليست نتيجة لعملية طويلة من أجل بناء أمة، وإنّما نتيجة للاستعمار الأوروبي الذي قسّم المنطقة إلى أجزاء تسمّى الدّول، وقسّم المجموعات تسمّى الأمم، وأوجد مصائر منفصلة عن التاريخ المشترك، بحيث أنّ غياب أو هشاشة الدولة القومية في المنطقة له علاقة بهذه الحقيقة التاريخية.

إنّ الهوية الجزائرية الأمازيغية مستمرة خلف الحدود السياسية، بحيث تتقاسم تراثا مشتركا مع جيرانها؛ من حيث التقاليد واللّغة والروحانية والتاريخ، وربّما المصير، وفي الواقع فإنّ السكّان في الجنوب الجزائري لديهم أكثر من علاقات الجوار مع سكان الجانب الآخر من الحدود، ففي بعض الأحيان تنقسم نفس العائلة بين الجزائر وتونس والمغرب وليبيا ومالي، فعلى سبيل المثال يعيش كل من آل أقار في الجزائر وكال أداغ في الحدود الجزائرية المالية. ولقد احتلت هاتان القبيلتين مساحات واسعة، والتحالفات الاقتصادية المبرمة، التي تتقوى من خلال الروابط والتحالفات الزوجية، بالإضافة إلى هذا يتم أيضا دمج الهويات القريبة بعامل ديني.¹

هذا الوضع الجغرافي الذي وضع الجزائر في قلب مساحة كبيرة من التبادلات والحراك الاجتماعي؛ له كذلك من السّلبات ما يهدّد الأمن القومي الجزائري، فالجزائر التي تضافرت فيها عوامل التاريخ والجغرافيا والسياسة والاستعمار لتقرز مجتمعا بهذه التركيبة المجتمعية المتنوعة، لذلك تبقى مسألة الطوارق الرهان الأكبر لتأكيد صلاية الدولة الوطنية الجزائرية وحقيقة القول بقوتها وتماسكها. وخاصة مع الحراك الذي بدأ يتردد في الجنوب والذي يقوده أبناء المنطقة من خلال حملة من الاحتجاجات كتلك التي قادتها "حركة أبناء الصحراء من أجل العدالة سابقا" مع العلم أنّها كانت سابقة لتاريخ انطلاق الانتفاضات العربية، وقد كان ذلك في فيفري 2004، من أجل المطالبة بأولوية توظيف أبناء الجنوب والعمل في الشّركات البترولية الموجودة في الصحراء الجزائرية، مع الإشارة إلى أنّ هذه الحركة اعتمدت على العمل المسلّح. هذا الأمر أدّى إلى السعي من أجل إيقاف هذا العمل المسلّح حيث قامت مفاوضات بين أعيان الطوارق والمسؤولين السياسيين

¹ - Louisa Dris Ait Hamadouche, *Algeria Post Spring The forced virtualisation of the borders*, Op.cit, p 34.

والعسكريين، ولقد توجت هذه الانتفاضات بحلّ هذه الحركة وتمكين ناشطيها من الاستفادة من أحكام وتدابير " ميثاق السلم والمصالحة الوطنية".¹

رغم المحاولات العديدة التي كانت تستهدف الطوارق من أجل تهديد الأمن القومي الجزائري، على اعتبار أنّ الإشكال الذي يطرحه الطوارق هو الامتداد العبر الوطني لهذه القبائل التي اتخذت من الساحل الإفريقي فضاء للاستيطان، لذلك توزّعت بين دول (الجزائر، ليبيا، وبوركينا فاسو، ومالي) لذلك فإنّ التواصل الجغرافي للطوارق هو ما يجعل وضعهم على درجة من الخصوصية الواجب الالتفات إليها خاصة مع سوء الأوضاع في دول الجوار.

لا يمكن إغفال أزمة الطوارق التي كانت حاضرة ضمن مدركات التهديد الجزائرية، فالتوزع الجغرافي للطوارق أدّى إلى اتجاهين؛ ذلك الذي يرفض هذا الواقع المقسّم ويطالب بضرورة إقامة دولة خاصة بهم في الصحراء الكبرى، وموقف مؤيّد للبقاء تحت سيادة الدول المستقلة شريطة التمتع بالحرية في التنقل أو حتى الإدارة الذاتية لشؤونهم. ورغم أنّ الطوارق في الجزائر لم يبدوا أيّ مشكلة في الانتماء إلى الدولة الجزائرية إلّا أنّ التهديد مازال قائما، وينعكس ذلك في الخوف من بروز قوى متطرفة في أوساط الطوارق الجزائريين والتي قد تتبنّى طروحات انفصالية على غرار تلك في مالي والنيجر، بسبب الرابط القبلي بين الطوارق في هذه الدول الثلاث. قد يزداد الأمر تعقيدا مع إمكانية توظيف المسألة الطارقية في صراع النفوذ في المنطقة خاصة مع دخول لاعبين جدد.

لقد انعكست كل هذه الأحداث التي تعرفها المنطقة على ذهنية صانع الاستراتيجية العسكرية وهذا ما يتضح من خلال المناورات العسكرية البرية والبحرية الكبيرة التي قام بها الجيش الجزائري في شهر ماي 2018. ومن بين القراءات السريعة التي يمكن الخروج بها بعد المناورات العسكرية الكبيرة التي قام بها الجيش الجزائري يمكن إيجازها في أربعة مستويات:

¹ - منصور لخضاري، استراتيجية الامن الوطني الجزائري، مرجع سابق الذكر، ص 363.

-المستوى الأول: هو تغيير في ذهنية صانع الاستراتيجية في الجيش الجزائري من حيث "هندسة العمليات " فقد أراد صانع الاستراتيجية من خلال المناورات أن يُدخل الجيش الجزائري إلى دائرة نظرية جديدة في طبيعة العمليات وهي "معركة البر بحر جو" التي تكون تعاضدية في شكلها والخروج من الأنماذج الكلاسيكية في تكوين وتأطير التشكيلات العسكرية.

- المستوى الثاني: أنّ صانع الاستراتيجية ومن خلال نقل المناورات الكبرى إلى ساحل المتوسط قد عبّر عن انشغال آخر وهو أنّ البؤرة الأمنية التي تشغل باله ليس بالضرورة منطقة الساحل التي استثمرت فيها خلايا الدّعاية على أنّ التهديد يحدّق بالجزائر من مالي والنيجر وبوكو حرام والشباب وغيرها.

-المستوى الثالث: أنّ القيام بهذا النوع من المناورات سيكون نقلة استراتيجية واستثمارا حيويا يفتح للجزائر والجيش الجزائري امكانيات تحالفية بحرية جوية وبرية من نفس طبيعة العمليات الجوية البحرية البرية مع دول أخرى سواء كان ذلك مع الولايات المتحدة وهي مبتكرة "مذهب العمليات البرية الجوية البحرية" أو مع روسيا والصين واللّتان تقومان بعمليات دورية ثنائية من نفس النّمط في جنوب شرق آسيا او حتى مع اسبانيا أو ايطاليا أو حتى تركيا التي تقوم سنويا بتمارين مشابهة تسمى " تطبيقات افاس" في أزميز تقوم بها القوات البحرية التركية ومعها البرية والجوية وبعض تشكيلات من قوات دولية أخرى، بل وربما قد تكون تحالفات مع دول عربية لمهام دفاعية أو هجومية أو مهام حفظ سلام تحتاج مستويات جاهزية أو لوجستيك عال.

-المستوى الرابع: أنّ صانع الاستراتيجية في الجيش الجزائري قد يشير لأول مرة أنّه فيما يتعلّق بالمناورات الضّخمة سواء كانت دفاعية أو هجومية إذا ما تمّ تطبيقها على التّحديات الاقليمية من جهة الشّمال فإنّ كل التّقل الاستراتيجية للبحرية والقوات الجوية والبرية سيكون في المعركة وهو إحياء بمستويات النّقة التي قد يتمتع بها صانع الاستراتيجية من حيث أداء القوات البحرية والجوية وإذا افترضنا أنّ نقطتي التّهديد الاقليمي تكون ليبيا وعلى مستوى أقل الحدود الغربية مع المغرب فذلك يعني هجوما أو دفاعا سيكون التصرف والرّد ثالوث بحري بري جوي.

أثّرت مرحلة الحراك العربي وإفرازاته الممتدة في السّياسة الدّفاعية للدّولة، وهذا ما اتضح من خلال القرارات التي اتخذت بعد عام 2011، حيث قررت القيادة:

أولاً: رفع عدد القوات الموجودة في الحدود.

ثانياً: قررت اعتبار الحدود مناطق عسكرية اعتباراً من عام 2012

ثالثاً: قررت رفع النفقات العسكرية السنوية حتى بلغت مستوى قياسي 13 مليار دولار في 2014

رابعاً: الاعتماد أكثر على وسائل التجسّس الحديثة.

خامساً: اعتماد سياسة تصنيع عسكري.

سادساً: الحفاظ على مبدأ عدم التدخل العسكري في الخارج.

ستظل العقيدة العسكرية الجزائرية راسخة بالشكل المتعارف عليه، ورافضة الانخراط في مساع عسكرية إقليمية ودولية حتى ولو كانت تحت غطاء عربي، وهذا ما بدا واضحاً في رفض الجزائر المشاركة في التّحالف العربي بقيادة السعودية ضد انقلاب ميليشيا الحوثيين في اليمن، وكذلك رفضها المشاركة في الضربات الفرنسية لشمال دولة مالي.

المبحث الرابع: الوضع الدولي للجزائر بعد الحراك العربي.

بعد الأحداث التي عرفتھا المنطقة والتي أثّرت بشكل أو بآخر على الجزائر، لذلك وجب على الجزائر التكيف مع المستجدّات على المستوى الدولي؛ وذلك على اعتبار أنّه من غير الممكن عزل هذه الأحداث عن المنظومة الدولية. وجب بذلك على الجزائر إعادة تكيف سياساتها وفقا لما هو مطروح، سواء من خلال التوقع من أجل موازنة تنافس الدّول عليها رغم العلم أنّ السّياسة الخارجية الجزائرية مع الدّول الغربية غالبا ما تأتي وفقا للمصالح الغربية، ارتباطا بالنّزعة البراغماتية التي تتميز بها السّياسة الخارجية للدّول الغربية. أو من خلال إعادة تكيف آليات التعاون مع حلفائها أو انشاء مبادرات تعاون دولية أخرى الهدف منها حماية الأمن القومي الجزائري.

المطلب الأول: موازنة التنافس الدولي.

قبل الاضطرابات التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ عام 2011، حققت الجزائر توازنا مريحاً بين أولوياتها الاستراتيجية الداخلية والخارجية. وهي تواجه الآن تحدي إعادة تنظيم نفسها داخل منطقة متقلّبة وفيما يتعلّق بتحالفاتها الدولية الرّئيسية مع فرنسا والولايات المتحدة و-كمورد رئيسي للأسلحة - روسيا.

تتسابق روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، منذ 2011 للحصول على اتفاق دفاعي طويل الأمد مع الجزائر، بسبب زيادة الأهمية الاستراتيجية للجزائر التي حافظت على استقرارها في منطقة جغرافية مضطربة وغير مستقرة، وبسبب فقدان روسيا لمنطقة نفوذها في ليبيا منذ تدخل حلف الناتو فيها.

على الرغم من ارتباط الجزائر وواشنطن بعلاقات أمنية واستخباراتية استراتيجية، واعتبار البيت الأبيض الجزائر شريكا مهما في مكافحة الإرهاب، إلّا أنّ ذلك يبقى غير كاف حسب "معهد واشنطن" لضمان المصالح الأمريكية في بلد يقول عليه المعهد أنّ الولايات المتحدة تتعامل "بحذر معه"، خاصة عندما يتعلّق الأمر بمنافس قوي مثل روسيا. وأوصى المعهد في دراسة أجراها تحت عنوان "روسيا تشق طريقها في شمال إفريقيا"، إدارة دونالد ترامب بضرورة منح الجزائر أولوية من

ناحية تحقيق انفتاح اقتصادي وسياسي"، إضافة إلى "العمل على انخراط الشركات الأمريكية في قطاعات الطاقة والأعمال والقطاع العسكري لمواجهة النفوذ الروسي في الجزائر. كما دعا إلى تخلي البيت الأبيض عن "الحذر التقليدي" في علاقات واشنطن مع الجزائر، والاستفادة من شريك أساسي في مجال الأمن لتوسيع العلاقات مع أكبر بلد إفريقي.¹

بدأ التعاون الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب بعد 11 سبتمبر 2001 بوقت قصير. بحيث كانت الجزائر واحدة من أوائل الدول التي أدانت هجمات الحادي عشر من سبتمبر على الأراضي الأمريكية. لم يكن هذا الرد السريع مجرد عرض دبلوماسي للتعاطف، بل كان له جذور عميقة. أولاً، لقد كان موقف الجزائر محسوساً للغاية، نابع من خبرتها التي امتدت لعقد كامل مع الإرهاب الداخلي، والتي أودت بحياة أكثر من 200000 شخص وتسببت في أضرار جانبية تزيد على 30 مليار دولار.² استهدفت الجماعات الإرهابية الدولة والمجتمع -المدنيين الجزائريين وأفراد الأمن والأكاديميين والفنانين والصحفيين والسياسيين والأئمة والمبشرين المسيحيين والأجانب وحتى الأطفال. ثانياً، ونتيجة لتجربتها، كانت الجزائر تتادي منذ سنوات ببذل جهود لإنشاء آليات دولية لمكافحة الإرهاب كتهديد عبر وطني لا يعترف بأي حدود سياسية ولا يحترم أي قيم دينية أو ثقافية. مع العلم أنه قبل وقت طويل من هجمات الحادي عشر من سبتمبر، كانت أجهزة الأمن الجزائرية قد أقامت بالفعل تعاوناً وثيقاً مع وكالات أمريكية مماثلة، مثل مكتب التحقيقات الفيدرالي، ووكالة الاستخبارات المركزية، ووكالة الأمن القومي، في الحرب الدولية ضد الإرهاب.

على النقيض من العلاقات الأمريكية مع تونس والمغرب، فإن العلاقات الأمريكية مع الجزائر قد اتسمت بالتعقيد، وعلى الرغم أنها لم تصل إلى مستوى العداء الذي ميز التعامل الأمريكي مع ليبيا، إلا أنه توفرت العديد من العوامل التي أبقت العلاقات الجزائرية الأمريكية على السطح، مردّ

¹ - يونس بورنان، معهد أمريكي: منح واشنطن الأولوية للجزائر يكبح النفوذ الروسي، بتاريخ 2017/11/19 على الموقع <https://al-ain.com/article/algeria-usa> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/05/28 على الساعة 00:30.

² - MHEND BERKOUK, US Algerian Security Cooperation and the war on terror, Carnegie ENDOWEMENT for International peace, Jun 2007, <https://carnegieendowment.org/2009/06/17/u.s.-algerian-security-cooperation-and-war-on-terror-pub-23276>, p1.

ذلك اختلاف وجهات النظر والتي تشكّلت من خلال السياق الجيوسياسي الإقليمي، وتجربة الجزائر التاريخية خاصة حرب التحرير الوطنية، الضرورات الإيديولوجية، والاختيارات الاقتصادية، التي تفرضها شروط ما بعد الاستعمار، وهناك أيضا حقيقة أنّ الجزائر لاتزال تعارض ما تعتبره الهيمنة العالمية الأمريكية.¹

يعتبر التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الارهاب ديناميكي ومتعدّد الأبعاد ومتكامل في مجال الأمن الجغرافي، تشمل الجهود الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر العديد من المستويات. ولقد توجّ مؤخرا باتفاقية قضائية في عام 2010، حيث يقول وزير العدل الأمريكي، إيريك هولدر قوله: "إنّ الهدف المشترك للبلدين من الاتفاقية هو مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والجريمة العابرة للحدود، عبر تبادل الأدلة الجنائية والمعلومات والوثائق وتبادل الشهود والمستندات المالية وسجّلات البنوك والمؤسسات الأخرى لاستعمالها في القضايا التي تكون قيد التحقيق القضائي" وأكّد الوزير الأمريكي أنّ "الاتفاقية تتدرج في إطار تعزيز وترقية التعاون في المجال القضائي بين البلدين، كونها تمثّل إطارا لتبادل الأدلة الجنائية التي تشمل كل الجرائم والقضايا". مشيرا إلى أنّها "تعبر عن الإرادة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية في تطوير التعاون مع الجزائر في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والجريمة العابرة للحدود".²

لقد مكّنت أحداث 11 سبتمبر 2001 الفرصة للتعاون العسكري الجزائري، كما سمحت الولايات المتحدة الأمريكية بإدخال الجزائر في منظومتين أمنيتين، هما الحوار المتوسطي للناطو في الشمال، ومنطقة الساحل في الجنوب.

يعتبر دور الجزائر أساسي بالنسبة لواشنطن لاعتبارات ثلاثة، وذلك من خلال الإمكانيات الاقتصادية من المواد الأولية التي تزخر بها الجزائر أهمها النفط والغاز، كما تُعتبر الجزائر سوق

¹-Yahia ZOUBIR, the United States and Algeria: A new strategic partnership?, <http://www.mesi.shisu.edu.cn/upload/article/50/18/39a9b6b84c809216afd21f68549b/efef8aa4-640f-4872-b755-c52794938c9c.pdf>, consulté le 19/05/2018 à 00:39, p2.

²- حسينة. ل، توقيع اتفاقية تعاون قضائي بين الجزائر والولايات المتحدة: محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، جريدة المساء، 2010/04/07، على الموقع <https://www.djazairess.com> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/08/12.

داخلية كبيرة، بالإضافة إلى تعدّد إمكانيات تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين. بالإضافة إلى هذا الاعتماد الأمريكي على الدبلوماسية الجزائرية على مستوى القارة الإفريقية من خلال مساهمتها في تسوية النزاعات، بالإضافة إلى الاستفادة من الخبرة الجزائرية في محاربة الإرهاب لذلك اعتبرت الجزائر شريكا استراتيجيا في الحرب العالمية ضدّ الإرهاب.¹

ستتمتع واشنطن بنفوذ كبير خلال التفاوض بشأن هذه الترتيبات مع الحكومة الجزائرية التي لديها مصلحة كبيرة خاصة في حماية الدّول الجنوبية الضّعيفة. وعلى نطاقٍ أوسع، أفادت بعض التقارير أنّ المسؤولين الأمريكيين حقّقوا نجاحاً أكبر على صعيد إشراك الجيل الأصغر سناً من ضباط الجيش والاستخبارات الجزائريين في السنوات الأخيرة. ويمثّل "الحوار الثنائي بين الولايات المتحدة والجزائر حول الأمن ومكافحة الإرهاب" (ينبغي عدم الخلط بينه وبين "الحوارات الاستراتيجية" الأوسع) فرصةً أخرى للضغط على الحكومة من أجل المزيد من التعاون المتبادل. وقد ركّز الحوار السنوي الرابع، الذي تمّ اختتامه في أفريل 2017، على التهديدات الأمنية الإقليمية، والأزمة في بلدان المشرق العربي، والجماعات المتطرفة العنيفة، والجريمة المنظّمة، وتحديات مكافحة الإرهاب.²

إنّ الاهتمام بالجزائر من طرف الولايات المتحدة الأمريكية يكمن في الارتكاز على منطقة المغرب العربي كنقطة اتصال استراتيجية طبيعية، بمناطق الشرق الأوسط، الخليج، قزوين، إفريقيا جنوب الصحراء وصولاً إلى المحيط الأطلسي، وهو حزام استراتيجي مترابط للمصالح الأمريكية عبر القارات الثلاث آسيا إفريقيا وأوروبا. فإفريقيا عموماً ومنطقة الساحل والصحراء هي محل تجاذبات بين القوى الدّولية الكبرى الأمنية، لذلك فإنّ الولايات المتحدة لن تقبل ب بروز قطب منافس لها حتى لو كان حليفاً.

¹ - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق الذكر، ص 67.

² - Vish Sakthvel, **Algeria's Growing security problems**, the Washington institute, April 25, 2017, <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/algerias-growing-security-problems>, consulté le 26/05/2018 à 16 :38.

حدّر معهد واشنطن المعروف بقرينه من دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، إدارة ترامب مما أسماه "غياب موقف حازم من جانب الولايات المتحدة تجاه التوسع الروسي، المستمر والمتنامي على الأرجح في جميع دول المغرب العربي"، واصفا في السياق ذاته النفوذ الروسي "بالتحدّي الكبير للمصالح الاستراتيجية الأمريكية. ونظراً للأوضاع المتدهورة على الحدود الجنوبية والشرقية، فإنّ الجزائر غير المستقرة ستضّرّ بالمصالح الأمريكية.

تلعب الجزائر دوراً وسيطاً هاماً في مالي، ولا تزال حليفاً في عملية السّلام التي تقودها الأمم المتحدة في ليبيا، كما تساعد على تدريب الجيش التّونسي لصدّ الخطر الإرهابي المتنامي. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ الجزائر مهمة بالنسبة لواشنطن نظراً للمصالح الواعدة بحيث يصعب على واشنطن فكّ ارتباطها بها.¹

لذلك فإنّ تزايد حدّة التنافس بين مختلف القوى تحدده مجموعة من النّقاط والأسباب تتمثّل أهمها في دور الجزائر في ظلّ هذه الظروف والأوضاع الأمنية المحيطة بها من دول الجوار، واستقرار الجزائر بالنسبة لهذه القوى أصبح ضرورة ملّحة للحفاظ على مصالحها. لذلك يمكن القول أنّ الجزائر أصبحت دولة محورية في استراتيجيات هذه القوى.

وقّعت الجزائر مع روسيا إعلان الشّراكة الاستراتيجية في افريل 2001 بعد 50 عاما من التّعاون الجزائري الروسي من خلال الاتفاقيات والصّفقات التّسليحية، لينتقل فيما بعد إلى مجال النّقل وصولاً إلى توسيع هذه الشّراكة الاستراتيجية منذ افريل 2011، بفضل التّوقيع على اتفاقيات في مجال الطّاقة والاقتصاد والديبلوماسية.²

-**الصين في الجزائر:** إنّ تأثير الصّين في إفريقيا يعدّ أمراً مقلقا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وتبدو القارة وبشكل سريع وكأنّها ميدان للمنافسة، يمكن وصفه بالحرب الاقتصادية الباردة والغير

¹- Vish Sakthvel, *Algeria's Growing security problems*, Op.cit.

²- حسين بهاز، قراءة في جدلية العلاقات الاستراتيجية الجزائرية الروسية على ضوء التحديات الراهنة، على الموقع <https://manifest.univ-ouargla.dz/documents/Archive/2016-2017/FDSP/%D8%B3%D9%8A%D8%>، تمّ الاطلاع

عليه بتاريخ 2018/06/06 على الساعة 23:06.

مباشرة مع الصين، خاصة في مسألة الموارد. مع العلم أنّ حجم التبادلات التجارية بين الصين وإفريقيا تضاعف 33 مرة في ظرف 13 سنة، بين 1995 و 2008 من ثلاث مليارات دولار إلى 100 مليار دولار.¹ كما يقوم البترول الإفريقي بإمداد النمو الصيني والتي تحصل على 30 بالمئة من بترولها من مصادر إفريقية خاصة السودان أنغولا والكونغو.

تُعتبر الجزائر أوّل دولة عربية تقيم شراكة استراتيجية شاملة مع الصين، حيث اتفقت الجزائر والصين على إقامة علاقات شراكة استراتيجية ومُتميّزة وشاملة بين البلدين، بهدف تعميق التعاون في كافة المجالات والميادين. وتُظهر البيانات الأخيرة التي حدّدها تقرير صادر عن الصحيفة البريطانية المتخصصة فاينشل تايمز، أنّ قيمة الاستثمارات الصينية في الجزائر خلال سنة 2016 بلغ 3.3 مليار دولار، استنادا إلى التقرير الخاص بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا الصادر، نهاية أوت 2016.

تُصنّف الصين كأوّل مستثمر أجنبي في الجزائر متجاوزة العديد من الدّول الأوروبية، وعلى رأسها فرنسا، حيث بلغت مجموع الاستثمارات الصينية 7.4 مليار دولار، وتشكّل الشركة الوطنية الصينية للأشغال والبناء "سي أس سي أو سي" أهم قوة ضاربة لبكين في الجزائر، حيث تقوم بإنجاز العديد من المشاريع، على رأسها ميناء الجزائر الجديد الذي تقوم الصين بتمويله، وفقا لاتفاق إقراض طويل الأجل بحوالي 3 مليار دولار، إلى جانب مشاريع انجاز البنى التحتية منها توسعة مطار الجزائر الدولي. كما تصنّف الصين أيضا كأهم متعامل تجاري للجزائر خلال السنوات الثلاث الماضية، وكانت الصين أوّل ممون للجزائر عام 2016 بقيمة 8.396 مليار دولار، ومبادلات فاقت 9 ملايين دولار، مع ميزان تجاري لصالح الصين، وسجلت اختراقا مُعتبراً

¹- إبراهيم شابين الدين، الأفريكوم .. حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة، ترجمة الحاج ولد إبراهيم، مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية، 2013، ص4.

في نفس الفترة، على خلفية نشاط الشركات الصينية وارتفاع العمالة الصينية المقدرة بأكثر من 50 ألف¹.

وفي مشروع طريق الحرير الصيني تم اختيار الجزائر كشريك استراتيجي باستثمارات تصل إلى حوالي 500 مليار دولار.

هذا يوازي العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأمريكية التي تطورت أكثر مع التعاون العسكري الأمني في مجال مكافحة الإرهاب. في عام 2007، بلغ إجمالي الاستثمارات المباشرة للولايات المتحدة في الجزائر 5.45 مليار دولار، معظمها في قطاع الهيدروكربونات. كما تنشط الشركات الأمريكية في الأعمال المصرفية والتمويل والخدمات والأدوية والمرافق الطبية والاتصالات السلكية واللاسلكية وتحتلية مياه البحر وإنتاج الطاقة وقطاعات تكنولوجيا المعلومات. الجزائر هي ثاني أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط / شمال أفريقيا. بلغ إجمالي صادرات الولايات المتحدة إلى الجزائر 1.2 مليار دولار في عام 2008، ووصلت واردات الولايات المتحدة من الجزائر 19.3 مليار دولار في عام 2008، بشكل أساسي في شكل النفط الخام. في مارس 2004، عين الرئيس جورج دبليو بوش الجزائر دولة مستفيدة للمعونة بدون رسوم بموجب نظام التفضيلات المعمم (GSP) في يوليو 2001، وقّعت الولايات المتحدة والجزائر اتفاقية في إطار التجارة والاستثمار، التي وضعت مبادئ مشتركة تقوم عليها العلاقة الاقتصادية وتشكل منصة للتفاوض على اتفاقيات ثنائية أخرى².

لم تتغير مكانة الجزائر في السياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة الرئيس ترامب للولايات المتحدة الأمريكية، حيث جاء في بيان لكتابة الدّول للخارجية في 02 فيفري 2017، أنّ للجزائر مكانة استراتيجية وتُعتبر شريكاً مقتدر، يجمعها تعاون دبلوماسي قانوني وأمني. ولهما مبادلات مستمرة في المجال المدني والعسكري.

¹ - عبد المطلب، ع، الصين "طريق حرير جديد" أمام الاقتصاد الوطني، 11 سبتمبر 2017، <http://wakteldjazair.com/?p=89746> على الموقع على الساعة 11:56 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/05/27.

² - Global Security, **Algeria-US relations**, online <https://www.globalsecurity.org/military/world/algeria/forrel-us.htm>, consulté le 27/05/2018 à 12:26.

وأضاف البيان أنّ التّعاون الثّنائي بين البلدين يرمي إلى مساعدة الجزائر على مكافحة الإرهاب والجريمة، ودعمها لبناء مؤسّسات تساهم في أمن واستقرار المنطقة، وكذا مساعدة المجتمع المدني في الجزائر. ويثمّن هذا الدّعم من خلال مبادرة الشراكة الشرق أوسطية (MEPI)، لدعم عمل المجتمع المدني في الجزائر، من خلال برامج تدريب الصحفيين، ورجال الأعمال وسيّدات الأعمال والبرلمانيين وأصحاب المهن القانونية، ورؤساء المنظمات غير الحكومية. إلى جانب تمويل التّمية الاقتصادية، وبرامج دعم التّعليم في الجزائر. هذا الدّعم موجّه أيضا لمحاربة تنظيم "داعش"، والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

وأشارت الوثيقة إلى زيارة نائب وزير الخارجية الأمريكية إلى الجزائر في جويلية 2016، وعقد الحوار الاستراتيجي مع الجزائر في افريل 2015. وكذا استضافت الجزائر كبار المسؤولين في الجيش الأمريكي وزيارات السفن، بينما استضافت الولايات المتحدة الحوار العسكري المشترك مع الجزائر في جويلية 2016.

-التنافس على الجزائر في محور الاتحاد الأوروبي:-

الجزائر اليوم هي المكان الأكثر استقرارا في محور منطقة المغرب العربي، وتُعتبر حليفاً رئيسياً لفرنسا. وتعمل فرنسا على أن تكون اللاعب الرئيسي في استراتيجية التّمية في الجزائر.

في مجال العلاقات الثنائية، تُعتبر تقلّبات العلاقة الجزائرية مع فرنسا أفضل مقياسا لكيفية فتح الجزائر للتّعاون الدّولي والمشاركة، إلّا أنّ طبيعة العلاقات التاريخية والثقافية واللّغوية الفرنسية الجزائرية المشحونة بشكل فريد تميّز هذه العلاقة عن غيرها. لا تزال فرنسا تمثّل الشّريك التجاري الرئيسي للجزائر، وقبل كلّ شيء بالنّسبة للسّلع المستوردة والمصنوعات، وحوالي مليون جزائري يعيشون في فرنسا.

وقّعت الجزائر على عدد غير مسبوق من اتفاقات الاستثمار والشراكة في أواخر عام 2012. وقد شجّعت الأزمة الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي على نقل رؤوس الأموال والخبرات في الصّناعات المتعلّقة إلى الأسواق الخارجية. فالقارة، والقرب الجغرافي والروابط التاريخية مع الجزائر تجعل من

البلاد وجهة طبيعية - خاصة بالنسبة للدول الأوروبية على البحر المتوسط. في منتصف ديسمبر، وقعت شركة صناعة السيارات الفرنسية رونو اتفاقية لبناء مصنع في مدينة وهران بغرب الجزائر. بعد ذلك أعلنت الشركات الإسبانية والبرتغالية عن إنشاء مشروع مشترك بمليارات اليورو مع الشركات الجزائرية لبناء 100 ألف وحدة سكنية في جميع أنحاء البلاد¹.

على نطاق أوسع، جلبت فترة الحراك العربي تغييرات سريعة إلى المنطقة، مما فرض ضغوطاً على العديد من أساليب الجزائر الطويلة الأمد للدفاع عن مصالحها والتّهُوض بها. وتقوم بعلاقات خارجية رئيسية، مع فرنسا والولايات المتحدة على وجه الخصوص وتواجه الجزائر فترة من الخيارات، وكيف ستحدّد الاستجابة استقرارها الداخلي ودورها الإقليمي وعلاقاتها مع شركائها الأجانب الرئيسيين.

المطلب الثاني: تفعيل آليات التعاون المتعددة الأطراف.

1/ مبادرة عموم الساحل: في 07 نوفمبر 2002 قدّم مكتب مكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية الأمريكية مبادرة عموم الساحل، تضمّنت أربع دول هي مالي موريتانيا النيجر والتّشاد، وهدفت إلى تحقيق التعاون والاستقرار الإقليمي، حيث صُممت لتدعيم قدرات وحدات حرس الحدود بها، في مواجهة أنشطة على غرار تنقّل الأشخاص غير الشرعي والتّصدي لتهريب السّلاح والمخدرات، وانتقال العناصر الإرهابية. وعلى ضوء ذلك تكفّلت القوات الخاصة في القيادة الأوروبية بتدريب القوات المحلية لهذه الدول، على العمل الميداني لمواجهة تلك التّحديات².

كجزء من هذه الجهود، حاولت الجزائر دون توقّف تركيز "الحرب ضدّ الإرهاب" في الصّحراء والساحل من خلال جعلها الطّرف الأساسي المحوري. في أبريل 2010، تمّ إنشاء قيادة عسكرية مشتركة (JMC) تضمّ الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر في تمرّات بالجزائر. كان من المفترض

¹ - In Europe, the Strategic Importance of Algerian Natural Gas, 22 janvier 2013 online <https://worldview.stratfor.com/article/europe-strategic-importance-algerian-natural-gas>, consulté le 29/05/2018.

² - global security (2012) Pan Sahel Initiative (PSI), (online) <https://www.globalsecurity.org/military/ops/pan-sahel.htm>, consulté le 26/05/2018 à 14:39.

أن تقوم هذه اللجنة بتنفيذ خطة أمنية إقليمية جديدة مع قوات مراقبة مشتركة من المتوقع أن يصل مجموعها إلى 75000.

2/ الشراكة من أجل مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSCT : Trans-Sahara counter Terrorism partenerchip.

أنشئت مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء سنة 2005 كامتداد لمبادرة عموم الساحل، لكن بشكل أوسع من خلال إضافة كل من الجزائر والسنغال إلى المبادرة، وجعل المغرب ونيجيريا وتونس مراقبين في هذه المبادرة. تهدف هذه المبادرة إلى زيادة قدرات مكافحة الإرهاب وزيادة التعاون والتنسيق بين قوات الأمن في المنطقة، دعم الحكم الديمقراطي وازعاف الإيديولوجيات الإرهابية. بالإضافة إلى رفع مستوى التعاون عبر الحدود في المنطقة، من خلال تحسين مستوى الاستخبارات وتطوير العلاقات العسكرية الثنائية. انطلقت هذه المبادرة تزامنا مع مناورات "فلينتلوك" العسكرية السنوية التي تستمر ثلاثة أسابيع وتنظمها "القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا" ("أفريكوم") وتضم ست عشرة دولة إقليمية ميداناً مهماً لمثل هذا الانخراط. وتهدف هذه التمارين إلى تعزيز التنسيق البيئي بين الشركاء الأمريكيين والأوروبيين والأفارقة عبر تمكين وحدات محلية من القيام بعمليات لمكافحة الإرهاب ومكافحة التمرد. ومن هذا المنطلق، تُعتبر مناورات "فلينتلوك" آلية تتيح التدريب المتعدد الجوانب للقوات الجزائرية.¹

3-الجزائر والحوار المتوسطي الأطلسي:

أطلق الحلف حوارا عام 1994 مع سبع دول متوسطية، هي: المغرب، وتونس، وموريتانيا، ومصر، وإسرائيل، والأردن، والجزائر، وذلك للتعاون في محاربة تهديدات محتملة لأعضاء الحلف، مثل الهجرة غير الشرعية، وتهديد المخدرات، والأنشطة الإرهابية. بعد اعتداءات سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة، شهدت استراتيجية الحلف تطورا جديدا، حيث تم الاتفاق في قمة براج نوفمبر 2002 على خطة عمل مشتركة ضد الإرهاب، وإنشاء قوة ردّ سريع متطورة عام 2006.

¹-Vish Sakthvel, Algeria's Growing security problems, Op.cit.

اهتمّ الحلف في هذه الفترة أيضا بتطوير التعاون الأمني الثنائي بين دول الحلف وبلدان الشرق الأوسط الموسّع. وتمّ طرح مبادرة اسطنبول للتعاون الاستراتيجي في يونيو 2004، لتكون بداية لهذا التعاون. تضم هذه المبادرة قائمة يمكن للدول الاختيار فيما بينها في ستة مجالات، هي: الإصلاح الدفاعي والتعاون العسكري، ومكافحة الإرهاب، والتصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل، وأمن الحدود، والإرهاب، والتخطيط لحالات الطوارئ المدنية وإدارة الأزمات¹.

انضمت الجزائر إلى الحوار الأطلسي في مارس 2000، وتعود الرغبة في ضمّ الجزائر إلى الحوار على اعتبارها محور الشراكة المغاربية الأمريكية. ويعتبر الاقتصاد المدخل الرئيسي للاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي وفي إطار ما يسمى (الجيواقتصادية) اعتبر الأمريكيون هذه المنطقة واحدة اقتصاديا وواحدة من أكبر الأسواق الناشئة في العالم وتزامن هذا التصوّر مع تغيير القراءة الأمريكية للأزمة الجزائرية إذ بعدما بدت الولايات المتحدة مترددة بداية عبرت لاحقا عن دعمها الكامل للحكومة الجزائرية وللإصلاحات السياسية والاقتصادية ولنبدز الإرهاب. وتعتبر الجزائر في المنظور الأمريكي دولة محورية نظرا لإمكاناتها الاقتصادية من جهة ولتقلها السياسي والاستراتيجي في المنطقة من جهة ثانية ووفقا لهذا التصوّر تعتبر الجزائر أيضا القطب الاقتصادي الأهم والمحرك لأية دينامية في المغرب العربي².

ومن جانب الجزائر فإنّ انضمامها للحوار الأطلسي يقع ضمن مجموعة من الأسباب والأهداف على حدّ سواء تتمثّل أساسا فيما يلي:

¹ - أشرف محمد كشك، حلف الناتو: من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية، 22 أوت 2011، على الموقع <http://www.siyassa.org.eg/News/1502.aspx>، تمّ الإطلاع عليه بتاريخ 2018/06/17 الساعة 20:19.

² - خير الدين العايب، الجزائر.. دور محوري في النظام الأمني المتوسطي، بتاريخ 21 يونيو 2000، على الموقع <https://www.albayan.ae/opinions/2000-06-21-1.1096064> تمّ الأطلاع عليه بتاريخ 2018/06/08 على الساعة 23:46.

- 1- الإقرار بمصادقية الأطروحات الجزائرية القائلة بضرورة التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب؛ على اعتباره أنّه ظاهرة عابرة للحدود الوطنية لذلك من الصّعب على أيّ دولة التصديّ له بمفردها.
 - 2- تحسّن الوضع الأمني الداخلي وخروج البلاد تدريجيا من الأزمة مما أفقد التردّد السياسي للحلفاء إزاء انضمام الجزائر للحوار.
 - 3- إرادة الجزائر وسعيها للتموقع في الوضع العالمي الجديد، وقد صرّح الرئيس بوتفليقة في زيارته الأولى لمقر الحلف بأنّ هذا الانضمام يشكّل خيارا استراتيجيا يأتي من قناعتها بأنّ التشاور والتعاون وحدهما يمكنهما أن يشجعا على التقارب بين الدول ويضمنان السّلام والاستقرار".¹
 - 4- القضاء على الخطر الأمني الإسلامي الداخلي من جهة، كما أنّ التعاون مع المنظمة سيجعلها في منأى عن أيّ خطر أجنبي سواء من جيرانها أو من غيرها.
 - 5- الرغبة في الريادة من خلال إحياء مشروع أمريكي قديم أراد أن يجعل منها قوة إقليمية، تكون منطقة نفوذها في شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء.
 - 6- تنويع الحلفاء، لضمان استقلالية عن الحلفاء التقليديين من خلال توزيع تبعيتها لهم، ومنه إضعاف الأطراف الخارجية وتقوية موقع الجزائر مع كل طرف.
- اتجاه الجزائر إلى الحوار مع الحلف الأطلسي راجع كذلك في رغبتها في الاستفادة من خبرة الحلف الأطلسي في مسار تحديث واحترافية الجيش الجزائري والمؤسسة العسكرية، فحاجة الجزائر إلى الحصول على مزيد من الدّعم من الحلف الأطلسي لتحديث قواتها المسلّحة ضمن مسار احترافية الجيش وتعزيز إجراءات الثّقة بين الطرفين، وتكثيف التّعاون في مجال الاستعلامات، مرحلة نوعية جديدة في العلاقة بين الجزائر والنااتو منذ وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى سدّة الحكم في العام 1999 وسماحه سنة بعد ذلك بمشاركة الجزائر في الحوار والتّعاون مع النااتو منذ العام 2000 ضمن الخيار الاستراتيجي الذي اتخذته الجزائر بالتّوجه نحو دعم علاقاتها مع الغرب وكان من بين أولى نتائج هذا التّقارب مشاركة وحدات من الجيش الجزائري لأول مرّة في تاريخه في

¹ - عبد النور بين عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق الذكر، ص 201.

مناورات أطلسية قبالة السواحل الكرواتية بمشاركة 14 دولة العام 2003، وكان التطور النوعي في العلاقات بين الجزائر والناثو يواكب بالتوازي التقارب الحاصل بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر منذ أن أعلنت وقفها إلى جانب إدارة واشنطن في حربها وحلفها ضد ما تسميه الإرهاب العالمي وهو ما دفع إلى مزيد من التعاون في المجال السياسي والأمني والاقتصادي.

4- مبادرة 5+5 دفاع: لقد شهد القطاع الغربي لحوض البحر المتوسط تصنيفا استراتيجيا جديدا مع نهاية الحرب الباردة، حرصت دول الجنوب الأوروبي في محاولة ملأ الفراغ الاستراتيجي السوفياتي، هذا رغم بقاء الأسطول البحري الروسي الأوكراني في عرض المتوسط هذا من جهة، ومن جهة أخرى عملت على التوصل الاستراتيجي والأمني مع دول المغرب العربي.

تم اقتراح مبادرة إنشاء مجلس الأمن والتعاون لغرب المتوسط من طرف الرئيس الفرنسي ميتران، على أن يضم المغرب، الجزائر، تونس، إيطاليا، فرنسا وإسبانيا. أعيد احياء هذه المبادرة في نهاية الثمانينات لتتوج بعقد اجتماع في روما في أكتوبر 1990 شاركت فيه كل من إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال، والدول المغاربية الخمس إلى جانب مالطا كعضو مراقب.¹

عقدت المجموعة اجتماعها الوزاري الثاني في العاصمة الجزائرية في أكتوبر 1991 والذي تمخض عنه "إعلان الجزائر" الذي تنص نقطته السابعة على الدول المشاركة بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك عدم اللجوء إلى القوة والحل السلمي للخلافات واحترام السيادة الوطنية والوحدة الجغرافية للدول المعنية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

لقد أضفت التحولات الأمنية التي شهدتها العالم، خصوصا في منطقة المتوسط، على الاستقرار والأمن الإقليميين أهمية استراتيجية مشتركة لدول الضفة الجنوبية ودول شمال غرب حوض المتوسط، هذا ما جعل التعاون والحوار بشأن هذه المسائل ضرورة وأولية في سياق دولي يتميز بتنامي الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة العابرة للأوطان. لذلك تعتبر مبادرة 5+5 شراكة استراتيجية تعتمد على محاور أساسية في مجال الحوار السياسي والأمني والاندماج الاقتصادي

¹ عبد النور بين عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق الذكر، ص 99.

والتبادل المشترك وحوار الثقافات. ونظرا لأهمية الموضوع انعقدت قمة في مالطا يومي 5 و 6 أكتوبر 2012، توجت بالمصادقة على إعلان هام تضمن دعم وتجديد مختلف المبادرات المعتمدة ضمن حوار 5+5.

لقد قامت مبادرة 5+5 دفاع على ثلاث ميادين هامة حسب الأولوية وهي:¹

1- المراقبة البحرية للحوض المتوسط كأولوية

2- الحماية المدنية في حالة الأخطار الكبرى

3- الأمن الجوي للحوض المتوسط.

لقد أنجزت مبادرة 5+5 عدة نشاطات في مجالات مختلفة تتمثل فيما يلي:²

- المراقبة البحرية: تنظم سنويا عدة تمارين بحرية متعددة الأطراف بين الدول الأطراف بين الدول الأعضاء في المبادرة. ولقد استفادت الجزائر في 2008 من تمرين " المد-08". وكذلك الاستفادة من النظام الافتراضي لمراقبة التهريب البحري في المنطقة والذي يعرف ب(V-RMTC5+5 NET).

- الحماية المدنية في حالة الكوارث الكبرى
- الأمن الجوي: يعتبر الإرهاب الجوي بمثابة تهديد حقيقي، ونظمت الجزائر في هذا الصدد تمرين (circaète 10)، تبعه تمرين (circaète 2011)، الذي نظّمته اسبانيا في سبتمبر 2011، ونظّم المغرب نفس التمرين في أكتوبر 2012.

- التكوين: تكوين إطارات الدفاع، من خلال تطوير المعارف المشتركة المتعلقة بمسائل الأمن والدفاع في المنطقة الغربية لحوض المتوسط. ولقد استفادت الجزائر من التكوين في مقياس

¹ - مبادرة 5+5 دفاع: فضاء للتشاور والتعاون الفعال، مجلة الجيش، العدد 594، مؤسسة المنشورات العسكرية، جانفي 2013، ص 19.

² - مبادرة 5+5 دفاع: فضاء للتشاور والتعاون الفعال، نفس المرجع، ص 21، 20، 22، 23.

واحد في ديسمبر 2011. وأنشئ المركز الأوروبي المغاربي للبحث والدراسات الاستراتيجية لغرب المتوسط في 2009 والذي يهدف إلى التفكير والتحليل الاستشراقي قصد تدعيم النشاط المشترك، بالإضافة إلى ذلك ترقية مفهوم جديد للأمن الإقليمي.

سمحت الديناميكية التي اكتسبتها مبادرة 5+5 دفاع على مدى خمس سنوات بتقديمها كنموذج لنجاح التعاون المتعدد الأطراف خصوصا من خلال التكوين والبعد العملياتي المسجل أو تبادل المعلومات.

4-الأفريبول:

جاءت فكرة إنشاء أفريبول بمناسبة الندوة الجهوية الإفريقية الـ 22 للإنتربول المنعقدة من 10 إلى 12 سبتمبر 2013 بوهران بحضور 41 قائد شرطة إفريقي تبنّوا بالإجماع هذه الفكرة وهي المبادرة التي لقيت الإشادة والدعم من طرف اللجنة التقنية المختصة حول الدفاع والأمن والسلم للاتحاد الإفريقي خلال الدورة السابعة للاجتماع المنعقد في أديس أبابا وكذا استحسان من طرف رؤساء الدول والحكومات خلال الدورة العادية الثانية والعشرين للاتحاد الإفريقي المنعقدة في شهر جانفي 2014 بأديس أبابا، إثيوبيا وذلك في سبيل تدقيق النظر في السياسات المثلى التي تسمح بتوحيد جهودهم وتنسيق الإجراءات العملية الخاصة بهم وتعزيز أسس التعاون الشرطي على صعيد القارة الإفريقية¹.

على اعتبار أنّ مبادرة أفريبول ستشكل قيمة مضافة للتعاون الشرطي الإقليمي والدولي، كما تعتبر حلف استراتيجي قادر على الرد الشرطي للتهديدات العالمية في بيئة تتسم بالتطور، يندرج لذلك مجموعة من الأهداف وراء تأسيس الأفريبول تتمثل فيما يلي:²

¹ - خديجة قدوار، "الاتحاد": تنشر مراحل إنشاء "الأفريبول" بتاريخ 2017/05/16 على الموقع

<https://www.djazairss.com/elitihad/88206>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/06/19 على الساعة 16:18.

² - لمزيد من المعلومات إطلع على الموقع <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2015/12/08/827636.html>

-اعتماد رؤية شاملة تسمح بتحسين فعالية ونجاعة مصالح الشرطة الإفريقية من خلال تدعيم القدرات التنظيمية، التقنية والعملياتية.

-إعداد استراتيجية إفريقية متناسقة لمكافحة الجريمة تشمل التّصور والتّفعيل والتّقييم والتّنسيق، لاسيما تلك التي تندرج في إطار برامج الدّعم والمساعدة التي بادرت بها المنظمات الدّولية المعنية.

-تعزيز القدرات التحليلية لأجهزة الشرطة الإفريقية في مجال تقييم التّهديدات الإجرامية وإعداد الردود المناسبة لها.

-تطوير قدرات أجهزة الشرطة الإفريقية لا سيّما من خلال برامج تكوينية شرطية موجّهة ومسايرة لواقع الممارسة الأمنية في إفريقيا، وإقامة مراكز الامتياز الإفريقية، خاصة في مجال الشرطة العلمية والتّقنية، وكذا التّحليل الجنائي ومحاربة الجريمة الرقمية وكذا الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

-تعميم الممارسات الحسنة في مجال تسيير قوات الشرطة، واحترام حقوق الإنسان وأخلاقيات الشرطة، والتّسيير الديمقراطي للحشود المخلة بالنّظام العام، إلى جانب وضع سياسات الشرطة الجوارية والاتصال، قصد إشراك المواطن في الوقاية من الجريمة بكل أشكالها ومكافحتها.

-تأهيل الكفاءات والوسائل العلمية والتّكنولوجية، وقدرات التّدخل لأجهزة الشرطة الإفريقية من خلال المساعدة التّقنية المتبادلة في مجالات التّكوين وتبادل التّجارب والخبرات والممارسات الحسنة بالأخص علم الاجرام وتحليل الجريمة، وهذا باستعمال تكنولوجيات جديدة وإيجاد حلول خلاقة للحماية.

-تعزيز التّنسيق بين قوات الشرطة المنشورة في إطار العمليات الداعمة للسلم.

تعتمد آلية الاتحاد الإفريقي للتّعاون الشرطي (أفريبول)، على التّجهيزات الحديثة، حيث تعتمد شروعات على عمل نظام الاتصال أفسيكوم AFSECOM، الذي تمّ تطويره من طرف خبراء الأمن الوطني، حيث يسمح لمكاتب الاتصال الوطنية لدول الأعضاء بتبادل المعلومات والبيانات الأمنية عبر حلول وتطبيقات معلوماتية جدّ متطورة. يتوفر " أفسيكوم " على تقنية الرسائل المشفرة يتضمّن أيضا قاعدة بيانات محينة "ستسمح بتسهيل تدفق المعلومات في إطار الأفريبول".

بالإضافة إلى ذلك القيام بـ 800 دورة تكوينية خلال سنة 2017 من طرف المديرية العامة للأمن الوطني لفائدة عناصر شرطة من مختلف الدول الأفريقية علاوة على عديد اللقاءات حول مكافحة الإرهاب و الجريمة الإلكترونية.¹

¹ - وكالة الأنباء الجزائرية، نظام الاتصال أفسيكوم للمديرية العامة للأمن الوطني مساهمة رائدة من أجل تعاون شرطي أفريقي فعال، بتاريخ 9 جانفي 2018 على الموقع <http://www.aps.dz/ar/algerie/51996-2018-01-09-09-32-39>، تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/06/19 على الساعة 17:41.

الخاتمة

ختاما:

- إنَّ القول أنَّ ما عرفته الدَّول العربية من حراك شعبي ليس إلَّا مؤامرة خارجية كبرى ضدَّ استقرار المنطقة ولتقسيمها لصالح المشروع الصهيوني والأمريكي، هي أفكار رجعية انهزامية تقصي قدرة الشَّعوب على امكانية التَّغيير. ولكن من جهة أخرى برهنت الدَّراسة أنَّ التَّغيير في المنطقة العربية قد ارتهن بدرجة كبيرة بشبكة كبيرة من التَّفاعلات الخارجية. لذلك فإنَّ قيام أيِّ ثورة في المنطقة لا تكون فقط من أجل الكرامة والعدالة الاجتماعية فقط وإنَّما من أجل الاستقلال الوطني عن جذور وروابط التبعية للنَّظام الرأسمالي الليبرالي العالمي.

- هذه التَّبعية الَّتِي أدخلت دول المنطقة في مزيد من التخلُّف وأرجعتها إلى مرحلة البدائية. بحيث أصبحت المنطقة ساحة للحروب والحروب بالوكالة كان نتيجتها حوالي 2 مليون قتيل منذ أن تحول الحراك الشَّعبي في المنطقة والذي كان يحمل آمالا بالتَّغيير الإيجابي إلى أزمات وحروب بسبب اختراقه من القوى الدَّولية الَّتِي تهدف إلى حماية مصالحها ونفوذها. هذا الأمر وما صاحبه من تنافس بين هذه القوى على هذه المنطقة الجيوستراتيجية والحيوية حوَّل ما كان قد يكون ربيعاً إلى شتاء قارس.

- الفترة الَّتِي تلت الحراك تعكس تحولات استراتيجية في المنطقة غيَّرت الخارطة السَّياسية للمنطقة أين مسَّت الدَّول ككيان والَّتِي دخلت في حروب طويلة حالة سوريا ليبيا واليمن ومازالت هذه الحروب مفتوحة إلى حدِّ الساعة.

- باعتبار الجزائر جزء لا يتجزأ من هذه المنطقة فإنَّها تواجه مجموعة من التَّحديات الَّتِي يعرفها الأمن القومي الجزائري؛ وبشكل خاصة مع الانتفاضات الَّتِي عرفتھا المنطقة العربية الَّتِي تزامنت مع بداية عام 2011م. بحيث أنَّ الرَّهانات الأمنية الَّتِي تعرفھا دول الجوار تفرض تحديات حقيقية بالنَّسبة للأمن القومي الجزائري؛ خاصة مع هشاشة المنظومات الأمنية خاصة في دول الجوار.

ولقد أنتج هذا الوضع بؤرة للتطرّف والإرهاب، بالإضافة إلى كون المنطقة محل تجاذبات بين القوى الكبرى؛ هذه المعطيات أصبحت في الادراكات الأمنية للجزائر. وبما أنَّه أصبح من الصَّعب على أيِّ دولة ضمان أمنها بمعزل عن النَّسق الإقليمي والدَّولي، أصبح ضروريا إقامة تحالفات أمنية

إقليمية بالدرجة الأولى، ونقصد بالتحالفات الأمنية كل صيغة تعاونية تشمل مجالات جيو-استراتيجية. لذلك فإنّ تبني خيار الأمن الإقليمي هو نتيجة للتحوّل في ظاهرة التهديد التي أصبحت تتجاوز حدود أي دولة، وهذا ما يلزم العمل المشترك الذي يقوم على قاعدة من التصورات الأمنية المشتركة؛ تقوم في الأساس على التعاون العسكري بالإضافة إلى تبني مقاربة أمنية شاملة تجمع ما هو عسكري، وتنموي. وفي ظل غياب أطر معرفية وبرامج بحثية تراعي عملية صناعة الأمن في المنطقة، خاصة مع المستويات العالية لأشكال الهشاشة والانكشاف الأمني الاستراتيجي، كان لا بدّ من الجزائر تجاوز التفكير الأمني القائم على النزعة الويستفالية. وذلك من خلال السعي إلى بناء سياسة أمنية مغاربية، مع التوجّه إلى تأسيس منظومة أمنية مؤسسية مستقرة لمواجهة كل المخاطر والتهديدات الأمنية. وكذلك التعاون الأمني الدولي خاصة في فضاءاتها الجيوسياسية المتوسطية والإفريقية (الاتحاد الإفريقي)، وأشكال التعاون مع الحلف الأطلسي.

بالإضافة إلى ضرورة تجديد الخطاب الديني، بحيث يكون التجديد هنا هو عملية إصلاحية محافظة ونقصد إحياء القيم الحقيقية الحاكمة للعلاقات. كما يعمل خطاب التجديد في إبراز قدرة الدين على التكيف مع مختلف التحولات الإيجابية ويكون ذلك من خلال الاستجابة لكافة الأسئلة المطروحة. بحيث أنّ التجديد قائم على فعل الاجتهاد الذي لا يتخلّف عن مجريات الحياة لمواجهة الخروقات المذهبية والتطرف العنيف باعتبارها تقع في قلب الأمن الديني وبالتالي رهان التماسك المجتمعي الذي يقع في قلب الأمن المجتمعي.

الجزائر مقبلة على أزمة حقيقية نتيجة الانسداد السياسي، والتي يمكن قراءتها مؤشراتنا من خلال:

أ- مؤشر الديمقراطية: بحيث تمّ ترتيب الجزائر هو 126 بين 167 دولة، وحصيلتها هي 3.5 من عشرة نقاط وتقع ضمن الدول السلطوية .

ب- مؤشر الفساد: وتحتل الجزائر المرتبة 105 من بين 180 دولة وبمعدل نزاهة هو 35 من مائة.

ت- مؤشر الاستقرار السياسي: تحتل المرتبة 104 في معدل الاستقرار الحكومي بين 178 دولة وبمعدل 63.16 من مائة (وتشمل المؤشرات الفرعية لهذا المقياس 12 مؤشرا هي تدخل الاجهزة

الأمنية، حراك النخب الفئوية، تطلّعات الفئات الاجتماعية، التراجع الاقتصادي، عدم التّساوي في توزيع الثروة بين الأقاليم الجغرافية للدولة، مراعاة حقوق الانسان وهجرة الأدمغة، مدى شرعية السّلطة، مستوى الخدمات العامة، مدى العدالة في تطبيق القانون، الضّغوط السّكانية، الهجرات الاجنبية نحو الدّولة والضّغط السّكاني، حجم التدخل الخارجي في سلوك الدّولة.

ث- مؤشر العسكرية (Militarization) ونفقات التسلّح : تحتل الجزائر في مستوى العسكرية (وهو معدل الانفاق العسكري قياسا لإجمالي الناتج المحلي وعدد الجيش قياسا لعدد السكان ومقارنة النفقات الصحية بالنفقات العسكرية) المرتبة 14 في العالم بمعدل 74.3 من مائة كما تمّ الإشارة إليه في الفصل الثالث من الدّراسة، وفي الانفاق العسكري قياسا لمعدل الناتج المحلي تحتل الجزائر المرتبة الخامسة عالميا بمعدل 5.7، وهو ما يشكل 16.1% من اجمالي نفقات الحكومة مما يضعها في المرتبة الثامنة عالميا في نسبة الانفاق العسكري من كافة نفقات الحكومة الاخرى(الصحة والتعليم والبنية التحتية...الخ.

ج-في مؤشر مستوى التّعليم تحتل الجزائر المرتبة 102 بين 149 دولة (ويتم قياسه من خلال نوعية التّعليم، القدرة على الالتحاق المدرسي، وحجم رأس المال البشري.

لذلك فإنّ الرّهان سيكون كبيرا إما بقاء الدّولة الجزائرية وهو الأهم أم بقاء النّظام بأيّ ثمن؟ وهذا ما سيحدده شدّة التنافس بين القوى الدّولية، والأخطر من ذلك أنّ الجزائر تحتل مرتبة متقدمة في الدّراسات الاسرائيلية (في الجامعات ومراكز الابحاث) خلال الفترة من 2010 الى الآن.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

أ_ الموثائق الرّسمية:

الجمهورية الجزائرية الدّيموقراطية الشّعبية، مرسوم تشريعي رقم 03.92 مؤرّخ في 3 ربيع الثاني عام 1413 الموافق 30 سبتمبر 1992 المتعلّق بمكافحة التخريب والإرهاب، الجريدة الرّسمية، العدد 70، (2 أكتوبر 1992).

ب_ القواميس والموسوعات:

ابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقي المصري جمال الدين أبو الفضل، معجم لسان العرب، دار صادر، بيروت.

ثانياً: المراجع

1-باللّغة العربية

أ_ الكتب:

- 1-سهيل عثمان، محمد درويش، مقدّمة ابن خلدون: اختيار النّصوص، دمشق، مطبعة وزارة الثقافة، 2001.
- 2-ابن خلدون، عبد الرحمان محمد، مقدّمة ابن خلدون، بيروت، دار القلم، 1981.
- 3-إبراهيم، فؤاد، داعش من النّجدي إلى البغدادي: ط1، مركز أوال للدراسات والتوثيق، 2015.
- 4-أحمد سعيد، إبراهيم، الجيوبولتيك السّوري وقوة الجغرافية السّياسية السورية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2016.
- 5-أحميدة، على عبد اللّطيف، دولة ما بعد الاستعمار والتحوّلات الاجتماعية في ليبيا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2012.
- 6-الأنصاري، محمد جابر، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية-مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.

- 7-الجوجري، عادل، برنارد لويس سياف الشرق الأوسط ومهندس سايكس بيكو 2، دار الكتاب العربي، دمشق،(د.ت.ن).
- 8-الكواكبي، عبد الرحمان، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، كلمات عربية للترجمة والنشر، مصر.
- 9-أرندت، حنة، في الثورة، ترجمة عطا عبد الوهاب: ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2008.
- 10-الزّين، حسن محمد، الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير: ط1، دار القلم الجديد، لبنان، 2013.
- 11-الخرجي، ثامر كامل محمد، النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.
- 12-المنياوي، رمزي، الفوضى الخلاقة: الربيع العربي بين الثورة والفوضى، ط1، دار الكتاب العربي، دمشق، 2012.
- 13-الكعكي، يحيى أحمد، الشرق الأوسط والصراع الدولي: دراسة عامة لموقع المنطقة في الصراع، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.
- 14-المديني، توفيق، وجه الرأسمالية الجديدة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004.
- 15-الشاطر، شاطر إسماعيل، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر، الهيئة السورية للكتاب، سوريا، (د.ت.ن).
- 16-السويد جمال سند وآخرون، حرب اليمن 1994: الأسباب والنتائج: ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1995.
- 17-الشرجي، عادل مجاهد وآخرون، أزمة الدولة في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2011.

- 18-إرليخ، ريز، داخل سوريا: قصة الحرب الأهلية وما على العالم أن يتوقع، ترجمة رامي طوقان، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015.
- 19-المصطفى، حمزة مصطفى، المجال العام الافتراضي في الثورة السورية: الخصائص، الاتجاهات، آليات صنع الرأي العام، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.
- 20-العروي، عبد الله، مفهوم الدولة، ط9، المركز الثقافي العربي، المغرب، د.س.ن.
- 21-القذافي، معمر، الكتاب الأخضر، المركز العالمي لأبحاث ودراسات الكتاب الأخضر، طرابلس، ليبيا، 1969.
- 22-العبيدي، محمد، وآخرون، الجماعة التي تسمى نفسها دولة: فهم تطور تنظيم الدولة الإسلامية وتحدياته: ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2015.
- 23-المنوفي، كمال، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية، دار بن خلدون، بيروت، 1980.
- 24-المخادمي، عبد القادر رزق، قيادة أفريكوم الأمريكية: حرب باردة أم سباق للتسلح، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
- 25-الهاشمي هشام، عالم داعش من النشأة إلى إعلان الخلافة: ط1، دار بابل للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2015.
- 26-الجميل، سيار، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط : ط1، دار الفكر المعاصرة، بيروت، 1997.
- 27-بلهول، نسيم، الجانب النظري لطبيعة الأمن العسكري الجزائري، في "فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني": ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- 28-بريجنسكي، زيجنيو رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا: ط2، ترجمة مركز الدراسات العسكرية، 1999.

- 29- بوكراع، الياس الرعب المقدس، ترجمة خليل أحمد خليل: ط1، دار الفارابي، لبنان، 2003
- 30- بوحنية، قوي الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي، في "فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني"، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- 31- بن عنتر، عبد النور البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- 32- بشار، عزمي، الثورة والقابلية للثورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، لبنان، د.ت.ن.
- 33- بشار، عزمي، عن توفيق الحكيم: ثورة الشباب، مكتبة مصر، القاهرة، 1988.
- 34- مايكل جونسون، متلازمات الفساد (الثروة والسلطة، والديموقراطية)، ترجمة نايف الياسين، الرياض، مكتبة العبيكان، د.ت.ن.
- 35- دايموند، لاري، مصادر الديمقراطية ثقافة المجموع أم دور النخبة، ترجمة سمية فلو عبود: ط1، دار الساقى، بيروت 1994.
- 36- ديب، كمال تاريخ سوريا المعاصر: من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011، ط2، دار النهار، لبنان، 2012.
- 37- هنتغتون، صامويل النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلو عبود: ط1، دار الساقى، بيروت، لبنان، 1993.
- 38- ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين: ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013.
- 39- حمودة، ماجدة عبد الرحمن الكواكبي فارس النهضة والأدب، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2011.
- 40- كلاين، نعومي، عقيدة الصدمة صعود رأسمالية الكوارث، ترجمة نادين خوري: ط3، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، 2011.

- 41-سعد الدين إبراهيم، مصادر الشريعة في أنظمة الحكم العربية، ورقة قدمت إلى أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية: ط2، بيروت، المركز، 1987.
- 42-مجموعة من الباحثين، في التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية: ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014.
- 43-عودة، جهاد وآخرون، العنف السياسي والانقسام المجتمعي في ليبيا، ط1، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2015.
- 44-يوسف، أحمد، حال الأمة العربية 2011، 2010، رياح التغيير: ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- 45-شابين الدين، إبراهيم، الأفريكوم .. حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة، ترجمة الحاج ولد إبراهيم، مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية، 2013.
- 46-فوكوياما، فرانسيس نهاية التاريخ والانسان الأخير، مجموعة مترجمين، مركز الانماء القومي، بيروت، 1993.
- 47-مظهر، قنطجى سامر، مشكلة البطالة وعلاجها في الإسلام: ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2005.
- 48-سعيد، أحمد دور إسرائيل في تفتيت الوطن العرب: ط2، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010.
- 49-عوض، محسن، الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988.
- 50-الحرب الناعمة: الأسس النظرية والتطبيقية، إعداد مركز الحرب الناعمة للدراسات: ط1، 2014.
- 51-مجموعة من المؤلفين، تاريخ اليمن المعاصر 1917-1982، ترجمة محمد على البحر، القاهرة، 1990.

ب_المجلات:

52-بودراع، أحمد فشل ثورات الربيع العربي: محاولة للفهم، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 11، 2017.

53-عبد الفضيل، محمد، مفهوم الفساد ومعايير، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية العدد 309، نوفمبر 2004، ص 34،35.

54-خالد عبد القادر أحمد، كيف يجرى تنفيذ الفوضى الخلاقة، مجلة دنيا الوطن، تاريخ النشر، 2011-2-5

55-لونيسي، رابح انعكاسات الفوضى في العالم العربي على الأمن الاستراتيجي الجزائري: دراسة استشرافية، مجلة ستراتيجيا: العدد 1، 2014.

56-محمد فوزي حسن، تطورات الأزمة اليمنية، مجلة آفاق عربية، العدد الأول، مارس 2017

57-حنفي خالد ، تكيف أم فوضى؟: اختبار ل"عدم الاستقرار" في مراحل ما بعد الثورات، مجلة ملحق اتجاهات نظرية، 2014-4-17

58-لخضاري، منصور تطور " ظاهرة الإرهاب" في الجزائر من التصعيد الوطني إلى الصعيد غير الوطني: ط1، 2014، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 194، 2014

59-صايح، مصطفى التنظيمات الإرهابية في شمال افريقيا: الهيكل، الأيديولوجيا والتمويل، مجلة آراء حول الخليج، العدد 104، على الموقع الإلكتروني.

<http://araa.sa/index.php?view=article&id> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/02/08

60-جان بيار فيليو، القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تحدّ جزائري أم تهديد عالمي، أوراق كارنيغي، العدد 104، أكتوبر 2009

61-زقاغ، عادل واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي: مقارنة سوسيوسياسية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 23، مارس 2016.

62-درويش سعيد، أنشطة الجماعات المسلحة في منطقة الساحل الأفريقي: دراسة على ضوء القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الجنائي، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، الجزء 1، العدد 26، نوفمبر 2011

63-لخضاري، منصور "الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 143، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية: خريف، 2012

64-الهجوم الإرهابي على مركب الغاز تيقنتورين، مجلة الجيش، مؤسسة الناشر العسكري، جانفي 2013، عدد 594.

65-الحصيلة العملياتية السنوية 2015، مجلة الجيش، المركز الوطني للمنشورات العسكرية، الجزائر، العدد 360، جانفي 2016.

66-مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، مجهودات حثيثة، مجلة الجيش، المركز الوطني للمنشورات العسكرية، الجزائر، 2016.

67-مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، حصيلة عمليات 2016، مجلة الجيش، المركز الوطني للمنشورات العسكرية، الجزائر، ديسمبر 2016.

68-مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، مجلة الجيش، المركز الوطني للمنشورات العسكرية، الجزائر، جوان 2016.

69-بلهول نسيم، المبادرة العسكرية الأمريكية في إفريقيا: مقاربة استراتيجية جديدة؟ مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد التاسع، جوان 2013.

د-متفرقات (دراسات، رسائل جامعية، ملتقيات، ندوات وتقارير)

1-الأخضر عمر الدّهيمي، دراسة حالة حول الهجرة السرية في الجزائر، ندوة علمية حول الهجرة السرية في الجزائر، (ندوة علمية حول التجارب العربية في مجال مكافحة الهجرة غير المشروعة، المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، فيفري 2010.

2-المعتصم صلاح الدين عبد الرحمن الدّومة، الّتي قدّمت الى إشكالية بناء الدّولة الافريقية في ظلّ الصّراع في المجتمع: أوراق المؤتمر العلمي (الكتاب الثاني)، الخرطوم، جامعة افريقيا العالمية، 2006.

3-شرقاوي، محمد، الربيع العربي بين نظرية المؤامرة ونظرية قوس الثورة المشدود، في التقرير العربي السّابع: أربع سنوات من "الربيع العربي"، ط1، مؤسسة الفكر العربي، لبنان، 2014

4-أشرف العربي، الرّبيع العربي: مقارنة اقتصادية لفهم الدوافع واستخلاص الدروس، المنتدى الإقليمي حول: اقتصاديات الربيع العربي، الأردن، 17-18 ديسمبر 2012.

5-صندوق النقد العربي، تفعيل برامج التشغيل في الدّول العربية، التقرير الاقتصادي الموحد، 2007.

6-نبيلة بن يحي، الفوضى في السياسة الدولية: رهان القوة ومطلب الأمن، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والدراسات الدولية، 2011، 2012.

7-عماد فوزي الشّعبي، رئيس معهد الدّراسات والمعطيات الاستراتيجية في مقابلة تلفزيونية في حوار الساعة، قناة الميادين، 2013، متوفر على اليوتيوب.

8-علي حسين باكير، تقرير حول تقييم الحالة الحرجة داخل سوريا والسيناريوهات المحتملة المستقبلية، 2013.

9-باتريك شارل ميسانس، تقرير حول الغاز والنفط: الحروب السرية، في برنامج "تحقيقات خاصة"، قناة canal plus. 2012، متوفرة على قناة اليوتيوب.

10-مقابلة تلفزيونية مع زياد تقي الدين، في قناة "فرانس2"، في 2013، متوفرة على اليوتيوب.

11-برنامج تلفزيوني مع المحلّل السّياسي اللّيبّي "وليد أرنيمة"، "ما وراء الخبر"، الجنوب اللّيبّي...بؤرة صراع جديدة، قناة الجزيرة، بتاريخ 2018/3/5.

12-منصور لخضاري، استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2013،

13-مركز الجزيرة للدراسات، الفاعلون غير الرسميين في اليمن: أسباب التشكل وسبل المعالجة، افريل 2010،

14-جازع، جواد صندل الحركة الحوثية في اليمن: دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة دىالى، العدد 99، 2011.

المواقع الالكترونية:

1-خليل كلفت، بين الثورة السياسية والثورة الاجتماعية، الحوار المتمدن، العدد 3280، 2011، على الموقع الالكتروني: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=246558> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2017/01/29، على الساعة 21:02.

2-مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، عرض كتاب لماذا يتمرد البشر لروبرت تيد غير، 2017، متوفر على الموقع <http://rawabetcenter.com/archives/39539> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/01/17 على الساعة 12:02.

3-زياد، عقل، التفسير النظري للثورات: تطور المفاهيم وتنوع الأسئلة، https://web.facebook.com/SciencePolitique/posts/1123810130969310?_rdc=1&_rd=1 تمّ الاطلاع عليه يوم 2018/01/30، على الساعة 17:34.

4-قراءات نظرية: الثورات السياسية-المفهوم والأبعاد، المعهد المصري للدراسات، بتاريخ 17 افريل 2016 على الموقع الالكتروني: <http://eipss-eg.org/> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/01/31 على الساعة 17:20.

5-قراءات نظرية: الثورات السياسية-المفهوم والأبعاد، المعهد المصري للدراسات، بتاريخ 17 افريل 2016 على الموقع الالكتروني: <http://eipss-eg.org/> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/01/31 على الساعة 17:20.

6-رياض الصّيداوي، الانتخابات والديموقراطية والعنف في الجزائر، الحوار المتمدّن، العدد 2544، بتاريخ 2009/2/1، على الساعة 10:16 على الرابط الالكتروني <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=161438> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2017/07/15 على الساعة 15:44.

7-عبد الله بن خالد شمس الدين، أصل تسمية "الربيع العربي"، 2014، على الموقع الالكتروني، <https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/338952.html> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/01/12 على الساعة 19:03.

8-هبة عبد المنعم وآخرون، البطالة بين الشباب العربي، صندوق النقد العربي، 2015، على الموقع <http://www.amf.org.ae/sites/default/files> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/01/18 على الساعة 18:44.

9-هنري.ج. شاوول، البطالة بين الشباب العربي، 2013، على الموقع <http://www.alkhabeer.com/sites/default/files/Arab%20Youth%20Unemployment%20%20-%20Arabic%20-.pdf> تمّ الاطلاع عليه يوم 2018/08/19 على الساعة 20:17.

10-توفيق المديني، ظاهرة البطالة في تونس، 2012، على الموقع التّالي <https://nawaat.org/portail/2012/01/23/%> تمّ الاطلاع عليه يوم 2018/01/21 على الساعة 12:45.

11-منظمة العمل العربية، التقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة في الدّول العربية (قضايا ملّحة)، مصر، 2010، على الموقع التّالي: http://alolabor.org/wp-content/uploads/2016/01/Report_Operation_And_Unemployment_Nu_02.pdf تمّ الاطلاع عليه يوم 2018/01/18 على الساعة 20:53.

12-طويطي مصطفى وآخرون، إشكالية قياس وتقييم ظاهرة الفقر في الدّول العربية: الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال منه في الدّول العربية في ظلّ العولمة، جامعة الجزائر 3، 8-9 ديسمبر 2014، على الموقع http://www.univ-alger3.dz/labos/labo_mondialisation/telechargement/meeting/08-12-2014/3.pdf تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2017/12/22 على الساعة 20:00.

13- شريف غياط واخرون، مشكلة الفقر في العالم العربي وإشكالية محاربته: دروس مستفادة من فلسفة التجربة الماليزية، على الموقع الالكتروني iefpedia.com/arab/ تمّ الاطلاع عليه يوم 2018/01/23 على الساعة 19:07

14- نادية بن ورقلة، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والاجتماعي لدي الشباب، على الموقع الالكتروني: http://www.univ-djelfa.dz/revues/dirassat/index_html_files/Makal11_12.pdf الاطلاع عليه بتاريخ 2018/01/29 على الساعة 14:27

15- مقابلة مع جوزيف ناي تحت عنوان " الربيع العربي والسلطة في القرن الحادي والعشرين، 2011/07/28، مجلة المجلة السعودية www.majalla.com تمّ زيارة الموقع في 2017/11/21.

16- دينا رحومة فارس فايد، الفوضى الخلاقة وتداعياتها على الأمن الإقليمي، على الموقع democraticac.de/?p=17753 تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2017/12/04

17- برهان إبراهيم كريم، الفوضى الخلاقة دليل افلاس، على الموقع <http://archive.almanar.com.lb/article.php?id=2198> بتاريخ 2012/4/14 تمّ الاطلاع عليه يوم 2017/12/06 على الساعة 22:47.

18- توفيق حلمي الاغا، واخرون، أثر الأزمة العالمية على العلاقات الاقتصادية العالمية، 2009، متوفر على الموقع الالكتروني <http://boulemkahel.yolasite.com/resources/> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2017/12/20 على الساعة 22:01.

19- نورهان الشيخ، الموقف الروسي من الثورات العربية: دراسة تحليلية، على الموقع الالكتروني <http://www.albayan.co.uk/Fileslib/articleimages/takrir/4-9.pdf> تمّ الاطلاع عليه يوم 2017/12/24 على الساعة 23:50.

20-عاطف معتمد عبد الحميد، روسيا والعرب-أوان البراغماتية ونهاية الأيديولوجيا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2011 على الموقع الإلكتروني www.dohainstitute.org تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2017/02/22 على الساعة 14:30،

21-نوار جليل وآخرون، الموقف الروسي من الثورات العربية، على الموقع الإلكتروني: <https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue012/Documents/Siyassat12-Hisham.pdf>، تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 08 ديسمبر 2017 على الساعة 17:30.

22-روسيا في ليبيا... رهانات جديدة على أسس قديمة، على الموقع الإلكتروني <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2017/12/27 على الساعة 23:22.

23-المكتب التجاري المصري بموسكو، استثمارات روسيا بمصر، 8 نوفمبر 2017 على <http://www.youm7.com/story/> تمّ الاطلاع عليه يوم 2017/12/27 على الساعة 23:53

24-نورمان الشيخ، مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة العربية، بتاريخ 2011/11/22، على الموقع الإلكتروني <http://www.siyassa.org.eg/News/1846.aspx> تمّ الاطلاع عليه يوم 2018/01/02 على الساعة 19:18

25-هاني شادي، روسيا والمساومة الكبرى في سوريا، نشر في 2012/10/31، على الموقع الإلكتروني <http://greatmiddleeastgate.com> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/01/02 على الساعة 21:48

26-هاني شادي، روسيا والربيع العربي مصالح ومخاوف، 2012/05/16، على الموقع الإلكتروني: <http://www.thanwya.com/vb/showthread.php?t=425448> تمّ الاطلاع عليه 2018/01/03 على الساعة 18:53

27-سنية الحسيني، سياسة الصين تجاه الأزمة السورية هل تعكس تحولات استراتيجية جديدة في المنطقة؟، على الموقع الالكتروني:

تمّ http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_440_snya_alhusseiny.pdf

الاطلاع عليه بتاريخ 2018/01/07، على الساعة 16:03

28-مصالح جمهورية الصين الشعبية وأهدافها في منطقة الصين الشعبية وأهدافها في منطقة الشرق الأوسط، والرؤية المستقبلية لدورها حتى عام 2030، على الموقع <http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/MsalhChina> تمّ الاطلاع عليه يوم 2018/01/07 على الساعة 22:30.

29-وليد عبد الحي، متغيرات الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط، على الموقع <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/12/2011> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/01/08، على الساعة 21:31

30-محمد عبد القادر خليل، تركيا وثورات " الربيع العربي"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2012، على الموقع الالكتروني،

تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/01/24 <http://acpss.ahram.org.eg/News/5313.aspx> على الساعة 11:36

31-أحمد أويصال، صعود تركيا... والربيع العربي، على الموقع <http://www.albayan.co.uk/Fileslib/articleimages/takrir> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/01/24 على الساعة 12:52.

32-علي جلال عوض، الارتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظلّ الثورات العربية، دورية السياسة الدولية، 2011، على الموقع الالكتروني <http://www.siyassa.org.eg/News/1760.aspx>.

33-مراد يشيلطاش وآخرون، السياسة الخارجية التركية في ظلّ التحولات الإقليمية، 2013، على الموقع <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/12/20131216103336330486.html> الالكتروني

34-فؤاد نهرا، السياسة الإقليمية لتركيا واستراتيجية بناء العمق الاستراتيجي، 2016، على الموقع

الإلكتروني http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_447_halka_nicashia.pdf

35- فرح الزمان أبو شعير، محددات الموقف الإيراني من مصر بعد الثورة، 2013، على الموقع

الإلكتروني <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/01/2013181026388144.69.html>

36-رضوان زياد، النظام السياسي السوري: انتخابات بدون ناخبين، مجلة الأهرام الديمقراطية، على الموقع الإلكتروني:

تم <http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=237> الاطلاع عليه بتاريخ 2018/03/08 على الساعة 21:57.

37-راشد ابانمي، خط أنابيب نابوكو.. اللعبة الجيوسياسية الكبرى حول الطاقة، مجلة الاقتصادية، عدد 5766، 25 يوليو 2009، على الموقع <http://strategy.unblog.fr>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/03/17 على الساعة 18:31

38-محمد حافظ، حرب أنابيب الغاز: الوجه الآخر للصراع في الشرق الأوسط.. اللعبة الجيوسياسية، 20 فيفري 2014، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/04/07 على الساعة 12:07

39-براين مايكل جنكينز، ديناميكيات الحرب الأهلية السورية، مؤسسة راند، على الموقع الإلكتروني:-

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE100/PE115/RAND_PE115z1.arabic.pdf

40-إياد جبر، مراحل تطور الثورة السورية، مجلة البيان، العدد 342، على الموقع <http://www.albayan.co.uk/mobile/MGZarticle2.aspx?ID=4733>

41- غسان إبراهيم، "سوريا المفيدة"... لتمكين الوجود الإيراني في المنطقة، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 24 سبتمبر 2016،

<http://rawabetcenter.com/archives/32413>

42- أحمد عظيمي، ما وراء الأكمة الليبية، جريدة صوت الأحرار، 24 أبريل 2011، نشرت في المدونة الخاصة <http://adimiahmed.over-blog.com/tag>

43- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ليبيا تحديات بناء الدولة في الذكرى الثالثة للثورة، فيفري 2014، على الموقع الإلكتروني https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_80DF6F81.pdf

44- عمر إبراهيم العفاس، ليبيا: اعلان الفيدرالية في برقة... الخلفيات والتداعيات، 2 ديسمبر 2013 على الموقع

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/12/201312211829924949.html>

45- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ليبيا: الصراع على الهلال النفطي وأثره في مسارات الأزمة، مارس 2017، على الموقع

https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_F92A8AF8.pdf

46- محمد عبد الحفيظ الشيخ، ليبيا بين جماعات العنف والديموقراطية المتعثرة، على الموقع الإلكتروني http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_432_mhm.d_3bed_alhafeez.pdf

47- مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط، نشأة وتطور تنظيم داعش في ليبيا، 20 جوان 2017، على الموقع الإلكتروني <http://www.achariricenter.org/the-origins-and-evolution-of-isis-in-libya-es-ar>

48- خالد حنفي علي، دولة منزوعة السيطرة: محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعد الثورة، على الموقع <https://platform.almanhal.com/Files/2/58442>

49-خالد عقلان، اليمن: جذور الصراعات الداخلية، المعهد المصري للدراسات، 2017، على الموقع الالكتروني <https://eipss-eg.org/wp-content/uploads/2017/05/>.

50-عبد الله الراري، طريق الحرير الجديد، جريدة الشرق الأوسط، العدد (14174)، 18 سبتمبر 2017، على الموقع الالكتروني <https://aawsat.com/home/article/1027136/%D8%AF> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ

51-وليد عبد الحيّ، جيبوتي تختصر المشهد، بتاريخ 2018/05/01، <https://web.facebook.com/walid.abdulhay/posts/216280204040458> 404

52-أحمد موسى بدوي، داعش والقاعدة: ملامح الصراع القادم في اليمن، مركز الروابط للأبحاث والدراسات الاستراتيجية، 22 أكتوبر 2015، على الموقع <http://rawabetcenter.com/archives/13555>

53-عبد ه سالم، الأطماع الإيرانية في اليمن: مدخل استراتيجي، جانفي 2018، على الموقع <http://alminbarye.com/%D9%85%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8>

54-صلاح محمد إبراهيم أبو غالي، الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" المنشأة من أين.. وكيف انطلقت، على الموقع الالكتروني <https://salahabughali.files.wordpress.com/2014/12/d8afd8b1d8a7d8b3d8a9-d8b9d986->

55-وليد عبد الحيّ، المقارنة الحذرة، <https://web.facebook.com/walid.abdulhay/posts/216280204040458>

56-وليد عبد الحيّ، جوهر الاستراتيجية الإسرائيلية، <https://web.facebook.com/walid.abdulhay/posts/216280204040458>.

57-عبد القادر أحمد نعناع، أثر ثورات الربيع العربي في النزاعات الانفصالية، 29 يوليو 2017، على

<http://falsharq.com/%D8%A3%D8%B7%D8%B1%D9%88%D8%AD%D8%A9->

58-جيفري مارتيني وآخرون، مستقبل العلاقات الطائفية في الشرق الأوسط، مؤسسة راند،
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE242/RAND_PE242z1.arabic.pdf

59-هيكل: سايكس بيكو ثانية، خريطة جديدة، الربيع العربي ثورات تسليم مفتاح، جريدة الأهرام اليوم، بتاريخ 23 سبتمبر 2011، على الموقع
<http://hajrnet.net/hajrvb/showthread.php?t=403024388>

60-جمال عبد الجواد، مستقبل الشرق الأوسط تصنعه قوى الحاضر، بتاريخ 2 جانفي 2015 على الموقع الإلكتروني:
<http://www.siyassa.org.eg/News/5071.aspx>

61-تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي، بتاريخ 2009/8/9، على الموقع الإلكتروني
<http://www.aljazeera.net/news/arabic>

62-سماح إسماعيل، خريطة التهديدات الأمنية في إفريقيا في 2017: بين التهديد وفرص التصدي لها، بتاريخ 2017/07/3، على الموقع الإلكتروني
africansc.iq/index.php?news_view&req=255

63-تنظيم أنصار الشريعة بتونس، بتاريخ 2013/5/15 على الموقع
<http://www.aljazeera.net/news>

64-صفاء عذب، تبعات "الربيع العربي"... ميليشيات فوضى ودمار، جريدة الشرق الأوسط، 3 جوان 2014، على الموقع الإلكتروني:
<https://aawsat.com/home/article/109511>

65-محمود بسيوني، الإرهاب الأسمر: خريطة الجماعات الإرهابية بإفريقيا، 2016/05/03 على الموقع الإلكتروني:
<https://www.ida2at.com/map-of-terrorist-groups-in-africa/>

66-حورية ريش، اعتداء إرهابي يستهدف مقر القيادة الجهورية بورقلة، يومية المسار العربي، بتاريخ 2012/06/30 على الساعة 10:00، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.elmassar-ar.com/ara/permalink/11832.html>

67-الجزائر 24، على الموقع الإلكتروني: <http://aljazair24.com/national/19408.html> بتاريخ 15 جويلية 2015.

68-ولفر املاخر، الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء، سبتمبر 2012 على

الموقع الالكتروني: <http://carnegieendowment.org/files/fulltext-ar1.pdf>.

69-نور الدين دخان وآخرون، مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ

التعاونية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 14، جانفي 2016، على الموقع الالكتروني:

<https://revues.univ-.>

ouargla.dz/images/banners/ASTimages/dafatirimages/DAFN14/D1411.pdf

70-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، للسنوات التالية، 2009،

2011، 2012، 2014، على الموقع <http://www.andi.dz>

71-التفقات العسكرية الجزائرية، بيانات البنك الدولي،

<https://data.albankaldawli.org/indicator/ms.mil.xpnd.gd.zs>

72-شهرزاد فكري، الحدود المائعة وإشكالية تهريب الأسلحة بعد سقوط النظام

الليبي، <https://platform.almanhal.com/Files/2/93785>

73-عبد الرحمن داور، غرداية الجزائرية تختار الحل الأمني، 20 يوليو 2015،

<https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2015-07-20-1.2419572>

74-قاسم حجّاج، غرداية: أزمة ممتدة في عهد بوتفليقة، المركز العربي للأبحاث ودراسة

السياسات، أوت 2015، على الموقع <https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS>

<https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS> PDFDocumentLibrary/document_E9C4C708.pdf

75-توفيق الهامل، الجزائر: تعقيدات تجديد بنية السلطة وتحديات البيئة الأمنية، مركز الجزيرة

للدراسات، 31 ماي

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/05/2015531105449587939.ht2015>

.m

76-عبد النور بن عنتر، دلالات الاحتجاجات في جنوب الجزائر، 2015/1/31، على الموقع

الالكتروني <https://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/1/31>.

77- أبو العباس ابراهيم، في الهويات الامازيغية: من الجبال إلى ما بعد السهول، معهد العالم للدراسات، 18 ديسمبر 2018، على الموقع <http://alaalam.org/ar/society-and-culture-.ar/item/615>

78- مصطفى دالع، خلفيات موقف النظام الجزائري من الأزمة في سوريا، مركز برق للأبحاث والدراسات، 13 فيفري 2017، على الموقع الإلكتروني <https://barq-.rs.com/%D8%AE%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%A7%D8%AA->

78- سيد أحمد قوجيلي، الأمن كابتزاز: جذور الدولة الحامية في العالم العربي، <https://www.politics-dz.com/threads/almn-kabtaz-gdhur-aldul-alxhami-fi-.alyalm-alyrbi.11184/>

79- وليد عبد الحيّ، مؤشرات عدم الاستقرار السياسي العربي: المؤشرات الاقتصادية، 2017، على، تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2018/06/02.

80- صالح زباني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة المفكر، ص 290، على الموقع <http://fdsp.univ-.biskra.dz/images/revues/mf/r5/mf5a16.pdf>

81- خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، يوم 15 فيفري 2007. وزارة الخارجية، خطابات، متحصل عليه: www.mae.dz

82- بلهول نسيم، العقيدة العسكرية القومية الجزائرية: أسس القيادة وهيبة الوضع العسكري في حقبة من الشك وعدم اليقين الاستراتيجي، شبكة باب المغاربة للدراسات الاستراتيجية، على الموقع <http://babalmaghariba.org/?p=680>

83- بوحنية قوي، استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في السّاحل الإفريقي، مجلة قراءات إفريقية، 31/01/2016 <http://www.qiraatafrican.com/home/new/2016/01/31>

84-ظافر الشمري، أمن الحدود والهجرة غير الشرعية، التهديدات الوقائية والردع، مركز دراسات الأمن والاستخبارات ومكافحة الإرهاب،
https://www.europarabct.com/%D8%A3%D9%85%D9%86_%D8%A7

85-محمد عبد السلام، أمن الحدود في المنطقة العربية، على الموقع
<http://www.pidegypt.org/download/forum-papers/9.pdf>.

86-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، قانون العقوبات، القسم الثامن(2)، الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني، المادة 175 مكرر 1، على الموقع
https://droit.mjjustice.dz/legisl_nouveau/code_penal_2010/ar/index.html?n=313
[.html](#)

87-زمر محمد، أهمية أمن الحدود في السياسة الشاملة للدفاع الوطني،
<https://manifest.univ-ouargla.dz/documents/Archive/2016-2017/FDSP/>

88-سراج، الجزائر: عصابات تهريب الجنوب تحتمي بأنابيب النفط، جريدة العربي الجديد، 6 يونيو 2014 على الموقع <https://www.alaraby.co.uk/amp//investigations/2014/>.

89-عثمان لحياني، مناورات للجيش الجزائري: طبول الحرب تدق على الحدود، جريدة العربي الجديد، 31 يوليو 2017، على الموقع، <https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/7/30>

90-قيادة الدرك الوطني، تكشف: تعزيز الحدود الشرقية بسريتين جديدتين لحرس الحدود، جريدة ديكاء نيوز، 10 أوت 2013، على الموقع <http://www.ar.dknews.dz.com/index.php/nation/actualite/22099-2013-08-10-17-44-48>

91-يونس بورنان، معهد أمريكي: منح واشنطن الأولوية للجزائر يكبح النفوذ الروسي، بتاريخ 2017/11/19 على الموقع <https://al-ain.com/article/algeria-usa>

92-حسين بهاز، قراءة في جدلية العلاقات الاستراتيجية الجزائرية الروسية على ضوء

التحديات الراهنة، على الموقع-<https://manifest.univ-ouargla.dz/documents/Archive/2016-2017/FDSP/%D8%B3%D9%8A%D8%>

93-عبد المطلب.ع، الصين "طريق حرير جديد" أمام الاقتصاد الوطني، 11 سبتمبر 2017،
<http://wakteldjazair.com/?p=89746>

94-خير الدين العايب، الجزائر.. دور محوري في النظام الأمني المتوسطي، بتاريخ 21 يونيو 2000، على الموقع <https://www.albayan.ae/opinions/2000-06-21-1.1096064>

2-باللغة الأجنبية:

Livre :

95-Aristotle, **politics**, translated by Benjamin Jowett with introduction, Analysis, and Index by H.W.C Davis(Dover publications INC, Mineola, Ny,2000)

96-Amselek Paul, **Kelsen et les contradictions du positivisme juridique**, Archives de philosophie du droit, paris, Sirey, 1983.

97- Baron, Xavier : **Aux origines de drame Syrien 1918-2013**, Ed Tallandier, paris, 2013.

98-Bouchet, Sonia, **révolution Yéménite : un tournant historique aux enjeux multiples**, l'harmattan, Paris, 2013

99-Dalton, Richard, **Iran is on Roll**, the world today, vol, 63, NO, 1, Jan 2007.

100-De Tocqueville Alexis, **the Old regime and the French revolution**, Doubleday, Advision of Randon House, USA, 1983

101-Djalili, Mohammad Reza et kellner, Thierry **l'Iran et la Turquie face au « printemps arabe » : vers une nouvelle rivalité stratégique au moyen orient**, Grip, 2012.

102-Eric Denécé, **la grande illusion des révolutions arabes (la face cachée des révolutions arabes)**, centre français de recherche sur le renseignement, Ellipes Edition marketing, 2012

103-Guilmain, Olivier **l'influence des ONG américaines sur le printemps arabe : l'exemple de la National Endowment for democracy** dans «**la face cachée des révolutions arabes**»

104-Haimzadeh, Patrich **au cœur de la Libye de Kadhafi**, 1ed, Edition Jean Claude Lattes, 2011,

105-Huntington, Samuel, **political order in changing societies**, New Haven and London, Yale university press, 1968

106- Kuhn, Thomas the **structure of scientific Revolutions**, 3ed Edition, Chicago and London: the university of Chicago press, 1995.

107-Manna, Hayththam **Daech : l'Etat de la barbarie**, 16 Boulevard de Saint Germain, Paris

108-Megerin, Tarek, **Egypt ,Algeria ,Tunisia ,Neighboring States Diverging Approaches** ,in «Foreign Actors in Libya's crisis»,first Edition ,Ledizioni Ledi Publishing ,Italy ,June 2017,

109-Simpfendorfer, **la nouvelle route de la soie**, éditions Autrement, Paris, 2011.

a- Les rapports, Les revues, , les thèses, les mémoires et les liens:

110-Al-Qadhi, Mohammad Hassan **the Iranian rôle in Yemen and its implications on the regional Security** ,Arabian Gulf center for Iranian studies

111-Arraf, Sari, **Libya: A short Guide on the conflict**, the war report 2017, Geneva Academy, June 2017.

112-Auda, Nazim **quand est -ce que la pensée arabe a reconnait le concept de la révolution ?**, [http:// www.altahreernews.com/inp/..](http://www.altahreernews.com/inp/..)

113-Alix, Jonathan **les approches théoriques classiques de la révolution et une approche religiologique de la révolution sandiniste au Nicaragua**, mémoire présenté à la faculté des Arts et sciences en vue de l'obtention du grade de Maitre Es science en anthropologie ; 2013.

115-Andrew MC Gregor, **Berber-Arab Clashes in Algeria's M'ZAB valley**, The James town foundation, volume 12, issue 3, February 6, 2014, , https://jamestown.org/wpcontent/uploads/2014/02/TerrorismMonitorVol12Issue3_02.pdf, consulté le 21/05/2018 à 14:43

116-Andrew H. Workman, **Understanding the Gulf's Syria Policy: power, Identity, or Economy?**, Institute of Islamic Studies, Montreal, Canada, 2016, 125.

117-Angelina Stanojoska, **the connection between Terrorism and Organized crime: Narcoterrorism and the other hybrids**, sur le site http://wb-iisg.com/wp-content/uploads/bp-attachments/4745/Angelina-Stanojoska_The_Connection_between_Terrorism_and_Org.pdf, consulté le 13/02/2018 à 18:14.

118-Aaron P. Jackson, **Doctrine, stratégie et culture**, le ministre de la défense nationale, canada, 2013, introduction.

119-Ana Prokic, **the link between organised crime and Terrorism**, serie Law and Politics, vol 15, N1, 2017, p 91, disponible en ligne: casopisi.junis.ni.ac.rs/index.php/FULawPol/article/.../2606/1689, consulté le 13/02/2018 à 21:11

120-Anthony H. Cordesman, **America, Saudi Arabia, and the Strategic Importance of Yemen**, March 26, 2015, center of strategic and international studies, online: <https://www.csis.org/analysis/america-saudi-arabia-and-strategic-importance-yemen>, consulté le 25/04/2018

121-Abdelkader Abderrahmane, **terrorisme et trafic de drogue au sahel, le monde**, (19 juillet 2012), disponible en ligne <http://www.lemonde.fr/idees/article/2012/7/19>.

122-Bensaada, Ahmed, **enquête sur le rôle des Etats Unis dans les révoltes arabes** : <http://en.calmeo.com/Read>, consulté le 28/11/2017 à 22 :49.

123-James Durso **the gas war burning under Syria** sep 22, 2016, online <https://oilprice.com/Energy/Energy-General/The-Natural-Gas-War-Burning-Under-Syria.html>, consulté le 20/03/2018, à 19:21.

124-Ben Hubbard, **"Islamist Rebels Create Dilemma on Syria Policy,"** New York Times, April 27, 2013, <http://www.nytimes.com/2013/04/28/world/middleeast/islamist-rebels-gains-in-syria-create-dilemma-for-us.html> consulté le 14/03/2018 à 21:10.

125-Burhan Koroglu, **Turkey's Position Towards the popular Arab Revolutions** Afro-Middle East Center April 2011 <http://amec.org.za/articles->

[presentations/71-turkey/225-turkeys-position-towards-the-popular-arab-revolutions](#) , consulter le 24/01/2018 à 15 : 47.

126- Clément Déclin, **la puissance Russe au moyen orient retour ou déclin inéluctable**, étude de L'IRSEM, N33, 2014, sur le site www.defense.gouv.fr/content/download/.../etude_irsem_33.pdf consulté le 28/12/2017 à 21h : 09

127- Corruption Perception Index 2010, Transparency international : the global coalition against corruption 2010, [http:// www.transparency.org](http://www.transparency.org) .

5-Daniel Brumberg, “**Democratization in the Arab World? The Trap of Liberalized Autocracy**”, *Journal of Democracy*, vol. 13, n°. 4, October 2002.

128-Daniel Brumberg, “**Beyond Liberalization?**” *Wilson Quarterly* 28, no. 2 (Spring 2004).

129-David Butter, **Russia’s Syria Intervention is Not All about Gas**, November 19, 2015, online <http://carnegieendowment.org/sada/62036>, consulté le 20/03/2018 à 20:29

130-Daily Chart, **Who’s who in Syria’s Battlefield?** the Economist newspaper, 17/05/2013, online <https://www.economist.com/blogs/graphicdetail/2013/05/daily-chart-12> consulté le 22/03/2018 à 12:27.

131-DAGUZA, Jean-François **D’Al-Qaïda à AQMI, de la menace globale aux menaces locales** », le 28 décembre 2011, site : diplomweb . <http://www.diploweb.com/D-Al-Qaida-a-AQMI-de-la-menace.html>, consulté le 09/02/2018 à 14:04.

132-Bdelkader Abderrahmane, **Terrorisme et trafic de drogues au Sahel**· *Le Monde* | 19.07.2012 à 09h15 Mis à jour le 19.07.2012 à 09h15 http://www.lemonde.fr/idees/article/2012/07/19/terrorisme-et-traffic-de-drogues-au-sahel_1735046_3232.html#KZSXc4s0Y4LcBsv8.99 consulté le 09/02/2018 à 17 :34

133-Inmaculada Szmolka, **cadre théorique et typologique des processus de changement politique dans les régimes arabes**, disponible sur le site : http://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxius-adjunts/anuari/anuari2014/Szmolka_typologie_des_processus_regimes_arabes_IEMed_2014.pdf/

134-Presidential study Directive <http://www.fas.org/irp/offdocs/psd/index.html>

-<http://revfacts.blogspot.com/2011/08/06.html>, consulté le 19/11/2017 à 20 :04.
-www.wikipedia.org

135-Ramadan, Tarik, **révolutions arabes ont été planifiées par les américains, conférence organisée au canada**, le 7/9/2011, publié sur le site <http://www.agoravox.tv/tribune-libre/article/tariq-ramadan-les-revolutions-32703>, consulté le 20/12/2016

136-Larry Kummer, **the Medvedev Doctrine and American Strategy**, by **George Friedman**, 4-septembre 2008 sur le site: <https://fabiusmaximus.com/2008/09/04/stratfor-4>. Consulté le 27/12/2017 à 19h 44m.

137-Chelsea Marie Baltes **causes and consequences of the syrian civil war**, University of south Carolina, 2016, en ligne: https://scholarcommons.sc.edu/cgi/viewcontent.cgi?referer=https://www.google.fr/&httpsredir=1&article=1106&context=senior_theses, consulté le 11/03/2018 à 21:20

138-The Quaker Council for European Affairs, **the Nabucco Gas pipeline: A chance for the E U push for change in Turkmenistan**, p6, online <http://www.qcea.org/wp-content/uploads/2011/04/rprt-nabucco-en-dec-2009.pdf>, consulté le 17/03/2018 à 16:37.

139-**Quelles perspectives pour Nabucco et South Stream ?**, rapport réalisé pour le conseil Français de l'énergie, sous la direction de Zaki Laidi, centre d'études européennes, juillet 2010, (online) http://www.wec-france.org/DocumentsPDF/RECHERCHE/Contrat56_Rapportfinal.pdf, consulté le 18/03/2018, à 12 :38,

140-Lisa Yazije, **Foreign Interests in Syrian War**, 2016, pp36-37.
Imonti Felix. **"Qatar: Rich and Dangerous."** OilPrice.com. 17 Sept. 2012, consulté le 19/03/2018 à 14 :13.

141-Yolande Knell, **Gas finds in east Mediterranean may change strategic balance**, online <http://www.bbc.com/news/world-middle-east->, consulté le 20/03/2018 à 21:01.

142-Fabrice Balanche, **sectarianism in Syria's civil war**, Washington Institute for Near East Policy, 2018.

143-Steven Heydemann, **Syria's Uprising: sectarianism, regionalisation, and state order in the Levant**, working paper, May 2013, N119, online

http://fride.org/descarga/wp_119_syria_uprising.pdf, consulté le 24/03/2018 à 19:10,

144-Sinan Hatahet ET Ayman Aldassouky, **forced demographic in Syria**, September 2017, online http://www.sharqforum.org/wp-content/uploads/dlm_uploads/2017/09/Forced-Demographic-Changes-in-Syria.pdf, consulté le 25/03/2018 à 20:32

145-Tawfik Hamel, **DJIHADISME – Le Sahel, où se rencontrent terrorisme et criminalité**, 12/04/2017 en ligne <https://lecourrierdumaghrebetdelorient.info/jihadism/djihadisme-le-sahel-ou-se-rencontrent-terrorisme-et-criminalite/> consulté le 10/02/2018 à 20 :46

146-RUKMINI CALLIMACHI, **“Paying Ransoms, Europe Bankrolls Qaeda Terror”**, New York Times, New JULY 29, http://www.nytimes.com/2014/07/30/world/africa/ransoming-citizens-europe-becomes-al-qaedas-patron.html?smid=pl-share&_r=1, consulté le 18/02/2017 à 19:342014

147-Morgan Beugnot, **le cas de la prise d’otage d’Ine Amenas : gestion de crise dans un milieu sécuritaire dégradé aux acteurs multiples**, en ligne http://acse-association.fr/sites/default/files/pdf-du-texte/in_amenas.pdf, consulté le 24/02/2018.

148-Querine Hanlon and Matthew Herbert, **Border security challenges in the Grand Maghreb**, en ligne <https://www.files.ethz.ch/isn/191018/PW109-Border-Security-Challenges-in-the-Grand-Maghreb.pdf>, consulté le 25/02/2018

149-Belkacem Iratni, **security challenges and issues in the sahel-saharan region: the Algerian perspective**; en ligne http://www.fes-pscc.org/fileadmin/user_upload/documents/publications/SECURITY_CHALLENGES-AND-ISSUES_SAELO-SAHARAN_REGION_ALGERIAN_PERSPECTIVE.pdf. Consulté le 1/03/2018, p9.

150-Louisa Dris Ait Hamadouche, **Algeria Post Spring The forced virtualisation of the borders**, journal of Mediterranean, p37.

151-David.S.Sorenson, **explaining arab Military Spending : Responding National Security or distributive politics ?**, en ligne <http://web.isanet.org/Web/Conferences/CEEISA-ISA->

[LBJ2016/Archive/7b3ad00d-99ca-44b1-9870-d3a1ae70bea8.pdf](#), p 30, consulté le 03/03/2018.

152-Andrea, DESSI, **Algeria at the crossroads between continuity and change**, institute affair international, septembre 2011, <http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.463.347&rep=rep1&type=pdf>, consulté le 16/05/2018 à 21:54.

153-Beatrice Khadige (AFP), **“Unrest eases in Algeria as prices drop”**, 10 January 2011, <http://www.google.com/hostednews/afp/article/ALeqM5hLhKLduS1LRRYOBpAaq5kpyJNbuQ>; consulté le 16/05/2018 à 23:33

154-Crisis Group, **Algeria’s South, trouble’s bellwether**, Report N° 171, 21 November 2010 <https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/north-africa/algeria/algeria-s-south-trouble-s-bellwether>, consulté le 20/05/2018 à 01:07.

155-Massinissa Benlakehal, **Clashes in Algeria's Ghardaia signal lasting conflict**, 15 Feb 2015, <https://www.aljazeera.com/news/2015/02/clashes-algeria-ghardaia-signal-lasting-conflict-150214101738931.html>, consulté le 25/05/2018 à 00:27.

156-Emily Boulter, **Violent sectarianism on the rise in Algeria**, [July 24, 2015](https://globalriskinsights.com/2015/07/violent-sectarianism-on-the-rise-in-algeria/), <https://globalriskinsights.com/2015/07/violent-sectarianism-on-the-rise-in-algeria/>, consulté le 25/05/2018 à 00: 41.

157-Rachida LAMRI, **Protests in Algeria intensify as shale-gas drilling continues**, 13 February 2013, <https://www.opendemocracy.net/north-africa-west-asia/rachida-lamri/protests-in-algeria-intensify-as-shalegas-drilling-continues>, consulté le 29/05/2018 à 23:52

158-Jesse Brent, **Berber consciousness and resistance : From the algerian Berber spring to the libyan Berber revolution**, faculty of wesleyan university, April 10, 2013, <http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.646.8161&rep=rep1&type=pdf> , consulté le 31/05/2018 à 23:46; p21-24.

159-Claire Spencer, **strategic posture Review:Algeria**, *World Politics Review*, 25 Jul 2012, online https://www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/public/Research/Middle%20East/0712wpr_spencer.pdf, consulté le 29/05/2018 à 01:31, p7

160-Max.M.Mutscheler, **global militarization index 2016**, https://www.bicc.de/uploads/tx_bicctools/GMI_2016_e_2016_01_12.pdf, consulté le 1/06/2018 à 01/06/2018.

161-Jan Grebe, **The Global Militarization Index (GMI): Use of the GMI for evaluating the development orientation of states and regional militarization**, February 2011; https://gmi.bicc.de/uploads/pdf/occasional_paper_VII_02_11_eng.pdf, consulté le 1/06/2018 à 22:29; p 16.

162-Global Militarization Index, Bon international center for conversion 2016, https://gmi.bicc.de/index.php?page=ranking-table&year=2016&sort=rank_asc, consulté le 2/6/2018 à 15 :53.

163-Cherif OUAZANI, **Algerie ; pourquoi tant de haine ?**, jeune Afrique, N°2609, du 9-15 Janvier 2011.

164-Francis P.Sempa, **U.s National security Doctrine Historically Viewed**, American Diplomacy, April 2004, http://www.unc.edu/depts/diplomat/archives_roll/2004_04-06/sempa_nsd/sempa_nsd.html, consulté le 5/5/2018 à 22:51

165-Alan G STOLBERG, **how Nation States craft national security strategy documents**, Strategic studies institutes, U.S Army war college, <http://publications.armywarcollege.edu/pubs/2201.pdf>, consulté le 15/05/2018 à 19:00.

166-Ikram Ghioua, **Dispositif d'urgence aux frontières ALGÉRO-LIBYENNES**, 19 mai 2014, <http://www.lexpressiondz.com/actualite/194990-20-000-soldats-de-l-anp-en-alerte.html>, consulte le 07/05/2018 à 18 :14.

167-Laurence Aïda Ammour **‘évolution de la politique de défense Algérienne** ‘centre français de recherche sur l’enseignement ‘ 2013, <http://www.cf2r.org/fr/bulletin-de-documentation/evolution-de-la-politique-de-defense-algerienne.php>, consulté le 19/02/2018.

168-Yahia ZOUBIR, **the United States and Algeria: A new strategic partnership?**, http://www.mesi.shisu.edu.cn/_upload/article/50/18/39a9b6b84c809216afd21f68549b/efef8aa4-640f-4872-b755-c52794938c9c.pdf, consulté le 19/05/2018 à 00:39.

169-Vish Sakthvel, **Algeria’s Growing security problems**, the Washington institute, April 25, 2017, <http://www.washingtoninstitute.org/policy->

[analysis/view/algerias-growing-security-problems](#), consulté le 26/05/2018 à 16 :38.

170-Global Security, **Algeria-US relations**, online <https://www.globalsecurity.org/military/world/algeria/forrel-us.htm>, consulté le 27/05/2018 à 12:26.

171-**In Europe‘ the Strategic Importance of Algerian Natural Gas**, 22 janvier 2013 online <https://worldview.stratfor.com/article/europe-strategic-importance-algerian-natural-gas>, consulté le 29/05/2018.

172-**global security (2012) Pan Sahel Initiative (PSI)**, (online) <https://www.globalsecurity.org/military/ops/pan-sahel.htm>, consulté le 26/05/2018 à 14:39.

173-Elham Manea, **Yemen, the tribe and the state**, (online) <https://al-bab.com/yemen-tribe-and-state>, consulté le 22/04/2018 à 21:39.

⁶⁰- Nadwa Al-Dawsari, **tribal Governance and stability in Yemen**, April 2012, Carnegie Endowment, (online) https://carnegieendowment.org/files/yemen_tribal_governance.pdf.

174-Elie VEJUX ‘**Heartland, Rimland: quelle théorie pour l’espace maritime contemporain ?**, 7 septembre 2015, (online) : <http://les-yeux-du-monde.fr/ressources/notions/23189-heartland-rimland-quelle-theorie>, consulté le 24/04/2018 à 18 :48.

175-Patrick W. Ryan ‘**The Yemen Crisis and the Bab el-Mandeb Maritime Chokepoin**, Published: April 14, 2015,(online):<http://susris.com/2015/04/14/the-bab-el-mandeb-maritime-chokepoint/>,consulté le 25/04/2018, à12 :46.

176-Philippe sébille Lopez, **géopolitique du pétrole**, Armand colin.
pour plus d’informations consulté le rapport : **Defense Base closure and realignment Comission**, disponible en (online) : <http://www.brac.gov/docs/final/AppendixQ.pdf>, consulté le 25/04/2018, à 19 :25

177-Pepe Escobar, **Why Europe is afraid of the New Silk Roads**, April 25, 2018, (online): <http://www.atimes.com/article/why-europe-is-afraid-of-the-new-silk-roads/> , consulté le 26/04/2018 à 15:39.

178-Michael. J.Green, **China's Maritime Silk Road: Strategic and Economic Implications for the Indo-Pacific Region**, center for strategic and international studies, April 2018, (online):<https://www.csis.org/analysis/chinas-maritime-silk-road>, consulté le 26/04/2018 à 17:04

179-Mattew.P.Funaiole and Jonathan. E. Hillman, **china's maritime Silk Road initiative: Economic drives and challenges**, April2, 2018, (online):<https://www.csis.org/analysis/chinas-maritime-silk-road-initiative-economic-drivers-and-challenges>, consulté le 26/04/2018 à 17:13.

180-Mordechai Chaziza, **CHINA'S Middle East foreign policy and the Yemen crisis: Challenges and implications**, October 19, 2015, (online): <http://www.rubincenter.org/2015/10/chinas-middle-east-foreign-policy-and-the-yemen-crisis-challenges-and-implications/>, consulté le 26/04/2018 à 19:06

181-Kim Salmutter, **why did the transition process in Yemen fail?** Science politiques Kuwait Program, 2017,http://www.sciencespo.fr/psia/sites/sciencespo.fr/psia/files/SALMUTTER_Kim_KSP_Paper_Award.pdf, consulté le 27/04/2018, à 20:11, P4.

182-Julia Palik, **dancing on the heads of snakes: the emergence of the Houthi movement and the role of securitizing subjectivity in Yemen's civil war**, 2017 <http://unipub.lib.uni>, consulté le 28/04/2018 à 17:08

183-Jeremy M.Sharp, **Yemen: Civil war and regional intervention**, congressional research service, April 12, 2018, (online):<https://fas.org/sgp/crs/mideast/R43960.pdf>

184-Jeremy M.Sharp, **Yemen: Civil war and regional intervention**, congressional research service, April 12, 2018, (online):<https://fas.org/sgp/crs/mideast/R43960.pdf>,.

185-Lina Khatib, **the Islamic state's strategy: lasting and expanding**, Carnegie Middle East center, June 2015, https://carnegieendowment.org/files/islamic_state_strategy.pdf, consulté le 30/04/2018 à 15:31,

186-willem Thea Oosterveld and willem Bloem, **the rise and fall of ISIS: from Evitability to inevitability**, the Hague center strategic studies,

<https://hcss.nl/sites/default/files/files/reports/The%20Rise%20and%20Fall%20of%20ISIS.pdf>.

187- World Bank, **Jobs for shared prosperity: time for action in the Middle East and North Africa**, 2013.

188-NOUR, Amir, **Les racines occidentales du terrorisme moyen-oriental : Exposé d'un point de vue politiquement incorrect ()**, publié le 3 février 2017 <http://www.afrique-asie.fr/les-racines-occidentales-du-terrorisme-moyen-oriental-expose-d-un-point-de-vue-politiquement-incorrect/>.

فهرس المحتويات

1. فهرس الجداول:

- الجدول 1:** ترتيب الدّول العربية وفق دليل التنمية البشرية. 40
- الجدول 2:** ترتيب الدّول العربية حسب مؤشر الفقر الإنساني لبرنامج الأمم المتحدة لسنة 2002: 42
- الجدول 3:** عدد المنظمات وقيمة التمويل في البلدان العربية 51
- الجدول 4:** المجموعات القتالية الرئيسية، القادة والأيدولوجية في سوريا 127
- الجدول 5:** جدول يظهر أسماء الكتائب التابعة لكلّ من حكومة طرابلس وحكومة طبرق في ليبيا 152
- الجدول 6:** دوافع تزايد الطائفية 197
- الجدول 7:** تزايد ميزانية النفقات العسكرية مقارنة بميزانية القطاعات الأخرى من سنة 2010/2013 (%) 234
- الجدول 8:** جدول يظهر حصيلة عمليات سبتمبر 2016: 239
- الجدول 9:** جدول يظهر حصيلة الأسلحة التي تم ضبطها في ديسمبر 2016 240
- الجدول 10:** جدول يظهر كمية ونوع الأسلحة التي تمّ ضبطها في جوان 2016. 241

2. فهرس الخرائط:

- الخريطة 1:** خريطة تبين موقع سوريا 106
- الخريطة 2:** خريطة تبين مسار نابكو 113
- الخريطة 3:** خريطة تظهر موقع سوريا بالنسبة لاستراتيجية البحار الأربعة 115
- الخريطة 4:** خريطة تظهر مشاريع لخطوط الأنابيب التي تتبناه كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والتي تتقاطع في سوريا 117
- الخريطة 5:** خريطة تظهر الأحواض المكتشفة في المياه الإقليمية السورية 121
- الخريطة 6:** التوزيع الطائفي والاثني في سوريا في 2011 129
- الخريطة 7:** خريطة تظهر توزيع اللاجئين السوريين في دول الجوار وأوروبا 134

145	<u>الخريطة 8</u> : خريطة تظهر حقول وانايبب نقل الغاز والنفط
158	<u>الخريطة 9</u> : خريطة تظهر الجهات المتنازعة في ليبيا
163	<u>الخريطة 10</u> : خريطة تظهر موقع اليمن
174	<u>الخريطة 11</u> : خريطة تظهر موقع اليمن من طريق الحرير الصيني
181	<u>الخريطة 12</u> : خريطة تبين خطوط التحكم في اليمن
212	<u>الخريطة 13</u> : خريطة تظهر انتشار الجماعات المتطرفة في المنطقة العربية
223	<u>الخريطة 14</u> : خريطة تُظهر ديناميكية النشاط الاجرامي في منطقة الساحل
232	<u>الخريطة 15</u> : التهريب على الحدود الجزائرية المغربية

فهرس الرسوم البيانية:

	<u>المنحنى 1</u> : منحنى بياني يوضح مؤشّر الاضطراب في الدّول العربية 2010 (100= البلدان الأكثر اضطرابا)
29	<u>المنحنى 2</u> : تطور معدلات البطالة بين الشّباب (2003-2013)
38	<u>المنحنى 4</u> : منحنى بياني يظهر تزايد النّفقات العسكرية
235	<u>المنحنى 4</u> : منحنى بياني يظهر تزايد النّفقات العسكرية
	<u>فهرس الأشكال:</u>

49	<u>الشكل 1</u> : صور توضح رمز أوتبور في الحراك العربي
107	<u>الشكل 2</u> : مخطط لدولة الشام (سوريا) قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى وقبل اتفاقية سايكس بيكو (1916)
269	<u>الشكل 3</u> : شكل يظهر مستويات حماية الحدود

6	مقدمة
22	 <u>الفصل الأول: دوافع ومحددات الحراك العربي</u>
2	 <u>المبحث الأول: مفهوم الثورة: لماذا الحراك وليس الثورة؟</u>
2	 <u>المطلب الأول: الإطار النظري للثورة</u>
18	 <u>المطلب الثاني: لماذا الحراك وليس الثورة</u>
24	 <u>المبحث الثاني: الدوافع الداخلية للحراك العربي</u>
24	 <u>المطلب الأول: الأسباب السياسية</u>
34	 <u>المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية</u>
45	 <u>المبحث الثالث: الأدوار والمواقف الخارجية</u>
45	 <u>المطلب الأول: طبيعة دور الولايات المتحدة الأمريكية</u>
57	 <u>المطلب الثاني: قراءة في الدوافع السياسية والاقتصادية الأمريكية</u>
82	 <u>المبحث الرابع: موقف ودور القوى الدولية والإقليمية من الحراك العربي</u>
82	 <u>المطلب الأول: موقف القوى الدولية</u>
96	 <u>المطلب الثاني: موقف القوى الإقليمية من الحراك العربي</u>
104	 <u>الفصل الثاني: التحولات الاستراتيجية بعد الحراك العربي</u>
106	 <u>المبحث الأول: الأزمة السورية</u>
106	 <u>المطلب الأول: مدخلات الأزمة السورية</u>
122	 <u>المطلب الثاني: ديناميكية الأزمة السورية</u>
137	 <u>المبحث الثاني: الحرب الأهلية في ليبيا</u>
137	 <u>المطلب الأول: خلفيات الأزمة الليبية</u>
147	 <u>المطلب الثاني: ديناميكية الأزمة الليبية</u>
162	 <u>المبحث الثالث: اليمن في حرب أهلية جديدة</u>

المطلب الأول: تدخلات الحرب الأهلية في اليمن.....	162
المطلب الثاني: ديناميكية الأزمة اليمنية:	177
المبحث الرابع: تنظيم الدولة الإسلامية ..الوجه الآخر للجيوستراتيجية العالمية.....	187
المطلب الأول: النشأة.....	187
المطلب الثاني: مخرجات الحراك العربي.....	192
الفصل الثالث: الانعكاسات الأمنية للتحوّلات الاستراتيجية في المنطقة العربية على	
الجزائر	203
المبحث الأول: الانعكاسات الأمنية.....	206
المطلب الأول: بعث الظاهرة الإرهابية.....	206
المطلب الثاني: اتحاد الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة.....	218
المطلب الثالث: الانكشاف الأمني الحدودي وارتفاع النفقات العسكرية:.....	227
المبحث الثاني: الانعكاسات السياسية والاقتصادية	243
المطلب الأول: الانعكاسات السياسية.....	243
المطلب الثاني: الانعكاسات السوسيواقتصادية.....	256
المبحث الثالث: تأمين الدفاع الوطني	261
المطلب الأول: العقيدة الأمنية الجزائري	261
المطلب الثاني: الإجراءات الداخلية.....	268
المبحث الرابع: الوضع الدولي للجزائر بعد الحراك العربي.....	281
المطلب الأول: موازنة التنافس الدولي.....	281
المطلب الثاني: تفعيل آليات التعاون المتعددة الأطراف.....	289
قائمة المصادر والمراجع	302

الملخص:

هذه الدراسة ستعكس قراءة لمجموع الوقائع التي تعرفها المنطقة العربية منذ نهاية 2010م. بحيث أنّ سيولة الأحداث تنتج إلى حدّ اليوم ديناميكية جيوسياسية إقليمية ودولية؛ أفضت إلى أشكال من الفوضى والحروب الداخلية. هذا المشهد الاستراتيجي الذي يتسم بمزيد من الفوضى واللااستقرار يجعل من الجزائر تعيش تحديات حقيقية أمام ضمان أمنها واستقرارها. وفهم الوضع الراهن للمنطقة العربية؛ لابدّ من التركيز على جميع العوامل الداخلية كانت أو خارجية، مباشرة أو غير مباشرة، والتي استثمرت في البيئة السياسية العربية؛ الأمر الذي جعل منها بؤرة للتوتر والأزمات البعيدة المدى. لا يخفى على أيّ كان أنّ الجزائر ليست بمأمن عن هذه الانعكاسات الخطيرة التي يفرزها المشهد الاستراتيجي لما بعد الحراك العربي. مما يضع الجزائر مباشرة أمام تهديدات استراتيجية؛ والتي تستوجب ضرورة التفكير بجدية لمواجهتها. وباعتبار أنّ الجزائر كانت ولا تزال منطقة حيوية لمختلف القوى الدولية خاصة في القرن الواحد والعشرين؛ الذي ازدادت فيه حدّة التنافس الاقتصادي في ظلّ العولمة الرأسمالية، كان لابدّ عليها-أي الجزائر-ضرورة تبني استراتيجية تأخذ في الاعتبار كل السيناريوهات التي من شأنها زعزعة الأمن والاستقرار الداخلي للدولة الجزائرية. ولا يتحقق ذلك إلاّ باتخاذ مقاربات علمية ودراسة واقعية وموضوعية وتاريخية للنسق الإقليمي والدولي للجزائر مع التركيز على الجبهة الداخلية.

الكلمات المفتاحية: الأمن القومي، الحراك العربي، الاستراتيجية الأمنية، التحديات، الجزائر

Résumé :

Cette étude est une analyse des événements qu'a connus le monde arabe depuis la fin de l'année 2010. En effet, l'enchaînement des faits a provoqué jusqu'à ce jour, dans une certaine mesure, une dynamique géopolitique tant au niveau régional qu'à celui international, ce qui a généré une multitude de formes de chaos et de guerres internes. Ce paysage stratégique se caractérise par plus d'anarchie et d'instabilité, d'une façon à mettre l'Algérie en face de réels défis pour assurer sa sécurité et sa stabilité. Et pour mieux comprendre la situation actuelle du monde arabe, il est indispensable de se focaliser sur l'ensemble des facteurs intérieurs et extérieurs, directs et indirects liés à l'environnement politique arabe, qui ont transformé cette région en un foyer de tensions et de crises. Ainsi, L'Algérie n'est pas à l'abri de ces répercussions néfastes générées sur la scène stratégique de l'après-printemps arabe. De telle sorte que, l'Etat algérien soit amené à faire face à des menaces stratégiques, c'est pourquoi la lutte contre ces dernières mérite une sérieuse réflexion. En outre, l'Algérie est depuis toujours une région vitale pour les différentes puissances internationales, en particulier au XXI^e siècle, celui-ci se caractérise par l'accroissement de la concurrence économique à l'ère de la mondialisation capitaliste. En conséquence, l'Algérie est appelée à adopter une stratégie qui prend en considération tous les scénarios possibles qui pourront porter atteinte à la sécurité et la stabilité intérieure du pays. Tout cela n'est possible que par l'adoption des approches scientifiques et une étude réelle, objective et historique du système régional et international, tout en se concentrant sur le front intérieur.

Les mots clés :

La sécurité nationale, les mouvements populaires, la stratégie sécuritaire, les défis, l'Algérie